مذكرات

ضياء الدين داود

سنوات عبد الناصر

أيام السادات



مذكرات



مذكرات
ضياء الدين داود
الناشر: دار الخيّال
الغلاف: محمد الصباغ
الطبعة الأولى

3

مذكـــرات ضـيـاء الديـــن داود

سنوات عبدالناصر وأيام السادات

مذكرات ضياء الدين داود

سنوات عبد الناصر أيام السادات

الطبعة الأولى: يناير ١٩٩٨

رقم الإيداع: ١١١٥٧ / ٩٧

الترقيم الدولى: 2-4395-19-177

دار الخيّال

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمعى فهيم

كمبيوتر: دار جهاد

مذكـــــــــرات
ضيــاء الديـن داود

1

سنوات عبد الناصر

2

أيــام الســادات

مطبوعات دار الخيّال

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾

صدق الله العظيم

[سورة محمد- الآية ١٤]

إهـــداء

إلى كـل عربـى مصـرى ينشـد الحـــق والحقيقة ويقدم صالـح وطنه على مصالحـه وعواطفـــه الذاتيـة، يعيش حاضره المؤلـم الممزق ويأمل فى غد موحد مشرق، أكـــثر حرية وأكـثر تقدما وأكثر عدلا وأمنا.

إلى روح شقيقتى سهام أول من كان يـحاورنى وأول قارئة لكل ما كتبت. وأَجْسَمُ أحزانى

ضياء الدين داود

تقديم

بدأت في تسجيل مذكراتي منذ كنت في السجن الحربي في أواخر عام ١٩٧١ وظللت أكتبها معتمدا على ذاكرتي ومراجعتي بعض رفقاء السجن في بعض الوقائع والأحداث، إلى أن تسنى ليَ وأنا أعالج بمستشفى قصر العينى إعادة تجميعها من الأوراق المتناثرة ومطابقتها على ما لديّ من وثائق. ثم عدت إلى مراجعتها على ضوء ما جد من أحداث وأضفت إليها وحذفت منها ولكن بقى الجزء الرئيسى منها مكتوبا فى الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٦.

وقد سلمت مسوداتها للصديق عبد العظيم مناف، ولكن للأسف اعتقل في اليوم التالى فى اعتقالات سبتمبر سنة ١٩٨١ الشاملة والشهيرة وظللت أجهل مصيرها إلى أن أفرج عنه بعد مقتل السادات .

ولقد جرت كتابة المذكرات هجوما عليّ، مظنة أنها كتابة تاريخ، ولكنى لا أكتب تاريخا فلكتابة التاريخ مناهجها وكتابها الأمناء وزمانها أيضا، ولكنى أسجل أحداثا عايشتها أو قربت منها مع بعض التحليل والشرح كى تكون فى النهاية هى وغيرها من الكتابات المماثلة، المادة التى يستمد منها المؤرخون كتاباتهم وتحليلاتهم.

ولقد خصصت الجزء الأول لسنوات حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وسميته «سنوات عبد الناصر» لأنها فعلا كانت سنوات معه تفاعلا وأخذا وعطاء وتعليما وتعلما.

كما سميت الجزء الثاني «أيام السادات» تحديدا لطبيعة العلاقة بالسادات وأنها كانت مجرد معاصرة له لا تعاملا معه أو تفاعلا وذلك واضح من صفحات الكتاب.

وقد حرصت على أن أوثق الـوقائع التى أذكرها وأن أركز على ما شاهـدته بنفسى أو شاركت فيه وأن أضع الحقائق مجردة كما هـى وأن يكون التعليق فى أضيق نطاق. وأعتقد أن الفتـرة التى تناولها الجزء الثانى من أخـطر الفترات تأثيرا سلبيـا فى تاريخنا الحديث بـعد فترة غاصـة بالإيجابيـات والحركة الواعيـة نحو مستـقبل كانت بـشائره تبعث على التفاؤل والأمل.

كما أن هذه الفترة وما بعدها كانت من أكثر الفترات الحافلة بالأكاذيب والتضليل والتشويـه حتى ضاعت الحقـائق وشوهت، وتعرض الإنسـان العربى والعقـل العربى لحملة ضارية مضللة ومكثفة اهتزت فـيها كل الحقائق وكل القيم. ولعل القارئ يرى كيف كانت الرؤية والتخوفات فى بدايـة ١٩٧١ وحتى شهر مايو منه، وكيف تطورت إلى علَم إسرائيلـى يلوث سماء القاهرة وتبادل تجارى وسياسـى رغم استمرار احتلال الأرض العربيـة وإنكار حق العرب وغـطرسة إسرائيليـة مدعومة بالولايـات المتحدة الأمريكية، وفترة شـهدت من هرول بعد ذلك ومن وقع الاتفاقيـات الاستسلامية، ثم نُمُوّ أحـلام الشرق أوسطيـة والتغلغـل الصهيـوني الثقافـي والسياسي وبـروز أطماع الإسرائيليين في مياه العرب وبترولهم وأسواقهم .

كان من الـضرورى على كل الذيـن عاشوا الحقائق وعـرفوها وكل الذين حـافظوا على الوثائق وحفظوهـا أن يدلوا بأقوالهم ويعلنوا الحقائق والوثائق ويتـيحوا مطالعتها ومعرفتها للنـاس حتى يدمغوا الباطل وصدق الله العظـيم إذ يقول: ﴿كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض﴾.

ضياء الدين داود

الجزء الأول

سنوات عبد الناصر

مذكرات ضياء الدين داود

وجدت نفسى وحيداً بالزنزانة رقم ٩ بسجن أبى زعبل منذ ليلة ١٦ مايو سنة ١٩٧١ محروماً من القراءة والكتابة أو سماع الراديو أو قراءة الصحف أو الاتصال بالأهل أو بمحام أو حتى برفاق السجن، بعد سنوات من العمل المتواصل التى لم يكن يتسنى لىَ فيها وقت للراحة أو التأمل.. فى هذا السكون والفراغ والتغييب عن الدنيا بأحداثها استغرقنى تفكير عميق أراجع فيه رحلة حياتى، ولكن حال دون تسجيل أفكارى حرمانى من القلم والورق وظلت الأفكار حبيسة فى رأسى.

وفى سجن القلعة الذى بدأت ضيافته لىَ فى ١٩٧١/٦/٥ ازدادت تفاعلات نفسى وازدادت ظروف السجن قسوة ومرارة، فقد كان سجن القلعة قبراً على وجه الأرض.. امتداداً للقبور المجاورة له، لا يفترق عنها إلا فى أنه يضم أحياء، بدليل واحد هو تردد أنفاسهم، أما غير ذلك من معالم الحياة وظواهرها فغير موجود.

ولكن عندما انتقلت بعد شهور إلى السجن الحربى تغيرت الظروف حيث توافر القلم والورق وكان تعامل ضباط الجيش ومعاونيهم بالسجن أكثر إنسانية وأخلاقاً من الشرطة بالسجون المدنية ولكن شغلتنى المحاكمة «المهزلة» عن تسجيل أفكارى كتابة.

وأخيراً حين عدت إلى أبى زعبل ورغم الظروف السيئة واستمرار الحرمان من الكتابة والورق والقلم، لم أعدم حيلة أحصل بها على القلم وقصاصات من الورق، وأحياناً ورق الصحف لأسجل عليها أفكارى. وبدأت أرصد وأسجل تطورات حياتى خلال فترة من أخصب وأخطر أيام مصر والعروبة تحمل فيها الإنسان المصرى والعربى من المسئوليات والتبعات وواجه من المشاكل والصعاب على المستوى الفردى والعام الوطنى والقومى مالم يواجهه جيل سبق، فى حجمه وعنفه وفى مناخه وظروفه المحلية والعالمية وسرعة إيقاع الأحداث فيها وتناقضاتها.

وقد قدرت أن فى تسجيل هذه الوقائع ما يضع أمام الجيل الحالى من الشباب والذى بدأ رحلة حياته مع ثورة يوليو وبدأ تفتحه مع الهجمة الشرسة على الثورة، يضع أمامه الحقائق مجردة تربط فى تصوره بين ماض لم يعاصره وحاضر عاش بعض أحداثه ورأى بعض حقائقه وحجب عنه الكثير. ولجلاء كثير مما جرى تشويهه وعُميَت عليه حقائقُه ولتبديد كثير من الضباب الذى تكاثف ليحجب الرؤية الصحيحة. كما أن فيه مادة تعين المؤرخ على التسجيل وعلى التحليل.

ورأيت في مسيرة حياتي وتطوراتها نموذجاً يمكن أن يقدم رؤية واقعية لشباب هذا الجيل.. ولقد راجعت ما سجلته بعد تجميعه فترة وجودي بمستشفى قصر العيني عند نقلي إليها مريضاً من السجن. واخترت منه ما رأيته مناسباً للنشر.

فقد نشأت في أسرة ممن يسمون في الأرياف بالأعيان. وفي قرية يملك أكثر أرضها الزراعية أمير يدعى الأمير محمد عبد الحليم حليم يعيش في تركيا أكثر الأيام، كان دخل الأسرة يعتمد على ما تستأجره من أرض الأمير.

وتعلمت بالمدرسة الإلزامية[1] الوحيدة ثم انتقلت إلى المدرسة الابتدائية الوحيدة بالمركز بفارسكور، وكان عدد تلاميذها لا يجاوز المائة، لأن التعليم كان قاصراً على القادرين، وكنت أنتقل إلى المدرسة التي تبعد ستة كيلو مترات عن قريتي الروضة راكباً حمارتي، وكان أقراني في الصباح الباكر يعملون بالحقول في أيام البرد القارس والمطر المنهمر وأنا متدثر بملابسي الشتوية بما كان يثير إشفاقي وألمي

وكان لبيتنا نظام، ويسير على نسق لا يختل، فوالدي منشغل بالقراءة والالتقاء مع الأقارب والأصدقاء يتدارسون بعض الكتب، ويعقدون حلقات الدرس في البيوت وبالمسجد، يلتف حولهم الناس يستمعون إليهم ويتعلمون منهم ويستفتونهم فيما عنّ لهم من شئون دينهم أو دنياهم. وأنا أحمل لهم القهوة عصر كل يوم ثم أجلس إليهم أستمع، وأتعلم وكثيراً ما كان والدي يصحبني مع بعض أصدقائه وأقاربه لجولة بين المزارع تنتهي إلى مرسى المراكب على شاطئ بحيرة المنزلة حتى الغروب.

وكان استمرار صحبتي لوالدي وأصدقائه أكثر الوقت تبعدني كثيراً عن صحبة أقراني الصغار من أصدقاء الحارة وزملاء الدراسة وتفرض عليّ كثيراً من الجدية والاهتمامات أكبر من سني، ولكنها في نفس الوقت أكسبتني الكثير.

وكان الغروب إيذاناً بعودة كل الأسرة إلى المنزل حيث لم يكن هناك من وسائل للتسلية سوى السمر وقراءة الكتب والمجلات كالمقتطف والهلال والرسالة والثقافة، حيث كان يكلفني والدي بالقراءة وأحياناً في كتب معقدة وصعبة لمثل سني إذ ذاك «كحديث عيسى بن هشام وكليلة ودمنة ووفيات الأعيان لابن خلكان أو العقد الفريد أو ضحى الإسلام وفجر الإسلام» وكذلك بعض كتب التفسير والسنة والفقه، وبالتالي لم أكن

(١) قرية الروضة مركز فارسكور كانت تابعة هي والمركز لمحافظة الدقهلية ثم تُبِعَت لدمياط ثم أصبحت مدينة الروضة

أعرف السهر خارج البيت اللهم إلا فى ليالى شهر رمضان، حيث يصحبنى والدى للمسجد لنصلى المغرب والعشاء والتراويح ونقضى بعض الوقت فى سهرة رمضانية كان يقيمها عمى أو سهرات أخرى بالقرية حيث كانت كثير من البيوت تفتح فى ليالى رمضان للسهر وقراءة القرآن وأحياناً إلى السحور.

وعندما حصلت على الشهادة الابتدائية انتقلت إلى مدرسة دمياط الثانوية وكنت الوحيد من قريتى بهذا النوع من التعليم، وقلة أخرى من شباب القرية اتجهت للتعليم بالمعاهد الأزهرية أو بمدارس المعلمين الابتدائية ،وكنا مجموعة من الأصدقاء نتلازم دائماً فاكتسبت منهم الكثير من علوم اللغة والفقه وأسلوب قراءة الكتب القديمة والتى يصعب على الكثيرين قراءتها وتفهم أساليبها.

ولأن زراعة والدى بأرض الأمير كانت قريبة من المنزل، فقد تزايد اهتمامى بها وبمشاكلها وبالعاملين فى الزراعة وكثر احتكاكى بهم وبمشاكلهم. وكان وقتى كله فى الأجازة الصيفية أقضيه فى الحقل بين الفلاحين. وكنت آنس إلى أحاديثهم وأناشيدهم أثناء العمل والنوادر التى يتحاكونها، والحياة البسيطة السهلة الراضية التى يحيونها ثم الصبر والجلد على مشاق العمل وشظف العيش، وكان يسعدنى ويمتعنى كثيراً أن أشارك فى بعض العمليات الزراعية بنفسى وبيدى، وكان يطيب لهم أن يروا أحد أبناء الأعيان من أصحاب الأيدى الناعمة والبشرة البيضاء ـ كما كانوا يصفونهم ـ وهو يغبّر يديه بالعمل فى الأرض ويتصبب عرقاً تحت وهج الشمس، وكانت مقاومة دودة القطن ثم جمعه موسماً يستغرق كل اليوم مع العمال فى الأرض وكانت سعادتى غامرة وأنا أحمل الغداء ظهراً للعمال الزراعيين فى أرض والدى.

وقد كان مجتمع القرية مقسماً بين صيادين يعملون فى الصيد ببحيرة المنزلة، وفلاحين أكثر عدداً يعمل أكثرهم فى تفتيش الأمير «١٠٠٠ فدان تقريباً» والأقلية تزرع فى أرض صغار الملاك «٤٠٠ فدان تقريباً» ولم تتجاوز ملكية أى من سكان القرية الثمانين فداناً وهى الأقل جودة إذ هى محرومة من الصرف والرى المنتظم تقريباً فى حين كانت تتمتع أرض الأمير بالرى والصرف الممتاز.

وهكذا كان الاعتماد الرئيسى لسكان القرية جميعهم على أرض التفتيش سواء كمستأجرين أو موظفين أو عمال زراعيين. وكان العمال الزراعيون أكثر أهل القرية

معاناة وفقراً لانخفاض أجورهم وزيادة عددهم، حتى أن عدداً كبيراً منهم كانوا يسافرون فيما سمي بالتراحيل في مواسم زراعة الأرز والحصاد، حيث كانوا ينامون في العراء ويأكلون أسوأ الطعام، وكانوا بجانب ذلك فريسة مقاولي الأنفار حيث كانوا يخرجون بنصيب الأسد من أجورهم.

وكان لموظفي دائرة الأمير ـ وخاصة المفتش ـ سطوة ونفوذ ورهبة لدى الناس حيث كانوا يتحكمون في لقمة العيش ولا سبيل إليها بعيداً عنهم، وكانت أجهزة الحكم، وخاصة رجال الإدارة والشرطة طوع أوامرهم.

وكانوا يتبعون في القرية ـ كي يسيطروا ويسكتوا أي صوت يمكن أن يرتفع بمطالبة بحق أو حتى بأنين ـ سياسة فرق تسد، وكانت هي سياسة الاستعمار أيضاً في ذلك الحين. ومن ثم كانت المضاربات بين الفلاحين والأسر في استئجار الأرض بإغراء الفلاحين والأسر بالمزايدة على أقرانهم لاستئجار أراضيهم بأجرة أعلى فيحتدم الخلاف بينهم وتشتد المنافسة والعداوة.

وكانت أصابع التفتيش وموظفيه وراء كل خلاف أو مشاجرة أو حادثة وقعت بالقرية أو القرى المجاورة والتي كان التفتيش يملك أكثر زمامها أيضا، ما عاصرته منها وما تناقلته الألسن عبر التاريخ ومازال يترك بصماته على علاقات الأسر حتى الآن.. وكم شهدت القرية من مشاجرات دامية وكم سقط من جرحى وقتلى، فشهدنا في طفولتنا الهجانة السود «بكرابيجهم» ولغتهم الغريبة علينا، يجوسون خلال شوارع القرية ويفرضون عليها حظر التجول منذ الغروب.

وقد كان مفتش الدائرة صاحب السلطة الأولى في المركز وتدين له كل القرى بالولاء.. وكانت دار التفتيش مقصد الزراع يقدمون الولاء ويحملون إليها الإيجار وكانت ليلاً ندوة لرجال الإدارة والحكام وكبار الأعيان والموظفين للشرب ولعب القمار. وفي الوقت الذي كانت بعض الأسر لا تجد القوت الضروري بعد أن تورد كل ناتج الأرض لمخازن التفتيش، كانت مئات الجنيهات تنفق كل ليلة على مائدة القمار وعلى الشراب. وكان الناس يرددون ذلك في حسرة وغيظ ولكن في معظم الأحيان في سلبية واستسلام.

وكانت سياسة التفتيش تعتمد على استقطاب أعيان البلاد ورؤسائها بمنحهم مساحات كبيرة لزراعتها أو لتأجيرها من باطنهم ويجنون بذلك مكاسب كبيرة، ومن خلال ذلك يعاونون التفتيش على تنفيذ أغراضه وإسكات أي صوت رافض.

وجاءت فترة ازداد فيها الظلم، وبدت بوادر المقاومة وكان التفتيش يلجأ أحياناً إلى العنف وأحياناً إلى المصانعة، ثم البطش بعد تخطى العاصفة، وكان يستصنع بعض المجرمين يؤويهم ويمنحهم حمايته ويمدهم بالسلاح ليفرضوا سطوته وكم شهدت القرية منهم اعتداءات وسرقات للمواشى ولا يجرؤ أحد على الإبلاغ.

وحين كنت فى السنة الثالثة بكلية الحقوق سنة ١٩٤٨ وقعت بالقرية أحداث كان لها عميق الأثر فى نفسى وفى تفكيرى، فقد اشتد إرهاق الفلاحين بزيادة الإيجار مع ضعف أسعار المحاصيل واستيلاء التفتيش على محصول القطن لبيعه بمعرفته، حيث كانت عقود الإيجار تتضمن بندا يقضى بتفويض التفتيش فى بيع محصول القطن، على أن ما يزيد فى السعر على حد معين منخفض يكون مناصفة بين الفلاح والدائرة.. وقد ثار الفلاحون فى ذلك العام على التفتيش مطالبين بتخفيض الأجرة وإلغاء ذلك البند وغيره من الشروط الظالمة.. واندفعت إلى صف الفلاحين بحماسى مؤيداً لمطالبهم ومحمساً لهم، وتعاون الفلاحون بإجماع على عدم الخضوع لمساومات التفتيش وضغوط وتهديد المفتش، واتخذوا لهم نادياً يلتقون فيه. وإكمالاً لخطتهم عطلوا السواقى إضراباً عن زراعة الأرض.

وكنت أدرس عقد الإيجار بكلية الحقوق، ومن ثم وجدت لدى كثيراً من المعلومات والأفكار أساهم بها لمؤازرة الفلاحين ومواجهة ما يثيره لهم التفتيش من مكايد.. ونجح تضامن الفلاحين ولم تفلح كل التهديدات وانتهت المساعى إلى الاستجابة لمطالب الفلاحين.. ولكن ما لبثت الأيام أن دارت وعاد التفتيش لاستقطاب البعض، وضرب البعض الآخر وهكذا ظلت العلاقات بين مد وجزر.

واختزن المفتش موقفى مع الفلاحين وكاد لوالدى الذى كان يستأجر مساحة من التفتيش واتخذ ضده إجراءات قضائية ساءتنى كثيراً، وكان على ماهر «باشا» وكيلاً للأمير وتمكنت من مقابلته ـ وكان هذا حينذاك أمراً عزيز المنال ـ بمساعدة أحد موظفى التفتيش من أبناء قريتى، ولم يكن لىَ سابق معرفة بمقابلة الباشوات وأسلوب مخاطبتهم، ولاحظ الباشا ارتباكى ولعله أشفق على المحامى الصغير بطربوشه الأحمر فأحسن الاستماع إلىَّ، وأفلحت فى عرض المشكلة فأصدر قرارا بإلغاء ما اتخذه المفتش من إجراءات ضد والدى وعدت لقريتى منتصراً وسعيداً بنجاحى فى إخراج والدى من الورطة التى أوقعته فيها.

ولم يكن الوصول لتلك النتيجة أمراً ميسوراً أو مألوفاً إذ كان إرهاق الفلاحين واستنزافهم وإثقالهم بالديون هو المسلك المعتاد.

وكالعادة فى مناطق سيطرة الإقطاع، كان الاتجاه أيضاً للسيطرة السياسية والحصول على كل المواقع السياسية والرئاسية حماية لمصالح كبار الملاك، وكان ذلك ميسوراً حيث كانت أصوات الناخبين وأغلبيتهم من الأميين أسيرة لقمة العيش، وكان أصحاب الأرض بما فى يدهم من سلطان وسيطرة يملكون أصوات الذين يرتزقون من أرضهم أيضاً.. ومن ثم رُشِّحَ أحد كبار موظفى الدائرة عضواً لمجلس النواب [1] رغم أنه لا تربطه بالدائرة أى رابطة أبعد من أنه مسئول كبير بدائرة الأمير التى تملك أرزاق الآلاف من المواطنين والتى يسير فى ركابها كل الموظفين ورجال الإدارة والعمد والأعيان.

ولم ير أبناء الدائرة بعد ذلك نائبهم الذى سيقوا لصناديق الانتخاب لإعطائه أصواتهم أو يروا له أثرا.. وكان لهذه الأحداث والأوضاع آثارها العميقة فى نفسى فامتلأت نفوراً واستنكاراً لصور الاستغلال والجشع، وشدت تفكيرى إلى مشكلة سوء توزيع الثروة، وخاصة بالنسبة للأرض الزراعية كما أنها زادت ارتباطى بالفلاحين واحتكاكى بمشاكلهم عن قرب ونبهتنى إلى أهمية أن يمثل الناس فى المجلس النيابى واحدٌ منهم يعبر عن مصالحهم ويكون ولاؤه لهم.

وكان أمراً يدعو إلى العجب أن ترى المزارعين يجمعون القطن ويسعون به فى استسلام إلى مخازن الملاك الذين لهم وحدهم حق بيعه، ومنهم من كان يفرض السعر ويتاجر فيه وفى غيره من المحاصيل ومستلزمات الانتاج، وعند محاسبة الفلاحين تصفى الحسابات إلى الفتات ويذهب الباقى إلى الملاك.. ورأيت أبناء الملاك يتعلمون ويتميزون بأحسن الثياب ويتردد عليهم عند المرض طبيب، أما أبناء الفلاحين فلا وقت عندهم للتعليم ولا مال، وإذا مرضوا فليس أمامهم إلا الوصفات البلدية أو حلاق الصحة وفى الحالات الحادة يلجأون للمستشفى الوحيد بالمركز حيث لا يتوافر من الأدوية إلا الأمزجة.

وكانت نفسى تذوب حسرة وأنا أرى أبناء الفلاحين يعملون فى الأرض وفى الطين فى أسمالهم البالية فى حر الصيف وبرد الشتاء.. وكنت أسائل نفسى ما الميزة التى أهلتنى لما أنا فيه، وما الذنب الذى أوقع أقرانى وآباءهم فيما هم فيه من عناء وحرمان. وهل

---

(١) كان يسمى الأستاذ حنفى الدرينى

يكفـى لهذا التـمايز الظالـم أن أولد لأسرة من الأعيـان وأن يولد الآخرون فـى أسرة من الأجراء أو الـفلاحيـن؟ ولماذا لا تتـكافأ بـيننا الـفرص، وقد ولـدنا فى هـذه الدنيـا عراة ونغادرها أيضاً عراة إلا مـن أكفان نتساوى فيها ونوسد التراب، لماذا يـشقى الفلاح ويبذل صحتـه وجهده ثم يـبقى مضيـع الحق محرومـاً من ثمرة جهـده، والمالك لمجرد أنـه مالك وبصرف النظر عن مصدر تملكه وبلا جهد أو بذل أو عمل يفوز بنصيب الأسد.

لقد كان الريف والفلاحون فيه نهباً للملاك ولـطبقة التجار والسماسرة الذين يشترون المحاصيل بـبخس الثمن ويـبيعون التقـاوى والأسمدة لهم بأعـلى الأسعار مؤجلـة الثمن بضمان المحاصيل وتتراكم الديون وتتزايد الفوائد وتتخم بطون التجار والسماسرة.

وكان هؤلاء يـنتهزون حـاجة الفلاح لـتمويل الـزراعة فى المواسـم حيث يكـون صفر اليدين فيفرضون عليه «السلف» بشروط مرهـقة، ويشترون منه المحصول قبل نضجه بأقل الأسعار. وكان التـعامل مع بنك التسليـف قاصراً على الملاك وكان صغار المـلاك يبيعون السـماد والتـقاوى المحسّـنة التـى يتسـلمـونها بـدلاً من تسـليمـها للـفلاح زارع الأرض لاستعمالها وبذا تحرم منها الأرض ويهبط الإنتاج.

وأحمد الـله أننى لم أر فـى تعامل والدى مـع مستأجر أرضـه الموروثة شيئـاً من ذلك ورغم ما جـره علينا بيـع والدى لأرضه من مشاكـل فقد كنت سعـيداً أننا لم نعـد ملاكاً لأرض.

وعندما دخلـت كلية الحقوق بجامعة الإسـكندرية كان ذلك إيذاناً بتغـيير جذرى فى حياتى حـيث انتقلت من مـجتمع القرية والحـياة فى بيتنا الـهادئ الرتيب شبه المـغلق إلى المدينة بتياراتها وضجيجها ومجتمعها المتنوع المفتوح وحياتها المتحررة من أكثر قيود القرية وتقاليدها وحيث أعيـش لأول مرة بعيداً عن أسرتى بعاداتها وبتقاليـدها.. وحيث التقيت بزملاء من بيئـات وبلاد مختلفة ونزعات ومشارب مـتباينة، ومن ثم تفتحـت عيناى على آفاق جديدة من المعرفة وامتد فكرى إلى جوانب ثقافـية مختلفة عن تلك التى عهدتها من قبل.. وبدأت نظرة جديدة وتقييماً جديداً للنشاط السياسى والأفكار السياسية والاجتـماعيـة ووجدت الـنشاطـات الحزبيـة بالجـامعة والمـناقشـات الحادة والـتجمـعات المتحمسة.

وترددت مع بعض الزملاء على نادى الحزب الوطنى وما لبثت أن صرت عضواً بشباب الحزب الوطنى بالإسكندرية ثم مشاركاً بالكتابة فى مجلة «السفير» التى كانت تصدر آنذاك سنة ١٩٤٦ باسم «اللواء الجديد».. وكانت تلك الأيام حافلة بالنشاط السياسى الحاد ففيها تولى صدقى «باشا» الوزارة وبدأت مفاوضاته التى انتهت إلى ما سمى بمشروع معاهدة «صدقى بيفن» وكانت القوات البريطانية مازالت بالإسكندرية تملأ محطة الرمل وغيرها من المواقع الجماهيرية فى مظهر استفزازى مثير للشعور الوطنى، وقد وقعت اشتباكات كثيرة بين الطلبة والعمال وجنود الاحتلال فى فبراير سنة ١٩٤٦. وفى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٦ سجلت فى مذكراتى: «خرجنا اليوم وكان عددنا كبيراً جداً وذهبنا إلى حى كرموز حيث عمال شركة الغزل ولكن قبل أن نصل انقض علينا البوليس وأطلق كثيراً من الأعيرة النارية فمات طالبان حملناهما إلى الكلية وصممنا على دفنهما بها ما لم يسمح بتشييع جنازتهما. وقد كان المنظر مؤلماً وكان السخط عاماً على تصرفات البوليس ووحشيته وصمم إخواننا على المبيت بالكلية بجانب الشهيدين حتى الصباح وإعداد العدة لمقاومة البوليس».

وفى يوم ٢٤/ ٢/ ١٩٤٦ أبلغ سكرتير الجامعة، الكلية الساعة العاشرة مساء بأنه قد سمح للبوليس بدخول الجامعة فأنذره الطلبة وحذروا البوليس من الاقتراب بحجة أن المنطقة ملغمة، وبهذه الحيلة أخذ البوليس يبحث بحذر عن القنابل والألغام حتى الرابعة صباحاً حيث دخل الجامعة وعسكر فيها ومعه قوات من الجيش ووضعت حولها الأسلاك الشائكة والأنوار الكاشفة.

كما وقعت اضطرابات بالقاهرة ترامت أخبارها للإسكندرية فزادت من الحماس فاندفع الآلاف للهجوم على القوات الإنجليزية بمحطة الرمل وعطلت الدراسة بالجامعة حتى شهر أكتوبر من العام الدراسى الثانى.

وتركت الإسكندرية فى العام التالى إلى جامعة «فؤاد الأول» بالقاهرة، وبدأت مرحلة جديدة حيث كان قد قضى على معاهدة «صدقى ـ بيفن» وحيث احتدم التنافس بين شباب الوفد وشباب الإخوان المسلمين وانقطعت صلتى التنظيمية بالحزب الوطنى، وبقى مجرد تعاطفى معه. كما أنى نفرت من كل الأحزاب وابتعدت عنها لما شاهدته من محاولات احتواء شباب الجامعة وشرائه أحياناً.

وكنت بحكم نشأتي وقراءاتي الدينية قد أعجبت بفكر الإخوان المسلمين ونشاطهم وبعد انتقالي إلى القاهرة كثيراً ما استمعت إلى خطب المرحوم الشيخ حسن البنا حيث شد إعجابي وانبهاري، ولكنني أيضاً لم أقتنع بالانضمام إليهم، ولم أتخذ موقفاً محدداً من أفكارهم ومن القضايا التي يثيرونها، ولكن أثارتني بعض تناقضاتهم في المواقف السياسية والعجز عن تحديد الموقف بشكل مقنع من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت مطروحة للجدل والحوار فلم يتجاوزوا تقريباً مرحلة الشعارات العامة، ولم أكن قد قرأت بعد شيئاً عن الاشتراكية اللهم إلا ما كان يدرس لنا بصورة مبسطة ومن زاوية معادية ومحبذة للمذهب الفردي والرأسمالي في أغلب الأحيان.

ولم تكن مبادئ العدالة الاجتماعية عندي تأخذ شكلاً أو تصوراً محدداً، وكان مردها عندي إلى مشاهد واقعية وعاطفية ودينية ولدت لدي الإحساس بمعاناة الناس، والتفكير من أجل تغيير ظروف حياتهم، وتحقيق مجتمع يسوده عدل أكثر ومساواة حقيقية، تمحو المظالم التي تثقل كواهل الناس، وتضغط عليهم وتجرح آدميتهم، ولكن أحد زملائي بالدراسة كان كثير الحوار معي حول الفكر الاشتراكي وربطه بالفكر الديني، وخاصة ما كان ينقله عن الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري والفاروق عُمَر والإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ومواقفهم وآرائهم ولكني كنت أقيم سداً بين ما يقول وبين عقلي، كنت متأثراً بعاطفة دينية جارفة متأثرة بما كان يثار حول الاشتراكية من دعايات بأنها مذهب الإلحاد والإباحية وأنها تقيم مجتمعات متحللة من كل القيم، ومن ثم وبغير تعمق أو معرفة كنت أنفر منه وأتصور ما يقوله ليَ بأنه مجرد عمل دعائي وإغوائي، كما كنت أتصور أنه يمارس معي عملية تشكيك وتصيد لكلمات أبي ذر.

ولكن إذا كان ليَ بعض العذر في ذلك الحين حيث لم تكن الكتب عن الاشتراكية متاحة أو مباحة، وكانت الدعاية الرأسمالية والرجعية ضد الفكر الاشتراكي مركزة وعنيفة، وكان البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة علاقات رأسمالية وشبه إقطاعية بما كان يلقي ظلاله على الفكر والعقل، إذا كان ذلك يعطي بعض العذر فإنه لا عذر الآن للذين لا يزالون يغلقون عقولهم دون المعرفة المتاحة والمباحة والواجبة، فليس من العقل ولا من الدين أن يصد الإنسان عقله عن المعرفة أو أن يكف عن البحث عن الحقيقة لأنه من الطبيعي أن من جهل شيئاً عاداه، بل إن الإنسان يزداد إيماناً ويكون إيمانه عقلانياً إذا ما جاء وليد تفكر ومعرفة وسياحة بين شتى الأفكار والمذاهب.

وأما إيمان العجائز المبنى على غير معرفة ويقين فإنه ليس شيمة المثقف ومن ثم فإنه مما يسيئنى ما أراه من بعض المثقفين الذين يناقشون قضايا وتجارب وتطبيقات الاشتراكية دون أن يقرأوا عن الاشتراكية بعمق بل يعتمدون على الشعارات والدعايات المعادية أو على تصورات العامة وكأنما هى قضايا مسلمة والذين يعادون الاشتراكية بحجة أنها فكر مستورد، مع أن العلم لا وطن له والبشرية فى مراحل تطورها تتكامل فيها المعارف والعلوم، وكل عصر يبدأ من حيث انتهى السابقون دون نظر إلى موطن، فكثير من العلوم التى ازدهرت فى أوروبا لها جذور وأصول عربية إسلامية، وكثير من العلوم لها كثير من الجذور أو التأثرات بما تلقاه العرب والمسلمون من معارف من الهند والفرس أو اليونان والرومان.. وأضافوا إليها أو طوروا فيها ثم صدروها إلى أوروبا.

ولقد كتب الدكتور إبراهيم بيومى مدكور فى كتاب أثر العرب والإسلام فى النهضة الأوروبية: «إذا كان التوفيق بين أفلاطون وأرسطو يعد أساساً من الأسس التى قامت عليها الفلسفة الإسلامية فإن أساسها الثانى هو التوفيق بينها وبين الدين وقد سبق أن أشرنا إلى أنها فلسفة ذات طابع دينى واضح حاولت فى جد التوفيق بين النقل والعقل ونستطيع أن نقرر أن فلاسفة الإسلام دون استثناء شغلوا بهذا التوفيق من الكندى إلى ابن رشد وبذلوا فيه جهوداً ملحوظة وأدلوا بآراء لا تخلو من طرافة، وكان لمجهودهم أثر فى انتشار الفلسفة ونفوذها إلى صميم الدراسات الإسلامية الأخرى. والتوفيق تقريب بين جانبين وجمع بين طرفين، وفى الفلسفة نواح لا تتفق مع الدين لذلك عنى فلاسفة الإسلام بأن يصبغوا الفلسفة بصبغة دينية وأن يكسوا بعض التعاليم الدينية بكساء فلسفى. وقال: ولم يكن فلاسفة الإسلام أول من حاول التوفيق بين الفلسفة والدين فقد سبقهم إلى ذلك مفكرون من يهود ومسيحيين». وقال فى مقدمة دراسته: «انقضى ذلك الزمن الذى كانت تفصل فيه التقافات العالمية الكبرى بعضها عن بعض وتقام بينها حواجز مصطنعة. وأصبحنا نؤمن بأن الحضارات القديمة أخذت وأعطت كما نأخذ منها اليوم ونعطى.

وحين أتيحت لىَ فرصة القراءة والتفكير الحر على النمط الذى تعلمته على يدى والدى حيث لم يكن ورفاقه يقفون عند حد التقليد، ولكن كانوا يعملون العقل إلى مداه. ولم أجد فى نفسى الحرج الدينى الذى صدنى من قبل عن القراءة بل عرفت أن الدين

الإسلامى يحث على المعرفة وإعمال العقل واستمرار التعليم معرفة تطمئن بها القلوب وتحيا بها النفوس وتختفى معها الدسائس وتبعد بها عن النفس الهواجس كما يقول الفقهاء. بل إن الأئمة المجتهدين أنفسهم نهوا عن تقليدهم والتعصب لهم فقال الإمام مالك: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا فى رأيى فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فأنزلوه».

لقد كنت أشاهد واقع المجتمع وما فيه من مظالم اجتماعية ومآس إنسانية. وكانت كثير من القيم الخاطئة ترسخ تحت شعارات وتفسيرات تتخذ من الدين سنداً لها ظلماً واعتسافاً، فالتفاوت الطبقى أمر مشروع وقدر مقسوم والسخط عليه أو التبرم به أمر منهى عنه فهو حقد مذموم ومؤثم وضجر من قدر الله، والرضا مطلوب فإذا كان الإنسان قد فاته حظه فى الدنيا فالأجر والنعيم مدخر له فى الآخرة.

والاستكانة والرضا بكل ما يصدر عن الحاكم امتثال لأمر الله بطاعة الله ورسوله وأولى الأمر ومن ثم فمقاومته ظلم عظيم، وكل ذلك افتراء على الدين، إذ مقاومة الظلم الاجتماعى ورفض الواقع الأليم ومحاولة تغييره، أياً كان مصدره والتصدى للظالمين أمور من صميم واجبات المؤمنين بل لا يكتمل الإيمان إلا بها، فالإسلام لا يقبل المسلم الضعيف.. والمستضعف ولا يقبل المسلم المستسلم والسلبى «الإمعة» ولا يرضى للمسلم الاستكانة للظلم حتى ولو كان مصدره الحاكم، ورحم الله عمر بن الخطاب والذين قالوا له نقومك بسيوفنا فحمد الله أن وجد من يشرع فى وجهه هذه المقولة وهو أمير المؤمنين.

لقد كانت دعايات القوى الامبريالية والرجعية المتعاونة معها تعتمد على استغلال عاطفة الدين وقيم وأخلاقيات مجتمعنا لمحاولة خلق مشاعر معادية من الدول الاشتراكية ونظمها، فأشاعوا أنها مجتمعات متحللة ليس فيها قيم وليس فيها علاقات عائلية منظمة والأسرة فيها مفككة. بل إن بعض كبار الكتاب فى مؤلفاتهم نشروا تلك الأقاويل وافترضوها حقائق مسلمة وبنوا عليها كثيراً من استنتاجاتهم ولعل ذلك لم يكن جهلاً منهم بالحقيقة التى كان الوقوف عليها ميسوراً لهم وإنما كان إمعاناً فى التضليل.

لقد كانت أساليب متفشية ومازالت للأسف حتى الآن.. مما يدل على فشل الرجعية والإمبريالية وعجزها عن التجديد، ولكن ذلك أيضاً وفى نفس الوقت شكل ظاهرة أخرى هى قصور نظرة كثيرين من المتدينين ورجال الدين وإصابتها بالتعصب غير الواعى

فى اعتبارهم لكل الاشتراكيين ملاحدة بل اعتبارهم أن الإلحاد أمر حتمى بالنسبة لأى اشتراكى. كما أن بعض الاشتراكيين ينظرون إلى المتدينين ورجال الدين باعتبارهم رجعيين. فأما الأولون فإنهم كما قلت لم يعرفوا الاشتراكية ولم يدرسوها وتلقوها من أفواه الدعايات المعادية فعادوها، أو حكمتهم مصالحهم الذاتية والطبقية فاتخذوا الدين مطية لتحقيق أغراضهم وتبرير عدائهم للاشتراكية والاشتراكيين.

وأما بعض الاشتراكيين فإنهم قد نظروا إلى الدين من خلال بعض رجال الدين والمتدينين سالفى الذكر فبادلوا عداءهم عداء ولم يعملوا العلمية فى التفكير والدراسة ويفهموا الدين فهماً علمياً وواعياً ومن مصادره فى الكتاب والسنة بعيداً عن تأويلاتهم الفجة المضللة.

ومن هنا كان رأيى أنى لا أقر الذين يدعون أن كل المتدينين ورجال الدين رجعيون كما لا أقر الذين يقولون أن كل الاشتراكيين ملاحدة، فلست أدرى كيف يكون الدين الإسلامى رجعياً وكافة الأديان السماوية التى جاءت لتحدث تغيرات أساسية وجذرية فى البناء الاجتماعى والاقتصادى ولتقيم العدل والمساواة وتحرير الإنسان من الظلم والرجعية وتحرر الإنسان من العبودية لغير الله.

ولست أدرى أيضاً بماذا يوصف عمر بن الخطاب وهو الخليفة الذى قال: صلاح المال فى ثلاثة: «أن يؤخذ من حق ويعطى فى حق ويمنع من باطل». وكان إذا ثبت على الوالى شبهة التصرف فى بيت مال المسلمين يصادر المال الذى ظفر به أو يقاسم الوالى فيما أربى (زاد) على كسبه المعقول فيترك له النصف ويضم النصف الآخر إلى بيت المال، وهذا عدا ما يجزى به من عزل وعقاب. ويقول العقاد عنه: «ويلوح من كلامه فى أخريات أيامه أنه كان على نية النظر فى تصحيح النظام الاقتصادى وعلاج مشكلة الفقر والغنى على نحو غير الذى وجدها عليه فقال: «لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت فضول (ما زاد عن الحاجة) أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء». ونلاحظ هنا التعميم خاصة فى كلمة فضول فلم يقل بعض فضول أموالهم أو نصيباً منها أو لفرضت فيه نصيباً (ضريبة كما ذهب البعض ممن يقدسون الملكية ولا يقرون المساس بها حتى لو كان ذلك من صميم الدين).

كما لا أدرى كيف لا يكون نظاماً تقدمياً الذى يقول قائله. «وجاء علينا زمان لم يكن الواحد منا يشعر بأن ما فى جيبه من درهم أو دينار أحق به من غيره من عامة المسلمين».

وكذلك كان كثير من الأئمة والعلماء فى العديد من آرائهم وتأويلاتهم تقدميين كالأفغانى ومحمد عبده ومحمد إقبال.

كما كان كثير من رجال الكنيسة والأساقفة اشتراكيين بل ماركسيين حتى سمى أحدهم بالأسقف الأحمر.

ثم كان عبد الناصر يقول عن نفسه إنه يسارى ومتطرف أيضاً ومع ذلك ففى عهده بنى من المساجد أضعاف ما بنى فى مائة سنة سابقة عليه، وأنشئت إذاعة القرآن الكريم، وطبعت ووزعت مئات من كتب التراث الدينية والمصاحف التى انتشرت فى جميع أرجاء العالم وطبع المصحف المرتل وطوّر الأزهر وتولى الإمامة والخطابة مئات من الأئمة والوعاظ المؤهلين. واستقبل الأزهر والجامعات مئات من الشباب المسلم فى أفريقيا وآسيا وكل بلاد العالم وأقيمت لهم مدينة البعوث كما أرسل المئات من الدعاة المسلمين إلى أفريقيا وآسيا وغيرها. كل ذلك تم انطلاقاً من إيمان بالله عميق وإيمان بالاشتراكية فى نفس الوقت كأسلوب حتمى للتغيير لصالح جماهير الشعب العاملة.

وعندما كنت مسئولاً عن المعهد الاشتراكى، أعدت افتتاحه كما نظمت العديد من معسكرات التثقيف وتخريج الموجهين السياسيين سواء فى معهد حلوان أو فى معسكر نادى الشمس بمصر الجديدة واتفقت مع وزير الأوقاف آنذاك لانتظام عدد من الوعاظ والأئمة فى كل دورة. وكانوا يبدأون بتحفظ شديد وارتياب لوقوع بعضهم أسرى الدعايات المضللة حول الاشتراكية مما كانوا يخشون معه على عقيدتهم. ولكن عندما قرأوا المحاضرات وحضروا حلقات المناقشة. تغيرت مفاهيمهم وأفكارهم وبلغ بعضهم درجات عالية من الحماس وبعضهم شغل مراكز هامة فى مجال الوعظ والإمامة. وكان للدراسة الاشتراكية والقومية أثرها العظيم على أسلوب تفكيرهم وتكشف أمامهم من كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) معالم جيدة وآفاق جديدة وقدموا لنا أفكاراً عظيمة ولم يجد أى منهم أى تناقض بين ما درس فى المعهد أو المعسكرات وما عرفه من علوم الشرع والدين.

وكانت دراسة القانون قد استغرقتني وكنت منذ دخلت كلية الحقوق قد أهلت نفسى ووطنت عزمى على أن أكون محامياً، ولعل ذلك العزم تمتد جذوره إلى أيام انشغالى بمنازعات الفلاحين مع تفتيش الأمير وقضاياهم بالمحاكم حيث كنت أتردد مع جموعهم على محكمة المنصورة لشهود القضايا التى رفعها التفتيش على الفلاحين. وقد جذبتنى وقفات المحامين ودفاعهم عن الفلاحين ووددت يومها لو كنت معهم ضمن هيئة الدفاع.. ومن ثم فمنذ تخرجت جمعت أوراقى وقيدت اسمى وبدأت عملى محامياً[1] تحت التمرين بالمنصورة بمكتب المرحوم الأستاذ عبد اللطيف أحمد المحامى. ولا أعتقد أن لحظة مرت بحياتى أسعد من أول يوم بدأت فيه عملى بالمكتب وأول مرة دلفت فيها إلى حجرة المحامين وأول مرة وقفت فيها أمام المحكمة أطلب فيها التأجيل لضم الملف أو لحضور المحامى الأصلى.

ولقد كان حبى للمحاماة وإقبالى عليها مرده بالدرجة الأولى بغضى للوظيفة وقيودها وحبى للاستقلال والحرية، ولأن مهنة المحاماة فيها وقفات مع المظلومين ومعاناة لمشاكل الناس ومآسيهم وفيها احتكاك مستمر ومباشر مع علاقات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية.

وعاصر تخرجى مناسبة هامة هى إلغاء الامتيازات الأجنبية وإلغاء المحاكم المختلطة وخضوع جميع الذين يعيشون على أرض مصر للقضاء المصرى الوطنى، وكانت الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة أحد آثار الاحتلال، وأحد آثار السياسة المالية والاقتصادية التى اعتمدت على الاستدانة من الخارج حتى غرقت مصر فى الديون وفى أسر الدول الدائنة.

لقد ازداد حبى وإقبالى على العمل بالمحاماة مع الأيام وازداد بالتالى ارتباطى بالمجتمع واهتمامى بالقضايا العامة.. وفى أواخر سنة ١٩٤٩ ولم تمض شهور على تخرجى واشتغالى بالمحاماة بدأ الإعداد لانتخابات مجلس النواب وكان حسين سرى قد شكل وزارة لتجرى انتخابات بعد فترة من حكم أحزاب الأقلية وإبعاد الوفد صاحب الأغلبية عن الحكم. ووجدت نفسى متورطاً فى معركة انتخابية أساعد فيها زميلاً من المحامين المرشحين فى دائرة فارسكور حيث تقع بلدتى الروضة. وكان الزميل المرشح منتمياً للحزب السعدى، وكان التيار الشعبى جارفاً وشديد الحماس للوفد ولمصطفى النحاس

(١) بدأت عملى بالمحاماة في نوفمبر سنة ١٩٤٩ بعد إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة اعتبارا من ١٥/ ١٠/ ١٩٤٩.

باشا. وبالتالى لمرشحى حزب الوفد وقاسيت محنة شديدة وتجربة قاسية بالوقوف ضد هذا التيار الجارف الشعبى بحيث كان يصعب علىّ إقناع أقرب الناس وكأننى أدعوه لتغيير دينه. وفى تلك الانتخابات احتككت عن قرب بأساليب الانتخابات قبل الثورة حيث كانت تستعمل الأموال بكثرة لرشوة الناخبين وكان هذا أمراً مألوفاً ومقدوراً عليه بحكم انتماء المرشحين إلى الطبقات الثرية والمالكة،(١) ولكن كل تلك الأساليب لم تفلح فى التصدى للتيار الجارف لصالح مرشحى حزب الوفد.

وقد كانت من مساوئ الحزبية حتى بالنسبة لحزب الوفد الذى كان ينبغى أن يتنزه عن ذلك بحكم أغلبيته الساحقة، لجوء كل حزب عند تولى الحكم للتنكيل بالمنتمين للأحزاب الأخرى والذين كان لهم موقف ضد مرشحى الحزب متولى الحكم.

ومن ثم فأثر تلك الانتخابات والنجاح الكاسح لمرشح الوفد جرت حملة ضخمة فصل فيها عشرات العمد ونقل فيها عشرات الموظفين إلى أماكن نائية وإن كان مجلس الدولة فى ذلك الحين قد قضى بإلغاء قرارات فصل العمد وأعادهم جميعاً، لكن بعد أن خلف هذا الإجراء صراعات وخلافات شديدة بين العائلات وفى القرى.

ونال أسرتى نصيب من حملة التنكيل ظللت بينى وبين نفسى أحس بمسئوليتى عنه.. ولذلك حرصت عندما سمحت الظروف بعد ذلك على السعى لإلغاء منصب العمدة وإنشاء نقطة شرطة بالقرية ذلك المنصب الذى دارت بشأنه معارك وصراعات جرفتنى إليها حيناً تقاليد الريف والعصبية شبه القبلية والمنازعات فى الريف التى يبعث عليها الفراغ والصراع على لقمة العيش ثم الفقر..

وقد كان لتلك الأحداث أثر كبير فى تغيير مجرى حياتى فبعد أن كنت أعتزم الاستقرار محامياً بالمنصورة عدت لقريتى وافتتحت مكتباً بفارسكور عاصمة المركز على الرغم منى ومن وثوقى من أنها لا تتناسب مع طموحاتى ولا أحلامى ومن ثم وجدت أن استمرار المشاكل والخلافات يضيق به صدرى ويتنافر مع طبيعتى ويعكر صفو إقامتى فى قريتى وبدأت مرحلة مراجعة للنفس ومواجهة بل وثورة على الكثير من القيم والتقاليد التى انجرفنا فى تيارها وامتدت كل الأيدى للتصافى ونبذ الخلافات والصراعات.

---

(١) كان حق الترشيح واقعياً محصورا فى قلة من العائلات ولم تكن تكلفة الانتخابات ولا الأوضاع الاجتماعية تتيح لغير تلك العائلات فرصة الطموح للترشيح، وكان هذا الأمر متسقا مع الانقسام الطبقى الحاد وسيادة طبقة النصف فى المائة حسبما سمتها الثورة بعد ذلك.

غير أنني ظللت أخذاً من تلك التجربة أعارض نظام العمد، فقد كان هذا المنصب محور التنافس والتنازع، كما أنه ظل رغم التغيير النسبى فى العلاقات الاجتماعية حكراً لبعض الأسر المالكة وكنت ومازلت مقتنعاً بأنه نظام مرتبط بالتركيب الطبقى للقرية.. حيث كانت تحتكر بعض الأسر «أسر الأعيان» وهم غالباً من كبار ملاك الأراضى الزراعية هذا المنصب، كما كانت تحتكر أيضاً مراكز السلطة والتأثير فى القرية كرياسة الجمعية التعاونية ومناصب شيخ البلد أو شيخ الخفراء. ثم امتدت هذه النزعة بعد الثورة إلى عضوية التنظيمات السياسية[١] أو أماناتها فأصبحت العضوية توزع بين الأسر وأحياناً بنسب محددة وكانت الدوافع دائماً المحافظة على المصالح الاقتصادية والحرص على تكريس التمايز الاجتماعى والاستغلال. وكانت (العمدية) إذن فى نظرى أثراً مرتبطاً بالمجتمع الذى قامت الثورة لتغييره والذى تغير فى الريف إلى حد بعيد ومؤثر، ومن ثم كان طبيعياً أن يتغير ولكن لأن التنظيم السياسى وقت أن كان تنظيماً واحداً ونظام الحكم المحلى لم يصبحا بعد فى درجة الفعالية المناسبة والواجبة رجح الرأى القائل بالإبقاء على نظام العمد إلى أن يتوافر البديل[٢].

وعند تخرجى وبدء عملى بالمحاماة كان هناك قضاء مدنى وطنى وقضاء شرعى، ثم بعد فترة صدرت قوانين توحيد القضاء وكنت قد ملت إلى القضايا المدنية لا الجنائية وعشقت أبحاثها ودراساتها، خاصة والجنائى أمام المحاكم الجزئية محدود الإيراد وأكثره من نتائج الفقر كقضايا التبديد أو المخالفات الزراعية أو بعض قضايا الرى والصرف والضرب. وكنا خمسة محامين أمام محكمة فارسكور التى تعمل ثلاثة أيام فى الأسبوع. وبعد ذلك لاعمل إلا بعض التحقيقات التى لم أكن أميل إليها. ومن هنا أتيحت لىَ فرصة القراءة القانونية والمتنوعة. كما أتيحت لىَ فرصة استمرارى فى الاشتغال بالعمل العام. وكانت العلاقات بين المحامين رغم المنافسة حميمة والتعاون وثيقا. كما كان القضاة على درجة عالية من العلم والأمانة وحسن الاستماع للمحامين وتقدير جهدهم

(١) عند بداية تشكيل هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى تكالبت على عضويتها نفس الأسر التى كانت تحتكر الثروة نسبياً والسلطة فى الريف ولم يتغير الوضع إلا بعد صدور الميثاق وفرض نسبة الخمسين فى المائة من العمال والفلاحين.

(٢) كان نظام العمد يقرر أن يتم اختيار العمدة بالانتخاب قبل الثورة من بين كبار الملاك بالقرية وبعد الثورة انخفض النصاب وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٩١ حين تغير النظام إلى التعيين وغلب عنصر الإدارة (الشرطة) وزيد النصاب وفرض للعمدة راتب وذلك كجزء من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى فرضها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والتى أصبحت صاحبة الكلمة العليا فيما يوضع من سياسات.

والاستفادة منه وكان لـهم سمت القاضى وهيبته وجلال قدره داخل المجتمع. وكان وقتها لايشغـله حافز مادى أو نـسبة يفصـل فيها وإنما كـان دافعه الوحيـد وحاكمه الوحـيد هو ضميره وخشية الله.

ولم يكن العـمل بالمحاماة أمام المحاكم الجزئيـة يرضى طموحاتى كما لـم يكن هدفى يوم آثرت العـمل بالمحاماة علـى ما سواها ومن ثم ظـلـت فكرة تغيـير موقعى للـعمل فى مستوى أرحب وأوسـع وأكثر تنوعا تراودنى مرة للـعودة للعمل بالمنصورة حـيث قضيت فترة التـمرين ومرة فى بورسـعيد إلى أن أنشئت مـحافظة دمياط وافـتتحت بها مـحكمة ابتدائية ودوائراستئناف عال فانتقلت إلى دمياط.



وفى الصـباح من يوم ٢٣ يوليـو سنة ١٩٥٢ ـ وبعد إذاعـة البيان الأول ـ تجمعـنا فى مقهى مجاور للمحكمة نتابع نبأ قيام حركة الجيش من الإذاعة وكان التشوق لتغيير واجهة البلد شديدا، وكانت التغييرات الوزارية المتتالية وعدم الاستقرار والاضطراب السياسى قد بلغ أشـده فى أعقاب حريـق القاهرة، وقيام حـكومة الوفد بـإلغاء معاهـدة سنة ١٩٣٦، وبدء المقـاومة المسلحـة فى منطـقة القنال، ومـقاطعة العـمال للعـمل بمعسكـرات الجيش البريطانى. وكانت كلها مؤشرات لتوقع حدث هام كما كان تدهور الأوضاع الاجتماعية وعجز الأحـزاب والقوى السـياسية الـقائمة عن إيـجاد حلول لـلمشاكـل أو إخراج قوى الاحتلال، ومـن ثم كدت أطير فـرحا وأذكر أننى هـللت فى المقـهى الذى كنا نجـلس به وأبديت تخوفى من وجود الملك بالإسكندريـة مما قد يعوق الأمل فى خلعه وانفعل واحد من المتحـفظين ممن كانـوا بالمقهى مذعورا مـن كلامى ومنددا بتـهور الشباب وما يـحمله كلامى من إهانة للملك قد تورط فى المسئولية، وكادت تنشب بسبب ذلك معركة لولا أن حدث الثورة كان أطغى والرغبة فى متابعة الإذاعة كانت شديدة.

ولما كانت قـريتى واقعة فى بؤرة إقـطاعية فقد توالـت عليها منذ ذلـك اليوم أحداث هامة وتغيرات جذرية شملت كل بيت وكل موقـع بما يجعلها نموذجا واقعيا لما شمل وجه الحياة من تغيـير عميق فى أكثر قرى مصر بـدرجات مختلفة، ولعل فيـه أيضا بعض الرد على الذيـن يصدرون أحكامهـم وتعليقاتـهم من خلال المكاتـب الوثيرة المكيـفة والأبراج العالـية ومن خلال وريـقات يقرأونهـا ووريقات يحـبرونها ودون أن تُغَـبر أقدامهـم تربة الريف أو أن يعانوا التجربة ويعايشوها على الطبيعة وفى مواقعها ويستخرجوا حقائقها من الفلاحين وسكان القرى وزراع الأرض.

وقد أكون صاحب تجربة فريدة حيث قضيت عمرى كله مقيما بالريف مرتبطا بالأرض وبالزراعة وبالفلاحين أعانى ما يعانون مما قد يمنحنى رؤية أكثر دقة وأكثر واقعية.

ولقد عاشت بلدتى الروضة ككل قرى مصر قرونا طويلة من الحرمان والاستغلال والظلم والسخرة.. ورغم أنها قرية كبيرة نسبيا عند قيام الثورة ـ ٧ آلاف نسمة ـ فقد كانت محرومة من كل الخدمات اللهم إلا مدرسة صغيرة «إلزامية» ثم قبيل قيام الثورة أفلحت جهود أبناء القرية فى الضغط على تفتيش الأمير حتى بنى مدرسة ابتدائية من أربعة فصول لتخدم المنطقة كلها، وذلك استرضاء للفلاحين وكسرا لحدة المواجهة معهم، وحداً من موجات السخط والمقاومة، وإرضاء على وجه الخصوص للأعيان القادرين على تكاليف تعليم أبنائهم وهم الذين كانت دائرة الأمير تحرص على مخاطبة ودهم.

وحتى قيام الثورة لم يكن قد تخرج من الجامعة من أبناء القرية سوى اثنين قبلى واثنين من الكلية الحربية ثم قلة من الأزهر ومدارس المعلمين الابتدائية.. وكان أكثر الفلاحين مدينين لدائرة الأمير، ويتزايد عدد العمال الزراعيين حتى تدنت أجورهم وتدهورت بالتالى أوضاعهم الاجتماعية، ولقد كان أجر العامل قرشين أو قرشين ونصف يعمل بها من شروق الشمس إلى غروبها تحت أسوأ الظروف.

وكان جانب من أبناء القرية يعمل فى صيد الأسماك ببحيرة المنزلة فى ظل ظروف صعبة لتدهور الثروة السمكية وشيوع طرق الصيد الممنوعة وازدياد الاحتكارات لمناطق الصيد حتى بدأ الكثيرون يهجرون مهنة الصيد للعمل كعمال زراعيين خاصة فى مواسم شتل الأرز أو يرحلون إلى مناطق أخرى للصيد ليقعوا فى قبضة احتكارات أخرى أكثر شراسة كما كان فى بحيرة البرلس.

وكان الناس رغم هذه الظروف القاسية ورغم رفضهم لتلك الظروف ومعاناتهم الشديدة يطمحون إلى التغيير فى شبه يأس فالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تسوء والذين يملكون مساحات صغيرة من الأرض قد رهنوها للبنوك الأجنبية كبنك الأراضى، وأصبحوا مهددين بنزع ملكيتهم على ضآلتها، والأحزاب تمكنت منها عناصر من كبار ملاك الأرض ورأس المال، ومن ثم فلم يكن مأمولا منها أن تقدم على إحداث تغييرات جذرية اجتماعية وسياسية وحتى لو توافرت النوايا لدى بعض أجنحتها الشابة واليسارية والنابعة من جذور شعبية كادحة، فإن وجود الاحتلال والملك واستعانته بالجيش والشرطة وسيطرة العناصر الأكثر ثراء وقوة تأثيرها وحرصها على مصالحها الطبقية، كان يحول

دون توافر قدرتها على إحداث التغيير المأمول.. وكان تكالب أحزاب الأقلية على الحكم وقبولها له بانتخابات مزيفة وحرمان حزب الوفد صاحب الأغلبية الساحقة من البقاء فى الحكم لفترات تكفى لتنفيذ برامج إصلاحية بارزة. كان كل ذلك يؤثر على إمكانيات حدوث تغييرات لصالح مجموع الشعب وقد تميزت الفترة السابقة على قيام الثورة والممهدة لها باستشراء نفوذ الملك والسراى والفساد فى الحياة السياسية، والإتجار فى الأسلحة الفاسدة والتلاعب فى أسعار القطن وفى البورصة مما ترك أسوأ الآثار الاقتصادية.

وكانت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وهزيمة نظم الحكم القائمة وقتها تبعا لهزيمة الجيوش وخيانتها.. ثم كان حريق القاهرة فى ٢٦/ ١/ ١٩٥٢ والتغييرات الوزارية المتتالية واستشراء الصراع وأحداث منطقة القنال التى اشتعلت إثر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وحركات الفلاحين ضد الإقطاعيين فى أكثر من منطقة من مناطق الملكيات الكبيرة كما وقع فى منطقة عائلة البدراوى. كل ذلك أثار خواطر الناس وأحال همساتهم فى كثير من الأحيان صوتا مسموعا، ووجه أذهانهم إلى أنه من المستحيل دوام تلك الأحوال بصورة التحدى والسوء التى كانت عليها، ولايمكن أن تظل الجماهير بكل قواها فى موقف المتفرج من المتصارعين على السلطة والمصالح والمتاجرين بها كما لو أن الأمر لايعنيهم.

وكان الناس من ثم يترقبون حدثا لا يعرفون كنهه ويتوقعون رياحا لا يدرون متى ومن أين تهب ولكن بالقطع كان الجو ينذر بعاصفة.

وهكذا جاءت ثورة ٢٣ يوليو حيث كان الناس فى انتظارها.. جاءت على شوق وعلى حاجة ماسة.. جاءت فى أرض وتربة وظروف ومناخ صالح لاحتضانها وإنباتها وإثمارها. فأصبح حلم الناس فجأة حقيقة.

وَوَجَدْتُ ومعظم الشباب من جيلى من اللحظة الأولى لإعلان الثورة الأمل الذى حلمنا به بعد قلق واضطراب ويأس.

وجدت أمامى إغراء للعودة للنشاط السياسى بعد انقطاعى منذ كنت بالجامعة عضوا بشباب الحزب الوطنى وحيث لم أجد بعدها فى التنظيمات السياسية القائمة مايغرينى بالاندماج فيه..وهكذا تفتحت أمامى وأمام الناس جميعا أبواب الأمل على مصاريعها بعد أن أصبحت مصر لهم وأصبح حكامها مصريين منهم. من دمهم ومن أرضهم. وجدنا أهدافا وطنية واضحة نتجمع حولها ونعمل ونضحى من أجلها.

ورحبنا بالثورة وأيدناها وتابعنا خطاها، وكان الصفاء والود قد شمل قريتنا وكأنما كان إعدادا لمناخ مناسب لاستقبال الثورة، تمهيدا للتغيير الثورى والجذرى الذى شمل كل جوانب الحياة فيها ماديا ومعنويا ونفسيا وفتح أبواب الأمل أمام الناس بلا حدود.

وكانت بداية خطوات التغيير الثورى استيلاء الإصلاح الزراعى على أراضى تفتيش الأمير، والبدء فى إجراء البحوث الاجتماعية لتوزيعها على الفلاحين وكان الناس لايصدقون مايجرى فقد كان أقرب إلى الحلم منه إلى الحقيقة.. فمن نضالهم الذى كان أقصى مناه أن يحصلوا على تخفيض فى الأجرة بضعة جنيهات أو تخفيف من بعض شروط الإيجار الظالمة يصبحون فجأة ملاكا لأرض الأجداد والآباء.

وبدأ الناس يتحاكون القصص والأساطير عن كيفية تملك الأسرة المالكة لهذه الأرض والاستيلاء عليها قسرا وحرمان زراعها الحقيقيين منها واستنزاف جهودهم وعرقهم جيلا بعد جيل. وكان والدى يستأجر حوالى ١٥ فدانا مجاورة للقرية تقرر أن تقام على ثمانية منها وحدة مجمعة ورغم الاستيلاء على الأرض بما كان عليها من محصول لم ينضج وحرماننا من المصدر الرئيسى للدخل بعد أن اضطرتنا الحاجة لبيع الأرض التى كان يملكها والدى. رغم ذلك كانت سعادتنا غامرة لدرجة أن الذى كان يرانا يتصور كما لو كانت المبانى الجارى إقامتها مشروعا خاصا لنا.

وطويت بذلك صفحة مليئة بالمظالم والقهر وعاد الفلاحون ملاكا للأرض ولم يعد هناك مفتش ذو نفوذ ولا صراعات للتنافس على الأرض، وحصل عدد كبير من العمال الزراعيين على أنصبة من الأرض وتغير التركيب الاجتماعى للقرية وصارت للناس اهتمامات مختلفة، وآمال واسعة غير محدودة، بل وتغير شكل الإنسان نفسه فى بضع سنين. وكنت دائما أقول للناس لقد كنت أدخل مسجد القرية فلا أجد إلا لابسى الجلابيب السود أو الزرقاء والعمامات «بالطاقية» والمنديل المحلاوى كما كانوا يسمونه، يدخلون من باب دورة المياه حتى يغسلوا أقدامهم حيث حضروا حفاة الأقدام وحل محل ذلك كله الملابس البيضاء والملونة «التريكولين» والرؤوس العارية والأحذية حول أعمدة المسجد مكدسة والساعات فى المعاصم بل أصبح كثير من الفلاحين يرتدى البنطلون فى العمل.

ولم يكن تحديد القيمة الإيجارية بأقل أثرا ولا أهمية من تحديد الملكية بل يعادله. فاستقرار الفلاح فى الأرض وشعوره ـ طالما أنه يسدد الأجرة ـ بالأمن والاستقرار

والحماية من الطرد الذى كان سوطا مسلطا عليه كل عام من قبل. بحيث كان مهددا بالطرد والحرمان من مصدر رزقه فى نهاية كل سنة زراعية ولاينجيه من ذلك إلا أن يخضع لإرادة المالك، وأن يعتصر نفسه وذويه من أجل إرضائه ولو طحنه الفقر ونهشته الأمراض. إنه أصبح يشعر بالحرية والإرادة الحرة والكرامة والعدالة التى لم يعرف لها طعما منذ قرون. الأمر الذى لا يستشعره الكثيرون من المرفهين والمترفين ولا يتذوقون طعمه أو معناه.

والغريب أنه بعد الثورة المضادة ـ فى مايو سنة ١٩٧١ ـ بدأ البعض يراوده الأمل فى إعادة عقارب الساعة والرجوع فى مكاسب الفلاحين بحجة أن هناك ملاكا صغارا ظلموا وينبغى أن ترد لهم حريتهم فى استرداد أرضهم من مستأجريها أو حريتهم فى تحديد القيمة الإيجارية، مع أن هؤلاء قد أتيح لهم فى بداية تطبيق قانون الإصلاح الزراعى حرية استرداد نصف الأرض المؤجرة ولكنهم اتخذوا من هذا الحق وسيلة ضغط وابتزاز للفلاح عاما بعد عام بتهديده إن لم يستجب لما يفرضون من زيادة بطرده من نصف الأرض، ثم ألغى هذا الحق وفات هؤلاء المراجعين أن الفلاح الزارع والذى أنهكته الأمراض ظل تحت الظلم والقهر والاستغلال قرونا ومن حقه وهو الذى يبذل الجهد والعرق أن ينال نصيبا متكافئا مع جهده يكافئ الذى يتكسب لمجرد التملك وبلا جهد أو عمل.[(١)]

ويقول أيضا المشككون فى أهمية هذا التطور وعمقه وماحدث من تغير جذرى خلال سنوات قصيرة، يقولون أنه تطور طبيعى ويتجاهلون أن الثورة والأسلوب الثورى فى التصدى للمشاكل هو الذى حدد الهدف وعجل بهذه النتائج وأسرع بعملية التغيير وكما كان يقول عبدالناصر فإن عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فى الأمة العربية طويلا ونهبت ثروتها لن تستسلم بالرضا ولكن الثورة هى الأسلوب والوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذى أُرْغِمْنا عليه وأن وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى

---

(١) امتدادًا للثورة المضادة فى مايو ٧١ صدر قانون يلغى مكاسب الفلاحين التى حققتها الثورة ويعيد للملاك حرية طرد الفلاحين ويضاعف القيمة الإيجارية من ٧ أمثال إلى ٢٢ مثلا ويلغى كل ضمانات المستأجرين ثم يتبع ذلك تخلى بنك التنمية الزراعى عن توفير السلف ومستلزمات الإنتاج للفلاحين وألغى التسويق التعاونى وعاد تجار الداخل والمرابون لاستغلال الفلاحين وزادت التكلفة زيادة باهظة وعاد الفلاح يئن تحت وطأة المظالم

مسافة التخلف الذى طال مداه بين الأمة العربية وغيرها من الأمم السابقة فى التقدم وَلابُدَّ من مواجهة جذرية كما قال عبدالناصر «نعمل فى ٣٠ سنة ماعملته أوروبا فى ٣٠٠ سنة».

ومن جهتنا فقد كانت نتيجة إعادة توزيع الأرض أن خص والدى مساحة صغيرة وبدأ تعرض دخل الأسرة لهزة عنيفة كانت نتيجتها أن أصبحت فجأة مسئولاً عن الأسرة بعد أن كنت أعيش فيها بلا مسئولية سواء حصلت على دخل من عملى أم لم أحصل.

وكان علىّ أن أضاعف الجهد وأن أخطط بدقة للمستقبل، وأن أرسم لحياتى مساراً يضمن لأسرتى ولىَ دخلا متناميا يتناسب مع مطالب الحياة وتطوراتها، وكان تفكيرى ذاك يضنينى أحيانا ويصل بى إلى طريق مسدود أحيانا أخرى، أو إلى معادلة صعبة. وأنا أقيم بين أسرتى بقريتى وطابت هذه الإقامة ولا أحب تغييرها ولا أتصور نفسى قادرا على العيش بعيدا عنها أرضا وصحبة وأهلا. والعمل أمام محكمة فارسكور لم يكن يشغل من وقتى سوى ثلاثة أيام فى الأسبوع كما أن تقديرى للمستقبل أمامها لايتناسب مع طموحى ولايرضى آمالى. وأنا أرفض الوظيفة وتأبى قُيُودَها طباعى ومن ثم كان تفكيرى فى تغيير مكان العمل أو طبيعته ينتهى دائما إلى أن أظل أعمل بفارسكور وصحيح أننى نهجت فى عملى من ناحية العلم والإخلاص للعمل والأمانة فيه حداً أكسبنى ثقة الموكلين والقضاة والزملاء ومنحنى سمعة طيبة ولكن علاقاتى الاجتماعية العريضة والتى فرضت علىّ الكثير من المجاملات أدت فى كثير من الأحيان إلى كثير من العمل وقليل من الدخل.

ثم وقعت تغييرات عدة وهامة شدتنى أيضا إلى مجال التفكير فى العمل العام والسياسى وجرفتنى إلى تياره.. فقد أنشئت هيئة التحرير وأصبحت سكرتيرا لها فى قريتى ولم يكن لنا أى نشاط بل لم يكن لهيئة التحرير فى المركز كله نشاط يذكر اللهم إلا بعض الاجتماعات العامة بمناسبة زيارة بعض كبار المسئولين. غير أنه باسم هيئة التحرير كنا نطرق أبواب بعض المصالح الحكومية فتذلل لنا هذه الصفة بعض الصعاب لتحقيق بعض المصالح الجماهيرية أو حل بعض المشاكل.

ومثلت الجماهير عضوا لمجلس إدارة الوحدة المجمعة بعد إقامتها ومن خلال ذلك كشفت عن قرب، تغلغل البيروقراطية فى الأداة الحكومية واكتشفت كيف تذوب المشروعات العظيمة والمخططة جيدا على الورق، تذوب عند التطبيق وتتهاوى على أيدى غير المؤهلين فنيا وغير الأكفاء أو أيدى الذين لايؤمنون بالعمل الموكل إليهم ولا بالجماهير التى يعملون فى خدمتها. كما كان تخطيطها منقولاً عن مجتمعات أخرى دون أن يضع المخطط فى تقديره طبيعة البيئة والمجتمع الذى ستخدمه تلك المشروعات.

وبذلنا محاولات محدودة النتائج لضآلة الإمكانيات وسيطرة البيروقراطية. وكان الأخصائى الاجتماعى فى أكثر الأحيان غير مدرب وغير فاهم لمهمته وليس من أهل الريف ولم يسبق له العيش فيه ليقود العمل الاجتماعى فى قرية وهو لايملك مقومات النجاح، حتى ولا القدرة على التفاهم مع الجماهير أو خلق علاقات اجتماعية معهم . إذ كان ينفر من مجتمع القرية ويأنف تقاليده وبهذا أصبح مبنى الوحدة المجمعة على فخامته وضخامته مجرد مدرسة ابتدائية عادية ووحدة صحية محدودة الإمكانيات وقسم اجتماعى ظلت تتضاءل مسئولياته إلى أن أصبح الأخصائى مجرد سكرتير للمجلس القروى أو مجرد صراف لبضعة جنيهات من الضمان الاجتماعى تصرف شهريا.

وكان لتجربتى تلك أثر كبير فترة عملى كوزير للشئون الاجتماعية حيث هدفت إلى تطوير العمل بالوحدة ليكون عملا شعبيا حقيقيا للجماهير فيه النصيب الأكبر ولتكون الوحدة بالعمل الشعبى والتنفيذى أداة التغيير الاجتماعى الجذرى فى مجتمع القرية وبأسلوب ديمقراطى ونبهتنى إلي أهمية الدقة فى اختيار الأخصائى وتدريبه وتزويده بالخبرات وتنمية قدراته وتفتح وعيه السياسى.

ومع ذلك فقد كانت الوحدة المجمعة تمثل حدثا تاريخيا وتؤكد معنى جديدا ثوريا فى أعين الناس. فلأول مرة تحس القرية بالخدمة تسعى لها دون وساطة ودون إلحاح ولأول مرة يشعر المواطنون بأنهم محل تفكير الدولة واهتمامها وأنه قد آن لهم أن يأخذوا بعد أن ظلوا يعطون ويبذلون بلا مقابل أجيالا وراء أجيال. ولأول مرة يرون الطبيب والدواء ولو فى أدنى مستوى ولأول مرة يرون الأنوار الكهربائية من ماكينة الوحدة تزين وجه قريتهم معلنة ميلاد عهد جديد وأمل جديد.

وفى عام ١٩٥٦ كانت أول انتخابات لمجلس الأمة وفوجئت بقيام المرحوم حازم النهرى ابن خالى بترشيح نفسه للمجلس، ووجدتنى ملزما بحكم القرابة وحكم الصداقة الوثيقة بيننا وحكم الإيمان بكفاءته أن أكون بجانبه وأن يكون لىَ دور أساسى فى معركته. ولكن الطريق كان حافلا بالصعاب فحازم وإن كان من عائلة نشأت بقرية «الطرحة» إحدى قرى مركز فارسكور وله فيها وفى الكثير من القرى الأخرى عشرات الأقارب والأصهار غير أنه لم يسبق له الإقامة بها أو الاتصال بأهلها كما أنه أعلن عن ترشيح نفسه متأخرا عن منافسيه مايقرب من الشهر، مروا خلاله بالدائرة وربطوا علاقات واتفاقات وحصلوا على وعود وعهود بل كنت أنا شخصيا مرتبطا ببعضهم مما صعب مهمتى فأحدهم زميل والآخرون أصدقاء.

غير أن حازم نزل إلى الجماهير ببرنامج وأسلوب دعائى ممتاز وإمكانيات طيبة، وخضنا المعركة وكان علىّ أن أقف فى اليوم الواحد خطيبا عشرات المرات، ولم يكن لىَ سابق عهد بالخطابة أو الكلام العام اللهم إلا المرافعة أمام المحاكم وفى إقلال وإيجاز، وكنت أنا الذى أعرف الناس والقرى وعلىّ أن أقدمه وأن أفيد من كل معرفة لىَ أو صلة. ووقعت أخطاء فقد شطب أحد المرشحين ومنع من الترشيح وكان هذا أسلوبا متبعا حينذاك فى الانتخابات، وقد كان مفهوما أن يتم ذلك فى أضيق نطاق ولأسباب جوهرية وعلنية فى بعض الدوائر حماية لمسيرة الثورة وتمكينا لهذه التجربة الديمقراطية الوليدة من أن تصل سليمة إلى غايتها. غير أن الإسراف وعدم وجود الضوابط والمعايير السليمة ثم عدم مكاشفة الناس بالأسباب ترك لهذا الإجراء أسوأ الأثر وكانت له ردود فعل سيئة أيضا، ولأن حازم كانت له علاقات وثيقة ببعض رجال الثورة وخاصة المشير عامر فقد نُسب إليه أنه وراء شطب هذا المرشح ولذلك انضم المرشح المشطوب وأنصاره وبكل إمكانياته وقدراته وهى كبيرة إلى واحد من المرشحين المنافسين وكان لذلك أثر كبير فى نجاحه.

وكان لذلك رد فعل عنيف علىّ وكان له أيضا تأثيرات بعيدة المدى فى كثير من جوانب حياتى وسلوكى، فقد وسعت المعركة الانتخابية من دائرة معارفى وأصدقائى وربطت بينى وبين الكثيرين بروابط الصداقة والمودة التى مازالت قائمة إلى الآن، كما أنها عودتنى الخطابة السياسية الجماهيرية وخلقت لدى القدرة والشجاعة على مواجهة

الجماهير وحسن التحدث إليهم بالأسلوب وباللغة التى يألفونها وينجذبون إليها، ومن ناحية أخرى اكتشفت خلالها الكثير من أساليب ومناورات الانتخابات وحيلها مما أفادنى كثيرا عندما رشحت نفسى بعد ذلك بسنوات كما سيأتى.

وكان عملى بالمحاماة لايستغرق من وقتى إلا أقله، إذ كان عملى بالمحاكم لثلاثة أيام فقط وفى الصباح حيث لاتفتح المكاتب ليلا فلا كهرباء ولا مواصلات شأن المدن الكبيرة ولذلك كان لدى متسع كبير من الوقت يمكن استثماره فى النشاط الاجتماعى والسياسى.. وفعلا تنامت علاقاتى بقريتى والقرى المجاورة وتزايد اشتراكى فى النشاط الاجتماعى والثقافى فاشتركت فى تجميع الطلبة والمثقفين تارة لنشاطات ثقافية أو رياضية أو إنشاء ناد ريفى.. لاقينا فى سبيل ترخيصه كل متاعب البيروقراطية وواجهنا مشاكل التمويل حتى أفلس أكثر من مرة.

وعندما أنشئ الاتحاد القومى رشحت نفسى فى قريتى، وكان سهلا أن أنجح وأن أحصل على أعلى الأصوات إزاء استقرارى بها وعلاقتى الوثيقة بكل الناس، ثم انتخبت عضوا بلجنة المركز. غير أننى وجدت كثرة من الوجوه التقليدية وطبقة الأعيان بكل تقاليدها ومفاهيمها الطبقية أطغى وأكثر سيطرة وإن كنت أنا أيضا أسريا أنتمى إلى تلك الطبقة أما فكريا وعاطفيا فقد كنت مع مئات الفلاحين والمطحونين فى آمالهم وتطلعاتهم ومصالحهم.

وقد ظلت تلك الطبقة طافية على السطح حتى أنه عند تشكيل تنظيمات الاتحاد القومى ومكاتبه تجمعت كل الوجوه التقليدية وخلاصة الأسر الكبيرة فى المحافظة وأغفلوا كل العناصر الشابة الجديدة وحتى أمثالى من أبناء تلك الأسر الذين يختلف فكرهم أو ارتباطهم خارج ذلك المحيط لم يدعوا إلى الاجتماع الذى تم فيه الاتفاق على توزيع المراكز المختلفة فى الاتحاد القومى سواء على مستوى المركز أو المحافظة.

وقد استفزنى هذا المسلك فبادرت إلى ترشيح نفسى رئيسا ثم وكيلا ثم سكرتيرا للاتحاد بمركز فارسكور غير أنى لم أفز، ولم أكن مؤهلا للفوز لطبيعة تكوين اللجان وماتخضع له من مؤثرات ولاتفاقهم على حصر تلك المراكز فيهم، ولكنى رغبت بترشيحى أن أؤكد معنى الرفض لهذا الأسلوب وكى أؤكد أيضا أنه ينبغى أن تتاح الفرصة لطلائع جديدة تمثل معنى من معانى الثورة ولعناصر من خارج الإطار التقليدى الذى كان بتطلعاته، فيما قدرت، مصطدما لا محالة مع الثورة ومبادئها والذى كان

يواصل منهجه فى الانقضاض على مراكز السلطة حماية لمصالحه وتدعيما لمركزه. ولم يكن وجود هذه العناصر فى مواقعها يمثل فى نظر الجماهير أى معنى ثورى بل كانوا يتهامسون بأن هؤلاء يتربصون لاقتناص الثورة واحتوائها.

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى أصطدم فيها مع هذه الفئة بل إننى حين أعيد تنظيم حركة التعاون الزراعى وتحويله إلى تعاون لصالح المنتجين الحقيقيين الزارعين للأرض بعد أن كان قاصرا على الملاك وحدهم وكانت القرية بها جمعية تعاونية زراعية قديمة وكان والدى مساهما لىَ فيها منذ كنت رضيعا، وبالتالى كنت عضوا فيها. ورغب المسئولون فى الاتحاد التعاونى أن أحيى تلك الجمعية التى كانت قد اندثرت وضاعت أموالها وأن أرأس مجلس إدارتها حتى تنشط وتقف على قدميها، وقد كان، ثم رشحت نفسى لرئاسة الجمعية التعاونية للمركز وفزت بها، وعند إعادة الترشيح تكتل كبار الملاك الذين لمحوا الخطر على مصالحهم من الدم الجديد فى الحركة التعاونية فأرادوا احتواءها وفعلا وصل إلى عضوية مجلس الإدارة عشرة أعضاء من كبار الملاك من ١١ عضوا، وكنت أنا الوحيد خارج هذه المجموعة واستقلت إثر ظهور النتيجة رغم أنى حزت أعلى أصوات الجمعية العمومية، وقلت إن كبار الملاك قد تجمعوا مرة ثانية ليعودوا إلى استغلال التعاون الزراعى لمصالحهم دون الزراع الحقيقيين، ويحرفوا الحركة التعاونية الزراعية الجديدة عن أهدافها. الأمر الذى لا أجد معه جدوى من استمرارى لأمثل أقلية بمجلس الإدارة، وحل مجلس الإدارة بعد ذلك وصدرت من بعد تعديلات قانونية تضمن لصغار الزراع الحقيقيين الأغلبية حقا وعدلا.

ولكن تبقى الحركة التعاونية وهى حركة شعبية بالضرورة وديمقراطية، تبقى أسيرة الإدارة والبيروقراطية دون تمكن حقيقى لأعضاء الجمعية المنتجين من تسييرها والتخطيط لها. فلم يعمل مجلس الإدارة بجدية وحزم بل يَجُبُّ عمله المشرف تارة والمدير تارة أخرى. ولم تعقد الجمعيات العمومية فى مواعيدها وتمارس مسئولياتها حسبما نصت عليه قوانين التعاون.

بطبيعة الحال لم تحرص الإدارة على ترشيد وتنمية الدور الشعبى للجمعيات حيث كان ينبغى عقد دورات تدريبية لأعضاء مجلس إدارة الجمعيات لتنمية قدراتهم وزيادة كفاءتهم بعد استئثار الملاك بالإدارة واستثمار الجمعيات لصالحهم دون الزراع الفعليين والمنتجين ومن هنا بقيت ديمقراطية الجمعيات ديمقراطية شكلية على الورق فقط.

ولما انتخبت عضوا بلجنة المحافظة للاتحاد الاشتراكى عينت بعد ذلك عضوا بمجلس محافظة دمياط عند تطبيق نظام الإدارة المحلية وتعاصر ذلك مع افتتاح محكمة ابتدائية بدمياط فَصْلاً عن المنصورة، وبالتالى انتقل عملى ومكتبى الرئيسى إلى دمياط وبعضويتى بمجلس المحافظة ازداد نشاطى السياسى والاجتماعى واتسع ليشمل كل المحافظة، وبدأ العمل بمجلس المحافظة بحيوية ونشاط كبير كما جاء تشكيله جامعا بين عديد من الوجوه التقليدية والمحافظة وطبقة الأعيان وقلة من العناصر الشابة والجديدة والأكثر استجابة وإيمانا بمبادئ الثورة وتطوراتها.

وكانت مناقشات مجلس المحافظة[1] مع ذلك ثرية بالحوار الهادف البناء والدراسات الحيوية الجادة والتي شملت كل جوانب الحياة فى المحافظة ووضعت بذلك تقاليد وأسسا ونماذج ممتازة من العمل. وكانت الظروف في سنوات الإدارة المحلية الأولى مواتية والاعتمادات المالية متوافرة طالما أن هناك مشروعات مدروسة وإصرارا على الملاحقة والمطالبة ومن هنا واتتنى الفرصة وبتعاون الأعضاء ورئيس المجلس الذى يسر لنا فرصة العمل والمشاركة فى المسئولية فى أن يثمر عملنا العديد من المشروعات الحيوية فى مجال الإنتاج والخدمات والتى عمت العديد من القرى والمدن وتحققت بها أحلام كثيرة طال انتظار بعضها قرونا، منها مشروعات قريتنا.

وساعدتنى خبرتى فى عضوية مجلس إدارة الوحدة المجمعة ومجلس المديرية فى أن أكون إيجابيا ومنتجا فى كثير من لجان المجلس وجلساته، كما وسع ذلك من دائرة نشاطى العام وعلاقاتى الجماهيرية.. ولقد لمست عن قرب الصراع الخفى والعلنى بين المنظمات الجماهيرية وأجهزة السلطة التنفيذية خاصة المركزية، إذ أن هذه الأخيرة لطول فترة انفرادها بالسلطة ولقوة جهازها البيروقراطى لم يكن سهلا عليها أن تتنازل عن شيء من سلطاتها، ولم يكن سهلا أن تقتنع بالدور الشعبى والديمقراطى لمنظمات الحكم المحلى. فحاولت أن تحيل اختصاصها إلى مجرد كلام منمق على الورق وتبقى السلطة.. كل السلطة مركزة فى يدها، بل وفى يد الوزارة وأجهزتها. وأذكر أن المجلس رأى لأوضاعه المحلية أن يؤجل موعد افتتاح الدراسة إلى أول أكتوبر، وكان فى ذلك يراعى أوضاعا وظروفا اجتماعية واقتصادية واعتبارات عملية وأصدر قرارا بذلك فى حدود اختصاصه المحدد بالقانون، فإذا بوزارة التربية ثائرة ومهددة واعتبرت ذلك عدوانا كبيرا على مقدرتها الفنية ومسئولياتها التعليمية وأوحت إلى مدير التعليم وممثلها فى مجلس المحافظة بمعارضة القرار وعدم تنفيذه إذا صدر. وتحمس المجلس وتحمست معه وعدنا لمناقشة

---

[1] كان المحافظون فى تلك الفترة المرحومين حمدى عاشور ثم محمود طلعت ثم صلاح مجاهد

الموضوع وبعنف شديد وتابعت الصحافة تلك المناقشات والمصادمات ولكن لم يكن من تقاليد الأجهزة البيروقراطية أن تؤمن بحق الجماهير ومنظماتها الشعبية فى أن تقرر ماتشاء وأن تكون لها سلطة اتخاذ قرارات تملكها بحكم القانون. وكان هذا مثالا لإصرار السلطة المركزية على تركيز السلطة فى يدها وهو ميراث تاريخى ونفسى قديم. وتزايدت مسئولياتى العامة فى نفس الوقت الذى تزايدت فيه أعمال المحاماة بما بدأ يحقق بعض طموحى وآمالى التى طالما شغلت فكرى.



وفزت فى انتخابات القرية للاتحاد الاشتراكى طبعا وبأكبر الأصوات وهو فضل أحاطننى به بلدتى دائما، وصرت من بعد عضوا بلجنة المركز ثم عضوا بلجنة المحافظة التى بدأت بداية نشطة لولا ما قام من صراع بين أمين المحافظة وبين المحافظ انعكس على عمل اللجنة وشل نشاطها. وكان ذلك ظاهرة مألوفة فى ذلك الحين وكان الصراع كثيرا ماينصب على مظاهر السلطة لاجوهرها. وطالما كان أمين المحافظة معينا فإنه لافرق بينه وبين المحافظ وبين سائر الموظفين. كلهم يعينون بقرارات، وكلهم على ولاء للسلطة التى تملك تعيينهم وتملك عزلهم ومن ثم كان التنازع إداريا فى شكله وأسلوبه. وكانت تلك الصراعات بطبيعة الحال تشل العمل إذ أن السلطة التنفيذية هى الأقوى وهى الأقدر على حل مشاكل الجماهير ولكنها تفتقد روح الانتماء إلى الاتحاد الاشتراكى، وبالتالى فإن كفتها هى الراجحة غالبا فتتجه الجماهير دائما إلى حيث مصالحها ومن ثم كان التجاؤها للمحافظة وأجهزتها وارتباطها بها أقوى، فى تلك المرحلة وإن كانت الصورة قد تغيرت نسبيا فيما بعد وفى الممارسة.

وبعد دستور عام ١٩٦٤ والبدء فى الإعداد لانتخابات مجلس أمة جديد بدأت أيضا مرحلة جديدة فى حياتى هامة وخطيرة فلم يكن يدور فى خاطرى أن أرشح نفسى، غير أنى كنت أناقش موضوع الترشيح واحتمالاته مع بعض الزملاء فى حديث عابر فسألنى أحدهم عن احتمال ترشيحى فأجبته بأننى أفكر فى ذلك وفعلا وجدتنى مشدودا للتفكير جديا فى الترشيح خاصة وحساباتى للموقف كانت تؤكد أن أمامى فرصة مواتية.

ومن طريف ما أذكره أنى اجتمعت مع بعض الأصدقاء لمحاولة التوفيق بين وجهات نظر المرشحين وسألنى أحدهم هل أنا على استعداد مالى لمعركة انتخابية تحتاج مالا وفيرا وسعة؟ فأجبتهم أننى أرجو أن أدخل المعركة على أسس ومفاهيم وأساليب انتخابية جديدة لاتحتاج لإنفاق كبير. ولن يزيد إنفاقى فى الانتخابات على مائة جنيه هى كل ما

أستطيع تخصيصه لها فلن أعلن عن نفسي بلافتة واحدة ولن أطبع ملصقات أو كتابات على الجدران أو بالشوارع ولن أمر في موكب من سيارات عديدة ولن أقيم سرادقات وسوف أتقدم للناس بمنشور واحد أعلن فيه عن ترشيح نفسي وأحدد بعض المبادئ التي أرتبط معهم بها.

وقلت لهم: إني أعتقد أن ليَ رصيداً لدى الناس حصيلة نشاطي المهني كمحام ونشاطي العام والاجتماعي. وأخذت أحدد لهم موقفي في كل قرية ونسبة الأصوات التي أتوقعها والتي جاءت النتيجة من بعد قريبة جدا منها، وأنكر عليّ البعض ذلك باعتباره في تقديرهم خيالا مسرفا، ومثالية تنافي الواقع، واعتبر أن ترشيحي لن يكون سوى تعقيد للعملية الانتخابية دون أمل في فوز، ولكنني أصررت على موقفي وقلت لهم إننا ثلاثة أصدقاء ونتعاهد على أن نخوض المعركة أصدقاء ونخرج منها أصدقاء نتقبل نتيجتها أيا كانت ولنرق بمستوى المعركة وأسلوب الدعاية فيها وأينا يفوز فليكن فوزا للكل. وقررت إثر النقاش أن أرشح نفسي بصفة قاطعة وحسمت موقف التردد.

وبدأت زياراتي للقرى وكنا في شهر رمضان ومن هنا حرصت أن تكون زياراتي في المساجد ومع صلاة العشاء. ثم كانت عادة فتح البيوت في القرى لقراءة القرآن حتى السحور فرصة لزيارتها حيث يتجمع الناس ويسهل لقاؤهم. وكان أسلوبا موفقا من ناحية للمناسبة الدينية وتأثيرها القوي ومن ناحية أخرى لسهولة لقاء تجمعات جاهزة من الجماهير.. وكانت البوادر كلها مشجعة وكانت لقاءات الناس تمنحني تفاؤلا وعزما وتأكيدا لصدق تقديراتي.

ووقع ما لم يكن في حسباني إذ تلقيت عند عودتي من بعض الزيارات، وكان ذلك في اليوم الثاني لعيد الفطر، تلقيت خطابا مسجلا يحمل إليّ قرارا يمنعني من الترشيح وإن كان قد صيغ في عبارة طريفة وهي أنهم يدخرونني لمهام أخرى وهو أسلوب مهذب للمنع من الترشيح.

ولم أر لهذا الإجراء من منطق أو تبرير. واعتقدت حينذاك أن وراء الإجراء أمين الاتحاد بالمحافظة خدمة لأحد المرشحين حيث حاول مرة إقناعي بالعدول عن الترشيح لصالحه ورفضت، ولكن ذلك ظل سرا لم أكشف حقيقته، وكانت صدمة عنيفة ليس فقط لمنعي من الترشيح، ولكن لما في الإجراء من مساس بكرامتي. فالمحاماة تستند بدرجة كبيرة إلى السمعة، ولاشك أن هذا الإجراء له أثره السيىء خاصة في دائرة عملي الإقليمية المحدودة وسارعت إلى القاهرة أبحث الأمر وأسعى لنقض هذا القرار الشاذ.

ومن الغريب أننى لم أحظ بأى تعليل مقبول لمنعى من الترشيح بل إننى بعد أن أصبحت أمينا للمحافظة ثـم وزيرا ثم عضوا باللجنة التنفيذية العليـا لـم أستطع الوصول أيضا إلى السبب الخفى وراء هذا القرار. ولقد كـان الاتحاد الاشتراكـى فى ذلك الحيـن يدار إدارة بيروقراطية لاتـختلف عن أى مصلحة حكـومية، وكان بابه مغلقا دون الجـماهير ومازلت أذكر أننى وآخـرين ممن شملتهـم قرارات المنع من الترشيح. كنا نتردد على مـبنى الاتحاد حيث كان يشغـل آنذاك مبنى مجلس قيادة الثـورة على النيل بالجزيرة، أذكر أننا كنا نمنع من الـدخول ولا نجد أى مسـئول نلـتقى به، ونجـلس أخيـرا على «دكـة» خشب بجـانب الحارس أو عـندما يـرق قلبه لحـالنا فـى غرفة الـتليـفون المجاورة للـبوابة. وكـان الاتحاد الاشتراكى وسكرتاريته مـنعزلة تماما عن الجماهير وحسبما علـمت من بعد أن المسألة لـم توضع لها أية معايير موضوعية وإنما تركـت للأهواء والمعايير الشخصية. ورغم أنه كانت لهذا الإجراء سـابقة كانت محـل انتقاد شديد فى انـتخابات سنة ١٩٥٦ وكـان له بعض التبرير فـى بداية التجربة وأول انتخـابات فى ظل الثورة، رغم هذا فقـد كان من الشذوذ العودة لهذا الأسلوب وبصورة أسوأ.

ولقد كتبت عدة مذكرات أرسلتها بوسائل مختلفة للرئيس عبدالناصر وأرسل آخرون مثلهـا طبعا.. وقلت له إننـى أشفق عليك وعلى مـا تبذل من جهد وتقدم مـن فكر، من هؤلاء الذين تكل إليهم الأمور فيضلون عـن فهم فكرك ومقاصدك ويلتوون بالإجراءات عن مساراتها الطبيعية والواجبة فيسيئون لك ولأهدافك بجهل أحيانا وبقصد سيىء أحيانا أخرى، وقلت له: إن هذا الإجراء الثقيل أساء لعملية الانتخابات أبلغ إساءة وأكد للناس عكس مـاتريد، إن الاتحاد الاشـتراكى يبـعد العنـاصر الشابـة والواعية والمخـلصة للـثورة ومبادئها ويمهد السبيل لعناصر أخرى ليست على أى حال العناصر الأكفأ أو الأخلص أو الأفضل».

وراجع الـرئيس الأمر وتـأكد له مـاشمله مـن عبث واختـلال وتقرر الـسماح لجمـيع المرشحين بدخول الانتخابات وألغيت قرارات العزل رغم حماس البعض حينذاك لعملية العزل واعـتراضه علـى قرار السمـاح للجمـيع بدخول الانـتخابات وغـضبه، ولقـد كان الرئيس دائما يذكرنى بذلك مازحا ومتخذا منها مثلا لسوء الأسلوب ومايعتوره من خلل.

وعنـد الإعداد لانتخـابات مجـلس الأمة سنـة ١٩٦٩ أعاد البـعض اقتراح أسـلوب استـبعاد بعـض المرشحـين فعـارض الرئيس عـبدالنـاصر هذا الأسـلوب وضرب مثـلا بحالتى.

وعدت من القاهرة بعد صدور قرار إباحة الترشيح للجميع فاستقبلت استقبالا حافلاً وشعرت بأن هذا الإجراء قد ضاعف من إقبال الناس علىّ وتعاطفهم معى.

والتزمت طوال المعركة الانتخابية بالقيم والمعايير التى رسمتها لنفسى منذ البداية لم أتجاوزها، وخرج أبناء قريتى وجميع الأسر تتبارى فى المساهمة فى المعركة التى اعتبروها معركتهم جميعا وأملهم جميعا، ولم أتورط فى أى إنفاق غير ماقدرت ورصدت.

حتى أن أبناء قريتى المقيمين خارج القرية تركوا أعمالهم وعادوا للقرية ومعهم كل إمكانياتهم وساهموا معى أجل مساهمة.

وفزت فى الانتخابات فوزا كانت له رنة فرح كبيرة فى قريتنا وكل القرى المجاورة. وأخذا من دروس كابدتها من انتخابات ماقبل الثورة فقد عقدت العزم على أن أكسب بعد الانتخابات كل الذين كانوا ضدى أثناءها وأن أكون نائبا عن الجميع الذين انتخبونى والذين لم يمنحونى أصواتهم وبدأت فى زيارة الجميع والتعاون مع الجميع.

ورتبت أوقاتى على أن ألتقى مع المواطنين فى مواقعهم بصفة دورية ومنتظمة. ولقد كانت تجربة طريفة ولكنها مريرة. فسعادتى الغامرة كانت دائما حين أوفق فى تحقيق خدمة عامة أو حل مشكلة وبذلت أقصى الجهد وبكل الرضى لتحقيق أكبر قدر من المشروعات والمصالح العامة وحل العديد من المشاكل. ولكن كان أكثر ذلك فى إطار الخطة والعدل فى توزيع الخدمات على وجه الخصوص وفق قواعد سليمة بين القرى والمواطنين، ومن هنا كانت صعوبة إقناع الناس بذلك وبأن هناك أولويات وأحقيات، وكان للناس بعض العذر فقد طال حرمانهم ونفد صبرهم ولكن بالصدق والصراحة ثم بعد فترة بالتجربة بدأ الكثيرون يقتنعون. غير أن ما أهمنى حقيقة ولم أهتد للآن إلى علاجه هو المشاكل الفردية. مشاكل التعليم والصحة والعمل والبناء والإسكان وغير ذلك من المشاكل اليومية الفردية والمتجددة والتى كانت تلاحقنى بالمئات والتى كان كثير منها يطلب استثناء أو ميزة خاصة وكان لبعضها مواسم تتكاثر فيها وتتزاحم. ففى بداية العام الدراسى فيضان من مشاكل دخول المدارس والجامعات والتحويل والالتحاق بالمدن الجامعية ولقد أحصيت بعضها مرة فوجدتنى مثلا أحتاج لأكثر من ربع الأماكن فى المدن الجامعية لأحقق رغبات الآملين فى مساعدتى والذين لايسلمون بأن هناك حدودا لقدرات عضو مجلس الأمة، وأن هناك قيودا من النظم والترتيبات التى تكفل تحقق العدل وتكافؤ الفرص، ولكن كما يقولون صاحب الحاجة أرعن. ومهما كان جهدى وكانت قدراتى ومهما بلغ إخلاصى فقد كنت أوفق فى الأقل وأعجز عن الأكثر، وكان ذلك يعنى أن العدد يتزايد ممن لا

أملك قدرة تحقيق رغباتهم الفردية ولكن ماحيلتى؟ كانت تلك إحدى مشاكلى ومخاوفى الرئيسية، كيف أعالجها؟ على أى حال كان الجهد الذى أبذله ويراه الناس بأنفسهم، وكان وجودى الدائم مع الناس وقربى منهم يغفر فى كثير من الأحيان العجز عن تحقيق رغباتهم اللامعقولة وغير الممكنة فى كثير من الأحيان.

كان ذلك يدعونى للتفكير: لماذا تحتاج مصالح الناس إلى نائب للوساطة فى قضائها؟ ولماذا يضطر الناس سواء فى بعض مصالحهم العامة أو الخاصة للجوء إلى عضو مجلس الأمة؟ ثم كيف يستطيع النائب أن يوفق بين كل تلك المصالح المتعارضة وأن يرضى الجميع؟ كيف يوفق بين الالتزام بقيم الحق والعدل والمساواة ثم إرضاء الناس وتحقيق آمالهم والمحافظة على أصواتهم التى أوصلته لمقعده والتى يأمل أن توصله مستقبلا.

إن مهمة النائب لم تتغير كثيرا عما كانت عليه قبل الثورة إلا من زاوية واحدة.. أنه لم يعد مرتبطا بحزب له أنصاره وله خصومه فيتحرك ويتصرف فى هذا الإطار فيغدق على الأنصار ويضيق وينتقم من الخصوم، وبالتالى يطلق له حزبه ـ خاصة إذا ما وصل للحكم ـ العنان فييسر له الكثير من الاستثناءات والمحسوبيات. وبالتالى فهو غارق فى الطلبات والعرائض والوساطات والمشاكل الفردية للناخبين. لم تختلف الصورة إلا من الناحية الحزبية، ثم تختلف أيضا فى نوعية ممثلى الشعب ودخول قطاعات من الشعب كانت محرومة فى ظل النظام الملكى والذى كان يسيطر على الحياة السياسية فيه مجموعة الأسر الثرية والمالكة للأرض أو المسيطرة على الاقتصاد.

أما مهمة النائب وارتباطه بالناس ونظرة الناس إليه والمهام التى يتوقعونها منه فلم تتغير كثيرا ولم يعاون النظام على تغييرها.

ومن ناحية أخرى فإن الجهاز الإدارى بكل أثقال تراثه البيروقراطى لايعترف كثيرا بحقوق الناس ويتعالى عليهم ويضع من التعقيدات والقيود أضعاف مايضعه من التيسيرات ومن التقدير للوقت والجهد ومصالح الناس.

إن هناك دائما ثغرة أو هوة من انعدام الثقة بين الجهاز الإدارى والناس، هوة موروثة منذ كانت الإدارة طبقة لاتمثل عامة الناس وأغلبيتهم ولاتعنى بمصالحهم، وكانت أداة تسلط عليهم وقهراً لهم لحساب القوى الاجتماعية الاقتصادية المسيطرة ومن قبلها الاستعمار والحكام، ومن ثم كان الناس دائما يشعرون بالحاجة إلى الوساطة والالتجاء إلى

نائب أو كبير يفتح لهم الأبواب المغلقة ويذلل لهم الصعاب والتعقيدات. أو يمنحهم ميزات وأولويات ونشأت عن ذلك وعن تراث عميق مشاعر أنانية وحب للذات.

على أى حال ذلك حديث يطول، بيد أن تجربتى كانت جديدة على المنطقة فلأول مرة يرى الناس ممثلهم فى البرلمان يعيش بينهم، اتصالهم به ميسر فى أى وقت بعد أن كانوا لايرون ممثلهم إلا أيام الانتخابات أو على أحسن الفروض فى المناسبات المتباعدة فى قصورهم وعزبهم، وبطبيعة الحال كان اتصال النواب قاصرا على الطبقات الثرية والمالكة والأعيان. أما الفقراء من أبناء الشعب الذين لايملكون إلا قوة عملهم فكان بينهم وبينه أسوار. ومن المصادفات فى المحافظة كلها أن جميع الزملاء الذين فازوا فى الانتخابات كانوا يقيمون أيضا داخل المحافظة وقد كان هذا الوضع الجديد مع تغير الأوضاع الاجتماعية وإحساس طبقات الشعب العاملة أن النظام الحاكم يتفهم مشاكلها ويتعاطف معها، بل ويحكم لحسابها، أن أصبح للناس كل الناس حرية كاملة فى اختيار ممثليها. لم يعد المرشح يملك أصوات قرية أو مدينة لمجرد اتفاقه مع بضعة أفراد أو أسر من أعيانها وأثريائها وكأنما أصوات الناس صفقة تباع، وهذه الصورة الجديدة أكثر وضوحا فى الوجه البحرى على عكس الصعيد حيث مازال للعصبية الأسرية أثر واضح.

ومن هنا كانت مهمة المرشح بعد كل التغيرات التى جرت صعبة. عليه أن يخاطب كل الناس وأن يتوجه لكل الناس ويقنع كل الناس بل أصبح فى كثير من الأحوال من المخاطرة أن يقصد المرشح البيوت القديمة التى كانت مقصد المرشحين فيما قبل الثورة، وكانت آنذاك فى يدها مفاتيح القرى تبعا لمفاتيح الرزق وتملك أن تعطى الكلمة عن القرية.

ولعل ماقلته عن أن النظرة إلى النائب ومهمته لم تتغير كثيرا مما أثقل كاهله بمهام تعجزه، ومما أوقعه فى كثير من الأحوال فى تناقضات شديدة، لعل ذلك يصدق أيضا حتى على الأوضاع الدستورية والسياسية نفسها فالمفروض أنه فى ظل النظام السياسى الذى يستند إلى تنظيم سياسى واحد، سواء سميناه تحالفا أو حزبا تتغير مسئوليات البرلمان ودوره خاصة فى مجال الرقابة ونظر سياسة الدولة. غير أنه كان للرئيس عبدالناصر منطقه فى هذا الخصوص وفى تبريره لوجود برلمان مطابق فى صلاحياته وأسلوب ممارسته دستوريا لبرلمانات ماقبل الثورة والبرلمانات فى ظل تعدد الأحزاب. كان يرى أننا سنظل فى حاجة إلى البرلمان بصورته تلك لفترة حتى يقوى دور التنظيم السياسى

وتستقر له تقاليده وممارسته السياسية فى مجال الرقابة وقيادة العمل الوطنى ورسم السياسات القومية.

غير أن التناقض بين نظامين يصعب التوفيق بينهما أدى لتفجر أوضاع وخلافات من حين لآخر. حتى أن الرئيس عبدالناصر عبر عن ذلك فى أحد أحاديثه مع الهيئة البرلمانية أنه يواجه ٣٦٠ حزبا وأن الحكومة أو رئاسة المجلس يصعب عليها أن تحدد هوية النائب طالب الكلام وتحدد موقفه، ذلك لأن مفهوم الالتزام السياسى لم يكن واضحا فى وعى أكثر النواب ولم يكن دور المجلس واضحا فى ظل وجود تنظيم سياسى واحد.

وكانت أكثر الوجوه فى مجلس الأمة جديدة، على الحياة البرلمانية وكان المجلس يمثل تجربة جديدة حيث كان مفترضا أن يضم ٥٠٪ من العمال والفلاحين من أعضائه غير أن هذا الافتراض النظرى لم يكن كذلك فى الواقع، كان هناك بالفعل عدد أقل من ٥٠٪ بكثير من الفلاحين والعمال الحقيقيين وكانت هناك كثرة من أدعياء الفلاحين من الملاك وأعيان الريف وعمدها من الذين يلبسون الجلاليب الغالية فقط لتوفر لهم مظهر الفلاحين ويظهرون بها فى الصور، وهم فى الواقع يلبسون أفخر الملابس ويعيشون كل مظاهر الرفاهية، يسعون من خلال عضويتهم لتدعيم مصالحهم الذاتية ومصالح أمثالهم ويمارسون الاستغلال على الفلاحين الحقيقيين من زراع أراضيهم، وإن كانوا يرفعون أعلام الاشتراكية، ويعلنون شعاراتها ويسايرون فى حذر الاتجاه الذى كانت تمثله قيادة عبدالناصر وتعلنه فى إصرار.

ولقد شاهدت خلال عضويتى للجنة العضوية والطعون بالمجلس نماذج غريبة استطاعوا أن ينفذوا إما بالتحايل أو من خلال التعريف الفضفاض للعمال والفلاحين وهو التعريف الذى غيره جمال عبدالناصر بعد ذلك فى محاولة لسد الثغرات وليصل العمال والفلاحون الحقيقيون إلى مواقع التمثيل لطبقاتهما، من ذلك:

(١) العضو «....» مدير عام بوزارة الخزانة كان بخدمة الدولة إلى أقل من شهر سابق على فتح باب الترشيح ثم أحيل إلى المعاش حيث يتقاضى أكثر من ٧٠ جنيهاً معاشاً شهرياً ثم سعى إلى أحد العمد من أصدقائه وأقاربه فاستأجر منه ثلاثة أفدنة وبوسائلهم الخاصة أثبتوه بالجمعية التعاونية واستخرجوا له بطاقة حيازة ثم اتخذ شقة نقل إليها تليفونه ليؤكد إقامته ورشح نفسه باعتباره فلاحاً.

(٢) والعضو «....» كان لواء بالجيش وأحيل للمعاش فى ١٧/ ٧/ ١٩٦٢ ثم عين مديراً للإنتاج بالمصنع الحربى ٣٣٣ ومع ذلك رشح عاملا.

(٣) العضو «....» ابن أحد الباشوات ووزراء ما قبل الثورة انتخب على أساس أنه فلاح وطعن بأنه يملك ٦٠ فداناً وتمتلك زوجته ٣٩ فداناً ولكنه دافع بأنه تصرف بالبيع بعقود عرفية ثابتة التاريخ بوفاة أحد الموقعين عليها «بصمة ختم شاهد» وهى طريقة سهلة وتحايلية لإثبات التاريخ.

(٤) العضو «... ..» انتخب باعتباره فلاحاً وطعن على صفته على اعتبار أنه يمتلك أكثر من ٢٥ فداناً وأورد الطاعن بياناً وافياً لإثبات طعنه منها دعاوى صحة تعاقد أقامها العضو ولكن العضو دافع بأن حيازته ٦ ط ٢٤ فداناً، هكذا! مدعياً أنه ترك الدعاوى فأصبحت كأن لم تكن بسبب الوقف لأكثر من ستة أشهر.

(٥) العضو «.....» طبيب انتخب على أساس أنه عامل وطعن عليه بأنه يملك أكثر من ٢٥ فداناً ودافع بأنه لايملك سوى ١٩ فداناً.

(٦) العضو «....» انتخب عاملا وطعن بأنه كان مأموراً للضرائب وأنه انضم للاتحاد الاشتراكى سنة ١٩٦٣ باعتباره فئات، كما أنه كان مديراً لفرع شركة القاهرة للتأمين بطنطا ورغم كل ذلك قدم شهادة من النقابة العمالية بأنه عامل مقيد بها.

وهذه بعض الأمثلة للذين دخلوا المجلس وانتخبوا على أساس تمثيلهم للعمال والفلاحين وغيرها كثير. وكانت وسائل التحايل والتغطية القانونية كثيرة ومن ثم مثل العمال أطباء ومحامون ومحاسبون وكثيرون ممن يشق على العمال الحقيقيين الوصول إلى مكاتبهم ويتأدبون غاية الأدب فى مخاطبة سكرتيريهم.

على أن شخصية جمال عبد الناصر وقوة قيادته ووضوح اتجاهه وفكره كان يلزم كل هؤلاء بحدود لايتعدونها، فكانوا لا يقدمون مبادرات أو أفكاراً فى الاتجاه التقدمى ولكنهم لم يكونوا إلى حد بعيد عقبة. ولكن ضاعت على أى حال بوجودهم حكمة توافر ٥٠٪ حقيقية للعمال والفلاحين تستطيع أن تعبر عن مصالح هذه الفئات المختلفة وتقود فى الاتجاه التقدمى وتزيد الاندفاع إليه وتقدم مبادراتها وتخوض التجربة فى ميدان ليس لها سابقة تعرف عليه.. فقد عاشت أجيالاً وأجيالاً تُقَاد ويُفرض عليها الرأى يتصارع الحكام حولها ويبتزون جهدها ومالها ولكن لا شأن لها فيما يجرى ولا رأى.. وفجأة وبعد ثورة ٢٣ يوليو تهيأت لها الفرصة لأول مرة ليكون لها صوتها ورأيها، وتكون منها قيادتها وممثلوها. ومن ثم كانت فى حاجة إلى خبرة طويلة وتعرض كامل للمسئولية

وأن تُمكن من خوض تجارب عديدة من النجاح والفشل حتى تحصل على رصيد خبرة السنين الذى يتوافر للفئات الأخرى.

ولقد دعا ذلك إلى معاودة النظر فى تعريف الفلاح والعامل وتحديده بشكل أدق واضح يمنع التسلل والتحايل. ويمكن العمال والفلاحين الحقيقيين من تمثيل هذه الفئات بأمانة وبإحساس دقيق وصحيح وولاء حقيقى لطبقاتهم.

وفى مايو سنة ١٩٦٨ وُضِع تعريف جديد هدف إلى إخراج حملة المؤهلات العليا سواء لهم نقابات مهنية أم لا من تعريف العامل ويستثنى من بدأ حياته عاملا لمدة أربع سنوات على الأقل ثم حصل على مؤهل عال، واستبعد من تعريف العمال من يعملون لحسابهم كالحرفيين والرأسمالية الوطنية لما لوحظ من أن معظمهم يقوم بتشغيل عمال لديهم. واستقر تعريف العامل بأنه: «من يعمل لدى رب عمل سواء كان طبيعياً أو معنويا فى الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص لقاء أجر وأن يعيش من دخله الناتج من عمله اليدوى أو الذهنى وأن يكون دخله من عمله هو مصدر رزقه الرئيسى له ولأسرته وأن يكون منضماً لنقابة عمالية وألا يكون حائزاً على مؤهل عال من إحدى الجامعات أو المعاهد أو الكليات العسكرية وما فى مستواها مصرية أو أجنبية مالم يكن قد بدأ حياته عاملا لأربع سنوات على الأقل ثم حصل على المؤهل».

أما الفلاح فهو: «من تكون الزراعة مهنته ومصدر رزقه الوحيد وكذلك الأعمال المرتبطة بها كتربية الماشية وأن يكون مقيما إقامة مستقرة فى منطقة زراعته وألا يزيد ما يحوزه حيازة فعلية ملكاً أو إيجاراً هو وأسرته «الزوج والزوجة والأولاد القصر» على عشرة أفدنة وألا يكون من الموظفين أو العاملين كالعمد والمشايخ وغيرهم. وألا يكون ممن حددت ملكيتهم بقوانين الإصلاح الزراعى»، وقد نص على الحيازة الفعلية حتى يكون الفلاح هو الزارع الفعلى.

وحين أشير إلى دور قيادة عبد الناصر التى كانت تعطى المؤشر الصادق والقوى والحاسم وتحدد الاتجاه بشكل قاطع وتأثير ذلك حتى على القوى التى صانعت النظام وتظاهرت بما أتقنت من شعارات ورفعت من لافتات، وحتى على الذين تسللوا مرتدين ثوب العمال والفلاحين. فلست أقلل من خطر تسلل تلك العناصر تحت عباءة الفلاحين والعمال، ولكن فقط أحدد أحد العوامل التى كان لها تأثيرها بدليل أنه بعد سنة ١٩٧١ وحين أعيد تشكيل البرلمان تحت اسم مجلس الشعب ووقع أيضا التحايل على تعريف العامل

والفلاح وبشكل أفدح وعاد للمجلس بعض الذين عرفهم خلال مجلس ٦٤ و٦٨ حين أعيد انتخاب المجلس واحتوى تلك النماذج. ولكن كان عبد الناصر قد مضى، وكان اتجاه الريح مغايراً وكان الحكم فى أكثر خطواته يؤكد الاتجاه لصالح ولحساب الطبقات والفئات الثرية والمالكة والطفيلية. لم يجد هؤلاء حينذاك حرجاً فى أن يظهروا فى صورتهم الحقيقية أكثر اندفاعاً ومبادرة وحماساً فى اتجاه اليمين وشاركوا بنفس الحماس فى إصدار أخطر التشريعات المناقضة لما دافعوا عنه وتحمسوا له من قبل الانفتاح، ورفض فرض الضرائب على الحدائق ـ قوانين الاستيراد المخالفة للميثاق ـ القوانين التى تقلص نشاط القطاع العام وتطلق العنان للقطاع الخاص على حسابه وتوفر له الامتيازات والحمايات خاصة لرأس المال الأجنبى والبنوك الأجنبية وغير ذلك.

ولقد غاب عن كثيرين حكمة تمثيل العمال والفلاحين بما لا يقل عن ٥٠٪ وشككوا فى جدواها ظانين أن مجالس التشريع وغيرها من التنظيمات الشعبية هيئات فنية تحتاج لخبرة وثقافة متخصصة وغاب عنهم أن وجود تلك العناصر بتمثيل صادق وصحيح فيه ضمان لاستمرار التطور الاجتماعى، وحراسة واعية يقظة حتى لايصدر أو يقع ما يهدد أو يهدر مصالحهم ومكاسبهم.

وقد حدث عندما هيأ البعض قاعات مجلس الشعب على أيام السادات للقوى المضادة للثورة خاصة فى الجانب الاجتماعى منها للهجوم على مكاسب الفلاحين والعمال والمطالبة بالرجوع فيها أن تصدت لهم جموع الفلاحين وأحدثوا لهم صدمة عنيفة جبنوا بعدها عن الاستمرار فى طريقهم إلى حين.



كانت بداية افتتاح مجلس الأمة فى سنة ١٩٦٤ بداية مشجعة.. وكان الرئيس عبد الناصر قد ألقى فى افتتاح المجلس أقوى خطاباته فى تلك المرحلة وأحفلها بالآراء والاتجاهات السياسية، تحدث عن المبادىء الستة للثورة التى استطاعت رغم بساطتها وبشكلها العام ورغم كل التحديات التى كانت تواجهها أن تكون سلاحاً للإنسان المصرى يكفل له النصر فى صراعه مع وحوش الأعماق، وعن وحدة الحركة المعادية للاستعمار وضرورة خلق جبهة عريضة للحرية كانت بدايتها مؤتمر باندونج ثم ازدادت طولا وعرضا بعد انتصار السويس، ثم تحدث عن القضاء على الإقطاع وكيف كانت سلطة الحكم خلال السنوات التى تلت ثورة ١٩١٩ إلى ماقبل ثورة سنة ١٩٥٢ قد استقرت بصفة دائمة بين ١٦ أسرة مصرية من كبار ملاك الأرض ثم جاء قانون الإصلاح

الزراعى فوزع حتى ذلك الحين تسعمائة وأربعة وأربعين ألفًا وأربعمائة وسبعة وخمسين فداناً على صغار الزراع وارتفاع دخل الفلاح زارع الأرض نتيجة تحديد القيمة الإيجارية، وبشر بالاتجاه إلى التجميع الزراعى على أوسع نطاق حتى يحدث تحول فى إنتاجية الأرض يضاف إلى التحول الذى طرأ على ملكيتها. وعرج إلى القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال، فحدد بشكل واضح أن على أى ثورة تستحق هذه الصفة المجيدة أن تسأل نفسها دائما: زيادة الإنتاج لمن؟ ومن هنا جاءت قرارات يوليو الاشتراكية، ونشأ القطاع العام وضمن بذلك الملكية العامة للجزء الأكبر من وسائل الإنتاج خصوصا فى مجال الإنتاج الصناعى، ثم أعطى تقييما للمرحلة السابقة مشيراً إلى تجارب الديمقراطية التى كانت تتماشى مع تطور مرحلة التحول العظيم وتساير خطاها وقال: «وكنا نستطيع أن ننكص عن قبول تحدى العصر ونكتفى بعد ٢٣ يوليو بتغيير فى شكل الحكم لا يصل إلى المضمون هروباً من فداحة المهمة التى تنتظر كل من يتصدى للتغيير العميق لأوضاع المجتمع، وكان يمكن أن تشدنا الواجهات الشكلية للديمقراطية، ولقد كدنا أن نقترب من هذا المنزلق سنة ١٩٥٤ ناسين أن الثورة السياسية فى أى مجتمع هى تعبير خارجى عن مواقع القوة الاقتصادية.. كذلك كان يمكن أن يضللنا فى هذه الظروف مظهر الرخاء عن جوهر الرخاء. إن الرخاء لقلة على حساب الكثرة فى المجتمع صدام فى داخله لايمكن تجنبه ولا ضمان لسلامته فضلا عن عدم أخلاقيته ومنافاته لكل مبدأ إنسانى بل كل حق إنسانى...». كانت هناك قوى خارجية تشعر بالخطر عليها من الأمل ومن الميلاد الجديد كان هناك الأعداء الثلاثة للثورة «الاستعمار ـ إسرائيل والصهيونية ـ والرجعية العربية» التى لم تر فى الثورة فى البداية إلا أنها نظام للحكم قوى وقادر وتصورت قوته وقدرته سلطة فى خدمة الأمر الواقع وتدعيمه، فلما وجدتها قوة وقدرة على التغيير الاجتماعى بدأ الانقسام فى العالم العربى، وشنت الرجعية العربية على الثورة أخطر هجماتها منذ الانفصال.. ثم استطاعت ثورة اليمن أن تقلب الدفة وأن تعيد زمام المبادرة إلى قوة الثورة العربية وأن ترغم الرجعية على التزام مركز الدفاع.

وقال. وبشكل محدد وواضح وهام إننا خرجنا من لقائنا المر مع الضمير الوطنى لأمتنا ومطالبه ومواجهتنا الشجاعة للأعداء الثلاثة، خرجنا بشىء هام هو الوضوح الشامل. لم تعد جزئيات المشاكل أمامنا معارك متفرقة، وأصبحت الكليات مرتبطة متماسكة تكاد أن تكون فى متناول أيدينا قوانين للحركة الاجتماعية والسياسية تمد أثرها من مرحلة التحول العظيم إلى مرحلة تليها هى مرحلة الانطلاق العظيم. على سبيل المثال لم تعد إسرائيل

فى مواجهتنا شيئا والاستعمار من حولها شيئا آخر يختلف، ولقد كانت هناك محاولات للتجزئة تريد تفتيت المشاكل وتصور بالوهم أن إسرائيل هى مشكلة لاجئين تحل فلايبقى من قضية فلسطين شيء وتصور بالوهم أن القوة التى صنعت إسرائيل يمكن أن تكون صلة بيننا وبين إسرائيل أو حكماً أو طرفاً محايداً وتحطمت هذه الأوهام[1].. الخ.

وعن الأوضاع الداخلية تحدث عن الفترة التالية للميثاق وما شهدته من إجراءات هائلة تمثل الخطوة النهائية فى تصفية التحالف الحاكم القديم ـ للرجعية المتحالفة مع الاستعمار ـ وتصفية امتيازاتها الموروثة قال. ولم يكن هناك عداء ضد فرد أو ضد أسرة وإنى لأقول أمامكم صادقاً أننى وقفت طويلا بالتردد أمام القرار بفرض الحراسة على عدد من الأفراد من هذه الطبقة التى مكنتها ظروف عديدة من احتكار الغنى على حساب جماهير الشعب، كنت أدرك أنهم بشر إلى جانب كونهم طبقة، ولقد كان هدفى أن أصفى الطبقة ولكن أن يبقى لكل فرد من أفرادها كرامة المواطن وحقه فى الحياة طالما التزم بواجب المواطن، ولقد حاولت قدر المستطاع تخفيف أثر التغيير عليهم لكنى أرى بحق أن شريعة العدل لابد أن تأخذ طريقها ولست أريد أن أعد الأرقام فى تبيان ما كان الحال عليه، ولكن لا أتصور ولا أظن أحداً يتصور معى أن المجتمع الذى نعيش فيه كان يمكن له أن يتحمل وجود مائة أسرة مصرية وأجنبية وصل ما تملكه وما استرد منها بالتأميم وبالحراسة والإصلاح الزراعى ما تصل قيمته بغير مبالغة إلى ١٠٠٠ مليون جنيه[2]. ثم حدد ملاحظتين أولاهما: أن نرى بالتسامح أننا لم نكن ضد الأفراد وإنما كنا ضد الامتياز الطبقى وبالتالى فإن صفحة جديدة يجب أن تفتح أمام الجميع بغير تمييز. والثانية: أنه ينبغى علينا مهما كان الثمن ألا نسمح بظهور طبقة جديدة تظن أن الامتيازات إرث لها بعد الطبقة القديمة وعلينا أن نقاوم هذا الانحراف ونقوضه ونثور عليه إذا اقتضى الأمر.

---

(١) ولكن دارت الأيام وتطورت الأمور وانكسر المد الثورى وحكمت أمريكا واعترها البعض شريكا وحكما وتناولت إسرائيل القضية كما أرادت.

(٢) كان هذا سعره فى أوائل الثورة ولم يكن سعر الجنيه قد تدنى وقوته الشرائية قد هبطت إلى ما هو عليه اليوم وعلى سبيل المثال كان فدان الأرض الزراعية الجيدة وقتها يساوى مائة جنيه فقط

وفى المجال العربى بيّن أننا نتعاون مع الجميع بقدر استعدادهم للتعاون ولكن لا وحدة إلا وحدة الهدف، وضرب لذلك مثالين إذ فوق كل المشاعر والعواطف أنه على أثر مناقشات الوحدة مع العراق وسوريا سنة ١٩٦٢ لم تتردد مصر فى فتح باب المناقشة بغير قيد أو شرط، وحين أحست بأنه لا تجمعها بحكومات ذلك الحين وحدة فى الهدف لم تتردد فى أن تعلن فى شجاعة الاعتذار فى غير خداع للنفس ولا الغير عن إتمام مشروع الوحدة. ومن ناحية أخرى فإنه عندما تزايد الخطر الإسرائيلى بالاتجاه إلى مشروع مجرى نهر الأردن سارعت مصر بدعوة كل من يريد التعاون معها لمواجهة الخطر واستقبلت بالترحاب كل الذين رغبوا فى التعاون برغم أية اختلافات اجتماعية.

وحدد لما سماه مرحلة الانطلاق العظيم أهدافاً ثلاثة كبيرة:

أولها: التنمية المتواصلة خلال خطة شاملة لمضاعفة الدخل مرة، تليها مضاعفة ثانية تتخذ أساسها من تنمية المضاعفة الأولى.

وثانيها: هدف الديمقراطية وتوسيع إطارها باستمرار وتعميق مضمونها. واستكمال بناء التنظيم السياسى لقوى الشعب العاملة تعمل بواسطته لضمان أن تبقى السلطة السياسية فى يدها باستمرار لاتخرج منها إلى يد غيرها.. ذلك هدف أى تنظيم سياسى بما فى ذلك الأحزاب.

وثالثها: تحقيق الوحدة العربية الشاملة «إن الثورة الاجتماعية والسياسية التى تجرى هنا فى القاعدة وبين الطليعة لا تحدث فى عزلة عن الأمة العربية وإنما هى تجرى على مرأى منها وعلى صلة وثيقة بوحدتها. ولربما كانت من هنا كل المشاكل التى تعانيها هذه القاعدة مع القوى المعادية للوحدة العربية وللثورة العربية طريق الوحدة وبابها.. الخ... على أنه من المهم بنفس المقدار أن نصر على أن الطريق والباب كليهما ليسا مَعْبَراً لتصدير الثورة. إن الثورة ليست بضاعة قابلة للتصدير. وإنما الثورة الحقيقية تنبع من أعماق كل وطن عربى ومن واقعه.

وحذر فى نهاية خطابه من الاعتماد على الفرد «إن الشعب يجب أن يبقى سيد كل فرد وقائده، إن الشعب أبقى وأخلد من كل قائد مهما بلغ إسهامه فى نضال أمته، ولئن كانت مرحلة التحول العظيم قد حتمت تركيز مثل ما كان فى يدى من السلطات لمواجهة القرارات الحاسمة فأنا أقول لكم إننى اليوم أشعر بسعادة غامرة وأنا أرى هذا المجلس الموقر بجانبى يحمل نصيبه التاريخى من المسئولية ويواجه التبعات المتزايدة والمتسعة لمرحلة الانطلاق العظيم.

ولقد آثرت أن أنقل فقرات كثيرة من ذلك الخطاب الذى يثير فى خواطرى الآن أموراً كثيرة.. يثير فى خاطرى ما كان يكابده عبد الناصر من معاناة وصراع بعض قوى الحكم التى كانت تشاركه وتمثل اتجاهات اجتماعية بعيدة كل البعد عما كان يعتقده وعما يحقق آمال الجماهير، ولديهم مع ذلك تصورات قاصرة، ولقد كشفت الأيام مما نشرته الصحف وصورته كثير من الكتيبات التى شهدتها أيام ما بعد عبد الناصر وعلى لسان بعض الذين حملوا معه وبجانبه المسئولية أنه صاحب الفكر التقدمى والاجتماعى والانحياز للفقراء والكادحين وصاحب الإصرار على الخطوات الاجتماعية التى تمت وصاحب التصور الواضح لإقامة المستقبل، والذى يعد ويناضل لتحقيق آمال الجماهير وبناء المجتمع الاشتراكى وأنه كان يواجه معاداة ظاهرة ومقاومة لكثير من تلك التوجهات، ومن ثم فإن الثورة الاجتماعية هى بحق ثورة عبد الناصر ومعه الشعب ومن الغريب أن البعض هاجمه من هذه الزاوية ويتفاخرون بمواقفهم.. بل إن السادات أعلن أنه لو تولى الحكم من سنة ١٩٦١ لما فعل غير مافعله بعد سنة ١٩٧١ وقال إن عبد الناصر أخفى عنه قرار تأميم قناة السويس وأنه قال لعبد الناصر بعد ذلك حسناً فعلت لأنى كنت سأعارض التأميم، بل وقد بلغ ببعضهم الإسراف على أنفسهم أن ظنوا أنهم وقد شاركوا فى الإعداد للثورة وقيامها أن ذلك يعطيهم حق هدمها والانضمام إلى فلول الرجعية والانتهازية للتنكر للثورة والتهجم عليها والمشاركة فى الموكب الهزيل المهاجم لعبد الناصر.. وقد هيأ نظام السادات كل الظروف واتخذ كل الإجراءات وحقق أكبر التحولات وبأسرع الخطى للانحراف عن طريق الثورة والسير عكس أهدافها وتشويه ما حققت من إنجازات وتدميرها.

كما يثير فى خاطرى ما جرى تحت اسم الانفتاح الاقتصادى بدعوة رأس المال الأجنبى بغير حدود أو قيود وفى ظل امتيازات وإعفاءات تذكرنا بعهد الامتيازات الأجنبية، ورعاية لرأس المال الخاص وفرض توسعاته ومنحه العديد من الامتيازات وعلى حساب القطاع العام واقتطاعاً من مجالاته التى أفرده بها الميثاق وفتح الأسواق المصرية لغزو البضائع الأجنبية التى وفدت بسياسة الإغراق لقتل الصناعات الوطنية وإشباع حاجات الطبقات الجديدة والطفيلية. ويجرى ذلك كله تحت شعار زيادة الإنتاج وغاب عن أصحاب الدعوة المضللة السؤال الذى طرحه عبد الناصر: الإنتاج لمن؟ هل هو للشعب العارق العامل الكادح أم لقلة من أصحاب رؤوس الأموال والمتكسبين بلا عمل وعرق؟

كما غابت عنهم التفرقة بين جوهر الرخاء ومظهر الرخاء، ليكون للقلة على حساب الكثرة مما يؤدى بالضرورة للصدام فضلا عن عدم أخلاقيته ومنافاته لمبادىء الإنسانية وقد تأكد ذلك مما وقع نتيجة سياسة الانفتاح من تغيرات أتاحت للقلة على حساب الكثرة ثراء وتنعما، مما تنبهوا له مضطرين وبدلا من إعلان فشل تلك السياسة وما جرته على الاقتصاد من ويلات فرقوا بين انفتاح استهلاكى[1] وآخر إنتاجى، وما زالت القوى المسيطرة اقتصاديا والتى أتاح لها السادات أن تعود أكثر ضراوة وشراسة وأكثر حذراً أيضا مما كان قبل ثورة ٢٣ يوليو، ما زالت محاولاتها ضارية وعنيفة.



فقد كان السادات يرفع شعارات كثيرة من بينها إقامة دولة المؤسسات وإقامة الديمقراطية بدلا من النظام الشمولى وشعارات الرأى والرأى الآخر ويسلك فى الواقع نقيض ذلك، على عكس عبد الناصر الذى لم يكن يرفع شعاراً وينفذ نقيضه.. ولم يرفع شعار المؤسسات والديمقراطية تم يضعها كلها على الرف.. تُبْرَم كل الأمور وتعقد أخطر الاتفاقيات وتوضع السياسات وتتخذ أجسم القرارات من وراء ظهرها ولا تسمع بشىء منها إلا بعد تمامه وإبرامه ويجرى كل ذلك تحت ضجيج من شعارات الديمقراطية وحكم المؤسسات.

يقول عبد الناصر إن الفترة السابقة على سنة ١٩٦٤ شهدت أنماطاً من الديمقراطية تتناسب مع تلك المراحل وأنه قد تركزت فى يده سلطات كثيرة لمواجهة القرارات الحاسمة فى مرحلة التحول العظيم، وأمل فى أن تنتقل هذه السلطات لمجلس الأمة والاتحاد الاشتراكى بعد إعادة بنائه. لم يدع ولم يزعم غير الواقع ولم يتخف وراء شعارات، ومهما يكن الخلاف مع منطقه أو معارضته فإنه لايمكن الاختلاف على احترامه وتقدير شجاعته وإخلاصه وحرصه على عدم خداع الشعب..

كان الشعب يثق فى عبد الناصر ويؤمن بانحيازه له وصدق تعبيره عنه وعن آماله ومصالحه ومن هنا لم يكن عبد الناصر فى حاجة لإخفاء الحقائق أو المخادعة.

إن أول ما تأثر وبشكل حاد بعد عبد الناصر هو ميدان العمل العربى فقد تمزق النضال العربى وانعزل العرب فى عجز عن مصر. وفشت التجارة السياسية بآمال الوحدة العربية

---

(١) سمى البعض السياسة في تلك الفترة بسياسة الانفتاح «السداح مداح»

حين رغبها السادات مجرد ورقة[1] ثم أهدرها قيمة ومضموناً وحركة. ولعله مازال فى الذاكرة الأقوال المضللة التى نشرها الحاقدون والمعادون لعبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو بعد مايو سنة ١٩٧١ ورددها السادات من أنه تسلم تركة مثقلة بدعوى تمزق الأمة العربية. وذلك رغم أن عبد الناصر وحتى لحظة وفاته كان فى قلب المعركة العربية مجمعا للعرب وقائدا لنضالهم ومداويا قصورهم وتقصير بعضهم أحيانا كثيرة، فى حين مات السادات ومصر مقطوعة العلاقات مع جميع الدول العربية، والجامعة العربية ولأول مرة فى تاريخها خارج مصر بعد زيارة السادات للقدس وعقد الصلح مع الصهاينة.

لقد جرنى الحديث إلى ما قد يبدو بعيداً عن السياق ولكنى أشعر أنه ربط واجب بين الماضى والحاضر والذى أعيد فيه كتابة هذه المذكرات.

على أنه كما قلنا كان هذا الخطاب بداية جادة لعمل المجلس وتحديدا لمهامه وإنارة لطريق العمل أمامه. وكان وقع الخطاب عظيما ومؤثرا فى الأعضاء الذين أقبلوا بجد وأمل على التجربة الجديدة.. ولكن توالى العمل بعد ذلك لم يكن فى حجم الأمل.

فقد كانت البداية انتخاب رئيس للمجلس وكان أنور السادات هو المرشح الوحيد وكان معروفا حتى قبل إجراء الانتخابات أنه رئيس المجلس المنتظر وكان هو متخذا هذه الصورة منذ كان وكيلا لمجلس الأمة سنة ١٩٥٦. ثم رئيسا له، وظل البرلمان أحد مسئولياته سواء كان المجلس قائما أو غائبا، وظل مكتبه به كما ظلت هيمنته كاملة على المجلس باستمرار. وبنفس الصورة تم اختيار وكيلى المجلس وكان لذلك رد فعل خفى فى نفوس الأعضاء إذ بدأوا ممارستهم الديمقراطية بالتعيين، ولكن هل كان من سبيل إلى غير ذلك؟ لو أن تنظيما أو تنظيمات سياسية هيمنت على عملية الانتخابات أو ساهمت فى تزكية المرشحين أو كان الأعضاء منضوين تحت لواء تنظيم سياسى يرتبطون بمبادئه ويلتزمون قبله لَيسَّر ذلك فوز مرشح أو أكثر لهذه المناصب بالانتخاب، ولكن مجلس الأمة قام بالانتخاب فى وقت لم يكن الاتحاد الاشتراكى قائما بشكل فعال ومنتج ومستكملا كل هيكله. ومن ثم لم يكن لدى الأعضاء شعور الانتماء أو الالتزام وكان

---

(١) كنت من المعارضين لاتفاقية الوحدة بالصورة وفي الظروف التى أبرمها فيها السادات والتى أرادها مجرد ورقة ضمن أوراق اللعب التى استعملها وقتذاك ومن هنا ولدت ميتة

وأقدمت الحكومة في سنة ١٩٩٤ على إلغاء اتفاقية الوحدة الثلاثية ورغم سابق معارضتي لها. رفضت إلغاءها الذي جاء إتجارا سياسيا تماما كالعلة وقت إبرامها وقلت إنه لاينبغي لمصر متى أبرمت الوحدة أن تلغيها من طرفها تأكيدا على التوجه الوحدوى.

المجلس فى حقيقته مجموعة أفراد متباينين فكرا أغلب الأمر، وقليل منهم من يعرف خارج دائرته أو محافظته ومن ثم فإن إطلاق الترشيح كان لو تم يقوم على أسس عشوائية. ومع ذلك كانت تلك بداية امتدت بعدها إلى رئاسة اللجان.

على أن النشاط دب فى المجلس وبذل الأعضاء وكثير من الفلاحين والعمال الذين كان أحدهم يبدو فى بداية عمل المجلس مرتديا زيه الرسمى كعامل فى إحدى شركات النقل ومعتدا به، بذل هؤلاء جهودا مشرفة ولكنهم كانوا يعملون كأفراد ينطلقون من مواقفهم وأفكارهم الذاتية، ومن ثم جاءت مساهمتهم بالرأى فى أغلب الأحوال فى حدود المشاكل الإقليمية والمحلية والصغيرة أحيانا مما يقع فى أحسن الأحوال فى اختصاص المحليات أو الأجهزة التنفيذية المحلية، ولكن كانت تلك هى حدود قدرات الأعضاء المتاحة فى غيبة تنظيم سياسى يمدهم بالمعرفة إلى مجال الاهتمام والمشاركة فى المشاكل القومية والمصالح الأساسية العامة على أسس من الوعى والمعرفة والقيم.

وكان نصيبى ضئيلا فى بداية الدورة الأولى للمجلس فلم تكن لىَ معرفة مسبقة برئيس المجلس ووكيله وكانت الكلمات تتاح للمعروفين لهم «والمضمونين» وسبب لىَ ذلك حرجا شديدا فى مواجهة أبناء دائرتى وزملائى.. كيف تمضى الجلسات وتبحث المواضيع ولا يسمع لىَ فى المجلس صوت؟

كيف قبلت الصمت وأنا الذى صناعته الكلام؟ ولم يكن أحد يعلم أنى لم أكف عن طلب الكلام فى كل مناسبة ولكن أحدا لم يستجب لىَ ولم أتمكن من المنبر مرة واحدة. وضقت ذرعا بهذه الحال وتوجهت مرة إلى مكتب سيد مرعى وكيل المجلس فى ذلك الحين فوجدته غاصا بالأعضاء ولم يكن من عادتى التردد على المكاتب ووجدته يملى لبعض الأعضاء والعضوات نقاطا يتكلمون بها فى المجلس. فلما خلوت إليه ابتسمت وقلت له رأيتك تجهد نفسك وتملى على الأعضاء كلمات يتحدثون بها فى المجلس فى حين أننى صناعتى الكلام وقادر عليه ولم أوفق مرة لإجابة طلبى ثم عرفته نفسى فأنس لكلماتى. وكانت هناك مناقشة جارية فى المجلس فى ذلك اليوم قدمت فيها طلبا للكلام ولم يستجب لىَ كالعادة فالتفت إلىّ وقال مبتسما توجه إلى قاعة الجلسة وستدعى الآن للكلام.

وأرسل ورقة للسادات الذى كان يرأس الجلسة وتوجهت للقاعة وما لبثت أن دعيت للكلام لأول مرة.

وكان الرئيس عبد الناصر حريصا على نجاح التجربة وكان يحب أن ينطلق المجلس ويمارس مسئولياته وكان يقول: «إننا لانريد أن نكلبش المجلس لأسباب عدة، فعندما جاء هذا المجلس قيل أنه سيكون مجلس نمر وقيل أنه سيحدث ضغط من الحكومة على المجلس، وقد سمعنا كل هذا الكلام ولذلك يجب أن يأخذ المجلس وضعه كمجلس نيابى بمعنى أن يتكلم فيه كل من يريد الكلام»، ولقد وقف عبد الناصر طويلا فى مواجهة الآراء والمحاولات التى أرادت أن تؤثر على عمل المجلس أو تقدم على إجراء من شأنه فى تصوره «هدم المجلس» وذلك عندما نوقش موضوع انتخابات دمنهور(١) والتى صورها أحد أعضاء الأمانة العامة فى ذلك الحين بأنها معركة ضد الحكومة. ولكن عبد الناصر يرد بأن المحافظ قد اتخذ جانبا فى المعركة وكان المرشح الآخر يخرج إلى الجماهير ويقول لهم أن الإدارة ضده والمحافظة ضده، ويصر عبد الناصر فى مواجهة كل المحاولات على احترام الدستور وترك الأمر للجنة الطعون بالمجلس، ولكن ما كان يريده عبد الناصر ويتصوره شىء وما جرى شىء آخر، فقد كانت رئاسة المجلس تقبض بقوة على المجلس وتختار للكلام من تريد وتضمن من سيتكلم فى الاتجاه الذى تريده خاصة فى المواقف الهامة، ولم تسمح بأى استجواب لأن يرى النور بل كانت أكثر الأسئلة الحرجة تسوى وتحبس فى الأدراج. وكان الكثير من أعمال المجلس والتقارير ذات الطابع السياسى تجهز وتعد فى أمانة المجلس مسبقا. بل إن اللقاءات التى كانت تتم فى صورة هيئة برلمانية مع الرئيس عبد الناصر كان يعدها السادات مسبقا وترسم حدودها، يُحَدَّدُ المتكلمون بل ويتم الاطلاع على ماسيقولون أحيانا.. وكان الرئيس عبد الناصر يضيق بهذا الشكل فيفتح المناقشات بلا قيود وينحى أكثر الأوراق والأسئلة المعدة مسبقا ويخوض فى كل المواضيع بلا حساسيات.

لقد كان العيب الكبير والرئيسى هو أن عبد الناصر بتفكيره واتجاهاته الاجتماعية والسياسية كان فى واد وكثير من الذين يوكل إليهم التطبيق فى واد آخر، ولم يكن بمستطاع أن يحمل كل المسئوليات ويحيط بكل التفصيلات عند التنفيذ.

لقد كان يعرف هذه المشكلة وكان يحاول حلها ويدعو إليه بإلحاح «يجب أن توجد قيادات اشتراكية تسلك سلوكا اشتراكيا وتناضل من أجل التوعية الاشتراكية ومن أجل تثبيت الاشتراكية».

(١) كان العضو محمد عبد الشافى قد نجح فى انتخابات تكميلية لدائرة دمنهور ووقف ضده محافظ البحيرة حينئذ ومجموعة من أعضاء مجلس الأمة ثم واصلوا الحملة عليه بالمجلس والاتحاد الاشتراكى ورفض عبد الناصر الاستجابة للحملة وأصر على ترك الأمر للجنة المختصة بالمجلس

ولقد اختارنى زملائى من أعضاء مجلس الأمة عن محافظة دمياط ممثلا لهم فى اللجنة التنفيذية للهيئة البرلمانية والتى عقدت عدة اجتماعات لبحث دور الهيئة البرلمانية ولجنتها التنفيذية وعمل المجلس بصفة عامة فى أبريل سنة ١٩٦٥ أى بعد دورة كاملة للمجلس.

وقال السادات رئيس المجلس ـ ضمن كلام طويل ـ أنه فى تقديره منذ افتتح المجلس وهو يسير فعلا بحرية مطلقة يقول كل عضو ما يشاء وما يريد «وفى الوقت ذاته أنبهكم إلى هذا! وأقول هذا الآن بمنتهى الصراحة لأن هناك فعلا بعض اتجاهات رأيتها وربما وأنا فوق المنصة أرى أكثر منكم وأحس أكثر من الكلمات أو من الأعضاء أن هناك بعض الأعضاء مشدودون للتيار القديم، نحن لانريد إبراز العضلات بل نريد أن تكون أعصابنا هادئة ونكون واثقين من أنفسنا ومن نظامنا ولا نبرز عضلاتنا إلا إذا وجد حقيقة خطأ، فنقول عندئذ مانريد ولكن إبراز العضلات لمجرد أننا نخشى أن يقول الناس خارج المجلس، وقد حصل هذا فى أول قيام المجلس أن الناس تقول جايبنكم نمر و... و... و... كنا سنقع فى أخطاء كثيرة لولا أن الله سلم.. الخ».

ومما يلاحظ أن هذا المنطق ظل السادات يردده فى مناسبات مختلفة فيما بعد فى مواجهة المعارضة والأحزاب.. وطبعا ليست هناك حدود واضحة بين ما تراه رئاسة المجلس إبرازا للعضلات وما تراه مناقشة ونقدا بل غالبا ما يكون إبراز العضلات من جانب رياسة المجلس نفسها.

وفى اجتماع يوم ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٥ (١) قلت محذرا من أن تنزلق اللجنة إلى الحد الذى يمثل نوعا من الحجر أو نوعا من الولاية على ممارسة كل عضو لحقه أو ممارسة المجلس كمجلس لحقوقه وأن هذه المسألة يجب أن نفكر فيها بعمق وبحذر فى الوقت نفسه، ثم أثرت مشكلة هامة تتعلق بقيام اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى ذلك الحين بإقرار مشروع قانون تخفيض إيجارات المساكن وكان إقرارها للمشروع بتفصيلاته ثم عرض المشروع على المجلس وتساءلت ما هو موقف المجلس إزاء ذلك وهو جزء من الاتحاد الاشتراكى ومنبثق عنه فهل يتصور من المجلس أن يعارض الجهة الأم؟ وهل يتعارض ذلك مع ضرورة أن يتكلم العضو بحرية وأن يبدى رأيه سواء معارضة من حيث المبدأ أو من حيث التفاصيل وطلبت بأن توضح هذه النقطة فتحدد النقاط والحدود التى يتحتم فيها الالتزام بقرارات الاتحاد الاشتراكى والحدود التى يملك فيها أعضاء المجلس حرية الحركة. وقلت:

(١) ص ٢٠ وما بعدها من محضر ذلك الاجتماع.

- «إننا يجب أن نتجرد قليلا ونقول بالضبط ما نسمعه فى الخارج عن دور مجلس الأمة ويخيل إلىّ أن مهمتنا هنا فى الهيئة هى أن نعمل على أن نقوى إيمان الناس فعلا بالدور الذى يجب أن يقوم به مجلس الأمة ولا يكون «ترانزيت» أى معبرا لما تريد الحكومة، ولذلك فإن الصورة التى تتبعها الحكومة فى التشريعات أو الأعمال التنفيذية التى تقوم بها والتى ستعرض على المجلس صورة ترسم فى ذهن الناس بأن العمل الأول والأخير هو عمل الحكومة، حتى أن الصحافة تقول إن المجلس سيقرر الليلة الموافقة على القانون الفلانى.. إننى وأنا قادم فى القطار قرأت الجريدة فعرفت أنى قادم للموافقة على هذا القانون ثم أعود إلى بلدى، ثم عرضت لأسلوب الحكومة وعرض التشريعات على اللجنة التنفيذية وقلت: «هذه مسائل أعتقد أنها من مهمة اللجنة هنا تحديدها حتى تتضح، لأنى أعتقد أن الناس يعلقون أملا على المجلس ومن مهمتنا أن نؤكد أن هذا الأمل فى محله وأن المجلس له مهمة ومهمته واضحة، ومهمته يجب أن تؤدى فعلا وأنه ليس مجرد شكل» وفى اجتماع ٢٧ من أبريل ١٩٦٥ عرضت مقترحات محددة وتصورا لعمل الهيئة البرلمانية ولجنتها التنفيذية وعرضت سؤالا «نفرض أن الحكومة لم تتفق مع الهيئة البرلمانية فى الرأى ومع ذلك أصرت الحكومة على عرض المشروع على المجلس فما الحل؟ فرد أحد الأعضاء قائلا: الفيصل هنا هو رئيس الجمهورية فعقبت قائلا: «يجب ألا نكون عاملا من عوامل توريط المجلس فى الأخذ برأى الحكومة». كانت تلك نوعيات من المناقشات التى تجرى والآراء التى تطرح، ولكن كانت جلسات تلك اللجان مغلقة لا تذاع ولا تنشر ومن ثم لم يعرف بها الكثيرون على أهمية ما تحوى من مناقشات وما تثير من دلالات ومؤشرات.

وكان الشعار المرفوع هو نبذ مفهوم الفصل بين السلطات الذى كان يسود الحياة السياسية قبل الثورة وحلول مبدأ التعاون بين السلطات ولكن فى صورة غامضة وفضفاضة ليس عليها اتفاق بين كل الذين تبنوا الشعار وتكلموا به، ونقطة الضعف كانت دائما وراء كل ذلك تكمن فى عدم قيام التنظيم السياسى الفعال وممارسته لدوره، فنظريا: التنظيم السياسى «الوحيد» يقود العمل الوطنى، يضع السياسات ويراقب التزام أجهزته «التشريعية» و«التنفيذية» المجلس والحكومة بها وسلامة تنفيذها. وأنه يفرخ القيادات والكوادر ويربيها. أما عمليا فالتنظيم السياسى غائب وعلى حد قول عبد الناصر فى اجتماعه بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى فى أواخر سنة ١٩٦٤ وأوائل سنة ١٩٦٥: «أنا أعتبر أنه لايوجد اتحاد اشتراكى حتى الآن...».

والحكومة تعمل بكامل سلطاتها وتدعم إجراءاتها وخطواتها بقرارات من اللجنة التنفيذية العليا، والواقع أن الفترة التى جرى فيها الحكم فى غير وجود تنظيم سياسى فعال وحقيقى، وفى غيبة البرلمان قد خلق لدى الأجهزة التنفيذية، وبعض الوزراء روح التمرد على الخضوع للمنظمات الجماهيرية والإقرار لها بدور رئيسى وتمكينها من أن تخوض تجارب الخطأ والصواب.. كما أنه عند انتخاب المجلس لم يكن الأعضاء أيضا على درجة من القدرة النضالية بحيث ينتزعون هم حقوقهم انتزاعاً، ويكابدون فى سبيلها وذلك لغيبة التنظيم السياسى، ولأنهم بالتالى يعملون كأفراد، وكذلك لغيبة المفهوم الواضح، والتباس الأمور فى كثير من الأحيان، ولكنى أقرر أنه جرت بالمجلس محاولات كثيرة واجتهادات مشرفة وكانت فى رأيى بداية طيبة وموفقة كنت آمل من وراء استمرارها خلق كثير من التقاليد والقيم التى تتهذب وتصقل باستمرار التجارب والممارسات بل باستمرار الخطأ وتصويبه.



وعاصر مجلس سنة ١٩٦٤ فترة من أهم الفترات فى نضال الشعب المصرى ومعاركه الخارجية والداخلية.. فقد بدأ مع نهايات الخطة الخمسية الأولى، وهى أول خطة اقتصادية واجتماعية فى ظل الثورة وكتب عليها من بعد أن تكون الأخيرة حتى الآن، وكانت آثارها ونتائجها لو اكتملت ولحقتها الخطة الخمسية التالية ـ والتى كان مقدراً أن يتضاعف بها الدخل القومى ـ سوف تحقق قفزة كبيرة وتطوراً هاماً وجاء توقيت عدوان سنة ١٩٦٧ متلازماً مع نهاية تلك الخطة وبداية الإعداد للخطة التالية لتعويقها ولتلتهم الحرب نتائجها.

وعاصر المجلس تصفية الإقطاع ومعركة كمشيش وما صدر من تشريعات وجرى من مناقشات وأحداث. كما عاصر الاصطدام مع الإخوان المسلمين سنة ١٩٦٥ وما صدر بصدد ذلك من تشريعات.

وعاصر تحويل مجرى النيل وإنشاء النوبة الجديدة ونقل أهالى النوبة إليها واستصلاح آلاف الأفدنة بما يتبعها من وسائل رى وصرف وشبكة طرق وتوزيعها على الفلاحين.. وكذلك تطوير قوانين الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى.

وعاصر حرب اليمن التى تجنى عليها كثيرون عن جهل أو هوى، تلك الحرب التى أخرجت اليمن من ظلام التخلف والقبلية إلى العصر الحاضر بحضاراته وإنسانياته، وأدت إلى استقلال الجنوب اليمنى وخروج الإنجليز منه. وهزت القوى الطامعة قرب منابع البترول ذات الأهمية الاستراتيجية العالمية.. وأخيرا عاصر أكبر حدث وأعنفه وهو هزيمة سنة ١٩٦٧ وما تبعها من أحداث وأوضاع وآثار فى شتى المجالات.

فقد اكتُشفَ أنه رغم مضى حوالى ١٥ سنة على صدور وتطبيق قانون الإصلاح الزراعى إلا أنه جرى التحايل بشكل صارخ على أحكامه، وظلت سطوة كبار الملاك كبيرة، حيث ظلوا يحتفظون بملكيات أكثر مما سمح لهم به قانون الإصلاح الزراعى بنفوذهم وسطوتهم وإخضاع الفلاحين الضعفاء قسرا لنفوذهم ومن هنا شكلت لجنة عليا باسم لجنة تصفية الإقطاع روعى فيها إجراء التحقيق العادل واتخاذ الإجراء الحازم وقد أحدثت اللجنة وإجراءاتها ذعرا شديدا بين الملاك ومقاومة أشد مما جعل بعض الإجراءات تتسم بالشدة والعنف أحيانا. ولأن الأحداث بدأت بقرية كمشيش فقد صارت كمشيش فى ذلك الحين شعاراً.

وقد تقدم أكثر من عشرين عضوا من مجلس الأمة بطلب لمناقشة الجوانب السياسية لحادث كمشيش وقد اشترك عدد كبير من الأعضاء في المناقشة وقد رأيت من المناسب أن أسوق بعضا منها لعل قارئى يربط بين المواقف وما تُحْدثُ فيها الأيام من تبديل.. ففى جلسة المجلس فى ٢٤ مايو سنة ١٩٦٦ قال العضو صبرى القاضى إن جريمة كمشيش ما هى إلا ظاهرة متكررة تبين لنا أن القوى الرجعية مازالت فى حاجة إلى الكثير من الجهد وإننى أقول للحكومة من فوق هذا المنبر أننا على استعداد لكى نؤيد ونوافق فوراً على أى تشريع من شأنه أن يمكنها من التصدى والحركة السريعة للضرب بقوة لتطهير الجيوب الرجعية والإقطاعية من أجل ثورتنا.

وقال العضو علوى حافظ: على مسرح الحياة تدور معركة مصير بين قوى تقدمية تؤمن بالسلام وتؤمن بالحرية وتؤمن بالإنسان وأخرى رجعية تؤمن بالنفوذ والحديد والنار والسلب والنهب وتؤمن بملكية الطبقة هذه المعركة التى تدور اليوم بين القوى التقدمية والقوى الرجعية هى صورة للمعركة الدائرة فى المجتمع المصرى والعربى والعالمى، إن طبقة الإقطاع لها تاريخ فى مجتمعنا المصرى وحين نرجع القهقرى مع عجلة التاريخ بالتحديد فى سنة ١٨٨٢ بداية الاحتلال الأجنبى بعد معركة القصاصين، حيث كسر الجيش المصرى القوات الإنجليزية، خذلت الخيانة الجيش فى معركة التل الكبير وقد كتب أحمد

عرابى فى مذكراته بخط يده وثيقة الاتهام ضد الإقطاع فى مصر، فذكر أن الخديوى توفيق بعد أن رأى تغلب الجيش المصرى على القوات الإنجليزية بعث بوفد من الأعيان وعلى رأسه محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب آنذاك ليقابل الضباط الخونة ويطلب من الفلاحين وبعض الخونة من عمد تلك المنطقة مساعدة جيش الخيانة على جيش التحرير وتعاون فى ذلك مع أحمد عبد الغفار عمدة تلا والسيد الفقى هؤلاء الخونة الذين تعاونوا مع جيش الاحتلال وقاموا بتوزيع المنشورات التى مهدت لهزيمة القوات المصرية وتثبيت أقدام الاحتلال وإذلال الشعب فتملكت أسرة محمد على ثروة الشعب واستطاعت أن تذل رقاب المصريين وقد كوفىء السيد الفقى على ذلك بثمانية آلاف فدان وكوفىء أحمد عبد الغفار باثنى عشر ألف فدان ثمناً للخيانة.

ثم قال.. وبعد أن بدأنا فى بناء المجتمع الاشتراكى الكبير نفاجأ اليوم بأن الإقطاع هو الإقطاع والخيانة هى الخيانة، ولكنها تستعمل أسلوبًا جديدًا هو أسلوب الدم، إنها ثورة دموية يعلنها الإقطاع فى كمشيش ضد من يدافع عن الفلاحين وضد من يدافع عن أصحاب الأرض الشرعيين، يجب أن تدق ساعة العمل الثورى مرة أخرى يجب أن نقوم بحركة ثورية ويجب أن تجرى تصفية جذرية وشاملة لكل جيوش الإقطاع. وإننى مغتبط كل الاغتباط بقرار تشكيل لجنة خاصة لتصفية جيوش الإقطاع فى الريف ثم أقترح عدة توصيات منها إلغاء نظام المزارعة والمشاركة وعزل الإقطاعيين وعملائهم عن الريف وتجميعهم فى معسكرات للعمل لينتقلوا من مجتمع العاطلين بالوراثة إلى مجتمع العمل.

ومنها إضافة عقوبات التجريد من الملكية والتشهير والجلد والإعدام كما اقترح تغيير اسم كمشيش إلى قرية صلاح حسين وتمليك قطعة أرض لزوجته السيدة شاهندة.. وختم كلامه بقوله «نحن نقول لجمال عبد الناصر من مقاعدنا ومن مقاعد قوى الشعب العاملة طال عمرك يا جمال إن الشعب يناديك من مقاعد نوابه: انسف الإقطاع دون رحمة لتسقط كل بقايا الرجعية والإقطاع.

ويومها ترك السادات رئيس المجلس مقعد الرياسة وتوجه لمنبر المجلس حيث ألقى كلمة حماسية قال فيها:

إننا مطمئنون تمام الاطمئنان على تصفية الرجعية بعد اللجنة التى أمر السيد الرئيس بتشكيلها برياسة المشير عبد الحكيم عامر.. أقول إن ما يجب أن نقلق عليه اليوم هو مغزى هذا التحرك وتوقيته، ليس فى الداخل فقط وإنما فى المحيط الذى نعيش فيه وهو المحيط العربى أولا ثم فى المحيط الأكبر وهو المحيط العالمى. لقد كانت قضية وتحرك

الإقطاع فى هذه الأيام بالذات هى التى فتحت لنا أو التى كان يجب أن نتخذ منها فعلا سببا لكى نفتح هذا الحديث على مصراعيه لنعود بالذاكرة إلى سنة ١٩٥٦، فبعد أن انتهى العدوان بالخيبة المريرة كما تذكرون جميعا وجاء شهر ديسمبر سنة ١٩٥٦ وجلت جيوش بريطانيا وفرنسا عن بورسعيد، رفضت أمريكا أن تعطينا ونحن المعتدى علينا القمح والبترول وأعطت فى نفس الوقت لإسرائيل وهى المعتدية قمحا وبترولا.

ومضى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٦ وبدأ شهر يناير سنة ١٩٥٧ وفى النصف الأول منه سافر الملك سعود إلى الولايات المتحدة فى زيارة رسمية وقد كتب بعد ذلك أيزنهاور فى مذكراته التى نشرت على العالم أن الملك سعود لم يكن فى زيارة ولكنه استدعاه ليكلفه بدور يقوم به فى المنطقة.. ولما عاد الملك سعود من أمريكا وفى جيبه خطة جديدة وحلف جديد ومؤامرة جديدة بدأت الرجعية العربية تتحرك، ويومها أعلن جون فوستر دالاس خطة «الغزو من الداخل» لقد اختاروا ذلك الوقت بالذات ليوجهوا إلينا عن طريق الرجعية العربية حملة ضغط من أشد وأعنف ما وجهوه.. بعد عشر سنين من معركة سنة ١٩٥٦ بدأت الرجعية والإقطاع الداخلى وهما الحلفاء الطبيعيون للرجعية العربية فى الخارج يعملون، ليس فى إمكانهم عمل شىء سوى أن ينفثوا سمومهم فوجهوا انتقاداتهم لكل شىء، انتقادات للقطاع العام ولغيره مع أنه من المسلم به أنه لا يوجد فى الدنيا عمل يتم بغير أخطاء.. ونتكلم بصراحة فنقول لابد أن نواجه أزمات لأننا لانغرف من مستعمرات ولا ننصب على الناس وليست لدينا موارد نغرف منها، تلك إمكانياتنا ثم ختم كلامه بقوله: «إذا كانت الحكومة فى حاجة إلى إصدار تشريعات لمواجهة هذه المعركة فالمجلس على أتم استعداد لإقرار هذه التشريعات أيا كانت.. إن المجلس على استعداد لأن يمضى إلى أى مدى.

كان هذا حديث السادات ومنطقه فى سنة ١٩٦٦ فى وجود جمال عبد الناصر وقبل أن تصبح أمريكا الصديق الأثير لدى السادات فى السبعينيات والثمانينيات حين بدأ ثورته المضادة وهجمته الشرسة على ثورة ٢٣ يوليو وعلى جمال عبد الناصر وتنكر لكل مبادئها وانقض عليها بمعاول الهدم.

وقد جرت مناقشات على جانب كبير من الأهمية فى تلك الفترة ومما يستحق التسجيل مناقشة للسياسة الزراعية[1] تناولت مشاكل الإنتاج الزراعى وكذلك مستقبل الأرض الجديدة المستصلحة وقد شاركت فى تلك المناقشة كما شارك فيها غيرى قلت:

(١) مضبطة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧.

«ترددت فى هذه القاعة كلمات الرئيس عبد الناصر حين قال: إنه لايوجد فى الاشتراكية محظورات سوى الاستغلال». ولذلك فلابد أن يحد تفكيرنا فى أى موضوع من الموضوعات ألا نمكن لصورة من صور الاستغلال آن تعود بأى شكل من الأشكال، بل يجب أن نعمل على دعم الاشتراكية وعلى المرور فى مرحلة التحول إلى أن نصل إلى محو كل صور الاستغلال، من أرض إلى أرض، وأذكر أننا مازلنا فى مرحلة التحول ولم نصل بعد إلى المجتمع الاشتراكى ومعنى ذلك أننا نحتاج إلى كثير من التغيير، كما أننا مازلنا نحتاج إلى مزيد من التعميق، وأن الطريق مازال طويلا، ولكنه لا يقلق لأننا سائرون فى طريقنا نحو مجتمع الكفاية والعدل مجتمع الرفاهية، وهو الهدف الأسمى للاشتراكية ولذلك فإنى لا أتصور أن تفكيراً ما يرتد بنا إلى صورة من الاستغلال فى الريف ويعود بنا إلى طبقة عانى منها الفلاح معاناة شديدة وهى طبقة تجار الداخل فى القطن والسماسرة[1] لذلك فقد صح ما قاله السيد الوزير حين عرض هذا الاقتراح إذ أظهر بجلاء العيب الرئيسى الذى يشكل خطراً ويظهر صورة من صور الاستغلال لايجب أن نعود إليها ثانية كما قال الزميل خالد محيى الدين.

صورة أخرى خشيت أن تمر دون تعليق وهى أن كثيرين يظنون أن نمو الزراعة فيما مضى أو نموها فى مستقبل الأيام رهن بالدور الذى تؤديه طبقة الملاك المتوسطين أو كبار الملاك أو كبار الحائزين.. وأحب أن أنبه إلى حقيقة قد تكون غابت عن البعض وهى أن هؤلاء ليسوا أكثر من مولين للعمليات الزراعية، أما الزراعة فى ذاتها وأما الخبرة ذاتها فهى فى صغار العمال الزراعيين وصغار الفلاحين.. هؤلاء الذين قامت على أكتافهم زراعة الأرض والإنتاج الزراعى وهم الأمل فى أن تنمو الزراعة وأن يصل الإنتاج الزراعى لأهدافه الحقيقية.. لذلك يجب أن يتجه تفكيرنا دائما إلى الاعتماد على هؤلاء وإمدادهم بكل الإمكانيات المادية التى تقوم بها شركات القطاع العام والدولة بصورة أو بأخرى ولا يمكن أبداً أن نعيد صغار الفلاحين أو العمال الزراعيين إلى تحكم طبقة كبار الملاك أو البرجوازيين من الملاك. هذا أمر لا أتصوره فى مرحلة ندعو فيها إلى مزيد من الاشتراكية. ولذلك أنضم إلى الآراء التى تعارض بشدة الاتجاه إلى التعامل مع طبقة من كبار الحائزين أو منحهم مساحات كبيرة من الأرض.

---

(١) حين أعدت مراجعة بروفات هذا الكتاب فى نهاية سبتمبر ٩٧ كانت تخوفاتى قد تحققت وأهدرت كل ضمانات الفلاحين وعاد سماسرة الداخل والمرابون، وانهار أيضا محصول القطن زراعة وتسويقا

هذا فيما أتصوره رجعة إلى الوراء إلى خطر تركناه وأبعدناه عنا فى مجال الملكية الزراعية والحيازة والإنتاج الزراعى.

وقد علق سيد مرعى وزير الزراعة والإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى آنذاك قائلا:كم كنت أفضل أن يكون حديثى إلى المجلس بعد استماعى إلى جميع السادة الأعضاء حتى يأتى مكملا للآراء التى أستمع إليها. ولكن إشارة من السيد العضو ضياء الدين داود سبقها بنفس المعنى إشارة من السيد العضو خالد محيى الدين جعلتنى فى عجلة من أمرى كى أوضح موضوعاً له أهميته ويحسن ألا يؤجل إلى الغد هذا الموضوع هو ما يتعلق بالتصرف فى الأراضى الجديدة.

إن البيان الذى ألقيته بالمجلس لم يتعرض إلى هذه الأراضى كمبدأ عام وإنما تعرض لها من ناحية تأجير مساحات منها تتراوح بين خمسة أفدنة وخمسة وعشرين فدانا وأننى عندما أشرت إلى موضوع التأجير كان ذلك بهدف الوقوف على رأى السادة الأعضاء فى هذا الشأن. ولا يعنى ذلك أن موضوع هذا التصرف قد جاء كمبدأ عام فى هذا البيان لأنه لم يبحث على مستوى مجلس الوزراء. لذلك أود أن أدلى ببيان آخر فى هذا الموضوع.. إن جملة الأراضى التى تتولى إدارتها مؤسسة استصلاح الأراضى تبلغ ٤٥٢ ألف فدان وأن حجم الأراضى التى أجرت بلغ ٣٠ ألف فدان وما أجر منها فى حدود خمسة أفدنة بلغ ٨٠٪ من هذه المساحة. أما باقى المساحة فقد أجر بحد أقصى قدره خمسة وعشرون فداناً وذلك لضرورات اقتصادية وعملية، لهذا أعود فأقول إن البيان لم يتعرض لهذه الأراضى كمبدأ عام، وإنما ورد ذكرها لاستطلاع رأى المجلس فى موضوع تأجيرها.

وأود أن أطمئن السيدين خالد محيى الدين، وضياء الدين داود إلى أن توزيع الأراضى بالإيجار إنما يتم وفقا للطلبات التى تقدم فإذا ما تقدمت طلبات كثيرة كان التوزيع على أساس الحد الأدنى وهو خمسة أفدنة وأعتقد أن النسبة التى ذكرتها الآن تؤكد هذا المعنى.. وهذا ما أردت أن أوضحه خوفاً من أن ينصرف الذهن إلى أن البيان الذى ألقيته بالمجلس قد تضمن موضوع توزيع الأراضى كمبدأ عام.

فأين هذا مما جرى من بعد مايو سنة ١٩٧١ من بيع الأراضى المستصلحة والمستزرعة والحدائق إلى كبار الملاك بالمزاد.

ومن التفكير المستمر وبالصوت المسموع والتحايل للمساس بقوانين الإصلاح الزراعى سواء من حيث الحد الأعلى لـلملكية أو بتنظيم العلاقة بين المـلاك والمستأجرين للأراضى بزيادة الـقيمة الإيجـارية أو بالسمـاح لبعض المـلاك باسترداد أرضهـم من مستأجـريها أو بحرية المؤجرين فى الخيار بين المزارعة والإيجار النقدى.[1]

ورغم الجهد المتواضع للمجلس والمناقشـات الملتزمة فإن السـادات رئيس المجلس كان يضيق صدره ويبتكر من الوسائل ما يقيد به حركة وحرية الأعضاء ونشاطهم فى المجلس. ثم أدخل المجلس فى مواجهة مع الاتحاد الاشتراكى فجعل مـن الهيئة البرلمانية كيانا منافسا وموازيا للاتحاد الاشتراكى ومن مكاتب الهيئة بالمحافظات كيانا منافسا للمكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى بالمحافظات.

ومن ثم قال السادات فـى اجتماع اللجنة التنفـيذية للهيئة البرلمانـية فى ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٥ : «إن عملكم خارج المجلس يمكن أن يـلخص أساسا فى بضع كلمات وهو ملء الفراغ إلى أن يقوم الاتحاد الاشتراكى والمطـلوب هو أن تجدوا حلا لعبارة ملء الفراغ هذه، أوجدوا الحل واذكروا رأيكم فيه».

ورد أحد الأعضاء قائلا: «الواقع أن هذه النقطة تحتاج إلى تنظيم فلماذا لايكون العمل أساسا من خلال الاتحـاد الاشتراكى حتى نسهم فـى تقويته وفى قيامـه» فتدارك السادات الأمر وقال: «هذا أمر طبيعى فأنا لم أقصد أبدا بقولى أن يتم ملء الفراغ أنكم ستنفصلون عن الاتحاد الاشتراكى وكما قلت لكم فى مرة سـابقة أعتقد أن الاتحاد الاشتراكى لن يقوم سليما إلا بجهودكم وعلى أكتافكم».

وكانت الأعـصاب متوترة فـى أعقاب نكسـة سنة ١٩٦٧ وكانت آثـارها ثقيلـة على النفوس حيث تركـت قلقا شديدا وسرعة الانفعال إزاء ما يقـع من أحداث، فمرت البلاد على مخـتلف المستويات بمـرحلة من نقد الذات الـعنيف والشك فى كـل شيء، وكانت القيادة العسكريـة على وجه الخصوص محل نقد وهجوم حتى أنـه عندما صدرت أحكام قضية الطيران[2] تظاهر العمال فى حلوان ووقع احتكاك بـينهم وبين الشرطة ثم تبع ذلك

---

(١) كان هذا كـله قبل ما صدر مـن تشريعات وإجـراءات أعادت إمكانيـة حيازة وتملك الأراضى الجـديدة بلا حدود ثم تـعديل قانون الإصلاح الزراعى برفع القيمـة الإيجارية إلى ٢٢ ضعفا وإلغاء امتداد العقود بعد فترة انـتقال خمس سنوات ثم تعجيز الفلاح بتوقف بنك الائتمان عن القيام بدوره في الإنتاج الزراعي وإلغاء نظام التسويق وعودة تجار الداخل المستغلين

(٢) قدم في تـلك القضية قـيادات سلاح الطيران أمـام محكمة عسـكرية وصدرت أحكـام لم تقنع الرأي الـعام فتظاهر الـعمال والطلبة احتجاجا عليه.

مظاهرات طلابية بالقاهرة وصلت طلائعها إلى مجلس الشعب وكانت تنادى بالحريات وتندد بالمجلس على تقدير منها بأنه تخلى عن مسئولياته إزاء ما يجرى من أحداث وما وقع من تجاوزات مست الحريات.

وانعقد المجلس ليناقش هذه الأحداث وتحمس بعض الأعضاء ليتخذوا من تلك المناسبة والأعصاب المرهفة ومن حالة القلق ومن شعارات التغيير التى طرحها الرأى العام مناسبة لمهاجمة كل شىء وفى كل اتجاه وليركزوا هجومهم على الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب على تقدير أنهما التنظيمان الباقيان فى ساحة العمل بعد هزيمة الجيش وخلو الساحة الداخلية وانتقال المعركة للداخل لتقويضه. ولم يكن هؤلاء الأعضاء يخفون رأيهم أو مشاعرهم. ومن هنا قابل بعض أعضاء المجلس وأنا معهم، السادات رئيس المجلس وناقشوا معه الموضوع وقالوا إنهم لايرغبون فى الحجر على حرية أحد فى إبداء رأيه ولكن فقط طلبنا منه أن نكون آخر المتحدثين بالمجلس حتى نستطيع الرد على ما قد يقال بالتجنى أو المبالغة أو الهوى.

ولكننا فوجئنا أثناء الجلسة أنه قدمنا أول المتحدثين ثم ختم الجلسة بالعضو علوى حافظ الذى حمل حملة عنيفة على الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب وقياداتهما حتى ليخيل لسامعه أنهما هما اللذان حملا عبء التخطيط للمعركة وقاتلا فى الميدان وهزما وقد ترك ختام الجلسة بهذا الحديث الذى طال وتجاوز الوقت المحدد لكل عضو أسوأ الأثر. واتخذه السادات نفسه من بعد ذريعة لعدم دعوة المجلس للانعقاد، وقد استنتجنا فى ذلك الحين من مسلك السادات وإخراج الجلسة المذكورة بالشكل الذى جرى به أن الهجمة على الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب وافقت هواه، وكان ذلك استمرارا للمواجهة التى اختلقها بين الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة. ولعل هذا أيضا كان الدافع للرئيس عبد الناصر عند إعادة انتخاب المجلس سنة ١٩٦٨ ليبعد السادات عن رياسته ويزكى اختيار الدكتور لبيب شقير رئيسا للمجلس.

ومن طرائف هذه المناسبة أنه عند انعقاد أول مؤتمر قومى للاتحاد الاشتراكى وكان يرأس الجلسة دكتور محمود فوزى، ولكن نظامها انفلت وعبثا حاول إعادة الهدوء والنظام فلما أعيته الحيلة قال مهددا فى مزاح: يبدو أننى مضطر للاستعانة بأنور السادات لإسكاتكم كما يسكت مجلس الأمة وكنت أجلس فى قاعة الاجتماع مجاورا لخالد محيى الدين، ومحمد حسنين هيكل فقلت معلقا: «والله لم يفسد الحياة النيابية ويجنى عليها فى ظل الثورة إلا أنور السادات» فنقل هيكل هذا التعليق إلى عبد الناصر فى وجود

السادات. الذى أسرها فى نفسه رغم تعليقه بأن الذى يقول هذا الكلام خالد محيى الدين، وقد أخبرنى عبد الناصر بهذه الواقعة وإن لم يخبرنى بمن أبلغهم بها.

وقد أكمل السادات مأساة المجلس حين عقد اجتماعا للجنة الدائمة لمكتب المجلس يوم الأربعاء ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٧ وافتتح الاجتماع قائلا: ربما لم تتوقعوا هذه الدعوة نظرا لأنه سبق أن اتفقنا على أن تكون اجتماعاتنا كل أسبوعين ولكن ما يقع من أحداث يجعلنى أحرص دائما على أن أدعوكم للاجتماع لكى أضعكم فى الصورة كما وعدتكم.

وقال: إن السيد عبد المحسن أبو النور والذى كان وقتذاك أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى: حدثنى بالأمس وقال لىّ إنه نتيجة لحديثك مع أعضاء اللجنة الدائمة فإنهم عندما تحدثوا إلى الأعضاء ذكروا للناس على لسانك أنه لاسبيل لنا إلا التسليم لأمريكا فهل كان هذا هو معنى كلامى معكم.(١)

وكانت تلك الواقعة قد جرت فى اجتماع الغربية الذى عقده العضو كمال مرعى والذى أخذ يشرح موقفه وأنه حضر اجتماعا للسيد كمال الحناوى - أمين الوجه البحرى - ذكر فيه معلومات مختلفة عن التى ذكرها السادات خاصة فيما يتعلق باستمرار الاتحاد السوفيتى بإمدادنا بالسلاح. ثم دارت مناقشة طويلة استنكر فيها المتحدثون هذا القول.

ثم استطرد السادات قائلا:(٢) «والآن أنتقل إلى الحديث عن الموضوع الذى دعوتكم اليوم من أجله ولو أن الاتحاد الاشتراكى سبقنا فأرسل ملخصا إلى مكاتبه التنفيذية ويبدو أن هذا قد تم بعد أن أحس الاتحاد بما فعلناه بعد الاجتماع الخاص».

وكان ذلك استمرارا لمنهجه فى إبراز واختلاق التنافس بين مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكى والسباق بينهما وظهورهما ككيانين متوازيين.

الموضوع اليوم هو موضوع المشير عبد الحكيم عامر ولكى أمهد للموضوع وأضعكم فى الصورة السليمة أقول أنه فى اليوم الذى كان محددا لاجتماع المجموعة الإقليمية لمحافظة المنيا وثلاث أو أربع محافظات أخرى هنا فى المجلس، وكان هناك بعض أعضاء من محافظة المنيا بالذات يحملون استقالة(٣) يقرأونها فى السر لأعضاء من المجلس فى

(١) ذلك هو نص العبارات منقولة عن محضر الاجتماع

(٢) محضر الاجتماع المشار إليه ص٧

(٣) كانت صورة الاستقالة التى جرى توزيعها والتي لم يعلن عنها من قبل تبرر الاستقالة بسبب الديمقراطية وكان ذلك حليا

البهو الفرعونى ولا أدرى ما إذا كان مندوبو هـذه المحافظات موجودين معنا الآن من عدمه وقد نبـهت عندئذ أثـناء اجتماع هـذه المجموعة وقلـت أنه لولا جلال الموقـف لاتخذت إجراء مـع عامـر وكامل عـبد الـهادى وعبـد الرحـمن محـمد عـبد الرحـمن (أعـضاء بالمجلس» وقد نبهـت بالذات الأعضاء الثلاثة بالاسم وقد كانوا حـاضرين الاجتماع ثم أخذ يسرد قصة استقالة المشير عامر سنـة ١٩٦٢ التى كان يجرى توزيعها حـسبما أشار إلى ذلك وخلاصتها حسب روايته أنهم اتفقوا فى سنة ١٩٦٢ على أن يخرجوا جميعا من مواقعهم التنفيذية إلى ما يسمى مجلس الرئاسة ووافقوا جميعا على ذلك.

وشكل مجلـس الرئاسة بالفِعل وأصبـحوا أعضاء فيه وكان المفروض أن يـترك المشير عامـر القوات المسلحـة ولكنـه سافر إلى مـرسى مطـروح غاضبـا ورفض ترك الـقوات المسلحة. ونـوقش الأمر فى مجلس الرئاسة الـذى كـان مكونـا مـن ١٢ عضــوا ولكـن عبد الحكيم عـامر رفض وانسحب من الجلسة. وكـان السبب الثانى لاستقالـته فيما رواه السادات أن الفريق صدقى محمود كان قائد الطيران وكان قرارهم جميعا أن يترك منصبه بعد معركة سنة ١٩٥٦ ولكن المشير عامر رفض مهددا بأنهما يستقيلان معا.

ثم سويت المشكلة وعاد المشير عامر نائبـا للقائد الأعلـى وليس قائدا عامـا للقوات المسلحـة واتفق على أن يعفى الـفريق صدقى محمود بـعد ستة أشهر وأن يعيـن بدلا منه الفريق مدكور أبو العز وتمـهيدا لذلك عين رئيسا لأركان الطيران لكى يـقضى فترة الستة أشهر حسب قول السادات للتدريب لهذا المركز.

إلا أنه بعد ستة أشهر لم يخرج صدقى محمود والذى خرج هو مدكور أبو العز.

واستأنف قائلا: إن عبد الـناصر تنحى وأخذ على مسئوليتـه كل ما جرى ولم يقل إن فلانا مسئول ولا أننى نـبهت ولا أننى ذهبت إلى القيادة بل قال أنا المـسئول وافعلوا بى ما شئتم وفى يـوم ٩، ١٠ يونية قال شعبنـا بجماهيره وبكل مـلايينه كلمة واحدة لـلرئيس: ارجع وابق وأعد البناء العسكرى والسياسى للبلد وعاد الرئيس..

ثم تحدث السادات عن قرار الـتفويض الصادر من المجلس للرئيـس عبد الناصر «وقد يتخيل البعض أن هذا كان بمعرفة الرئيس ولكنى أقررها هنا للتاريخ أنه ما كان يعلمُ عن هذا القرار شيئا».

وكان مجلس الأمة منذ أعلن قرار إغلاق خليج العقبة قد اتخذ موقف التأييد لكل ما اتخذه الـرئيس من إجـراءات حتى أن الســادات رئيس المجلـس كان قد دعا المجـلس إلى

اجتماع وعرض عليه قرار تأييد وتفويض شامل للرئيس كما اقترح أن ينتقل المجلس بكل هيئته إلى قصر القبة لإبلاغ الرئيس عبد الناصر بقرار التأييد والتفويض وكان قرار التفويض سياسيا وقد فوجئنا عند لقائنا بالرئيس أنه يشكر للمجلس تأييده ويعلن أنه فوجئ بهذا التفويض الذى لم يكن يعلم به أو يتوقعه.

وكان هذا التفويض الشامل، ورغم أنه تفويض سياسى والذى كان السادات دائما يتفاخر به. محل نقد الكثيرين لما كان فيه من تخل للمجلس عن وظيفته الدستورية.

وعندما عقد المجلس بعد ذلك وعرض عليه السادات أيضا مشروع قانون بتفويض رئيس الجمهورية صيغ فى عبارات عامة تتسع لكل شىء وغير محدد بمدة معينة وإنما يستمر إلى إزالة آثار العدوان. كان هذا المشروع محل نقد حيث يحتم الدستور أن يكون التفويض فى الأحوال الاستثنائية ولمدة محدودة مع تعيين موضوعات القرارات التى يمكن إصدارها استنادا للتفويض والأسس التى تقوم عليها. غير أن قانون التفويض رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ الذى أصدره المجلس واقترحه رئيسه حدد الموضوعات بأنها التى تتصل بأمن الدولة وسلامتها وحشد كل إمكانياتها البشرية والمادية ودعم المجهود الحربى والاقتصادى والوطنى.

ولقد أثرت هذا الموضوع بجلسة ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٧ للجنة الدائمة لمجلس الشعب حيث قلت.

ومن الطبيعى أن يكون المجلس هو صاحب الأوضاع التشريعية التى تتمشى مع المبادئ التى قررها.. إن أهم واجب على المجلس هو أن يستعيد الإجراءات والتشريعات العادية التى تخرج عن نطاق التفويض الذى أعطى للسيد الرئيس فيما يتعلق بالسياسة العامة للدولة الداخلية والخارجية والعسكرية وأن يعود للمجلس الوضع الطبيعى لكى يؤدى دوره وقلت فى موضع آخر من المناقشة بنفس الجلسة منتقدا: إن الحكومة قامت استنادا إلى التفويض بإصدار عشرات من القرارات بقوانين دون عرض على المجلس ومما يخرج عن نطاق ومفهوم وحكمة التفويض إذ هى مسائل تتعلق بالتأمينات الاجتماعية والمدارس وغيرها والتى لاعلاقة لها إطلاقا بالأوضاع الاستثنائية وقد انتهزت الحكومة فرصة عدم انعقاد المجلس[1] وعملت على إصدارها فى صورة قرارات بقوانين وقلت أننا سنجد أكثر تلك التشريعات لا علاقة لها بسياسة الدولة العليا أو بما يمس المجهود الحربى أو

(1) كان السادات قد أوقف جلسات المجلس دون سند دستوري وبمقولة أن كل المؤسسات بعد ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ قد سقطت ولم يبق إلا عبد الناصر بقوة إرادة الشعب

الاستعداد للقتال أو السياسة الخارجية. وقد استسهلت الحكومة صدورها بعيدا عن المجلس تجنبا لمناقشات الأعضاء فى حين أنها لو عرضت على المجلس ونوقشت لتوفرت حصيلة من الآراء والأفكار مستمدة من القواعد الجماهيرية. وصدرت أكثر تعبيرا عن إرادة الناس.

فرد العضو حسن حافظ قائلا: إن المجلس هو الذى أعطى التفويض فى كل الأمور للسيد الرئيس وكان دافع المجلس فى هذا هو الظروف الطارئة.. إذا كنا قد تركنا التفويض للسيد الرئيس فى العمل الأهم فهل نأخذه منه بالنسبة للعمل الأقل أهمية إننى لا أوافق على هذا(١).

ورد محمد عبد السلام الزيات أمين عام المجلس بأنه بناء على التفويض القانونى والسياسى اللذين صدرا من المجلس، للسيد الرئيس أن يصدر تشريعات فى الحدود الواردة فى قانون التفويض وفى التفويض السياسى ويخطر المجلس فقط بهذه التشريعات مجرد إخطار. وهنا من حق المجلس إذا رأى أن يعدل التشريع أن يتقدم بتشريع جديد متضمنا هذا التعديل.

وكان هذا القانون محل نقد شديد بعد ذلك سواء من شراح القانون أو المحامين فيما عرض من قضايا وإن كانت المحكمة العليا «محكمة بدوى حمودة» كما سماها البعض قد قضت بدستوريته على خلاف رأى الفقه وأحكام أخرى للقضاء ومنها محكمة النقض.

وحقيقة الأمر أن التفويض الشامل ثم التفويض الدستورى الذى تضمنه القانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ـ كان وراء الاثنين السادات رئيس المجلس ـ كانا صادرين عن منطقه الذى انتهى إلى تعطيل عمل المجلس وغيابه تماما عن كل ما جرى من أحداث بعد ذلك بحجة أن لدى الرئيس تفويضات لإعادة البناء العسكرى والسياسى بعد هزيمة سنة ١٩٦٧. وكان هذا الإجراء محل نقد واستنكار أعضاء المجلس حتى أن جميع المجموعات البرلمانية للمحافظات قد اجتمعت وقررت المطالبة بعودة المجلس إلى الانعقاد وأذكر أنى صغت قرار مجموعة دمياط مطولا ومسببا، ختمته بأن الناس تلتفت إلى مجلسها المنتخب فلا تجد له أثرا فى الساحة المليئة بالعمل والمسئوليات.

---

(١) عندما وقفت معارضا تفويض رئيس الجمهورية فى شئون التسلح وغيرها مما يتعلق بالقوات المسلحة في التسعينيات عاد بعض الأعضاء فأبدوا نفس هذه الحجة في مواجهتى

والواقع أنه كان منطقا شاذا أن يتوقف المجلس عن العمل وحمل المسئولية فى أدق المراحل التى تحتاج جهد الجميع والتى كان الرئيس عبد الناصر فيها يبذل كل وقته وجهوده لإعادة بناء القوات المسلحة بدلاً من أن تصبح المؤسسات فى حالة انعقاد مستمر، إذ بالسادات يفرض على المجلس التخلى عن مسئوليته وترك الجبهة الداخلية تغلى حتى تسبقه حركة الجماهير ويعلو سخطها وتخرج هاتفة ضد المجلس وضد السادات.

وفى حديث بين السادات وموسى صبرى نشره فى كتاب «وثائق حرب أكتوبر» وكان حسب زعمه قد أجراه سنة ١٩٦٧ ولم ينشر. قال له موسى صبرى كيف تعيش الأمة أخطر أزماتها بغير مجلس يقول كلمة الأمة، فرد السادات: «أنا المسئول عن ذلك.. أنا المسئول عن عدم انعقاد المجلس. ثم قال فى موضع آخر عن تفويض المجلس الذى أصدره صباح يوم ١٠ يونيو بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ بناء على اقتراح السادات: «جمال عبد الناصر اتصل بى تليفونيا بعد الجلسة مباشرة ولم يكن يعرف من قبل شيئا عن هذا القرار وسألنى: ما هذا القرار.. وتلوته عليه وسألنى: ولماذا اتخذتموه دون استشارتى فقلت له: الموقف خطير جدا وبالغ الخطورة.. وإذا لم يطمئن الشعب اليوم إلى أنك ستقوده فى هذه المرحلة فلا أحد يدرى ماذا يمكن أن يحل بالبلاد من فوضى وخراب».

وقد فرض الصمت على المجلس فى اللحظات الهامة والخطيرة التى كان مطروحا فيها فى الشارع وبين الجماهير كلام كثير وقضايا كثيرة فى مقدمتها ظروف النكسة وقضايا البناء الداخلى وإعادة ترتيب الأوضاع الداخلية لتسير جنبا إلى جنب مع إعادة بناء الجيش، ولكن هكذا أراد السادات الذى كان يرى كما قال للطلبة فى مارس سنة ١٩٦٨ (كتاب موسى صبرى) بعد هزيمة يونيو سقطت اللافتات كلها.. كل أجهزة النظام بما فيها مجلس الأمة. كلها فى تقديره لافتات.

هذا فى الوقت الذى كان عبد الناصر يلح فى أن يستأنف المجلس عمله.

كان غياب المجلس عن الساحة أمرا شاذا ولكن كانت ظروف المرحلة ودقة الموقف تفرض على الأعضاء ألا يصلوا فى مطالبتهم بعقد المجلس الحد الذى وصل إليه مجلس النواب من قبل أو حتى الجمعية التشريعية حينما اجتمعت رغم إرادة السلطات واقتحم الأعضاء المجلس بعد كسر سلاسل أبوابه ليمارسوا مسئولياتهم. والحق أنه كان ينبغى أن يكون المجلس أكثر حزما وإصرارا ولا يكتفى بالاحتجاج بالظروف لقبول إسقاط مسئوليته.

ولقد كان يتخلل النقاش حرص الأعضاء على أن يسجلوا ثقتهم فى الرئيس عبد الناصر واستعماله للتفويض فى الحدود التى رسمها الدستور والقانون، ولا شك أن من أخطر الأمور أن يوضع التشريع على تقدير أن تطبيقه مرهون بوجود شخص بذاته وأن يفرط واضعوه فى حسن الظن. ذلك أن التشريعات هى قواعد قانونية مجردة وعامة وتطبيقها قد يستمر سنوات وسنوات وتطبيقها قد تتداوله عشرات الإدارات والأيدى والأقلام ومن ثم فإنه ينبغى دوما إسقاط الاعتبارات الشخصية.

وقد صح ما توجسنا منه آنذاك فقد وقع الإسراف فى استعمال حق التفويض وصدرت تشريعات متعددة استنادا إليه فى أمور لاتدخل فى صميم التفويض ولا اعتبارات الضرورة والخطر كقوانين تنظيم السلطة القضائية والقانون ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة والذى استند إليه السادات من بعد حين أصدر القرار الجمهورى رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٧١ بإنشاء محكمة الثورة أيضا!

وفى مناقشة جرت بجلسة ٧/ ١١/ ١٩٦٧ للجنة الدائمة لمكتب المجلس تساءل العضو إسماعيل معتوق عن المدى الذى يمكن أن ينطبق عليه قانون التفويض، ورد السادات رئيس اللجنة بأن الرئيس قد يحتاج إلى أن يصدر تشريعا معينا فى أمر معين أثناء انعقاد المجلس، ففى هذه الحالة لاتكون لدينا حساسية لأن إصدار مثل هذا التشريع يكون قد تم بناء على هذين التفويضين.. وأنتم جميعا تعلمون أن ما لايتعلق بالمعركة من داخلها سوف يعرض عليكم، وهذا أمر طبيعى وسبق أن ذكر لكم السيد الرئيس هذا عندما زرتموه فى القبة وأعطيتموه التفويض. «أنه لن يستخدم هذا التفويض إذا لم تكن هناك حاجة ملحة وللمعركة بالذات وفى تقديرى أن السيد الرئيس سيعرض عليكم كاملا كل ما يتعلق بالمعركة وكل ما هناك أننى وضعت أمامكم هذا الموضوع تفاديا لخلق حساسيات وحتى نكون على علم بما نفعل.

وعقب عضو المجلس إبراهيم شكرى ص ١٧ قائلا: «وأريد أن أؤكد لسيادتكم أنه لاتوجد حساسية.. ولكن هذا الشكل وهذا الوضع قد نجابه بهما فى صفوف خارجة عن صفوفنا فقد يقال أن المجلس موجود ورغم ذلك تصدر قرارات من رئيس الجمهورية على أساس التفويض السابق، ثم قال: إن إصدار القوانين المطلوبة بموافقة المجلس بأى صورة حتى لو اجتمعنا فى منتصف الليل أو فى جلسة سرية إجراء يناسب فى رأيى الموقف من نواحيه المختلفة دون المساس بالناحية التى ذكرها رئيس المجلس.. نريد أن نحافظ بقدر

الإمكان على الصورة القوية التى تعطى للرأى العام سواء داخل الجمهورية أو خارجها فما دام المجلس منعقدا فهو الذى يقر القرارات ويصدر القوانين.

وعقب خالد محيى الدين ص ١٨: الظاهر من المناقشة أن الشكل الدستورى يجب أن يظل دائما محترما مع مراعاة الظروف الحالية. ودارت بعد ذلك مناقشة مطولة حول إعادة عرض القرارات بقوانين التى يصدرها رئيس الجمهورية بمقتضى التفويض، وسلطة المجلس إزاءها، هل مجرد العلم أو الإقرار أو حق مناقشتها ورفضها أو الموافقة عليها. وكان من رأى السادات أن التفويضين الصادرين للرئيس لظرف استثنائى يحتم علينا ألا نعود إلى مناقشة هذه القرارات مرة أخرى لأننا نفوض سيادته فى عملية كاملة. فلما تساءل خالد محيى الدين: ومن ناحية الشكل؟ قال السادات[1]: عندما نحاط بهذه القرارات نقرها ولكن هناك فرقا بين العرض والإقرار فالعرض يشمل المناقشة وجواز التعديل وأما الإقرار فيعنى الموافقة وقال «نريد أن نكون واضحين مع أنفسنا حتى لايحدث يوما أن يرد إلينا تشريع من هذه التشريعات ويطالب أحد السادة الأعضاء بمناقشته وعرضه على المجلس».

وتحدث السادات بعد ذلك للجنة الدائمة للمجلس عن موقف المشير عامر ورجاله بعد النكسة فقال أنه جاء إليه مندوبون من القوات المسلحة ومندوبون من الجامعات ومندوبون من القاعدة الشعبية، ومن جميع الهيئات مؤيدين بقاء الرئيس ورفض التنحى ويؤيدون تفويض الرئيس وقدموا بيانا مكتوبا بذلك وقد وقعوا عليه، لذلك كان لزاما عليه أن يعرض على المجلس يوم ١٠ يونية هذه الإرادة ثم اتخذ المجلس قراره المشهور وأعلن الرئيس به وكان شأنه فى ذلك شأن أى إنسان آخر من الناس يسمعه لأول مرة».

ثم انتقل إلى ذكر تفاصيل أخرى حول ذهاب ضباط الخدمة ومحطة القاهرة إلى القيادة العامة للقوات المسلحة وتجمهروا يريدون المشير عامر وكان ذلك بإشارة رسمية وردت إلى الوحدات من كاتم أسرار، ونزل الفريق محمد فوزى رئيس الأركان وقتذاك إلى الضباط المتجمهرين فرفضوا أن ينصرفوا فقام بإبلاغ الرئيس عبد الناصر الذى بحث عن المشير عامر الذى كان وقتها مختفيا حتى الساعة الثانية وهنا أصدر عبد الناصر قراره بتعيين الفريق محمد فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة، طلب إليه إعلان ذلك للضباط فإذا لم يمتثل أحد منهم للأوامر طبق عليه قانون الأحكام العسكرية. وإذ أعلن فوزى ذلك

---

[1] كانت هذه آراء السادات ورؤيته للديمقراطية قبل أن يدعي أن خلافه معنا كان بسبب انحيازه للديمقراطية

للضباط أذعنوا وانصرفوا وتبين بعد ذلك أن المشير عامر كان قد سافر إلى بلدته أسطال ثم عاد لمنزله بالجيزة حيث زاره عبد الناصر، ثم بدأ نشاطه من داخل منزله بتكديس السلاح وإجراء اتصالات بأعضاء مجلس الأمة وبكل من يستطيع رجاله إحضارهم من رجال الجامعة وغيرهم من المواطنين «وقال السادات» إنه اتصل بالمشير عامر واستنكر أسلوب اتصاله بأعضاء مجلس الأمة وما يقوم به بعض الأعضاء من توزيع نسخ من استقالة المشير سنة ١٩٦٢ فأنكر علمه بذلك وأضاف أنه يحتمل أن يكون عامر ـ ابن عمه ـ حصل على الاستقالة من مكتبه. وكان المشير يردد أنه غير مسئول عما حدث بالجيش.

وقال السادات: «لقد أحضرت لكم أحد المحاضر لاجتماعاته مع بعض النواب الذين حضروا هذه الاجتماعات والذى وصف فيه خطاب الرئيس عبد الناصر فى ٢٣ يوليو بأنه لايتضمن جديدا ولا حلولا للمشاكل وطالب بضرورة تغيير نظام الحكم ثم هاجم الاتحاد السوفيتى واتهمه بأنه متواطئ مع أمريكا وسخر من القول بأننا سنناضل قائلا: «كيف سيحارب الشعب»؟ بالنبابيت!!

ونقل السادات عن محضر الاجتماع المشار إليه قول كل من العضو عبد الصمد والعضو كامل عبد الهادى أن الشعب الذى غلب على أمره خمسة عشر عاما لايقوى على عمل شيء فأين الضباط الأحرار؟ فرد المشير «لقد ذابوا». وندد المشير بالاتحاد الاشتراكى وتساءل السادات عما إذا كان أحد ممن حضر الاجتماع المذكور موجودا فذكر كل من العضوين إسماعيل معتوق ومنصور مشالى أنهما كانا موجودين وأيدا ما رواه عن اجتماع المشير.

وقال العضو منصور مشالى أنه حضر الاجتماع مع إسماعيل معتوق وأحمد يونس ـ الذى قام بتسجيل الاجتماع وقدمه للسادات ـ وخمسة أو ستة أعضاء آخرين من محافظته وأنه قاطع المشير وطلب إليه أن ينسى الخلافات ويضع يده فى يد عبد الناصر فى تلك الظروف.

واستأنف السادات كلامه بأن الرئيس عبد الناصر كان يزور المشير الذى كان يقول لمن يقابله أنه كان يتحدث معه تليفونيا أو يتناول معه العشاء. وقال أن عبد الناصر واجه عبد الحكيم بمحاضر متعددة وقال له «ياعبد الحكيم عيب خد اقرأ هذه المحاضر وقد تم هذا بالمواجهة والصراحة فأنكر المشير».

وقال: ولكن منذ أسبوعين بدأت مجموعة من الضباط فى التبليغ بأن هناك اتصالات تجرى بهم من ضباط آخرين من قبل المشير عامر للقيام بأعمال معينة وتحول منزل المشير فى الجيزة إلى ترسانة سلاح وملجأ لضباط معينين بالذات يقيمون بالبيت بصفة مستمرة.

وعندما واجه الرئيس عبد الناصر المشير بذلك رد المشير بأن الأسلحة موجودة كى يدافع بها عن نفسه حتى لايهاجمه أحد. فقال له عبد الناصر: أليست الدولة مسئولة عنك وعن حمايتك؟ فقال المشير: وأنا تحت أمركم. فطلب إليه عبد الناصر أن يغادر منزله الضباط المقيمون به إلى منازلهم وأن يسلم السلاح الموجود ببيته وأن له أن يطلب الحراسة التى يراها كافية لحمايته. فطلب عدد ٤٠ جنديا بالاسم فوافق الرئيس على ذلك وأمر الفريق فوزى القائد العام بإرسالهم، وتم ذلك بالفعل ولكنهم أضيفوا إلى الحرس الخاص والضباط الموجودين بمنزل المشير «فلم يغادر أحد منهم المنزل وكل السلاح كما هو دون تسليم».

وادعى المشير أن الضباط وجدوا بيوتهم محاصرة فخافوا وعادوا لمنزله.

وقال السادات: «إلى أن وصلنا إلى الأسبوع الماضى حيث اتضح أننا فى مفترق طرق فهل كان يسمح بهذا وهل نترك البلد تحترق بعد أن نكبت؟ ما العمل إذن؟ ثم بدأت المنشورات فى الظهور منها ما هاجم السيد الرئيس ومنشور آخر يهاجمنى أنا شخصيا «لأننى ضد الديمقراطية وضد الحياة النيابية وأن الواجب دعوة مجلس الأمة لتبادل الرأى ولوضع خطة لمجابهة آثار العدوان وتبين أن هذه المنشورات صدرت من بيت المشير عامر».

وقال السادات: «وكانت نتيجة ذلك أن السيد الرئيس دعانى ودعا زكريا محيى الدين وحسين الشافعى واتفقنا على مواجهة نهائية لحسم هذا الموضوع».

وتمت المواجهة يوم الجمعة الماضى واستدعى المشير وواجهناه بما سبق أن حدث منه فأنكره، ولكننا فى هذه المرة قلنا له: إن هذه المنشورات الأربعة صدرت من منزلك وأن من كتبها هو فلان من الضباط اللاجئين فى منزلك. فقال إن هذا لم يحدث، فقلنا له: لقد اتصلت بالجيش وأن الضباط فلان وفلان بالذات من المقيمين فى بيتك قد اتصلوا بالجهة الفلانية والضباط الفلانيين وذكرناهم بالاسم. فقال إن هذا لم يحدث أبدا. فقلنا له: وإذا كان هذا قد حدث؟ فقال: حققوا فى الأمر. فقلنا له: طبيعى أننا سنجرى تحقيقا لأننا ما دعوناك هذه الليلة إلا لكى نحقق ونحسم الوضع. وقلنا له: من من الناس ترتضيه لكى يقوم بالتحقيق؟ فقال: زكريا محيى الدين. فوافق السيد الرئيس وقال إنه لابد من

حسم الأمر وأن على جميع الضباط المقيمين فى بيتك أن يسلموا أنفسهم وأن يتم تسليم السلاح الموجود فى بيتك وأن نعطيك ما تريده من حراسة بالإضافة إلى مالديك، ولكن لايجب أن تكون هناك دولة داخل الدولة ولا أن يصل الأمر إلى درجة التحدى. فرفض المشير رفضا باتا أن يسلم الضباط أو يسلم السلاح. فقيل له: راجع نفسك يا عبد الحكيم لقد جئنا نحن الأربعة لحسم الأمر. فقال: لا إننى أرفض واستمر اجتماعنا أربع ساعات وقلت له: ولكن هذا السلاح ملك للجيش. فقال: وماله. فقلنا له: وما هو الداعى لبقاء الضباط فى بيتك؟ فقال: أنا لا أسلم الضباط.. فإذا كنتم تريدون إجراء تحقيق معهم فليتم معهم فردا فردا ثم تظهر نتيجة التحقيق وأطمئن إليها».

ورتب السادات على ذلك قوله: «لقد كان هذا الكلام فى غاية الخطورة ولذلك فقد اتخذنا قرارنا وأمرنا بحصار البيت فورا وتم ذلك بالفعل وذهب القائد العام الفريق محمد فوزى بنفسه إلى منزل المشير دون أن يحمل أى سلاح أو حتى طبنجته ووقف خارج سور المنزل، فخرج إليه شمس بدران وجلال هريدى يحمل كل منهم فى يده اليمنى مدفعا رشاشا وفى يده اليسرى قنبلة يدوية فقال لهما الفريق فوزى: إنه قبل كل شىء يريد الضباط وكذلك السلاح الموجود بالمنزل.

فرد عليه شمس بدران: لن يخرج أحد من هنا ونحن سندافع حتى آخر طلقة وآخر رجل. فرد الفريق فوزى بكل هدوء: إنه لاداعى لأن يحمل كل منكما مدفعا وقنبلة بينما أنا أقف أمامكم وليس معى شىء، ووجه الفريق فوزى كلامه للحرس الذى كان قد طلبه المشير عامر بالاسم سأنادى عليكم بالاسم وعليكم أن تخرجوا بسلاحكم وقد تم ذلك وخرجوا إلى اللوارى.. وقال لشمس بدران أمامك ساعة تقدمون خلالها السلاح.. والضباط وقد كان وتم نقل السلاح فى خمسة لوريات كاملة حتى السابعة صباح السبت. وقد سلم الضباط جميعا أنفسهم بمن فيهم شمس بدران وأرسلوا إلى الاعتقال وعاد المشير إلى بيته فى السابعة صباحا حيث حددت إقامته.. وبدأت الاعترافات يوم السبت بعد الظهر حيث تبين أن المشير لايرسل فقط أشخاصا من بيته ليتصلوا بالضباط ولكن كان هناك ضباط أرشد عنهم الأشخاص الذين كانوا فى بيت المشير.. والشخص الذى اتهم بكتابة المنشورات اعترف».

وسأله العضو كمال مرعى: هل هناك نواب اعتقلوا؟

فقال السادات: نعم ولقد نسيت أن أذكر أنه نتيجة لهذه العملية وقعت على أمر باعتقال ستة نواب هم: عامر محمد عامر ـ محمد محمد أبو نار ـ كامل عبد الهادى ـ

أمين محمد سهمان ـ عبد الرحمن محمد عبد الرحمن ـ فكرى عبد الرحمن الجزار ـ كما تم التحفظ على سعد عامر الموظف بالمجلس.

وقلت ضمن ما دار من مناقشات بعد ذلك فى ذات الجلسة أننا محتاجون تماما إلى ترجمة ما قاله السيد الرئيس عن النقاء الثورى والطهارة الثورية إلى حقيقة، ونظل نُفْرِز ونُغَرْبِل كل الناس الموجودين فى القيادات بهذا المعيار الدقيق الذى نضع له الضوابط بحيث لايمر من عين «الغربال» إلا من كان نقيا طاهرا شريف اليد.. فكم من قيادات عاشت واستمرت طويلا وكان حولها كلام ولغط وضباب كثيف وكانت فى حماية من أن تصاب بأى سوء أو مكروه.

فرد السادات: الذى يهمنى أن أقوله بعد هذا أنه ابتداء من يوم الأحد الماضى. بدأ تنفيذ ما ينادى به الأخ ضياء على جميع المستويات وستظهر نتيجته إن شاء الله قريبا.

وعقب العضو سالم محمد شحاتة مرددا الحديث النبوى: «إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها». وقال فإذا كانت التحقيقات التى ستحدث ستسير وفقا لهذا الحديث فأهلا بها، أما إذا كانت ستترك فلانا لجاهه أو فلانا لأنه عسكرى أو فلانا لاتصاله بفلان ثم يترك السارق لمئات أو آلاف الجنيهات ويحاسب عن السرقة سائق عربة فى القطاع العام لأنه أركب معه شخصا نظير عشرة قروش فإننا سنحيد بذلك عن الطريق القويم».

كانت تلك من أخطر الاجتماعات وأهمها لأنها عرضت لسابقة خطيرة هى أن يوقع رئيس المجلس على قرار باعتقال أعضاء فى المجلس مهدرا بذلك الحصانة البرلمانية ومعطيا لنفسه حقا يعلو حق الشعب الذى انتخبهم وحق المجلس الذى ينتمون إليه. ولعل السكون الذى ران على المجتمعين وقتها وقبولهم بالصمت لهذا الإجراء الخطير كان أخذا بحكمة رأس الذئب الطائر المعروفة. فإذا كانت حصانة المجلس قد هانت إلى هذا الحد فمن الممكن أن تصل الإجراءات الخطيرة إلى غيرهم.

ولقد كان ما وقع من بعد فى ١٤ مايو ١٩٧١ حين ورط المجلس ـ أو الأقلية التى مارست الإجراء المنحرف ـ فى إسقاط عضوية رئيسه ووكيله وعدد كبير من أعضائه. كان ذلك امتدادا لمنهج واحد مستهينا بإرادة الشعب وأهمية الحصانة البرلمانية وما يجب أن يحاط به النائب من ضمانات تكفل له القدرة الشجاعة على الرأى وعلى أداء مسئولياته

دون أن يكون مهددا دائما بسهولة إسقاط عضويته متى شاءت السلطة ذلك معتمدة على أغلبية مستأنسة. ولعل فى امتداد هذا الأسلوب وهذا العمل حتى سنة ١٩٧١ وما بعدها بعد وفاة عبد الناصر ما يؤكد أن وراء ذلك عقلا واحدا وأسلوب واحدا «وقد قال السادات فى بيانه فى ١٤ مايو سنة ١٩٧١ وأنا اضطررت فى الأربع والعشرين ساعة الأخيرة أن آخذ إجراءات استثنائية سواء بالنسبة للى أرادوا يهدوها دول أو بالنسبة لبعض النواب وأرسلت لمجلس النواب علشان أطلب رفع الحصانة عنهم إنما ما كنتش أستطيع أسيبهم على ما يأخذ المجلس قراره يخربوا البلد».(١)

وكما تقدم شهدت المرحلة التى توقف فيها مجلس الأمة عن الانعقاد أو فرض عليه رئيسه ذلك واكتفى الأعضاء بالمطالبة والاحتجاج دون عمل إيجابى، شهدت عملية نقد واسعة ومطالبة ملحة بالتغيير وكانت النكسة قاسية مريرة ثم كان ما كشفت عنه المحاكمة العلنية فى قضية مؤامرة رجال المشير!

وارتفعت نداءات الحرية ونقد المؤسسات الديمقراطية لتخلفها عن ممارسة مسئولياتها وتبنى قضايا الجماهير بمبادرة شجاعة. وامتلأت الجامعات بالندوات والمناقشات ومجلات الحائط وشارك فى ذلك أيضا بعض النقابات المهنية ونادى القضاة. وحسبما قدمت من قبل فإن أعضاء المجلس كانوا يُحِسُّون بالحرج الشديد ومن ثم اجتمعت المجموعات الإقليمية وناقشت الموقف وأرسلت برأيها تطالب بسرعة عودة المجلس للانعقاد، وإزاء ذلك الضغط المتزايد لم يكن بد من عودة المجلس. وقد تم التمهيد لذلك باجتماعات اللجنة الدائمة والهيئة البرلمانية ودارت مناقشات عنيفة وعميقة وصريحة وشاملة اشترك فيها معظم الأعضاء حول عمل المجلس فى تلك المرحلة ونقطة البدء.

وقد خصصت اللجنة الدائمة لمكتب مجلس الأمة جلستها يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٧ لمناقشة أمور الدورة المقبلة للمجلس إثر ما تقرر من عودة المجلس للاجتماع استجابة للرغبة الإجماعية للمجموعات الإقليمية بالرغم من معارضة السادات رئيس المجلس الذى افتتح الجلسة قائلا: «إن جلستنا اليوم مخصصة أساسا لبحث أمور الدورة المقبلة، وقد يكون تقديرى الشخصى ألا يجتمع المجلس فى الوقت الحاضر، ولكن السيد

(١) بارك بعض أعضاء مجلس الثورة بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ما تم من إجراءات منها إسقاط عضوية رئيس المجلس وأعضائه وكان بينهم كمال الدين حسين الذى لقى نفس المصير بعد ذلك بنفس الأسلوب حيث أسقطت عضويته بسهولة ومع ذلك فقد أتيحت له فرصة إبداء وجهة نظره، الأمر الذى حرم منه رئيس مجلس سنة ٧١ ووكيلاه والأعضاء

الرئيس رأى أنه من الضرورى أن يجتمع المجلس وأن يمضى فى عمله، إننى أقول هذا إقرارا للحق ولأننى أصارحكم بكل الأمور، إن الظروف التى نعيشها ونجتازها اليوم ظروف غير عادية وعودة المجلس إلى العمل فى دورته المقبلة تحتاج منا إلى أن نحاول معا إيجاد صيغة سليمة لطريقة عمل المجلس فى هذه المرحلة.

وقال إبراهيم شكرى: لقد سمعت السيد رئيس المجلس يقول إن تقديره الشخصى ألا يجتمع المجلس فى الوقت الحاضر.

رئيس المجلس: هذا تقديرى وقد قلت هذا للعلم وقد انتهى الأمر.

ولكن هذه الإجابة لم تقنع إبراهيم شكرى وسائر الأعضاء وهاله أن يمانع رئيس البرلمان فى اجتماعاته، ويكون هذا هو مبلغ إيمانه بدور البرلمان فيعود إلى القول فى محاولة تخفيف تعبير السادات.

إبراهيم شكرى: يخيل إلىّ أن هذا مالا يريده السيد رئيس المجلس بل إننى أرى أنه يرغب فى اجتماع المجلس لكنه متخوف من أسلوب العمل فى الماضى.

والتقط السادات الفكرة وعاد لإصلاح ماقاله.

رئيس المجلس: ليس هناك شك فى ذلك وإننى متفق تماما مع السيد إبراهيم شكرى وكنت أعنى فى قرارة نفسى، حتى فى الفترة الماضية أن يجتمع المجلس ولكن المسألة كما صورتها لزميل لكم كان عندى أول أمس هى أننى حريص على استمرار اجتماعاتنا ولكن الحالة توجه اليوم إلى صمودنا.

وكان هذا تراجعا واضحا ولايمثل حقيقة الموقف بدليل ما أبداه لموسى صبرى ونشره فى كتابه سالف الذكر.

إبراهيم شكرى: يسعدنا أن يكون السيد الرئيس هو الذى يرى ضرورة الإسراع فى عقد المجلس وهذا أمر ليس بمستبعد لأن تفكيره دائما هو تفكير الديمقراطى الذى يريد أن يحس حوله دائما بالرأى الصحيح، وبأن الناس تتناقش وتعرف كيف تناقش..أما فيما يتعلق بما تحدث عنه السيد رئيس المجلس من التخوف من أن بعض الكلمات أو الأقوال قد تشوه صورة الصمود فإننى أقول إن هذا يقتضى منا أن نتعرف أولا وقبل كل شىء هل هذا الصمود صحيح؟ أى على أساس حقيقى أم أنه غير صحيح؟ وفى رأيى أن هذا الصمود صحيح وقوى ولايمكن أن تؤثر عبارات تقال أو كلمات فى هذا الصمود.. فالمناقشة مهما قلنا تصل بنا إلى الهدف الذى تتغياه.

عقب العضو أحمد منتصر مصطفى: إننا لم نجتمع منذ أواخر أغسطس إلا اليوم وبالنسبة لاجتماع مجلس الأمة نحن نرحب به لأنه من مصلحة الشعب والقيادة ومن مصلحة قضيتنا أن يجتمع المجلس ولاشك أن السادة الزملاء أعضاء مجلس الأمة جميعا على مستوى المسئولية ويقدرون أن قضيتنا قضية مصير وليست قضية فرد أو عدد محدود من أبناء هذا الشعب، لذلك فإن أسلوب العمل يمكن مناقشته والاتفاق عليه.. نريد أن يعطينا رئيس المجلس فكرة عما يحدث من أمور أولا بأول وعما يجرى الآن..

رئيس المجلس: (السادات).. محصلة ما يجرى كله تطلعون عليه فى الصحف فليس هناك شىء جديد، والأمر الواضح الوحيد هو أن أمريكا تتخذ معنا موقفا متعنتا إلى أبعد الحدود.. إن هدف أمريكا هو تصفية القضية بالنسبة لها هى أيضا قبل أن تصفى لحساب إسرائيل. إنها تريد تصفيتها لحسابها ثم لحساب إسرائيل. إنها تريد أن تصفى هذا النظام.. لماذا؟ لأن متاعبها فى المنطقة كلها تأتى أساسا من هذا النظام وفى تصورها وتقديرها أنه لو زال هذا النظام فإن كل متاعبها ستزول وهم يأملون، كما يصورون الأمر فى بعض صحفهم أن تصبح مصر إيران أو تركيا أخرى وبذلك تنتهى متاعب أمريكا فى المنطقة هذه هى النقطة الوحيدة الظاهرة فى الموضوع.(١)

أما الروس فموقفهم على العكس من هذا فإنهم يؤيدوننا تماما.. صحيح أنه كان قد حدث توقف فى فهم بعض الأمور إلا أن هذا التوقف قد انتهى وأصبح التفاهم كاملا وصارت العلاقات مع الروس كأحسن ما تكون العلاقات بل إنها أحسن مما كانت عليه فى أى وقت من الأوقات فى جميع النواحى. أما عن سياساتنا فى الأمم المتحدة الآن فهى كما تقرأون فى الصحف فى منتهى المرونة ويقوم السيد محمود رياض بمقابلة جميع المسئولين وهو مستعد للتفاهم، فإذا طالب البعض بفتح القناة فإنه يقول «على عينا ورأسنا» إننا نريد أن نفتحها قبلكم ولكن هل تفتح القناة وهناك معتد على ضفتها الأخرى؟ هذا غير ممكن.. ولحل القضية تتمسك أمريكا بموضوع القناة بالذات وإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل لكيلا تكون لنا حجة فى إغلاقها فى وجه أية دولة من الدول وأولها إسرائيل إنه موقف كما ترون فى منتهى التعنت والتشدد.(٢)

---

(١) كانت إيران وتركيا ركيزتين فى الأحلاف التى أرادت أمريكا فرضها على المنطقة وأمكن للسادات من بعد مايو سنة ١٩٧١ أن يحقق لأمريكا ما تريد وما هدفت إليه كما حدده هو تماما.

(٢) قارن بين هذا المنطق وما جرى على يد السادات من سياسات بعد ذلك حقق بها كل ما كان محل اعتراضه وإدانته واستبعاده

العضـو نزيـه أحمـد أميـن: فـى الحقيقـة أن النـاس فى الفتـرة الماضية كانت تتساءل كثيرا جدا عن المجلس ودوره وتوقف انعقاد جلساتـه.. والحقيقة أننا نجتاز مرحلة نقاهة من النكسـة وهذه العملية يـجب أن تتميز بسمـات جديدة وهى دفع دم جديد فـى الأجهـزة التنفيذيـة والقيـام بثورة تشريعية بالنـسبة لبعض المظاهر التى ظهرت خلال الفترة الماضية، لذلك كان من الواجب أن يتخذ المجلس دورا رائدا تشـريعيا فى الفترة القادمة.. إن وجـود المجلس فى هذا الدور وإيجابيته سوف يكون بالفـعل عاملا من العوامل التى تساعد على الصمود ودعامة من أكبر الدعامات التى تحقق هذا الصمـود.

العضو سالم محمد شحاتة: بالنسبة لـعدم انعقاد المجلس خلال الفترة الماضية فإن ذلك كله كان محل لوم شديد وجهه لنا الشعب إذ كان يقال لنا ماذا فعلتم ولِمَ لمْ تجتمعوا؟

العضو محمود موسى السيد: لاشك أننا نجتاز ظروفا استثنائية ولكن ليس معنى اجتياز هذه الظروف الاستثنـائية الحد من عمل المجلس بأية صورة من الصـور ولكن العكس هو الصحيح. إن المجلـس فى الأصل له اختصاصات معيـنة ينبغى أن يمارسها بـالكامل وهى سلطتـه فى التشريع وسـلطته فى الرقـابة يضاف إليهـما مقتضيـات الظروف الاستثنـائية القائمة وليس معنى هذه الواجهة بحال من الأحوال أن نعطل العمل الأساسى للمجلس.

ضيـاء الدين داود: لايمكننا أن نقـول أننا أنجـزنـا مـن العمل ما يـرضينـا ومـن ثـم أرى أن من المحتـم أن يتضاعف عـملنا فـى الدورة المقبلـة أضعافا مضـاعفة حتـى تكون حصيلته فى ختام دورات المجـلس تعلـن كيف أن هـذا المجلس قـام فـى فـترة تـاريخية بتحمل مسئوليته وكيف أنه قد خط طريقا ديـمقـراطيا صحيحـا بأسلـوب جديد وعرف كيف يؤكد أن هـذه التجـربة حققت نجاحـا فعليا.. وأريد أن أعقب علـى ما قيل حول التخوف فلا أرى مبـررا مطلقا للتخـوف مـن اجـتمـاع المجلس، فالكثير مــن القضـايا والخفــايا التـى تتناولـها الصحـافة وتتـداولها لجان الاتحـاد الاشتراكى تـعتبر مـن أخص خصائص ما يـناقشه المجلس.. ومن الطـبيعى أن يكون المجلس هـو صــاحب الأوضـاع التشريعـية التـى تتمشـى مـع المبـادئ التـى قـررهـا.

العضـو محمد على بشير: الحقيقـة أن كلام الزميل ضياء الدين داود كلام سليم وإننى أتساءل هل هذا الصمـود قائم على أساس صلب متين أم أنه قائـم على أساس وقتى ثم تحدث عن ضم أعضاء المجلس للمكاتب التنفيـذية للاتحاد وهو ما سبق الحديث عنه.

أحمـد فهيـم «وكيـل المجلس»: إننـى لم أقصد بـعقـد جلسات متباعـدة للمجلس أن أشكك فى عمل المجلس ولكنى أرى أن عمل المجلس الحقيقى فى لجانه الفنية.

الدين داود: تعقيبا على كلام السيد وكيل المجلس أود أن أقول أنه ليس معنى ; حالة حرب أو حالة استثنائية أننا عطلنا الحياة المدنية، فالناس تعيش وتأكل وتسكن وتعالج وتتعلم وتنفعل وتعيش الحياة المدنية العادية إلى جانب التحفز .اد للقتال، فالحكومة القائمة ليست حكومة حرب بحيث تنصرف بكافة جهودها ية التجهيز والإعداد العسكرى فقط وإنما هى فى نفس الوقت تواجه مشاكل والتعليم والزراعة والتسويق والإسكان وجميع مشاكل الحياة العادية بما فيها الرفاهية.. ونحن كمجلس علينا دور تشريعى بالنسبة لكل هذا وعلينا دور ضا، ولا يمكن إطلاقا ونحن شركاء فى المسئولية أن نبتعد عن هذه المسئولية ننا نجتاز حالة حرب أو حالة استثنائية وإلا كان معنى ذلك أن تتوقف دواليب ، الدولة.. وهذا أمر أستبعده تماما كما أن السيد الرئيس قد عالج هذا الأمر فى ندما تكلم عن الإذاعات وما هى البرامج المستحبة والتوفيق بين الرغبات، وهذا هناك اهتماما كبيرا بكل ما تنفعل به الجماهير فى حياتها اليومية وأننا كممثلين ماهبر لابد أن ننفعل معها أيضا ونعمل على إيجاد الحلول لمشاكلها ونترجم هذا بعات وقرارات أما ما يقال من أننا كنا فى فراغ فى بعض الجلسات، الأمر الذى لر معه إلى ملء هذا الفراغ بالأسئلة فإننى إزاء هذا أرجو أن تقوم أمانة المجلس حصائية بالتشريعات التى صدرت عن الحكومة منذ يونيو الماضى حتى الآن استنادا يض.. وأن يكون هذا الإحصاء عن التشريعات التى صدرت فى المسائل العادية تى تتعلق بالتأمينات الاجتماعية والمدارس وغيرها والتى لا علاقة لها إطلاقا ع الاستثنائية.

ـذا كانت المناقشات محتدمة وكان التباين واضحا بين أفكار وآمال ت أعضاء المجلس وبين أفكار وتصورات رئاسة المجلس. كان السادات يرى لجلس لأنه لايؤمن بدور شعبى ولابحق المجلس كممثل للشعب فى المشاركة فى لأحداث والقرارات وإنما دوره هو ما قاله «إن مايجرى كله تطلعون عليه فى ،» ،الأمر فى نظره هو مجرد علم المجلس بما يجرى وفى حدود ما تنشره الصحف كته فى صنع ما يجرى وكان الأعضاء يتصورون ويأملون فى دور مشارك وليس عرفة من قراءة الصحف أو بيان يتلى بالمجلس. المجلس والديمقراطية فى نظره بكور أو لافتة وسلطاتها إزاء مايصدر من قرارات أو يوضع من سياسات لاتتعدى

العلم والإحاطة وكانت محاولات الأعضاء على مختلف اتجاهاتهم تجاهد فى سبيل الوصول لدور فعال للمجلس وتأكيد حقوقه الفعلية لا الشكلية.

وكنت بعد فترة وجيزة من انتخابى عضوا بمجلس الأمة قد فوتحت فى تعيينى أمينا للاتحاد الاشتراكى لمحافظة دمياط، ولم أكن مقتنعا بترشيحى وعارضته، أولا: لإصرارى على أن أظل محاميا ولا أتفرغ لعمل آخر خاصة والمحاماة هى مصدر دخلى الوحيد. وثانيا: لأننى أنفر من مبدأ التعيين وهو ما يعطى المنصب السياسى شكل الوظيفة البيروقراطية وأنا بطبعى ضد الوظيفة وقيودها، وثالثا: أننى كنت ألمح صراعات تؤثر على دور الاتحاد الاشتراكى وتعرقل خطاه ولا أريد أن أدخل فى هذه الدوامة.

كان المرحوم حازم النهرى ابن خالى وصديقى الحميم. على صلة وثيقة بالمشير عامر رحمه الله ومعاونيه وكنت من خلال أحاديثى معه ـ وكان ذكيا ولماحا وواسع المعرفة وحلو الحديث ـ كنت أقف على حقائق كثيرة عن الصراعات المختلفة داخل أجهزة السلطة وأكثرها كان خفيا على أكثر الناس.

عرفت انقسام السلطة إلى قوة الجيش حول المشير وقوة فى الرياسة حول الرئيس عبد الناصر. قوة فى الجيش حول المشير قامت على الرفاهية والإغداق والتمتع والامتداد بالنفوذ فى مختلف الاتجاهات واتخاذ كافة الأساليب كى تبدو أنها التى تحافظ على النظام وتحميه وأنه ليست هناك قوة بديلة وبالتالى كانت تنظر بغير ارتياح إلى محاولات إقامة تنظيم سياسى فعال يحشد الجماهير وينظمها بالوعى ويخلق الكوادر وبالتالى يكون سند النظام وحمايته الحقيقية.

كان هؤلاء يرون فى ذلك خطرا على نفوذهم وعلى وجودهم، ومن هنا جاء الصدام وجاءت المواجهات التى وصلت قمتها عندما قامت منظمة الشباب وضمت أعدادا ضخمة من الشباب المثقف وخاصة من أبناء الفلاحين والعمال وارتفعت بعض الأصوات بأن الشباب حماة الثورة وسندها والمدافعون عنها ضد أية قوة تخرج عليها وبدأوا يتدربون عسكريا وعملوا عدة معسكرات بالإسكندرية. كما كان تعقب الشباب فى تقاريرهم ودراساتهم لواقع المجتمع ـ لمواقع الانحراف والخطأ وتعرية المنحرفين وكشفهم ـ كان كل ذلك يرونه خطرا جسيما، ومن هنا بدأت تلك القوى تثير الأقاويل والشائعات والمخاوف حول الشباب وحول النوايا والأهداف «الشباب يحاول أن يخلق تنظيما عسكريا لماذا ولمن؟ الشباب يتجسس على الناس ويكتب تقارير؟» وهكذا ظلت الصور تتضخم وتضلل حتى طالب المشير بحل المنظمة بل واعتقال على صبرى وشعراوى

جمعة وحسين كامل بهاء الدين وكانت أزمة عاتية انتهت بحل ـ غير موفق ـ لم ير النور على أى حال، وهو أن توضع المنظمة تحت إشراف المشير ولكن توالت المشاكل والشكوك على المنظمة بعد ذلك ولفترة طويلة.

كنت أعرف من ذلك الكثير والكثير وأعرف كثيرين طحنوا بين شقى هذا الصراع، ولكن كما قال عبد الناصر إن الأمر لم يكن سهلا وكانت هناك موازنات واعتبارات كثيرة تحكم حركة الأحداث ولم تكن يده دائما طليقة قادرة على الحسم الجذرى.. ولم أكن على أى حال أحب أن أدنو من هذا الصراع فأحترق كما قلت للأستاذ كمال الحناوى عند مناقشتى معه الأمر حين كان أمينا للوجه البحرى وهو الذى زكانى، وفاتحنى. على أنه رغم ممانعتى لفترة طويلة عدت فقبلت مع إصرارى على الاستمرار فى عملى بالمحاماة ونفذت ذلك بالفعل ولم أتفرغ.

وما أغرب تصاريف القدر.. خلال سنة واحدة أمنع من الترشيح لمجلس الأمة ويقف وراء ذلك ـ فيما كان يقال ـ أمين المحافظة فإذا بى أدخل مجلس الأمة ثم أعين بدلا منه أمينا للمحافظة.

وفى الحق لم أكن سعيدا بأمانة المحافظة وكنت أخشى أن أصبح كما يقول الإنجليز Jack of all Trades فلا أتقن شيئا وتبدد مجهوداتى، ولكنى إزاء الأمر الواقع ـ وقد يسأل سائل وما الذى أخضعنى للأمر الواقع؟ ـ فأقول له لقد قيل لىَ تلك رغبة عبد الناصر وكان إيمانى به وثقتى فيه تمنعنى من أن أرفض له رغبة.. إزاء الأمر الواقع بذلت أقصى ما أملك من جهد ووقت كى أوفق بين كل مسئولياتى بحيث لاتطغى إحداها على الأخرى وكان عملى بالمحاماة أيسرها إذ كنت شبه متخصص فى القضايا المدنية التى تعتمد أساسا على المذكرات وكنت أتمها فى سهراتى بالمكتب.

أما عملى بالمجلس فقد أوقعنى فى أزمة، ذلك أنى دخلت فى حوار داخل نفسى: ما الحدود بين عملى كعضو بالمجلس ووضعى كأمين للاتحاد الاشتراكى بالمحافظة أى عضو قيادى فى الاتحاد الاشتراكى. وقامت عدة تساؤلات هل أستطيع استجواب وزير أو سؤاله؟ وكيف وأنا عضو قيادى بالاتحاد أملك نظريا سلطات أكبر من ذلك؟ هل أستطيع أن أعارض سياسة الحكومة أو أقترح عليها تعديلا؟ ثم ما موقفى فى المجلس لما قد يتخذه الاتحاد من قرارات ومواقف؟ وازداد الأمر تعقيدا حين استشعرت حدة الحساسية والتناقضات بين أعضاء المجلس وبين قيادات الاتحاد الاشتراكى فى المحافظات بل بين المجلس ككل وبين الاتحاد الاشتراكى. فعضو المجلس ينظر لنفسه على اعتبار أنه ينتخب

مباشرة من دائرة كبيرة قد تشمل مركزا أو قسما إداريا بالكامل أما عضو الاتحاد الاشتراكى فينتخب من قرية أو وحدة قليلة العدد، فعضو المجلس يشعر أنه أصدق تمثيلا للجماهير. وهو لايشعر بأى التزام أو ولاء للتنظيم السياسى الذى لم يكن له من أثر أو دور فى تزكيته وانتخابه، على عكس ما كانت تفعل الأحزاب حين كانت تصدر قائمة بمرشحيها فى كل دائرة وبالتالى يدخل العضو والمرشح للانتخاب وفى عنقه تزكية حزبه وتأييد أنصاره بحيث لو سحب الحزب تزكيته وتأييده فشل العضو فى الحصول على أصوات الناخبين، بل كان عضو المجلس يرى فى نشاط عضو الاتحاد أو أمين المحافظة «المعين» منافسة غير مشروعة فى نظره وعدوانا على حقوقه. وكانت رياسة المجلس (السادات) ـ وإن أعلنت بعض الشعارات التى تحفظ للاتحاد حقوقه ـ كانت تؤكد بالخطوات العملية تعميق ذلك التنافس وتوسيع هوة الخلاف.

فبدلا من أن تكون عضوية الاتحاد والتدرج فيه والتدريب وقوة الالتزام والوعى والانضباط التنظيمى والسلوك الاشتراكى، بدلا من أن يكون كل ذلك هو عنصر التزكية والإبراز للمرشح. انقلبت الآية فكانت الحلول التى زكتها رياسة المجلس هى تعيين أعضاء المجلس فى لجان المحافظات والمراكز فرضا، أى وضع القوى المتصارعة دون حسم لأسباب الصراع فى قالب تنظيمى واحد ومن الطبيعى أن تكون النتيجة الفشل والشلل وخلق كيانات تحت اسم لجنة الهيئة البرلمانية للمحافظة ولها مقرر تصارع أمين المحافظة ولجنته وتقوم ندا له وتتفاقم بذلك الأوضاع.

لقد كان هذا الموضوع محل مناقشة اللجنة الدائمة للمجلس بجلستها السابقة فى ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٧ حيث قال المرحوم محمد على بشير والذى كان أمينا للشرقية. «وهناك موضوع آخر فقد صدر قرار شبه عام بضم جميع أعضاء المجلس إلى المكاتب التنفيذية ولو أننى لحسن حظى أمين للمكتب التنفيذى ورئيس للمجموعة الإقليمية لمحافظة الشرقية إلا أنه لم يؤخذ رأيى فى الأمر ولا أقول إن رأيى ملزم ولكن كان يمكن أن أضع المسئولين فى صورة تجنبنا الكثير من المتاعب، هذه المسائل تسبب لنا نوعا من المتاعب وتجعلنا نخشى أن تتطرق السلبية إلى الناس.

والمسألة كانت بالنسبة لىَ محلولة فكنت أمينا للمحافظة وكنت فى نفس الوقت مقررا للهيئة البرلمانية للمحافظة وكانت علاقتنا كلنا أعضاء المجلس وأعضاء لجنة المحافظة على خير ما تكون تعاونا وعملا.

ووقعنا فى مشكلة أخرى، الصراع الخفى بين رياسة المجلس التى كانت ترى أن

لايكون لأحد ولأمين عام الاتحاد الاشتراكى على وجه الخصوص ولاية على أعضاء المجلس أو سلطة تنظيمية كأعضاء فى الاتحاد الاشتراكى حيث كان أمين الاتحاد يرأس اجتماعات الهيئة البرلمانية، وانقسم الأعضاء هؤلاء «بتوع» الاتحاد الاشتراكى وأمينه العام والآخرون «بتوع» رئيس المجلس ويحتدم الصراع خفيا وعلنيا. وكان من أشق الأمور أن يملك الإنسان قدرة السلوك المتوازن والنأى بعيدا عن كل ذلك، لايرتبط إلا بالمبادئ والأهداف ولولا قوة وزعامة عبد الناصر لكانت تلك الصراعات أشد ضراوة وخطرا.. وكنت أحياناً إذا تكلمت مؤيداً قيل: «إنه ممثل السلطة أليس أميناً للاتحاد» وإذا عارضت قيل: «أين إذن الالتزام» وهل أنا فى حاجة للمعارضة فى المجلس. واجتهدت رغم كل ذلك فى أن أؤدى دورى كاملا بالمجلس معارضاً ومؤيداً حسب مقتضى كل موقف ولكن فى ظل قيود نفسية وتنظيمية مختلفة.

ولعل كل ذلك كان وراء التغيير الجذرى فى أسلوب الترشيح والانتخاب عند إجراء انتخابات سنة ١٩٦٩.

فقد قدمت مذكرة آنذاك بوصفى وزيراً للدولة لشئون مجلس الأمة بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٦٨ كانت نواة للأسلوب الذى وضع من بعد وأقره المؤتمر القومى لتشكيل مجلس الأمة سنة ١٩٦٩ وجاء فيها.

أولا ـ حول تشكيل المجلس :

منذ بدأت التحولات الاشتراكية الكبرى، التى تداعت بصدور قرارات يوليو المجيدة سنة ١٩٦١، وبرز فى الأفق الوطنى الإحساس بضرورة وضع الضمانات التى تكفل الحفاظ على المكاسب التى نالتها الطبقة العاملة، بفضل أصالة الاتجاه الثورى لقائد هذا الشعب.

ثم وجد هذا الإحساس طريقه نحو التطبيق والتأصيل بارزاً مضيئاً فى أكثر من موضع فى ميثاق العمل الوطنى الذى قرر :

«ضرورة أن يضمن الدستور الجديد للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها، بما فيها المجلس النيابى، باعتبارهم أغلبية الشعب التى طال حرمانها من حقها الأساسى فى صنع مستقبلها وتوجيهه».

ثم اشترطت المادة ٤٩ من دستور مارس سنة ١٩٦٤ أن يكون نصف أعضاء مجلس الأمة على الأقل من العمال والفلاحين.. كما نص القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ فى

شأن مجلس الأمة أن «يتـألف مجلس الأمة من (٣٥٠ عضواً) يختارون بـطريق الانتخاب السرى الـعام، ويجب أن يكـون نصف الأعضاء عـلى الأقل من بيـن العمال والفـلاحين وتقسم الجمهورية إلى ١٧٥ دائرة انتخابية، ينتخب عن كل دائرة عضوان يكون أحدهما على الأقل من بين العمال والفلاحين.

وصدر قرار السيد الرئيس رقم ٩١٨ فى ١٩ مـارس سنة ١٩٦٤ بدعـوة الناخبـين لانتخاب أعـضاء أول مجلس نيابى فـى مصر ضمن له الدستور والميثاق التمثيل العادل للقوى صاحبة الحق والمصلحة فى الثورة.

وبرغم أن ١٩٠ عضوا قد نجحوا عن العمال والفلاحين، إلا أن النظرة المتأملة، توضح أن غالبية العمال والفلاحين، وبرغم النص عـلى ضرورة تمثيلهم، وما لذلك من أثر على اختيار الناخـبين، لم يستطيعوا أن يحصـلوا على أكثر الأصوات أو المرتبة التـالية لها، فى العـدد المناسب مـن الدوائر مما يـدل بوضوح علـى أنه لولا الـنص على هـذه النسبـة فى الدستور وفى قانون مجلس الأمة، لتغيرت الصورة إلى حد بعيد، ولما استـطاعت الغـالبية الساحقة من الشعب العامل أن تجد التمـثيل العادل لها داخل المجلس. وهذا يرجع قبل أى شىء آخر إلى تخلف الحركة الـعمالية، وافتقاد الفلاحين إلى التنظيـمات التى تكفل لهم التجربة الذاتية المنطلقة بعيداً عن تأثير باقـى قوى الشعب العاملة، لتصعيد القيادات القوية القادرة الفاهمة.

وقد كـان لكل ذلـك تأثيـره ولا شك علـى العناصـر التى أفـرزتها الانـتخابـات من القيادات العمـالية والفلاحية التى فازت بعـضوية المجلس، فجاءت غالبيـتها دون المستوى المطلوب فى العمل التشريعى.

كما أن إجـراء الانتخابات فـى غيبة تنظيـمات الاتحاد الاشتـراكى وقبل أن تتـماسك العناصر الاشتراكية الوطنية فى جبهة قوية تستطيع أن تدفع بطلائعها نحو المجلس النيابى. كان له أثره ولا شك عـلى تشكيل مجلـس الأمة. فرغم أن قانون مجلـس الأمة قد وضـع الضـمانـات، لسد طـريق الـتسلـل. بإبعـاد العـناصر الـتى أضيـرت نتـيجـة الإجراءات الاشتراكية، كـما تدخلت اللجنة الـتنفيذية العليـا للاتحاد الاشتراكى لتسد الـثغرات التى ظهرت ـ فى هذا الـقانون ـ فاستبعدت من الانـتخابات بعض العناصر المعـروف معاداتها للأهداف الكلية للشعب العامل، إلا أن ذلـك لم يمنع، ولم يكن بمقدوره أن يمنع وصـول فئات إلى المجـلس غير ملتزمـة تماماً بتلك الأهداف، وكان لـذلك أثر سلبى علـى العمـل التشريعى ككل، حيث ظهرت بعض العناصر المعوقة والمنحرفة عن الخط الاشتراكى، كما

أثر علـى العمل الميـدانى الشعبـى حيث انفـجرت بعض الصـراعات بين بعـض أعضاء المجلس، وأعضاء اللجان والمكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى.

لذلك فإنـى أعتقد أن نظرة جديـدة، لطريقة تشكيـل مجلس الأمة واختيـار أعضائه، ينبـغى أن تأخذ طريـقها إلى سطـح الحياة السياسية الوطنـية، تواجه الواقـع ولا تدور من حوله، انطـلاقاً من أن الاتحاد الاشتراكى الـعربى السلطة الممـثلة لقوى الشعـب، والدافعة لإمكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقـراطية السليمة، له الحق فى إبداء الرأى فيمن يمثله فى الهـيئة التشريعية من أعضائـه سعياً لزيادة رصيد الإيجابيات عـلى طريق العمل السياسى الوطنى بما يضمن تحقيق الأغراض الآتية :

١ ـ تحقيق الـتكامل والتناسـق التام بين مجلـس الأمة، وتنظيمات الاتحـاد الاشتراكى سواء على مستوى الدائرة الانتخابية، أو المستوى القومى.

٢ ـ تمكين قوى العمال والـفلاحين، من تصعيد قياداتها القـوية والقادرة بوضع قواعد جديدة لـلانتخاب تساعـد على إزالة الـركود والتفـكك الذى تعـانيه الحركـة العمالـية والفلاحية، بخلق الظروف الموضوعية التى تساعد على فاعلية قدرتها على الحركة.

٣ ـ وضع القواعد التنظيمية السياسية الـشعبية التى تحول دون تسلل القوى المعادية أو الانتهازيـة أو السلبية إلى مجـلس الأمة، بحيث يكـون الشعار الجديد هو «الاختـيار قبل الانتخاب».

وفى سبـيل تحقيق هذه الأهـداف وفيما يتعـلق بتشكيـل مجلس الأمة، وهى المـرحلة القريبة القادمة، فيشرفنى أن أتقدم بالاقتراح التالى ليطرح للبحث والدراسة:

١ ـ تشكل فـى كل دائرة انتخابية لجـنة من جميع أعضاء الـلجان التنفيذيـة للأقسام التى تدخل فى حدود الدائرة يوكل إليها ثلاث مهام:

الأولى : ترشيح (ما لا يزيد على ثلاثة أو واحد) من أعضـاء اللجان التنفيذية بالدائرة لعضوية مجلس الأمة من الذين ترى فيهم الخبرة والكفاءة للعمل التشريعى، بعد استطلاع رأى اللجان التنفيذية بالدائرة. وترفع تقريراً للجنة التنفيذية العليا، موضحاً به أسباب هذا الاختيار والكفاءة لهذا العمل، ومعززاً برأى اللجان التنفيذية بالدائرة.

الثانـية : تجميـع آراء اللجان التـنفيذيـة فى باقى المـرشحين وما قـد يكون لديـها من اعتراضات عليهم وترفع به تقريراً للجنة التنفيذية العليا.

الثالثة : تنظيم المؤتمرات الجماعية للمرشحين حيث يدلى كل بوجهة نظره فى مشاكل التطبيق الاشتراكى العربى وغيره من المهام التى تتأهب البلاد لمجابهتها.

٢ ـ تعلن اللجنة التنفيذية العليا، قائمة بأسماء عشرة من المرشحين الذين يسمح لهم بخوض الانتخابات فى كل دائرة مرفقاً بها بيان مختصر عن تاريخ حياة كل مرشح ورد اسمه فيها وعن المميزات التى تخوله حق الترشيح واسم المرشح الذى تقدمت به لجان الاتحاد الاشتراكى بالدائرة. ويسمح للناخبين بالوقت الكافى لدراسة القائمة.

٣ ـ ينتخب عن كل دائرة نائب واحد، بمعنى أن يكون عدد الدوائر ٣٥٠ دائرة أو أكثر.

٤ ـ يخصص نصف عدد الدوائر للعمال والفلاحين فإذا كان عدد الدوائر ٣٥٠ دائرة، يقتصر الترشيح فى ١٧٥ دائرة منها على العمال والفلاحين وهى الدوائر العمالية والزراعية.

ويسمح لجميع الفئات بالترشيح فى بقية الدوائر.

٥ ـ تعدل الشروط الواجب توافرها فيمن ينتخب لمجلس الأمة بحيث تشمل القواعد التى استحدثت فى انتخابات لجان الاتحاد الاشتراكى العربى.

٦ ـ يجوز لثلثى عدد اللجان الجماهيرية والوحدات الأساسية بالدائرة أن تطلب إسقاط العضوية عن عضو الدائرة على أن ترفع ذلك إلى اللجنة التنفيذية العليا التى لها الحق فى أن تحيله إلى مجلس الأمة ليقرر ما يراه بشأنه مع مراعاة حكم المادة ٩٤ من الدستور.

وكل هذا سيستتبع بالضرورة إدخال تعديلات على قانون مجلس الأمة، بما يتمشى وهذه القواعد، كما سيستتبع إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، بحيث يمثل النائب عدداً من الوحدات التأسيسية والمؤسسات الجماهيرية، وليس عدداً معيناً من المواطنين.

ويمكن أخذ وحدة نمطية للمؤسسة الجماهيرية أو الوحدة الأساسية التى تمثل عدداً نمطياً من أعضاء الاتحاد الاشتراكى، على أن تعتبر الوحدة فى هذا الشأن التى يتضاعف بها عدد أعضاء الاتحاد الاشتراكى بمثابة عدة وحدات جماهيرية بنسبة عدد أعضائها.

هذا استعراض سريع للأسس التى أرى أن تجرى انتخابات مجلس الأمة على مقتضاها، وهى لا تخلو كغيرها ـ من الأسس ـ من عيوب وصعوبات ولا سيما فى

التنفيذ. ولكنى أعتقد أنها طريقة تؤدى إلى الحد من العيوب التى نلمسها الآن بالنسبة للأعضاء الذين تفرزهم الانتخابات العامة، وبالأخص من ناحية كفاءة أعضاء المجلس بصفة عامة وأعضائه من العمال والفلاحين بصفة خاصة، كما أنها تعبر فعلا عن كون المجلس التشريعى هو الجناح التشريعى للاتحاد الاشتراكى، فضلا عن أنها تضمن إلى حد كبير سلامة الالتزام العقائدى للأعضاء من ناحية، ومن ناحية أخرى ستقضى على الصراعات بين أعضاء المجلس وقيادات الاتحاد الاشتراكى بل ستوثق الرباط بينهم على أساس أنها القاعدة التى صعدته مما يشعره دائما أن مآله إليهم ليعيدوا ترشيحه أو تأييده من ناحية وحتى لا يسحبوا منه ثقتهم وما يعنيه ذلك من احتمالات إسقاط عضويته.

وأخيراً فإن ذلك سيحرر النواب من ضغط الناخبين لتلبية الحاجات الخاصة والمحلية، الذى نشاهد اليوم آثاره السيئة.

وعندما كنت عضواً باللجنة التنفيذية العليا قرر الاتحاد الاشتراكى حينذاك أن يكون له مرشحوه.. وأن يجرى انتخابهم داخلياً من لجان موسعة على مستوى لجان المراكز والأقسام بحيث يحرم على أعضائه القياديين أن يرشحوا أنفسهم إلا خلال التنظيم وأن تقف كل القيادات واللجان بعد ذلك وراء المرشح المنتخب من اللجنة الموسعة. مع السماح لغير القياديين بالترشيح منافسين.. وبهذا الأسلوب زكى التنظيم قياداته وكان له مرشحوه الذين يؤيدهم ويقف بجانبهم والذين يشعرون من ثم بالولاء للتنظيم والانتماء له. وفاز بهذه الوسيلة عدد كبير رغم الاصطدام- خاصة فى محافظات الصعيد- بالعصبيات والظروف المحلية والتقاليد ورواسب الماضى.

ولم تكن الطريقة التى وضعها الاتحاد الاشتراكى بدعاً بل كانت أسلوباً حزبياً متبعا فى كل الأحزاب فى العالم. وإن كانت تجربة حديثة وقتها ومن هنا لقيت مقاومة ولقيت هجوماً من الذين لا يسعدهم أن يقوم التنظيم السياسى قوياً وأن يتعمق الولاء له بين أعضائه وأن تكون له سيطرته السياسية. وقد وقعت بعض الأخطاء شأن ما يقع فى كل انتخابات ولكن بولغ فى تصويرها وفى تحديد حجمها بشكل مقصود.. فقد كان كثير من المسئولين وأصحاب النفوذ يخشون على سلطانهم من نمو الاتحاد الاشتراكى وامتداد سلطاته بما يحد من سلطانهم ويراقب تصرفاتهم ومن الغريب أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وقع تحت تأثير حملة التشويش على تلك الانتخابات خاصة ما كان ينقل إليه ويصور على أنه رأى عام.. حتى أنه أثار الموضوع باللجنة التنفيذية العليا فى أحد

الاجتماعات ووجه نقدا لوزير الداخلية لبعض الأخطاء التى وقعت فى بعض الدوائر ولم يناقش أحد الموضوع فى انتظار أن يتكلم رئيس اللجنة التى أشرفت على الانتخابات من الاتحاد الاشتراكى، وكانت تلك اللجنة قد شكلت برياسة أنور السادات وعضوية عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وشعراوى جمعة وأنا، وإزاء ذلك طلبت الكلمة وقلت إننا كلجنة مسئولون جميعاً عن الانتخابات التى تمت كلها وفسرت له ما جرى وحجمه وملابساته وقلت له: إن كل الذى قيل حتى على فرض التسليم به كله فإنه لا يؤثر على نتيجة الانتخابات بصفة عامة وفى أكثر الدوائر. وعلق الرئيس بأنه كان يود ألا يقع أى شيء يؤثر على شكل العملية الانتخابية أو يشوهها وأنه مع اقتناعه بضآلة حجم الأخطاء إلا أنه كان يفضل ألا تكون وأنه لا يخشى أن يصل إلى مجلس الأمة بضعة أشخاص مضادين وأنه كان يود أن يأتى المجلس وليد انتخابات لا تشوبها شائبة.

وبدأت خطوات تطوير الأوضاع التنظيمية بالاتحاد الاشتراكى بإيجاد ما سمى بالمكاتب التنفيذية وكانت تجربة مثيرة. كان علينا فى البداية أن نشكل مكاتب تنفيذية على مستوى الأقسام والمراكز وكان ذلك يعنى ضرورة التعرف على العناصر النشطة والملتزمة من خلال المواقف العملية والنشاط اليومى وبجانب ذلك حسن القبول لدى الجماهير.

وكان معى زملائى أعضاء المكتب التنفيذى بالمحافظة ولم يكن هناك سابقة عمل مشترك بيننا ولكن معظمهم كان من الشباب الذى لا يملك إلا الإيمان بالله وبالثورة ومبادئها وأهداف عبد الناصر والإيمان بالجماهير وحقها عليهم والذين مارسوا العمل العام بإخلاص وهم جميعا من الفئات الاجتماعية التى استفادت من الثورة وكان انتماؤهم الطبقى لفئات الشعب العامل مؤكداً عقيدة وسلوكاً.

كان المكتب التنفيذى يتكون منى ومن عبد الوهاب شبانة الذى تولى الأمانة بعدى وسمير العلايلى وعوض الوصيف وسعيد كحلة، وأحمد حبيب، ونعيم فراج، وسعد عبد الرازق.

كان علينا أن نؤكد وجودنا ونعمق صلتنا بالناس وندرس الواقع الاجتماعى والسياسى والاقتصادى داخل المحافظة ونحدد لأنفسنا معالم الطريق ووضعنا فى الاعتبار أن اختيارنا يعنى بالضرورة أن الطامعين ممن لم يشملهم الاختيار سوف يتربصون

ويتسقطون الأخطاء، ومن هنا اتفقنا منذ اللحظة الأولى أن نمارس النقد فيما بيننا وأن نقبله من غيرنا وأن نضع فى اعتبارنا دائماً أثر انعكاس تصرفاتنا بين الجماهير وأن يكون إيماننا بالله قوة واعية دافعة للإخلاص ويقظة الضمير واستمرار المراقبة الداخلية، وكنا نبدأ اجتماعاتنا بالنقد الذاتى، واتجهنا فى عملنا عدة اتجاهات. الإسراع فى بناء التنظيم الشبابى وافتتاح معسكرات التثقيف حتى نستطيع أن نحصل على مدد مستمر من الشباب المثقف والمدرب لدفعه إلى معترك العمل والمسئولية، بداية ببرامج تثقيفية سريعة بين القيادات التى اخترناها للمكاتب التنفيذية لخلق وحدة فكرية ومناخ سليم فيما بينهم وللتعرف على أفكارهم ومعتقداتهم وقدراتهم ومدى وضوح الصورة أمامهم والوصول إلى التجمعات الجماهيرية المختلفة لربطها بالاتحاد وبالتالى التعرف على مشاكلها والعمل على حلها.

وأنشئت معسكرات للعمل وبدأت معسكرات الشباب ودبت الحركة والحيوية فى كل موقع وانتقلت إلى القرى والأقسام والمصانع والشركات، واصطدمنا بالبيروقراطية والمظهرية وكانت أكبر المشاكل فى ميدان العمل بالقطاع الخاص لتعقد مشاكلهم وتوزعها على جهات متعددة وتحكم رأس المال، حيث كانت صناعات الموبيليات والأحذية والصناعات المرتبطة بها تشكل أكبر قاعدة عمالية وكانت الجمعيات التعاونية الإنتاجية تتعثر وتفقد صفتها الشعبية وتتحول من العمل الجماهيرى والإدارة الشعبية الديمقراطية إلى العمل البيروقراطى والإدارة الفردية. وكان الاتحاد الاشتراكى يعمل على المستوى المحلى ويقدم مبادرات كثيرة ليس فقط فى دمياط بل فى أكثر المحافظات ولكن مع ذلك ظلت ثقة الجماهير فيه فى البداية محدودة.. لماذا؟ لأن السلطة التنفيذية كانت دائماً أقوى.. المحافظ أقوى فلديه الإمكانيات وأوامره وأجهزته المنتشرة أشد وسلطاته أوسع وأكثر فعالية ورئيس المدينة كذلك ودور أجهزة الاتحاد كانت أقرب إلى الضغط والوساطة لدى أجهزة السلطة منه إلى قيادتها لولا بعض العلاقات الشخصية والمرونة والحيل أحياناً.

وكان الاتحاد الاشتراكى على المستوى القومى لا يبدو فى نظر الناس مشاركاً فى رسم السياسات العامة أو التصدى للمشاكل القومية بالرأى إذ سلطة القرار ورسم السياسات منحصرة فى رياسة الجمهورية والوزارة.. وكثيراً ما كان الاتحاد يتورط لدعم سياسة أو

موقف لا يفهمه، أو لا يقتنع به. .وفى المرات القليلة التى نشط فيها الاتحاد سنة ١٩٦٥ أقبل الناس وأحسوا بأهمية الدور السياسى الذى يقوم به الاتحاد حيث كان يشارك إلى حد بعيد مشاركة فعالة ويحاسب الوزراء وازداد بالتالى نفوذ لجان الاتحاد على المستوى المحلى وبدأ المحافظون وغيرهم من قيادات السلطة التنفيذية يغيرون نسبياً من مواقفهم إزاءه وأسلوب تعاملهم معه، فى هذه المرات القليلة بدأ الاتحاد يصطدم بالوزارة ويصطدم بقوة الجيش والمخابرات على الصورة التى قدمت جانباً منها من قبل ومن ثم ما لبثت الحلول الوسط، والتى تحفظ التوازن، أن فرضت نفسها وكان الاتحاد غالباً ما يكون الطرف الأضعف.

وكان الاتحاد إلى ذلك الحين ترتبط فاعليته بنوعية قيادته ومن طريف ما أرويه أنه حين طلب إلىَّ أن أقدم تقريراً خلال التنظيم الطليعى عن مقترحاتى لتنشيط الاتحاد الاشتراكى وتقوية دوره أن قلت: هناك شرط أساسى : أن تتجه الإرادة إلى وجود التنظيم السياسى وذلك يتضح بداءة من اختيار قيادته وأسلوب تكوينه وحجم ونوع السلطة المخولة له.

ولكن فى تقديرى ليس يكفى حتى وجود القيادة النشطة والواعية ولا النوايا الحسنة ولا الفكر ولا الحركة على المستويات المحلية والقيام ببعض الخدمات أو الأنشطة أو الحلول للمشاكل المحلية، ولكن الأهم والأكثر إقناعاً للناس وربطاً لهم أن يشعروا بأن التنظيم السياسى يتصدى لمشاكلهم الرئيسية القومية وقضايا البناء الاقتصادى والاجتماعى ومشاكل العلاقات الخارجية إلى غير ذلك من كبريات القضايا المصيرية ذات التأثير الشامل على كل الناس. أما أن يروا كل تلك الأمور تتم وتتقرر بعيداً عن الاتحاد الاشتراكى ودون مشاركة بالرأى فإن ذلك لا شك يضعف من ارتباط الناس بالاتحاد وإيمانهم به كقوة شعبية فاعلة.

ولذلك كان الناس نسبياً أكثر اقتناعاً بدور مجلس الأمة من الاتحاد لأن المجلس تعرض عليه الميزانية ويناقشها كما يناقش برنامج الحكومة ويحاسبها ويسأل الوزراء ـ ويهاجمهم أحياناً ـ الأمر الذى يفتقدونه فى الاتحاد الاشتراكى.

ولذلك فإنه بعد بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ وإعادة تكوين الاتحاد بالانتخاب من قاعدته لقمته ثم توالى اجتماعات المؤتمر القومى واللجنة المركزية وممارسة اللجنة التنفيذية العليا لدور فعال نسبياً بدأ ارتباط الناس بالاتحاد يأخذ شكلا جديداً كما بدأت الأجهزة

التنفيذية تحس بولاء وانتماء نسبى أيضاً للاتحاد. والذى أسجله الآن هو مجرد رؤوس مواضيع لتفصيلات وتفريعات كثيرة ليس هنا محل الإفاضة فيها.

ورغم كل ذلك فإن الاتحاد نجح فى تحريك إرادة الناس وقيادتهم وبجهود بسيطة لحل كثير من مشاكلهم المعقدة والتى أصبحت سهلة وميسرة بالتعاون والوعى والقيادة الناجحة. ومن ذلك على سبيل المثال على المستوى المحلى أنه فى عهود ما قبل الثورة قامت الحكومة بإنشاء كوبرى ليربط قرية بالطريق العام وأنشئ الكوبرى بالفعل سنة ١٩٥٠ غير أن القرية كانت تبعد عن الكوبرى حوالى الكيلو مترين مما تعذر معه إنشاء طريق يربط ما بين الكوبرى والقرية لأنه كان يشق أرض بعض ذوى النفوذ، وبهذا تعطل الانتفاع بالكوبرى ولم يقم الطريق وظلت القرية تتصل بالطريق العام عبر طريق آخر ملتو يصلها بقرية مجاورة وعلى بعد أكثر من خمسة كيلو مترات، وفى سنة ١٩٦٦ قامت لجان الاتحاد ومنظمة الشباب وبعد أن تغيرت طبعاً العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ولم يعد لملاك الأرض نفوذهم القديم، قامت اللجان بالتفاهم مع ملاك الأرض فبعضهم تبرع بالجزء الذى يمر به الطريق وبعضهم أصر على تقاضى الثمن فتبرع به مواطنون آخرون، وأقام الشباب معسكراً للعمل وخلال أسبوع كان الطريق ممهداً ومنزرعاً على جانبيه الأشجار تمرق خلاله السيارات إلى القرية واستغل الكوبرى بعد تعطل ست عشرة سنة. كان هذا نموذجاً لحالات كثيرة مماثلة، مدارس ومستشفيات وطرق بالجهود الذاتية. لقد كان منظراً هزنى من الأعماق، أطباء ومدرسون وطلبة جامعيون ومحامون جنباً إلى جنب مع شباب من العمال والفلاحين يعملون فى المشروعات ويحملون الأتربة والحجارة ويزرعون الأشجار ولا يتأبون على أى عمل فقد آمنوا شعاراً وتطبيقاً بأن العمل شرف وقامت بينهم زمالات نضالية قوية.

لقد كنت أحضر معسكرات التثقيف للشباب والعمال وأستمع إلى مناقشاتهم، كان البعض ينظر إلينا بسخرية أحياناً وباستنكار أحياناً أخرى. كيف نجمع شباباً من العمال والفلاحين لمناقشة الميثاق أو القضايا المتعلقة بالبناء السياسى والاقتصادى أو مشاكلهم المحلية على ضوء المفهوم الاشتراكى، وكانوا يتساءلون وما حاجة هؤلاء لهذه الثقافة؟ وكنا نزداد مضياً فى طريقنا قائلين لهم تعالوا شاهدوا بأنفسكم واستمعوا إلى الآراء الواعية والمناقشات الثرية بالفكر والمنطق؟ ونقول لهم هؤلاء هم ركائز الثورة وينبغى أن يتدعموا بالوعى ويتطعموا بالفكر لتكون عيونهم أكثر تفتحاً على الحقائق وعقولهم

أكثر وعياً وتعرفا على مواقع خطاهم وأكثر قدرة على استشراف المستقبل وليكونوا بعد ذلك حراساً يقظين واعين للثورة عارفين حقوقهم ومصالحهم وعالمين بأساليب القوى المضادة وكاشفين لأساليبهم وهؤلاء هم حتى الآن ركائز الناصرية. وكان يسئ القوى المضادة ويؤلمها أن ترى فلاحاً أو عاملا يفهم حقوقه وحقوق مجتمعه ويعرف كيف يدافع عنها بعد محاولات العدوان أو التحايل. كان يسيئهم أن يروا هؤلاء يحسون بكرامتهم - كرامة الإنسان - وبحريتهم وبمعانى المساواة.

وكنت أسمع من بعض الذين تضيق صدورهم كلما رأوا تلك التطورات، هل رأيت ابن فلان أو فلانة يضع الساعة فى معصمه؟ هل رأيت كيف هانت الأمور فأصبح فلان أو ابن فلان يدخل الجامعة يتصدر المجلس؟ أو يقف فى اجتماع ليتكلم؟ ويقول مترحما على أيام زمان كانت الأصول أصولا كان الواحد من هؤلاء لا يدخل مجلسنا إلا بعد أن يخلع نعليه. لقد كان صدر السرادق يظل شاغراً لا يشغله إلا عليّة القوم وأثرياؤهم فأصبح الآن فوضى يجلس فيه الرعاع وفقراء الناس ويستنكرون أن تكون تلك مساواة؟ أين الأيام الغابرة حين كان كبير القوم يجلس أمام دواره واضعاً يده على أحد جانبى الكرسى ليمر الناس يقبلون اليد التى تترفع أن تتحرك للمصافحة؟

كان الشباب فى تلك المعسكرات والندوات تذوب بينهم كل الفوارق ولا يبقى بينهم رابطة قوية إلا رابطة العمل والنضال والوعى المشترك والنظرة المتفائلة للمستقبل وكانت هذه فى نظرى أهم الثمرات ولو استمرت فى اندفاعها لكنا اليوم فى وضع مختلف.

وقد كانت هذه الصورة ذات آثار عميقة فى نفسى حين أصبحت عضواً باللجنة التنفيذية العليا ومسئولا عن التثقيف فقد ركزت جهودى تركيزاً شديداً من أجل برامج وعمليات تثقيفية على جميع المستويات وفى جميع الاتجاهات وبأسرع الخطى حتى نحصل على أكبر عدد من الكوادر وحتى نقيم التنظيم على أسس متينة وحتى يملكوا يوماً قدرة انتزاع حقوقهم وسلطاتهم وإقامة كيانهم انتزاعاً، مهما تكن قوى وقدرة المقاومة.. فأنشأنا دورات ومعسكرات عديدة لتدريب موجهين سياسيين فى جميع المحافظات من العناصر الواعية والمؤثرة كى يوكل إليها مهمة التثقيف على المستويات

المحلية. فمهمة التثقيف هى الارتفاع بوعى الدارس وعلمه ثم تصقله من بعد الممارسة والعمل بين صفوف الشعب ليصبح اشتراكيا ثورياً حقيقة وواقعاً.

ثم بدأنا برامج تثقيفية مبسطة ولكنها شاملة وهامة لجميع القيادات على جميع المستويات كانت ترتكز أساساً على التعريف بطبيعة المعركة التى يخوضها الوطن العربى - جبهة العدو، الاستعمار القديم والجديد وإسرائيل كإحدى فصائل المعسكر الاستعمارى المتقدمة - ثم الثورة العربية كجزء من حركة التحرر الوطنى العالمى وتعريف بالمرحلة الحالية للثورة العربية شاملة دراسة خاصة عن ثورة ٢٣ يوليو طليعة النضال العربى ثم الثورة الفلسطينية وكذلك القوى الحليفة للثورة العربية.

كما تشمل الدراسة الحرب الحالية وموقعها من استراتيجية كل من الاستعمار والثورة مع بيان الأهداف الاستراتيجية للعدو من وجهة نظره ثم أهداف النضال العربى ثم لمحات عن حرب ٥ يونيو وكذلك بيان لمتطلبات المرحلة الحالية وبجانب ذلك دراسة لأسلوب العمل مع ووسط الجماهير وسيكولوجية الجماهير فى أوقات الحروب والأشكال التنظيمية الملائمة ووسائل الاتصال والعلاقة مع الأجهزة التنفيذية.

وكذلك دراسات حول التطبيق العربى للاشتراكية يشمل أوضاع المجتمع المصرى قبل الثورة ثم التحديات التى واجهت الثورة ثم التطبيق الاشتراكى ومشاكل التطبيق ومستقبل التحول الاشتراكى، إلى غير ذلك من القضايا والمواضيع الحيوية التى تمنح القيادات على جميع المستويات حداً أدنى من الفكر السياسى والمعرفة وأساليب العمل التنظيمى، وتخلق نوعاً من الانسجام الفكرى بينهم. وتم فعلا تنفيذ البرنامج الأول وحقق نتائج طيبة، وكنا بصدد تنفيذ برامج متعددة، وأذكر أنى كنت دائماً أردد بين زملائى من الموجهين والأساتذة بالمعهد الاشتراكى، والذين كان لهم الفضل الأول فى ذلك الإنجاز وفى تنفيذ دورات المعهد الاشتراكى المتتالية والإعداد للبعثات الدراسية لألمانيا لأعداد كبيرة من الموجهين ومن العاملين بالإعلام، أقول كنت أردد بينهم أننا فى سباق مع الزمن وأنه لو أتيحت لنا فرصة وفسحة كافية لتسنى لنا إعداد مجموعات كبيرة من القيادات نطمئن مع جهودها أن يظل التنظيم السياسى فى اندفاعه وتطوره وأن تزداد قدرته على أداء دوره والحفاظ على صلاحياته وممارستها ممارسة فعلية وبكفاءة وقدرة على التصدى لقوى الثورة المضادة.

وأعود إلى فترة عملى أمينا للمحافظة حين جرى أمران لهما بالغ الأهمية بالنسبة لى وبالنسبة للاتحاد الاشتراكى ذاته.

أولهما : أننى فى سنة ١٩٦٥ وبعد شهور من تكليفى بأمانة الاتحاد فوتحت فى شأن تنظيم طليعة الاشتراكيين وأوكل إلىّ أمانة المحافظة للتنظيم الطليعى أيضاً وتشكلت لجنة قيادية للمحافظة، ولم يكن التنظيم الطليعى قبل ذلك إقليمياً بل كان مركزياً وإن ضم بعض الأعضاء من الأقاليم. وكان علينا أن نعمل على نمو التنظيم وخلق المجموعات القاعدية التى يمكن أن يرتكز عليها العمل وكانت عملية صعبة ودقيقة وطرحت تساؤلات : كيف نختار؟ ومن نختار؟ وما الأسس التى يتم عليها الاختيار؟ وما المعايير التى يمكن على ضوئها التحقق من أية شخصية جديرة بعضوية هذا التنظيم؟

ولقد كان التنظيم الطليعى فلسفةً وتطبيقاً دائماً محل جدل شديد ومحل افتراء ومحل أخطاء كثيرة أيضاً.. فالتنظيم الطليعى منصوص عليه فى الميثاق وكان محل مناقشة أثناء عرض الميثاق على المؤتمر القومى وتحدث عنه الرئيس عبد الناصر وعن فلسفته مرات فلم يكن إذن وجوده سراً ولكن السرية كانت فى تكوينه وحركته.. وكانت فلسفته أن يكون فى حقيقة الأمر كما قال عبد الناصر بمثابة الحزب الاشتراكى. ذلك لأن الاتحاد الاشتراكى تنظيم جماهيرى فضفاض يحتوى على عناصر ثورية وعناصر قد يكون بعضها انتهازياً أو حتى مضاداً ومن هنا كما قال عبد الناصر «يجب فى اتصالاتنا أن نعمل على إيجاد ركيزة للحزب الاشتراكى فى كل محافظة تمثل القوى الاشتراكية... وأنا أقول (حزباً)(١) لكى أوضح الموضوع وبذلك يكون هناك اتحاد اشتراكى يجمع الناس كلها وفى الوقت ذاته يكون هناك اشتراكيون منظمون» وحدد عبد الناصر شروط الكادر الموثوق به والذى يصلح لعضوية ذلك الحزب : أن يكون قيادياً حركياً وأن يكون مؤمناً بالنظام الاشتراكى ومخلصاً له.

فالاتحاد الاشتراكى تنظيم جماهيرى واسع يضم عدداً كبيراً من العناصر والفئات المختلفة بكل تناقضاتها مما يؤثر على قدرته على الحركة وحشد الجماهير وقيادتها وكما قال عبد الناصر إن «الكثيرين ممن يتقدمون إليه يمكن للواحد منهم أن ينقلب ضد الثورة بين يوم وليلة» وقد صح ما قال وما توقع بعد مايو سنة ١٩٧١ ومن كثيرين ممن كانوا

---

(١) من هنا فتفكير كان يعنى التمهيد للتعدد الحزبى بالبدء ببناء الحزب الاشتراكى حزب الثورة

أصحاب صوت عال دعوة ودفاعاً حماسياً عن الاشتراكية وعن نظام عبد الناصر ومن كانوا فى صدارة وقيادة الاتحاد وتنظيمه الطليعى(١).

ومن ثم كان لزاماً أن يقوم ذلك الحزب أو التنظيم الطليعى الذى يضم الاشتراكيين الموثوق فى اشتراكيتهم وقدرتهم على القيادة والحركة وسط الجماهير.

وبذلك يجمع التنظيم السياسى بين فضائل كل من التنظيم الجماهيرى بحشده الجماهيرى الكبير والتنظيم القيادى الذى يضم المؤمنين المخلصين للاشتراكية يسيطر على حركته ويوجهه التنظيم الطليعى أو الجهاز السياسى أو الحزب وكلها مسميات لشىء واحد يقوم بمهمة كبيرة هى قيادة وتحريك التنظيم السياسى للاتحاد الاشتراكى من داخله إلى أهدافه المعلنة.

وقد استقر الرأى بعد مناقشات طويلة على أن يبدأ التنظيم الطليعى (الحزب) سرياً ويقول عبد الناصر «حين يوجد التنظيم فلا مانع من الإعلان عنه وهو لن يوجد قبل مرور سنوات».

كانت السرية ضرورة فى البداية لحماية التنظيم من القوى المضادة والتى تتجمع بالفعل حول مصالحها ولها خبراتها الطويلة المتوارثة. وحتى لا يبدأ التنظيم بقلة تواجهها كثرة تملك العديد من الوسائل والأساليب الملتوية والمدمرة. كما أن السرية تحمى العضو نفسه فلا يتصور فى ظل السرية أن تكون العضوية انتهازية أو منصباً يتاجر به وتتدعم به المصالح الذاتية «يضاف إلى الكارت» ولكن ظل الكثيرون بسوء نية غالباً وبحسن نية أحياناً يربطون بين السرية وبين أساليب المباحث والمخابرات والتى تتسم أيضاً بالسرية ويعتبرونها أجهزة تجسس وتقارير.

على أنى وإن كنت مع فكرة التنظيم الطليعى تماماً ولا زلت مقتنعا بها وبأهميتها طالما احتفظ الاتحاد الاشتراكى بشكله الفئوى والجماهيرى. إلا أن التجربة كانت شاقة وعسيرة، والنتائج التى ظهرت وتأكدت بعد وفاة الرئيس عبد الناصر كانت برهانا عمليا مقنعا بالخطأ الجوهرى فى التنظيم والذى كنت أعرفه تماما وناقشته مرارا. فإنه وإن كان

---

(١) كان ممدوح سالم وفؤاد محيى الدين أمناء للتنظيم الطليعى فى المحافظات وكان سيد مرعى وعزيز صدقى وعبد العزيز حجازى وحافظ غانم والنبوى إسماعيل وكثيرون ممن تولوا السلطة بعد مايو سنة ١٩٧١ وتعاونوا مع السادات لفترة أو حتى مصرعه أعضاء قياديين فى التنظيم الطليعى وبعضهم قاد بعض تنظيماته ولجانه وكانت لجنة التنظيم الطليعى بمجلس الأمة تضم سيد مرعى، شعراوى جمعة، خالد محيى الدين، حمدى عبيد، كمال الحناوى، أحمد فهيم، أحمد شهيب، إبراهيم شكرى، نزيه أمين، أحمد فؤاد، ضياء الدين داود.

المفروض طبقا للإلحاح المستمر لعبد الناصر أن يحتوى التنظيم الطليعى الاشتراكيين الحقيقيين، إلا أنه عملا لم يكن كذلك ،بل حوى فى الأغلب مجموعات بيروقراطية من القيادات الإدارية والتنفيذية التى كانت تردد كلمات الاشتراكية مجاراة لعبد الناصر، ومداراة للسلطة، وبغير اقتناع فى كثير من الأحيان. وكان ذلك متركزا على وجه الخصوص فى المجموعات القيادية على مستوى المحافظات والتى عكست وجودها ومفاهيمها وقدراتها على المستويات الأخرى حتى القاعدية التى حوت عناصر اشتراكية حقيقية عمالية وفلاحية ومثقفين ثوريين ولكنهم معوّقون. كانت أمانة التنظيم الطليعى توكل فى الغالب إلى المحافظ ولم يكن المحافظ بالضرورة اشتراكيا بل الأغلب كان العكس تماما بحكم انتمائهم الطبقى وفكرهم وثقافتهم وتطلعاتهم وبحكم انعزالهم عن الجماهير وبيروقراطية أكثرهم ونظرهم إلى أن أمانتهم للتنظيم الطليعى هى إحدى مسئولياتهم الوظيفية لحساب الحاكم أى حاكم، وكان المحافظ بطبيعة الحال يحرص على أن يكون بجانبه كبار معاونيه من سكرتيرين عامين ورؤساء مدن ورؤساء مصالح أو بعض الكبار الذين يترددون على مكتبه. وإذ كان المحافظ غريبا عن الإقليم فلم تكن له القدرة على التعرف على الناس ولم يكن له ارتباط أو التحام يجعله قادرا على اكتشاف العناصر الاشتراكية. والاشتراكيون كثيرون ولكن القياديين منهم قلة ولكنهم موجودون فى انتظار من يكتشفهم ويجندهم ولا يتسنى هذا إلا بالالتحام بالناس ومعايشتهم ولا يمكن تحقق ذلك من المكاتب.

وإنه لمنظر أليم أن أرى بعض الذين ينقضون الآن على ثورة ٢٣ يوليو وقيادة عبد الناصر ويتنكرون للقيم والمبادئ الاشتراكية والإنجازات الثورية التقدمية، الذين يخربون القطاع العام ويرحبون ويحمون القطاع الخاص والنشاط الرأسمالى على حسابه، وبوسائل استغلالية تتيح للقلة الثراء، وتفرض على الكثرة استمرار الفقر والحرمان وازدياده، والذين يعيدون الملكيات الزراعية الكبيرة ويغيرون قوانين الإصلاح الزراعى لصالح الملاك والذين ينشدون صداقة أمريكا والتبعية لها ويسيل لعابهم على دولاراتها، والذين لم تعد إسرائيل جزءا من الصراع العالمى بين قوى التحرر وقوى الاستعمار فى تقديرهم، والذين غاب عنهم أو غيبوا التفرقة الهامة بين العدو والصديق. كان بعضهم أعضاء فى التنظيم الطليعى ومنهم من بعد مايو سنة ١٩٧١ من أعطى مفاهيم وتأويلات للميثاق ولمبادئ الثورة كلها تحريف وتزييف. ثم شاركوا فى وأد الميثاق حتى لا يبقى وثيقة تقيدهم(١).

---

(١) ممن كانوا قياديين فى التنظيم الطليعى

وتأتى بعد ذلك مشكلة الترشيح ومعايير الترشيح بالنسبة للتنظيم الطليعى ويثور السؤال: من هو الاشتراكى وكيفية الوصول إليه؟ وهى صعوبة تواجه دائما كل تنظيم يبنى من مواقع السلطة حيث تختلط الأمور وكثيرا ما تكون شعارات الاشتراكية مجرد مزاعم لا تعبر عن حقيقة، تطلق ممالأة للسلطة وكسبا لها أو اتقاء لخطرها. وليس هناك من معيار لكشف أصحاب الشعارات الزائفة من الاشتراكيين الحقيقيين بل قد يكون الأول أعلى صوتا وأكثر إتقانا فى تمثيل دور الاشتراكيين، وإن كان الانتماء الطبقى يضمن سلامة الاختيار إلى حد بعيد ولكن التنظيم لا يلتزم فقط بالعمال والفلاحين بل إنه يضم المثقفين الثوريين وما سمى بالرأسمالية الوطنية ويصعب التيقن من نقاء الاختيار بينهم. وخيط رفيع يفصل بين المثقف الثورى وغير الثورى وبين الرأسمالى الوطنى والرأسمالى المستغل.

لم يتعرض التنظيم إلى مواقف نضالية حاسمة نستطيع على ضوئها اكتشاف العناصر التى صقلها النضال وكشف عن معدنها. فالتنظيم الذى يبنى قبل الوصول إلى السلطة غالبا ما يخلو من العناصر الانتهازية والوصولية ولا يضم إلا القادرين على التضحية وتحمل أعباء ومخاطر النضال.

فالأحزاب الاشتراكية مثلا تتكون قياداتها من عناصر ذاقت القهر والاضطهاد والسجن والفصل والنفى ومارست العمل السرى إلى غير ذلك أو حاربت وحملت السلاح وكذلك معظم التنظيمات العقائدية والسرية.

ومن هنا فلكل منهم تاريخ نضالى ثابت أهّله لمركز القيادة. أما فى حالتنا فالثورة قامت والكل يؤيدها الذين ينضمون إليها حقيقة ومصلحة والذين يمالئونها انتهازية وتدعيما لمصالحهم والذين يتقربون لها لمزيد من فرص النهب والثراء ثم الذين يتحاشونها ويدرءون عن أنفسهم غضبها. كل هؤلاء يرفعون شعار الاشتراكية ويتسابقون إلى تأييد الثورة والسير فى ركابها وليس سهلا أن تكشف ما فى الصدور.

واجهت إذن ومعى لجنة التنظيم الطليعى للمحافظة كل تلك المشاكل والمحاذير ولكننا اتفقنا على أساسين رئيسيين؛ أولهما: أن يكون الترشيح بالإجماع. وثانيهما: أن نقصر الترشيح على العمال والفلاحين أو أولادهم من المثقفين وبذلك يكون الانتماء الطبقى أقرب المعايير إلى السلامة ومع تنمية الوعى والتدريب والتثقيف يزداد الصقل وتنمو القدرات ويتعمق الالتزام ولم نشذ عن هذه القاعدة إلا فى حالات نادرة، وأشهد أنه كان لمجموعات التنظيم فى مواقع الإنتاج على وجه الخصوص أثر كبير فى نشاط العمل

السياسي وبروز دوره خاصة في ميدان الإنتاج(١) ولا زالوا أبرز العاملين في مواقعهم حتى الآن.

ولا أستطيع أن أدعى طبعا أن التنظيم في مختلف المواقع كان موفقا في اختيار عناصره ولا أستطيع أيضا أن أزعم أننا وصلنا إلى إقامة الحزب الاشتراكي أو أن هذا الحزب قد قام بدور فعال. ولكنى أيضا لا أستطيع أن أتجاهل عديدا من المواقف التى كان يمكن لو استثمرت أن تكون مدخلا لنجاح أكبر فقد قام التنظيم خاصة في سنة ١٩٦٧ وما بعدها بأدوار هامة في قيادة عمليات الانتخابات النقابية وانتخابات الاتحاد الاشتراكي وذلك بتزكية العناصر الأفضل والأكفاء في تقديره وتقديمها للجماهير.

وقد أثار البعض الغبار على هذا الدور وأدخلوه في باب التزوير والتزييف.

والحقيقة أنه أسلوب متبع في كل الأحزاب شرقا وغربا أن يكون للأحزاب مرشحوها وأن تلتزم قيادات الحزب وقواعده بتأييدهم. ولم يكن دور التنظيم الطليعي في تلك الانتخابات قهرا لأحد أو إكراها ولم يكن تزييفا لإرادة أحد وإنما كان تقديما للمرشحين وتزكية لهم لدى الناخبين الذين يحتفظون بإرادتهم الحرة، ولقد كانت الانتخابات تجرى في كثير من الأحيان علانية ويجرى فرز الأصوات علانية حتى تعلن النتائج كما حدث في انتخابات اللجنة التنفيذية العليا التى جرت علانية أمام جميع الأعضاء حيث يحرر كل عضو ورقة الانتخاب خلف ساتر ثم يضعها علانية في الصندوق وبعد تمام العملية الانتخابية أفرغ الصندوق وجرت عملية الفرز على مشهد من الكافة.

ولقد كان للتنظيم الطليعي أيضا دور شعبي في أيام ٩ ، ١٠ يونيو. صحيح أن الناس انطلقت تلقائيا وسبقت إلى الموقف الوطنى الشجاع ولكن كان من الممكن لو لم تكن القيادات واعية وفي الميدان أن تستغل حركة الجماهير وتوجه إلى عكس ما تريد وأن تركب أي عناصر خائنة أو خائرة الموجة الجماهيرية العارمة وفي وسط هذا الزحام يمكن أن يحدث الكثير.

ولكن القيادات وفي مقدمتها قيادات التنظيم الطليعي كانت في مقدمة الجماهير وملكت الزمام فلم ينفلت ولم تسمح لأى صوت نشاز أن يبين أو يجد له مكانا.

---

(١) كان من أنجح التجارب خطوط الإنتاج الطليعي التى كان يقودها عمال بارزون في الاتحاد الاشتراكي لتكون قدوة في تحقيق أهداف الإنتاج

وقد كانت المواقف والأدوار فى تلك الأيام فرصة للكشف عن كثير من العناصر وللتعرف على قدرتها والتزامها. والتقاط عناصر جديدة خلال حركات النضال.

ولقد كانت نكسة يونيو سنة ١٩٦٧ فرصة نادرة لكشف والتقاط الكثير من العناصر التى برزت خلال التضحية والنضال والتقدم إلى ميدان العمل والمسئولية خاصة فى مناطق القنال والمناطق المجاورة لها.. وعلى سبيل المثال فقد قام التنظيم فى محافظة دمياط والمحافظات المجاورة للقنال بدور فعال ورئيسى فى عمليات تهجير منطقة القنال وفى استقبال المهجرين، وفى التطوع فى الدفاع المدنى والشعبى وحراسة الشواطئ ومراقبتها قبيل وأثناء وبعد المعركة. ولن أنسى المئات الذين كانوا يقضون الأيام والليالى يحملون أمتعة المهجرين على ظهورهم ويرتبون انتقالهم وإقامتهم وغذاءهم.

كما لن أنسى مئات المتطوعين الذين أخذوا مواقعهم فى منطقة القنطرة غرب مع غيرهم من متطوعى المحافظات الأخرى فى الأيام العصيبة اللاحقة ليوم ٥ يونية. ولا المواطنين من أبناء دمياط الذين كانوا يملأون سيارات النقل بالأكل والحلوى وغيرها من الأغذية ويرسلون بها إلى المتطوعين من كل مكان بمنطقة القنال.

ولازلت أذكر واقعة طريفة وهامة حين أغرقت بعض زوارق الطوربيد المصرية المدمرة إيلات الإسرائيلية وأثناء انسحابها وتخفيها من الطائرات الإسرائيلية اقترب أحدها من الشاطئ وعجز عن إكمال رحلته وما أن عَلِمْتُ حتى تَوجَّهْتُ كما توجه المحافظ اللواء محمود طلعت ورئيس مدينة دمياط اللواء السعدنى المصرى ـ رحمهما الله ـ وكل أعضاء المكتب السياسى للاتحاد الاشتراكى إلى الموقع وتبعنى آلاف المواطنين وقيادات العمل السياسى التى قضت الليل والنهار فى محاولات لتعويم الزورق ولم يكن أحد يستطيع أن يرى مياه البحر من كثرة الناس المنتشرين حول الزورق حتى خشينا أن تتصيدهم طائرات إسرائيل لولا أنهم كانوا تحت حماية مدفعية السواحل والبطاريات المضادة للطائرات القريبة.

واحتفل الناس احتفالا عظيما بطاقم الزورق وكرموهم غاية التكريم إلى أن تم تعويم الزورق.

قلت إن التنظيم الطليعى قد لقى من الهجوم والتجنى الكثير وحمل ظلما كثيرا من الآثام والخطايا. ولكن لم تقدم أية وقائع محددة. وكثير من قيادات ما بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ كانوا للأسف من قياداته البارزة ولو أن لدى أحدهم واقعة واحدة أو دليلا على

استغلال التنظيم لأهداف ذاتية أو توجيهات انحرافية لأبرزوها وقدموا الدليل عليها ولكن فقط أريد تشويهه بتعميمات بنفس الأسلوب الذى اتبع فى مواجهة ثورة ٢٣ يوليو وكل إنجازاتها.

وأرجع إلى مشكلة واجهتنى وأنا أمين للاتحاد الاشتراكى بمحافظة دمياط استفدت منها عندما صرت عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا، ذلك أننى علمت أن أكثر من ٩٠٪ من التلاميذ قد حصلوا من صفر إلى خمس من عشر درجات فى سؤال عن الميثاق فى امتحان الشهادة الإعدادية، وناقشت هذا الموضوع مع عميد دار المعلمين وبعض رجال التعليم وانتهينا إلى أن العيب فى المدرسين أكثر منه فى التلاميذ، وهنا اتفقت مع مدير التعليم والمفتش الأول المختص على تنظيم دورة تثقيفية يحضرها المدرسون الموكل إليهم تدريس هذه المادة والمشرفون عليهم والمفتشون، ولكى يقتنع الجميع بالدورة قرر المفتش الأول نفسه والمفتشون أن يحضروها مع المدرسين، وقامت عقبات فالموجهون للدورة شباب دون الثلاثين ممن درسوا فى معاهد الشباب والمعهد الاشتراكى وهم نخبة ممتازة، ولكن كبر على البعض كيف وهم الأساتذة، ولهم من السن والخبرة ما يبدو معه الموجهون فى حكم أولادهم، بل إن بعضهم بالفعل كان من تلاميذهم، كيف يجلسون إليهم ليتعلموا منهم وكانت الدورات فى نظام الحلقات النقاشية.

وبدأت المناقشات فعلا فى البداية متحفظة ويشوبها بعض التعالى والعنف وحضرت بعضها واشتركت فى المناقشات، ولكن بالصبر والمثابرة وأسلوب الحوار الهادئ واتساع الأفق تغير جو المناقشات واندمج الكل فيها وزالت الحساسيات، واقتنع الجميع أن أسلوب الندوة النقاشية الصغيرة أفضل كثيرا من أسلوب التلقى الأصم واكتشف أكثر الدارسين أنهم وقفوا على تأويلات وتفسيرات وتعاريف لم يكونوا يعرفونها وأنهم هضموا الموضوع واستوعبوه بشكل يمكنهم من نقله وتدريسه بطريقة أفضل وأكثر فعالية.

وتغيرت النتيجة بالفعل وكانت تجربة ناجحة تماما استمرت ثمارها لفترة طويلة.

ولقد نبهتنى هذه التجربة حين أصبحت عضوا باللجنة التنفيذية العليا إلى أهمية الدراسات القومية منذ المرحلة الأولى فى التعليم إلى آخر مرحلة وفعلا قدمت مذكرة للجنة التنفيذية العليا عرضت فيها الموضوع من شتى جوانبه بغية أن يساهم ذلك فى تنشئة الشباب المصرى على فكر وقيم وسلوكيات المجتمع الاشتراكى حتى تساعده تلك التربية على اتخاذ موقف إيجابى من حركة تطور المجتمع منحازا إلى صف حماية

الاستقلال الوطنى والتحول الاشتراكى وأن يكون بموقفه ذلك حارسا لأهداف العمل الوطنى.

وكان عبد الناصر قد تناول هذا الموضوع فى حديثه للمبعوثين يوم ١٦ مايو سنة ١٩٧٠ قائلا: «لا بد من إعطاء أهمية لتدريس هذه المواد ليس فقط من ناحية الكم العلمى بل من حيث طريقة التدريس وربط هذه المواد بواقع المجتمع الذى نعيشه».

وانطلاقا من ذلك طرحت عدة تساؤلات: لماذا تشمل مناهج الدراسة بالتعليم العام منهجا مستقلا للمواد القومية؟ وما الهدف المحدد من تدريس هذه المواد؟ وما مضمونها؟ وما القضايا والموضوعات التى يجب أن تشملها مناهج هذه المواد والتى تحقق فعلا الهدف من تدريسها؟ وكيف ترتبط هذه الموضوعات والقضايا بواقع المجتمع الذى نعيشه؟ وما أساليب تدريس هذه المواد؟

وقدمت عدة مقترحات كى تصبح عملية الدراسات القومية عملية متكاملة فى كل مراحل التعليم بحيث يخرج الشباب ولديهم معرفة كاملة بفلسفة نظامنا وأسسه وسائر القيم والمبادئ التى ينبغى أن تسود المجتمع الاشتراكى وقضايا البناء الاشتراكى والوحدة العربية والنضال العالمى ضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية العالمية إلى غير ذلك من المعارف التى تندرج فى هذا المجال، مع ربط كل ذلك بالقيم الدينية. ونوقش الموضوع باهتمام ولقى من عبد الناصر اهتماما كبيرا وكانت وجهة نظره ألا ننفر التلاميذ من هذه الدراسات وأن نغير أسلوب التدريس فيها ولا نجعلها مادة اختبار.

وقررت اللجنة التنفيذية العليا تشكيل لجنة برياسة الدكتور لبيب شقير لوضع هذه المناهج والتخطيط لتدريسها، وقد رحبت باللجنة وأسعدنى رياسة الدكتور لبيب لها وهو يتمتع بكفاءة ممتازة وقدرة علمية فائقة وله خبرته الواسعة ومعارفه الشاملة كما أنه على جانب كبير من الفهم والاستيعاب لفكر الناصرية وتطبيقاتها.

غير أنى لم أقتنع بأكثر أعضاء اللجنة الذين ضمهم للمشاركة فى العمل خاصة ومعظمهم عناصر أكاديمية لم يعرف عن فكرهم أنه تقدمى وليست لهم خبرات سياسية فتناولوا الموضوع بأسلوب تقليدى وبطريقة جافة ومعادية للتطور الاشتراكى الناصرى فى كثير من الأحيان، ولم أخف رأيى على الدكتور لبيب خاصة أن منهم من كانت له

مؤلفـات فى هذا المجال وكانت محل نقد شديـد، ولم تكن أيضـا محل اقتناع حتى من الطلبة أنفسهـم وحضرت عدة اجتماعات للجنة إلى أن أصدرت بعـض ثمار عملها فى بداياته. ودرسنا فى لجنة الثقافة الموضوع ووضعنا مذكرة أسهمنا فيها بالرأى(١).

وبعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ أسفر معظمهم عن حقيقة هوياتهم وصحت وجهة نظرى فيهـم بما صدر عنهـم من أقوال أو كـتابات ومواقـف فيها كـل التنكـر لثورة ٢٣ يولـيو ومبادئها وخاصة الجانب الاجتماعى ثم التنكر لقائد الثورة عبد الناصر.

ولقد نوقـشت موضوعات العلوم القومية أيضا بالجـامعات والمعاهد العلـيا وأسفرت المناقشة عن أن وضع مناهج لها مهما كانت سلامتها ودقتها فإنها تصطدم بالدراسات فى سائر العلوم الإنسانية كالاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة والتاريخ وغير ذلك من العلوم التى مازال معظمها ينبع من فكر رأسمالى معاد للفكر الاشتراكى. ومن هنا كان التساؤل عن جدوى تدريس بعض المواد القومية مع وجود ما يناقضها فى علوم أخرى أساسية، ولكن كانت هناك مقاومة شديدة، فلم يكن سهلا وبأسلوب إدارى بيروقراطى إحداث هذا التغيير، وإنما كان ينبـغى أن يتم ذلك بخـطوة ديمقراطيـة ثورية حاسمة وأن يعد الأساتذة الذين يستوعبون فكر الثورة وقائدها ويؤمنون به فى شتى فروع العلوم الإنسانـية حتى يقوموا بالتدريس. ومـازلت أذكر عندما التقيت بأولـبريشت زعيم ألمانيا الديمقراطية فى ذلك الحين (١٩٦٩) أنه أخذ يشرح لى بإفاضة كيف واجه الحزب ثوريا مشـاكل التعليـم وكيف أعد الكوادر لـلتدريس وكيف تـخلصوا بخطـوات ثورية وحاسمة من العناصر القديمة والـتى لم تكن تصلح أو تـقدر على استيعاب فـكر الثورة وفلسفتها. وقال : ما فائدة أن تـفتحوا باب التـعليم لأبناء الـطبقات الكادحـة من عمال وفلاحين ليحـصلوا على فرص التعليم التـى حرموا منها طويلا واستأثر بـها الأثرياء قبل الثورة؟ ما فائدة تـعليمهم إذا كانت أدمغتهـم ستملأ بالقيم والمبادى والأفكـار الرأسمالية والرجعية، ونبه بإلحـاح إلى أن التعليم من أهم المجالات التى يجب أن تمـتد لها يد الثورة وبحسم وإلا سنظل نرى أجيالا وإن انتمت طبقيا إلى الطبقات الشعـبية الكادحة إلا أنها فكريا وعقليا تسممت بفكر رأسمالى وقيم وتطلعات رجعية.

---

(١) قام بإعداد الدراسات ومتابعة أعمال اللجنة مجموعة ممتازة عـاونتنى من أبرزهم المرحوم عبد الهادى ناصـف أمين التثقيف والأستاذ عبد الغفار شكر رئيس المكتب الفنى وقتها

ويجدر أن أرجع فى هذا الجزء إلى أيام عدوان يونيو سنة ١٩٦٧ فقد كانت أياما عصيبة، فمنذ إغلاق خليج العقبة كنا نبيت فى مقر الاتحاد الاشتراكى ولا نغادره، كنا فى حالة استنفار كامل ترقبا للتطورات ولكن كانت الدعاية الكبيرة حول قوة الجيش وقدرته توهم بأننا مقبلون على الجولة الحاسمة التى سوف تأتى بنهاية للنزاع الذى طال واستنزف من قدراتنا وطاقاتنا الكثير، ورددنا نحن هذا الكلام بين الناس. وعندما وردت الأخبار الحزينة ثم تلاها خبر الانسحاب لم يكن أحد يصدق ما يجرى وكان كثيرون يتصورون أنها عمليات خداعية أو انسحاب تكتيكى. ولم نستطع نحن فى دمياط أن نصدق إلا عندما وصلتنا أعداد من الجرحى والجنود المنسحبين ارتجالا والذين وصلوا عن طريق بورسعيد فى حالة مؤلمة، وهنا صدمتنا الحقيقة المروعة وكنا نسير كالمشدوهين لا ندرى ما نقول بل كنا نتهرب من لقاء الناس ومواجهة تساؤلاتهم.

وفى يوم ٩ يونيو حضر إلينا[١] مندوب من أمانة التنظيم الطليعى حيث أبلغنا أن الرئيس سيلقى بيانا هاما وعلى قيادات التنظيم أن تتجمع لسماع البيان وتجمع العشرات فى مكتبى لسماع البيان المرتقب من التليفزيون وكان الكل فى حالة بلبلة واضطراب شديد، وكان الحنق والغيظ شديدين من قيادة الجيش التى جعلتهم يعيشون على الأوهام، وما إن بدأ الرئيس خطابه ووصل إلى إعلانه التنحى حتى امتلأت الحجرة بكاء وعويلا، وفقد الكل السيطرة على عواطفهم وجلسنا مشدوهين ودموعنا تنهمر، ولم تمض دقائق حتى كانت الشوارع تضج بالمتظاهرين رجالا ونساء وسط ظلام دامس فرضته ظروف الحرب التى كانت مازالت مشتعلة، آلاف من الناس من كل اتجاه. متى وكيف تجمعوا وملأوا ساحة الاتحاد الاشتراكى والشوارع الموصلة له يهتفون لعبد الناصر ويرفضون تنحيه، وينادون بالثأر واستمرار المعركة والنضال، ويطلبون السفر إلى القاهرة، وبصعوبة شديدة ركبنا مكبرا للصوت وناشدت الجماهير الهدوء، وطمأنتهم ولكن كلماتى ضاعت وسط الهتاف الصاخب من الآلاف المتزاحمة، ووسط أصوات الباكيات ونحيبهن، ووسط الإلحاح للسفر إلى القاهرة، واتصلنا بالقاهرة تليفونيا أستفسر عن إمكانية الوصول إليها وكان من الصعب أن أجد من أحدثه من المسئولين وعلمت أن القاهرة تموج بالمتظاهرين وأعلنته للناس أننى لا أعارض السفر للقاهرة وحضرت سيارات كثيرة امتلأت بالناس، وركبت سيارتى ومعى أعضاء مجلس الأمة وتوجهنا إلى القاهرة، وفى الطريق إليها رأينا مظاهرات لم تكن لتخطر على البال، ومهما كانت القدرة على

(١) كان ذلك فى دمياط حين كنت أمينا للاتحاد الاشتراكى بالمحافظة

تصويرها فإنها أكبر بكثير من أى تصوير. جميع القرى والمدن التى مررنا بها طوال مائتى كيلو متر حتى القاهرة هائجة مائجة فى مظاهرات.. تشمل كل النساء والرجال والأطفال، تملأ الطرقات والشوارع ومداخل القرى والمدن، وآلاف يستقلون السيارات واللوريات يتجهون إلى القاهرة وأذكر أن الطريق كان يمر من داخل مدينة أجا وكدنا نسقط فى الرياح حيث لم نستطع التعرف على الطريق بسبب الظلام والزحام والمظاهرات والهتاف المدوى وشققنا طريقنا بصعوبة شديدة، والذين ينكرون على هذا اليوم ما جرى فيه مما يصعب تصوره ويجحدون حركة الجماهير الشاملة فيه، مَرْضى أفقدهم الله البصر والبصيرة وفقدوا معهما العقل ولعل عقولهم قصرت عن فهم القوة الخفية التى أخرجت كل الناس فى كل مكان من بيوتهم إلى الشوارع والطرقات وأبقتهم فيها سهرانين الليل كله وألهمتهم معانى الهتافات والنداءات لعبد الناصر أن يبقى وللمعركة المستمرة. لا شك أنها قوة من عند الله ولا شك أيضا أن الحب العميق والثقة العاقلة الواعية فى عبد الناصر هى التى ربطت بينه وبين الناس وهى التى جعلتهم فى ساعات الهزيمة المريرة الثقيلة على النفس يلهمون الموقف العملاق والقدرة الفائقة على استقبال المحن والشدائد واستيعابها والارتفاع فوقها. علمتهم التجارب الطويلة التى فرضها موقع مصر وظروفها التاريخية لتكون دائما مطمع الطامعين، ومن ثم لم تكن الحروب فى تقديرهم معركة واحدة ولم تكن إرادة مصر لتضيع أو تضعف إزاء ضربة أو هزيمة عارضة تناقض طبيعة الأشياء. كان الشعب بثرائه الحضارى والنضالى الكبير وخبراته المتراكمة عبر السنين يختزن كل هذه الحقائق، وكان قريب العهد من الحرب العالمية الثانية حيث شهدت حدوده الغربية معارك هزمت فيها جيوش الحلفاء هزيمة مدمرة وانتصر فيها الألمان انتصارات كاسحة ثم ما لبث الحلفاء أن استردوا الموقف واستردوا المواقع واكتسحوا الألمان. شاهدوا الألمان يكتسحون أوروبا ويدقون أبواب موسكو ويحققون أروع الانتصارات ويقع الحلفاء فى أبشع الهزائم ويخسرون مئات المعارك والمواقع.

رأوا دنكرك وخسائرها الكبيرة ثم ما لبث الحلفاء وما لبث الاتحاد السوفيتى أن اكتسح الألمان واستعاد الأرض.. فالحرب سلسلة معارك ومواقف ولا يمكن تقييمها وإصدار حكم عليها من خلال معركة واحدة وإلا كان الأمر عجبا إذا قيمنا مثلا الحرب العالمية من خلال معركة دنكرك أو العلمين أو اكتساح فرنسا ومعظم أوربا. كان الناس يستوعبون هذه الحقائق ومن ثم فى ساعات المحنة أطلقوا شعارات وهتافات معبرة وفرضوا الموقف المستخلص من عبرة التاريخ بإعلان ثقتهم فى عبد الناصر بلا حدود. هو يقول أنه مسئول

فوق كل شيء وهم يقولون ونحن معك نؤيدك ونطلب منك البقاء وتمنحك ثقة كاملة ونبرئ ساحتك.

لم يكن موقفا أملته العاطفة بل فرضه العقل وخبرة المعارك وتجاربها. قالوا إن إرادتنا صلبة وعزمنا أكيد وإصرارنا لا يلين على استمرار الحرب واستئناف القتال، وقالوا لعبد الناصر بالروح بالدم نفديك يا جمال، بالروح بالدم سنكمل المشوار. ثقة فى قدرة قيادته القادرة على إعادة ترتيب الأوضاع ومواجهة الشدائد وإعادة ترتيب وتدريب وتسليح قواتنا المسلحة، واستئناف القتال أما الذين فى قلوبهم مرض فإن هذه الحقائق تسبب لهم مغصا وتنحشر فى عقولهم.

وأما الذين يؤمنون بالشعب وقضاياه ويرون الحق حقا لا يزيغ فى أبصارهم فيعلمون أن لذلك أسبابه الموضوعية ودوافعه العقلية وأن للثقة فى عبد الناصر رغم الهزيمة أسبابها المادية والمعنوية ليس أقلها انحيازه الأكيد وتعبيره الصادق عن الناس، عن الفقراء والمطحونين، عن الشعب العامل. عن الذين حرموا السنين الطوال وأنعش عبد الناصر فيهم الأمل، الذين خاض عبد الناصر من أجلهم وبهم المعارك والمواقف وواجه الأغنياء والإقطاعيين والرأسماليين، وواجه الاستعمار القديم والجديد، وواجه الرجعية العربية وأعوان الاستعمار وعملاءه فى العالم العربى، وواجه الكثير من زملائه وعانى من كيدهم الكثير ومن هنا خرجت الشعوب العربية فى كل بقعة عربية وفى نفس اللحظة مع شعب مصر يبكون ويهتفون بزعامة عبد الناصر ويدافعون عنه ويتشبثون به ويتعهدون معه على استمرار المعركة واستمرار الثورة والاشتراكية. واستمرار النظام الذى ناضل الشعب بقيادة عبد الناصر من أجل إقامته، ومن أجل إكمال بنائه، فقد كانت القوى المعادية تهدف إلى التخلص من النظام الخطير على مصالح الامبريالية والرجعية، والذى يشكل عقبة فى سبيل مطامع المستغلين والطامحين إلى الكسب بلا حدود وبأى وسيلة وعلى حساب العاملين العارقين.

وعندما وَصَلْتُ القاهرة رأيت وكأنما القيامة قد قامت وأننا نواجه يوم الحشر، وخرج الناس جميعا نساء ورجالا وأطفالا تملأ الشوارع والميادين وسط ظلام دامس لا ترى فيه إلا كتلا متزاحمة تتحرك فى كل اتجاه ولا تسمع إلا هديرا من الهتاف والنداءات يصل إلى عنان السماء.

وشققنا طريقنا إلى مجلس الأمة بصعوبة شديدة حيث كانت الكتل البشرية تسد منافذ الطرق إليه وطوال الليل والنهار، وقد انتهت حركة الجماهير إلى فرض إرادتها وخضوع

عبد الناصر لها وقبل سحب تنحيه وأعلن بقاءه فى موقع القيادة وعاهد الناس على استمرار المسيرة إلى النصر بإذن الله.

وعندما انعقد مجلس الأمة بعد ذلك قدمت آنذاك اقتراحا بأننا لا يمكن أن نتجاهل القضايا التى تثور بين الجماهير وخاصة قضايا الحرية واقترحت أن يبدأ المجلس عمله ببحث كل التشريعات المقيدة للحرية أو التى تفرض قيودا على الممارسة الديمقراطية والتى كانت محل الشكوى وخاصة ما يتعلق بتدخل الشرطة العسكرية فى الحياة المدنية. واقترحت أن تقدم اللجنة اقتراحا بتشكيل لجنة من المجلس تقوم بهذه المهمة ولقى الاقتراح قبولا، ولكنى لاحظت أن السادات رئيس المجلس يسوف فى عرض الأمر على المجلس وتنفيذ الاقتراح رغم أننا اتفقنا على تقديم الطلب باسم اللجنة كلها. وقد اضطررت إلى الاتصال بالرئيس عبد الناصر خلال قنوات التنظيم الطليعى بالمجلس فوافق فورا وبلا تحفظ بل واتصل برئيس المجلس (السادات) كى لا يعوق طرح الاقتراح والسير فيه، وفعلا سارع إلى عرض الاقتراح وشكلت اللجنة منى مقررا ومن السيد محمد عطية إسماعيل، حافظ بدوى، محمد فؤاد أبو همبلة، عطية حتيتة.. وقطعت اللجنة شوطا بعيدا. ووضعت تقريرا شاملا وقد ساهم فى أعمال اللجنة وعاونها معاونة هامة وفعالة الأستاذ عصام حسونة وزير العدل وجهاز التشريع بالوزارة وقد جاء فى التقرير:

"قرر المجلس بجلسته المنعقدة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٦٨ - بناء على الطلب المقدم من السادة رؤساء اللجان - تشكيل لجنة خاصة تشترك معها وزارة العدل لإعادة النظر فى القوانين والقرارات الخاصة التى تتعلق بالحريات الشخصية للمواطنين وتعديلها على الوجه الذى تراه.. وقد عقدت اللجنة أحد عشر اجتماعا لهذا الغرض فى الفترة ما بين ٢١، ١، ١٩٦٨ حتى ١٨/ ٣/ ١٩٦٨ حضر بعضها السيد/ محمد عصام الدين حسونة وزير العدل.. وبعد أن اطلعت اللجنة على الاقتراح المذكور وما دار حوله من مناقشات وقرار المجلس فى هذا الشأن نورد تقريرها فيما يلى:

الحرية أنشودة قديمة قدم الإنسان على الأرض ترنم بها وغناها وعمل لها وشقى فى سبيلها ولقى العنت والظلم والعذاب فى سبيل تحقيقها. والحرية ثمرة جميلة تستحق العناء ونستأهل تحمل الآلام لأن تحقيقها تحقيق لذات الإنسان نفسه.

ولو أردنا أن نؤرخ للحرية لكان علينا أن نؤرخ لحياة الإنسان على الأرض منذ بداية الخليقة للآن فالرسالات السماوية والثورات على مدى التاريخ الطويل للإنسان ليست إلا دعوات وصرخات مزق الإنسان بها حجب الظلام، انطلاقا نحو تحقيق حريته وتحقيق

ذاته. ثار على الخوف لأنه عدو الحرية، وثار على الجهل لأنه آفة الحرية، وثار على الفقر لأنه وثاق الحرية، وثار على عبادة الأصنام لأن الحرية أوفى فى رحاب الله.. وهكذا نجد أن معركة الإنسان مع أعداء الحرية هى معركة نحو التطور على مدى الأزمان.

وإذا كانت الحرية قيمة من القيم القليلة التى أجمعت البشرية فى كل أطوارها على الإيمان بها. فقد كان الإنسان فى القرون الوسطى مجرد ذرة مغمورة فى المجتمع لا كيان له ولا ذاتية غير أن الوضع قد تغير بانهيار النظام الإقطاعى. ومنذ بداية القرنين السادس عشر والسابع عشر صار الناس يحسون بذاتياتهم ويشعرون بقدرتهم على الخلق والابتكار، وكان لهذا الاتجاه صداه فى تحول اهتمام المفكرين إلى الإنسان وطبيعته فنشأ المذهب الفردى أو الحر يدعو إلى تحرير الفرد من القيود التى أحاطت به زمنا طويلا وأهمها الإقطاع والكنيسة، الحكم المطلق، وأساسه ثمة حقوق وحريات طبيعية للفرد أسبق من الدولة وأسمى منها ومن ثم فإن الحرية تمثل الضمان ضد تدخل الدولة وذلك بإطلاق العنان للأفراد فى مزاولة نشاطهم وتركهم أحرارا وأن يقتصر دور الدولة على إقامة العدل بين المواطنين وإقرار السلام بينهم.

ولقد نما رأس المال فى ظل هذا المذهب واستولى على السلطة مستغلا الحرية التى نادى بها هذا المذهب الذى هيأ ظروفا مناسبة للعمل لأولئك الذين يملكون ولكنه لم يقدم أى عون لأولئك الذين طحنتهم الظروف الاقتصادية فلم يملكوا شيئا واتخذ هذا المذهب شعارا له «دعه يعمل .. دعه يمر».

إلا أن الشعوب التى قبلت النظام الرأسمالى ورحبت به وأفسحت له من فلسفة الفردية والتحررية مكانا أخذت تضيق بهذا النظام نتيجة للتغيرات التى أدخلتها الثورة الصناعية فى أوروبا وأصبحت الهوة بين غنى القلة وفقر الكثرة الغالبة هوة سحيقة لا يمكن اجتيازها، وولدت هذه الحالة المؤلمة آمالا شعبية خلال القرن التاسع عشر تبلورت فى صورة مثل أعلى لنظام اجتماعى تكون العدالة الاجتماعية فيه لحمته وسداه وذلك بعد أن فشل النظام الحر فى تحقيق آمال الشعوب، فنودى بتوسيع السلطة إلى أقصى حد حتى تضطلع بالمهام الكبرى التى تسعى إليها وأن تتمكن الإرادة الشعبية التى تمثلها من تحطيم أوجه المقاومة مهما كان مصدرها حتى لو كانت مقاومة الأقليات التى تدافع عن امتيازاتها باسم الحرية، وتعددت الأنظمة فى مختلف دول العالم وتباينت الديمقراطية تبعا لها فرأت الديمقراطية الغربية أن تستقر على تصوير الحرية سياسيا وقانونيا بإشراك الشعب فى سلطة الحكم ووضع بعض قيود للسلطة فى الدستور والقانون إلا أنها تجاهلت

الجانب الاقتصادى فى الحرية إذ أغفلت ما يحدثه من استغلال الإنسان للإنسان وتحكم رأس المال من آثار خطيرة.

أما الديمقراطية الماركسية فقد فعلت نفس الشىء ولكن فى اتجاه مخالف إذ أدركت الجانب الاقتصادى فى الحرية وتجاهلت الجانب القانونى وتصورت أن الحرية تتحقق بمجرد إنهاء استغلال الإنسان للإنسان.

وأما الأنظمة الفاشية فإن تنظيمها للحريات العامة قد أخضع الفرد للسلطة خضوعا تاما وجعلت منه مجرد أداة فى يد الدولة تدفع به إلى أتون الحرب وساحات القتال، ولا يهم بعد ذلك إن أصبح قطعة من الفحم المشتعل ما دام أنه سيضئ الطريق للسلطة ويخلع عليها مزيدا من القوة.

ولقد عاشت أمتنا الديمقراطية السياسية، قبل الثورة وشهدت على يديها كل الآلام الفردية والأنانية وترعرع فى ظلها سلطان الإقطاع ونمت بين أحضانها رأسمالية كانت امتدادا طفيليا للاحتكارات العالمية الرأسمالية وانتهت ممارسة الديمقراطية فى المجتمعات الرأسمالية لكى تكون ديمقراطية حزبية تأخذ من الصراع الطبقى أساسا لتنظيماتها السياسية والنقابية، وما كان يمكن فى مثل هذه المجتمعات أن تكون هذه التنظيمات وسيلة حاسمة أو جدية لممارسة الجماهير لحقها فى الديمقراطية الصحيحة فقد فقدت الحريات السياسية ضمانها الحقيقى حين فقدت فرصتها العادلة فى ثروات الوطن. وقد صور السيد الرئيس جمال عبد الناصر بخبرة الثائر الأول على هذه الأوضاع فى خطابه الافتتاحى لمجلسكم الموقر فى السادس والعشرين من مارس سنة ١٩٦٤ ما كانت عليه أحوال وطننا قبل اثنتى عشرة سنة مضت ويمكن أن نوجز هذه الصورة فيما يلى:

كان الإنجليز فى مثل هذا اليوم من سنة ١٩٥٢ يحتلون ضفاف قناة السويس، متمركزين فى أقوى قواعدهم العسكرية فى الشرق الأوسط.

وكان الاحتلال البريطانى ينظر إلى القاهرة بالاستعلاء، يصم أذنيه عن نداءات الحرية المنبعثة من الشوارع باليأس، ويغمرها بطرف عينه للقصور الحاكمة، مالكة الأرض وما عليها! مطمئنا إلى ارتباطها به، وإن تظاهرت بمسايرة الشوارع الصاخبة بنداءات الحرية.

كان حلف المصالح أقوى من أى ارتباط وكانت هناك فى الحكم وزارات تتوالى، تجئ الواحدة منها لتسد ثغرة، ثم تذهب بعد أن تتفتح عليها ثغرات.

كان الحكم يعيش فى ذلك الوقت أزمة تقطع كل ارتباط له بالواقع الفوار والمتحرك.

وكان الملك، على القمة فى القاهرة يحكم من فوق قوة الاحتلال التى تحاول أن تغطى الاستعلاء بالخديعة، ومن فوق الأحزاب السياسية التى فشلت المكابرة عن تغطية عجزها وهوانها.

كان المجتمع المصرى كله فريسة متناقضات تضغط عليه من الخارج، وتتصادم فيه من الداخل، وترجه حركتها رجا عنيفا يكاد يهدم كيانه.

ومع ذلك لم يكن الشعب قد ترك نفسه لليأس واستسلم بل كانت المقاومة ضد كل ذلك أقوى ما تكون وأشرف وأنبل ما تكون.

وانتصر الإنسان وسادت إرادته فوق ضراوة الوحوش. وكانت الصورة العملية للانتصار هى أن بعض الطلائع المنتمية بالولاء للشعب، تحفزت تتلقى من الشعب نفسه، سيدها ومعلمها العظيم، إرادته. ثم تضع فى خدمة هذه الإرادة أول ما تملكه وآخر ما تملكه وهو حياتها، تم تتحرك استجابة لندائه، وكان دليلها إلى حركتها ستة مبادئ أمسكت بها تشبثا وإيمانا فوق أرض كل ما عليها يهتز ويترنح كأنه أطلال القاهرة التى أكلتها النيران.

كانت المبادئ الستة فى ذلك الوقت العصيب كما يلى:

١ - القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين.

٢ - القضاء على الإقطاع.

٣ - القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.

٤ - إقامة عدالة اجتماعية.

٥ - إقامة جيش وطنى قوى.

٦ - إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

ولعلها لم تكن محض مصادفة أن جاء ترتيب الديمقراطية السليمة فى نهاية المبادئ الستة، فإن كل مبدأ سبق كان يمهد لهذا المبدأ اللا متناهى فى مصادره وآفاقه.

لقد كان مستحيلا للديمقراطية أن تتحقق قبل القضاء على الاستعمار وعلى الإقطاع وعلى الاحتكار وسيطرة رأس المال وقبل إقامة العدالة الاجتماعية.

إن كل خطوة تحققت بهذه المبادئ مكنت من خطوة مماثلة فى اتجاه الديمقراطية السليمة.

وجاء الميثاق فأرسى أسس الديمقراطية السليمة وأوضح قواعد البناء السياسى للدولة وأبان عن يقين نابع من تجربة أمتنا فيما قبل الثورة أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية لأن المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة:

- أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .
- أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية.
- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته.

وإذا كانت هذه الضمانات لا غنى عنها لتحقيق الديمقراطية السياسية فإن الميثاق - عن حق - آمن بأن الديمقراطية الاجتماعية لا يمكن أن تقوم فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات لأن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب، سلطة مجموع الشعب وسيادته.

الجديد فى نظرة الميثاق إلى الديمقراطية والحرية أنه زواج بين نوعى الحرية فجعل الحرية الاجتماعية هى الأساس السليم والأرضية الصلبة التى تقف عليها وتنطلق منها حرية المواطن السياسية. وليس هناك أبلغ من قول السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى هذا الشأن:

إن الديمقراطية عملة واحدة ذات وجهين: سياسى واجتماعى وبغير الوجهين معا تصبح عملة زائفة لا سعر لها ولا قوة.

لم يغلب الميثاق الديمقراطية السياسية فيسلح الأفراد بحق الانتخاب ثم يقف منهم بمنأى، يصارعون احتكار الإقطاع ورأس المال لخيرات الوطن وثرواته، ويتخذونه مطية للوصول إلى السيطرة على كل أجهزة السلطة فى الدولة ومن ثم فإن تحرير الإنسان سياسيا لا يمكن أن يتحقق إلا بإنهاء كل قيد للاستغلال يحد من حريته ولأن الاشتراكية وهى الحرية الاجتماعية ـ مع الديمقراطية ـ وهى الحرية السياسية هما جناحا الحرية، وبهما معا تستطيع أن تحلق إلى الآفاق العالية التى تتطلع إليها جماهير الشعب ولم ينحز الميثاق للديمقراطية الاجتماعية فيجعلها الأساس والجوهر لأن النقد والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية فإن حرية الفرد هى أكبر حوافزه على النضال ، فالعبيد يقدرون على

حمل الأحجار، أما الأحرار فهم وحدهم القادرون على التحليق إلى آفاق النجوم، وإن الاقتناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان.

وإذا كانت أمم كثيرة قد سمح لها الزمن بأن تفصل بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية، وأن تعيش كل من الحريتين بمعزل عن الأخرى فإن نكسة ثورة سنة ١٩١٩ وتحولها قد أوجد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ أمام وضع كان عليها أن تجابهه فى قوة وحزم وألقى على عاتقها أمرا حققته أمم أخرى فى أجيال ألا وهو السير جنبا إلى جنب فى تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والسياسية معا وفى وقت واحد.

ولذلك سابقنا الزمن فى تطورنا فلم نعط للمراحل فواصل زمنية محددة يقف فيها التشريع على مستوى العمل الثورى فكان التناقض أحيانا بين الواقع الحى وبين ما يحكمه من نصوص تشريعية.

ومن هنا كانت الدعوة إلى أن تطوير القوانين ضرورة ملحة لتعبر مواده ونصوصه عن القيم الجديدة فى مجتمعنا ومن ثم تحظى بما يجب أن يكون لها من سيادة واحترام .

ثم كانت النكسة التى ألمت بوطننا فى الأيام الستة من يونيو الماضى والتى أدمت مشاعر أمتنا وأيقظتها على واقع يجب أن نتدبر كل جوانبه ونسبر كل أغواره وكان لابد - كما قال الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه إلى مجلسكم الموقر فى جلسته بتاريخ ١٠ يونية سنة ١٩٦٧ - أن تضيف إلى تجربتنا عمقا جديدا، ولابد أن تدفعنا إلى نظرة شاملة فاحصة وأمينة على كثير من جوانب علمنا.

وخرج شعبنا، الذى رفض قبول الهزيمة والاستكانة لها يومى ٩، ١٠ يونية بينما أصوات الطلقات تملأ الفضاء ليبقى رئيسه مكانه من الزعامة، ويعطيه تفويضا مطلقا للتغلب على النواقص والسلبيات التى ظهرت خلال المعركة وقبلها وأدت إلى النكسة المروعة.

واستجاب الزعيم للشعب وبدأ عملية التغيير، فأعاد تنظيم الجيش، وأسقط دولة المخابرات، وسار نحو تصفية الامتيازات والطبقات الجديدة، وعزف عن استعمال بعض السلطات التى خولتها له نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦، الخاص بالأحكام العسكرية والقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ بشأن منح صفة الضبطية القضائية لضباط البوليس الحربى.

وما كان للمجلس أن يتخلف عن القيام بواجبه فكان قرار المجلس بجلسته المنعقدة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٦٨ بتشكيل اللجنة الخاصة.

لقد كان ماثلا أمام اللجنة منذ البداية تلك القاعدة التى أسفر عنها كفاح الشعوب على مر الزمن وهى «إن الإنسان برئ حتى تثبت إدانته». فلا يجازى أى فرد عن أى فعل أسند إليه ولا يقبض عليه أو يحبس أو يتحفظ على أمواله إلا فى الأحوال التى ينص عليها القانون صراحة، وألا يتم ذلك إلا بناء على أمر صادر من عمال للدولة تتوافر فيهم صفات خاصة تكفل استقلالهم وسلامة تصرفاتهم. كما يعاقب الأشخاص الذين يتسببون فى سجن الأفراد أو حجزهم على خلاف حكم القانون لأن الإجراءات التى تسبق هذا الحكم قد توجه إلى برئ فتصيبه فى حريته التى تلازمه منذ خرج إلى الحياة والتى يحق له بموجبها أن ينتقل ويتحرك من مكان إلى آخر بمطلق مشيئته وأن يفعل ما يبتغى دون أن يحد من هذا الأمر تدخل إرادة أخرى .

كما تدارست اللجنة ما تتعرض له كثير من الدول من خطر يهدد أمنها أو سلامتها أو كيانها الاجتماعى بحيث تجد أن مجرد التمسك بقواعد الاتهام والتجريم ثم توقيع العقاب بما يستغرقه من وقت، إجراءات قد لا تكفى لحماية المجتمع وأمنه، وأن الأمر قد يستلزم اتخاذ بعض إجراءات احتياطية، للوصول إلى ذلك الهدف المنشود، مثل الاعتقال والتحفظ أو تحديد الإقامة أو وضع الحراسة أو الاستيلاء على الأموال والممتلكات أثناء فترة الخطر وغير ذلك من الإجراءات التى من شأنها المساس بالحريات الفردية استجابة لمبدأ تغليب اعتبارات الصالح العام على الاعتبارات الفردية.

لذلك فإن الالتجاء إلى بعض الإجراءات الاستثنائية وتخويل الدولة سلطة اتخاذ تدابير استثنائية فى هذه الحالات، لا يتنافى مع الشرعية الاشتراكية، لأن هذه التدابير تكتسب شرعيتها من حمايتها لمصالح الشعب العامل فعندما يكون مصير الثورة الاشتراكية فى الميزان، فإن القضية لا تكون قضية الدفاع عن حريات أعداء الشعب وإنما تكون استمرار سيادة الشعب العامل أو الإطاحة بها.

وقد أولت اللجنة اهتماما بالغا للتفرقة ـ عند ممارسة هذه التدابير الاستثنائية ـ بين الشعب وأعدائه، حتى لا يفلت عدو ولا يضار صديق. وأنه حين يقتضى الأمر إصدار قوانين استثنائية فإنه ينبغى أن يكون هناك توازن بين مصلحتين متعارضتين، حرية الفرد

التى يجب أن تحفظ قدسيتها من أن تمسها يد ما دامت مسئوليته لم تثبت بحكم قضائى يتوافر فيه كل الضمانات اللازمة للحرية الشخصية، ومن جهة أخرى مصلحة الشعب الذى من حقه أن يعيش فى أمن وسلام ويتطلب اتخاذ إجراءات ضرورية ضد أفراد يريدون هدم نظامه الاجتماعى أو تقويض نظامه السياسى تم تغليب إحدى المصلحتين على الأخرى. ومن ثم فإن القانون يجب أن يكون سلاحا فعالا فى يد الثورة لقهر أعدائها لا طوق لنجاة تلوذ به الثورة المضادة أو مظلة واقية تحتمى بها.

إلا أنه يهم اللجنة أن تؤكد أن قهر الأعداء لا يستوجب ولا يبرر استخدام أساليب غير إنسانية ولا أخلاقية ضدهم إذ الفارق كبير بين اتخاذ إجراء ثورى استثنائى وبين انتهاك الشرعية الاشتراكية التى تتعارض مع الالتجاء إلى مثل هذه الأساليب غير الإنسانية لتتبع أعدائها وضربهم. فبقدر ما يتسع إطار الطمأنينة للجماهير الشعبية، وبقدر ما يتعاظم النضال السياسى المنظم لها، بقدر ما يسهل كشف وضبط وسحق مؤامرات وخيانات وجرائم الثورة المضادة. إن كان ذلك لا يعنى الإحجام عن تصحيح ما يقع خلال الممارسة من أخطاء فإنه لا يعنى كذلك التخلى عن تصفية أعداء الثورة وتجريدهم من كل سلاح وإنما يستهدف دعم الوصول إلى الهدف وتنقية الوسائل من كل الشوائب.

وقد كان لزاما على اللجنة عند بحث القوانين الخاصة التى تتعرض للحريات والحقوق الشخصية للمواطنين أن تبدأ باستعراض القواعد العامة التى تحمى هذه الحقوق والحريات.

وفى ضوء المبادئ التى قررها الميثاق وما نص عليه الدستور وما نظمته القواعد العامة للقوانين التى تحمى الحقوق والحريات انتقلت اللجنة إلى حصر ودراسة القوانين والقرارات التى جاءت بعض أحكامها غير متسقة مع تلك القواعد العامة أو مشوبة بالقصور والغموض والتداخل مما أتاح الانحراف فى بعض الظروف ويقتضى الأمر إعادة النظر فيها وتعديلها وهى:

١ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥، والقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة.

٢ - القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية.

٣ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ.

٤ - القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ فى شأن تخويل ضباط البوليس الحربى سلطة رجال الضبط القضائى.

٥ - القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن السجون.

٦ - الأمر العسكرى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الإدارة فى المعتقلات..

وفى ظل تفهم كامل لمقتضيات وجود عدوان قائم على أرض الوطن ومقتضيات إزالة آثار العدوان. والتغييرات النفسية والواقعية التى يجب أن تأخذ مكانها بعده تعميقا لديمقراطية الشعب العامل، قامت اللجنة بدراسة واسعة لتحديد ماهية الحالات الاستثنائية التى تقتضى الخروج على القواعد العامة، وتحديد السلطة التى من حقها إعلان قيام هذه الحالات والتدابير والإجراءات التى يجب اتخاذها عند توافر هذه الحالات، والسلطة المشرفة على تنفيذ هذه التدابير قررت اللجنة تعديل تلك القوانين والقرارات على الأسس الآتية:

أولاً: قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة والقوانين المعدلة والمكملة له:

لقد سن هذا القانون لمواجهة الجيوب الرجعية والعميلة للتحالف الرأسمالى وذلك إثر إصدار دستور مارس سنة ١٩٦٤ ليضع الأسس الأولى لديمقراطية كل قوى الشعب العامل وإنهاء حالة الطوارئ، مما خشى معه تنمر الثورة المضادة لكل مكاسب الشعب واستغلالها للبيئة الديمقراطية، وتسترها وراء ما يكفله الدستور والقوانين من ضمانات للحرية.

وكذلك صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ بهدف توسيع دائرة من يجوز القبض عليهم لتشمل الأشخاص الذين سبق لسلطات الضبط والتحقيق ضبطهم أو التحفظ عليهم فى جرائم التآمر ضد أمن الدولة والجرائم المرتبطة بها والتى تم اكتشافها فى الفترة ما بين أول مايو سنة ١٩٦٥ وآخر سبتمبر سنة ١٩٦٥.

ثم صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٦ بإضافة مادة جديدة برقم ٢ مكررا إلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ حيث أجاز لرئيس الجمهورية اتباع الأحكام المنصوص عليها فى

هذا القانون بالنسبة للجنايات الأخرى المنصوص عليها فى قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها والتى ترتكب من أحد الأشخاص المبينين فى المادتين الأولى والثالثة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بنية مناهضة النظم الأساسية للبلاد أو المساس بمصالحها القومية.

ولما كانت اللجنة ترى ضرورة التوفيق دائما بين ما تقتضيه حماية أمن الدولة والنظام الاشتراكى باتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة وبين إحاطة هذه الإجراءات بالضمانات الكافية فقد استقر لديها ضرورة إلغاء هذه القوانين جميعا والتقدم باقتراح بمشروع قانون يستهدف وضع الضوابط التى تضمن بلوغ الهدف وألا ينص على أى قيد إلا ما يكون ضروريا وحقا حتى لا يصبح تقييد الحرية هدفا فى ذاته أو تعبيرا عن سلطة متحكمة، إذ بقدر اقتناع المواطنين بما يقتضيه التحول الاشتراكى من قيود بقدر ما يصبح انتصار الاشتراكية أمرا مؤكدا، وأن الاشتراكية مع ذلك لا تقبل من القيود قيدا يهدد كرامة الإنسان وآدميته، لذلك قام الاقتراح بقانون المعروض على الأسس والأهداف الآتية:

الأول: لما كان القانون القائم يبيح لرئيس الجمهورية القبض على بعض الفئات من المواطنين فى أى وقت دون اشتراط القيام بفعل معين أو حالة إجرامية فقد رأت اللجنة تقييد إطلاق هذا النص باشتراط:

١ - قيام حالة تنذر بتهديد سلامة النظام السياسى والاجتماعى للبلاد.

٢ - لم يكتف الاقتراح المعروض بقيام هذه الحالة لجواز القبض أو الاعتقال وإنما استوجب أن تقوم فى شخص المعتقل خطورة على أمن المجتمع تنبئ عنها أسباب جدية.

٣ - وضمانا لما اقترحته اللجنة فى المادة الثانية من رقابة قضائية على سلامة أوامر القبض والاعتقال استوجبت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من الاقتراح أن يبين فى كل أمر بالاعتقال الأسباب التى بنى عليها.

الثانى: راجعت اللجنة الفئات التى كانت قوانين أمن الدولة القائمة تجيز القبض عليها واعتقالها ورأت أن يقوم تحديد نطاق الفئات التى يجوز لرئيس الجمهورية أن يأمر بالقبض عليها على أساس منطقى سليم من هدى الحكمة التى أجازت هذا الإجراء وذلك بقصر تطبيقه على الذين مسهم المد الثورى وأصابهم بأضرار تجعل عداءهم للشعب محتملا ومتصورا.

الثالث: وحتى يحـاط أمن المواطن وحياته بسياج من الضمانـات رأت اللجنة فى المادة الثانية من الاقتراح بقانون أن يصدر الأمر بالاعتقال بقرار من رئيس الجمهورية وألا يكون نافذا إلا لمدة الثلاثين يوما التالية للقبض على أن يعرض بعدها على إحدى محاكم أمن الدولة المؤلفة بقرار من رئيس الجمهورية من ثلاثـة من مستشارى محاكم الاستئناف لتقرر ـ بما لها من حصانة الاستقلال ـ الإفراج أو مد مدة الاعـتقال متى توافر ما اشترطه القانون من قيام أسباب جدية لهذا الاعتقال.

الرابع: على أن اللجنة انتهت فى بحثـها إلى ضرورة وضع حد نهائى للاعتقال فرأت أهمية النـص على سقوط الأمر بالاعتقال فـى كل الأحوال بمضى ستة أشهر عـندها يفرج عن المعتقل فورا وذلك حتى لا يمتد الاعتقـال إلى مدد قد تطول دون مقتضى من مصلحة عامة.

وبهذا يـزيل الاقتراح المعـروض كل أوجه الشكـوى من القانـون القائم ويبـرئ الثورة البيضـاء من كل ألوان الانحراف ويضـع الضمانات للمواطـن البرئ ليثبت أمـام القضاء العادل بـراءته ويحقق حريـته، وبهذا يقـف المواطن إزاء سلطـة الدولة فى موقف مـتعادل تحكمـه سلطة كفـل لها الدستـور والقانون استـقلالها. وأزال من صـفحة الثورة أحـكاما اقتضتـها المراحل الأولى لمرحـلة التحول الاشتـراكى والتى كانت تـقتضى وضع مصـلحة الشعب والجماعة فوق كل اعتبار والتى كان شـعارها الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب.

وتحقيقـا لكل هذا لم تجد اللجـنة مبررا لبقاء المادة الـثانية من القانون رقـم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ والتى كانت تعطى النيابة العامة عند الـتحقيق ـ فى الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب الأول، والثانى، والثانـى مكرر من الكتاب الثانى من قانون الـعقوبات ـ سلطات استثنـائية تقدر بها كـثيرا من الضمانات الـتى كفلها قانـون الإجراءات الجنائية للـمتهم، وبذلك أراد الاقـتراح المعروض أن تبقـى النيابة الـعامة عند نـظر هذه القضايـا فى داخل حدودها الطبيعية التى تقررها قوانين الإجراءات الجنائية.

الخامس: رأت اللجنة بالنسبة لفرض الحراسة تعديل الأسباب التى تجيز فرض الحراسة تقديرا مـنها لخطورة هذا الإجـراء فأجازت فى المادة الثـالثة من الاقتراح المـعروض فرض الحراسة على كل أو بعض أموال من يأتى بقصد مـناهضة نظم البلاد الأساسية الاقتصادية

والاجتماعية، أعمالا تهدف إلى إيقاف العمل بالمنشآت أو الإضرار بمصالح العمال أو يخالف القواعد المقررة لتنظيم أو حماية السياسة الاقتصادية للدولة.

السادس: وعلى خلاف القانون القائم والذى لم يكن يجيز الطعن بأى وجه من الوجوه أمام أية جهة كانت فى القرارات الصادرة وفقا لأحكامه رأت اللجنة جواز التظلم من قرار فرض الحراسة أو الاعتراض على تنفيذه وذلك بدعوى ترفع بغير رسوم بالطرق المعتادة لرفع الدعوى إلى إحدى دوائر محكمة الاستئناف وللمحكمة أن تقرر تأييد قرار فرض الحراسة أو إلغاءه أو تعديله، على ألا تكون قراراتها نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية.

وضمانا لتحقيق هذه الرقابة القضائية وحتى تتمكن المحكمة من بحث توافر أسباب فرض الحراسة اشترطت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الاقتراح المعروض أن يشتمل القرار الصادر بفرض الحراسة على الأسباب التى بنى عليها.

لقد كان أمام اللجنة وهى تصوغ اقتراحها تلك القوى المتحالفة مع قوى الاستعمار والرجعية العالمية التى تجمعها المصالح الذاتية المتعارضة مع مقتضيات التحول والتى يسيئها تذويب الفوارق بين الطبقات ويقضى على آمالها الطبقية والرجعية. إن هذه القوى لم تهدأ لحظة واحدة وهى لا تفتأ تحاول من حين لآخر الانقضاض على المكاسب الشعبية وتعمل على عرقلة مسيرة الثورة واستمرارها وتبدد جهد المخلصين من أبنائها.

ثانياً: القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية :

رأت اللجنة أن وظيفة القوات المسلحة وإن كانت تقتضى تفردها بنظام قانونى خاص يراعى فيه إلى جانب توفير العدالة للمتهمين، تحقيق سرعة البت فى القضايا الحفاظ على سلامة الدولة وأمن القوات المسلحة، إلا أنه يجب أن يحدد هذا النظام بالإطار الذى يحقق الأهداف التى تغياها، مع مراعاة اتساقه والمبادئ القانونية العامة، وهو ما حرصت المذكرة الإيضاحية على تأكيده.

ومع ذلك فقد جاءت بعض أحكام هذا القانون مخالفة لهذه الأسس فيما تضمنته من نصوص تسلب من القضاء العادى اختصاصه الطبيعى بمحاكمة المواطن فى عديد من الجرائم الهامة ولم يقصر اختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم العسكرية البحتة التى يرتكبها أفراد القوات المسلحة.

وخلال بحث اللجنة لأحكام هذا القانون تـوطئة لاقتراح تعديله صدر القانون رقـم ٥ لسنـة ١٩٦٨ بتعديـل بعض أحكام مـواد القانون رقم ٢٥ لـسنة ١٩٦٦ بإصـدار قانون الأحكام العسكرية. وبصـدور هذا القانون تحققت النتيجة التى كانت تـهدف إليها اللجنة من اقتراح تعديل هذا القانون.

ثالثاً: قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ:

قامت اللجنة بدراسة واسعة حول نظام الطوارىء، وتبين لها أن هذا النظام مستند إلى أساس من الـدستور الذى ينـص على أنه «يعلـن رئيس الجمهـورية حالة الطـوارئ على الوجه المبين فى القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الأمة فى خلال الثلاثين يوما التالية له ليقرر ما يراه بشأنه».

وقد صدر أول قـانون للأحكـام العرفية بـرقـم ١٥ لسنـة ١٩٢٣ بعد انتـهاء الحرب العـالمية الأولى بقليـل، واقتـضت حاجـة الـعمـل إلى تعديـل أحكامه كلما بدا قصـوره عند التطبـيق، فتعددت التعديلات التـى أدخلت عليه وكان آخرها القـانون رقـم ٥٣٣ لسـنة ١٩٥٤ الذى جمع شتات ما تضمنته القوانين التى سبقته.

ثم صدر القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ليوفر الضمانات التى اقتضتها الحاجة آنذاك، ورغم ذلك فقد ظـل هذا القانون يفتقد بعـض الضمانات الضرورية الواجـب توافرها لمن يعملون بأحكامه.

وقد عرفت مـعظم دول العالم النظـم الاستثنائية الـتى تعلن أثناء الحالات الـتى تطرأ وتعرض الأمن أو الـنظام العام فى أراضـى الدولة أو فى منطقـة منها للخـطر سـواء كان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات فى الداخل أو حوادث عامة أو انتشار وباء أو ما شابه ذلك ممـا يقتضى منح السـلطة التنفيذيـة سلطات أكثر من تلك التى تنص عليها القوانين العادية لمواجهة هذه الحالات.

وهذا النظام وإن كان نظاما استثنائيا إلا أنه ليس بالنظام المطلق فهو يطبق فى ظروف عاصفة وملابسات مشتعلة لا تحتمل التردد، أو التمهل أو التأخير.

وقد رأت اللجنة ـ توفيقا بين تقديس الحريات وحماية المصلحة الوطنية ـ الإبقاء على هذا القانون مع إدخال بعض التعديلات عليه بحيث يقتصر على ما يقتضيه الأمر من مواجهة الحالات الخطيرة مع وضع الضوابط التى تكفل ضمان الحريات.

وتحقيقا لذلك رأت اللجنة أن تتقدم بالاقتراح بقانون الطوارئ شاملا الضمانات والأحكام الآتية:

١ - النص على تاريخ انتهاء حالة الطوارئ ضمانا لتوقيتها إذ أن فى النص على تحديد تاريخ الانتهاء تأكيدا لضمان رجوع السلطة القائمة على تنفيذ حالة الطوارئ إلى مجلس الأمة ـ بعد كل فترة محددة سلفا ـ لكى يبدى رأيه سواء باستمرارها لفترة أخرى أو إلغائها.

٢ - لما كانت سلطة القبض والاعتقال تقوم أساسا كوسيلة وقائية تهدف إلى صيانة النظام العام والمحافظة عليه، إلا أن هناك واجبا آخر يجب رعايته وهو عدم التعرض لحريات الأفراد وحقوقهم العامة أو المساس بها إلا بالقدر اللازم فقط لصيانة هذا النظام، فقد رأت اللجنة إباحة حق التظلم لمن يقبض عليه أو يعتقل بالتطبيق لأحكام المادة الثانية من هذا القانون إلى لجنة قضائية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية وذلك إذا انقضى ستون يوما من تاريخ القبض عليه على أن يتجدد حقه فى التظلم متى انقضى ستون يوما من تاريخ آخر قرار صدر فى هذا الشأن.

٣ - كما رأت اللجنة أن يمتد حق رئيس الجمهورية فى تخفيف العقوبة المحكوم بها أو وقف تنفيذها أو إلغائها ليشمل جميع الجرائم حتى وإن كانت جنايات القتل العمد أو الاشتراك فيها وذلك بحذف عبارة «وذلك كله ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم جناية قتل عمد أو اشتراك فيها الواردة فى المادة ١٥. لأنه إذا كان الدستور قد أباح لرئيس الجمهورية الحق فى إلغاء الأحكام بعد التصديق عليها إذا جد من الأسباب ما يدل على أن هناك خطأ فى تطبيق القانون أو ظهرت أسباب تؤدى إلى براءة المتهم فمن باب أولى يجب الإبقاء على هذا الحق فى الجرائم الكبيرة والخطيرة كجنايات القتل العمد أو الاشتراك فيها ومن ثم فلا داعى لاستثنائها، خاصة أن رئيس الجمهورية له حق العفو عن العقوبة طبقا للدستور كما سبق ذكره.

وقد لاحظت اللجنة أن هذا القانون قد أضفى صفة رجال الضبط القضائى على الضباط القائمين بأعمال وواجبات البوليس الحربى بالنسبة إلى الأعمال والواجبات التى

يكلفون بهـا من القيادة العامة للقوات المسلحة وهو ما سوغ لهم مباشرة سلطات الضبط القضائى الطبيعى لأجهزة القوات المسلحة ويتعارض مع الأحكام العامة فى الإجراءات الجنائية، بالإضافة إلى أن قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد أضفى صفة رجال الضبط القضائى العسكرى على ضباط صف الشرطة العسكرية بما يغنى عن أحكام هذا القانون لذلك رأت اللجنة إلغاء هذا القانون.

وقد بدأت اللجنة بدراسة الظروف الموضوعية التى كشفت عن القصور فى التشريعات الحالية الخاصة بمعالجة أمور المعتقلين.

وتبين أن جوهر الموضوع يكمن فى عدم تحديد واضح لماهية المعتقلات وبيان أماكنها والضمانات الخاصة بمن يودع فيها.

وإن كانت الثورات غالبا ما تواجه ظروفا تستدعى استخدام أساليب القهر ضد أعدائها الذين يهددون بتقويض نظمها السياسية والاقتصادية والإطاحة بالمكاسب التى حققتها لشعوبها. وذلك بالتحفظ عليهم بعيدا عن المجتمع إلا أن قهر خصومها لا يستوجب ولا يبرر معاملتهم معاملة غير كريمة.

وقد تبين للجنة أن كل ما ينظم الإدارة فى المعتقلات هو الأمر العسكرى رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ الذى صدر قبل إلغاء حالة الطوارئ فى ٢٤/ ٣/ ١٩٦٤ والذى لم يتضمن أيا من الضمانات التى كفلها القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن السجون الذى صدر عن نظرة تتفق مع القواعد العامة التى تضمنها الدستور وقانون الإجراءات الجنائية فحفظت للسجين كرامته وسدت السبيل على الانحراف بما تضمنه من تحديد لأداة إنشاء السجون وسلطات القائمين عليها وحقوق نزلائها وتأكيد الإشراف القضائى عليها .

لذا رأت اللجنة تعديل المادة الأولى من قانون السجون بحيث تمتد أحكامه إلى جميع الأماكن المخصصة لإيداع من تسلب حريته سواء بسبب اتهامه فى إحدى الجرائم أو الحكم عليه فيها أو بسبب اعتقاله.. كما اقترحت اللجنة إضافة نص جديد يقضى بمعاملة كل من تسلب حريته بغير حكم قضائى المعاملة المقررة للمحبوسين احتياطيا فى هذا القانون.

وردعا لأى انحراف وضمانا لتنفيذ ما استهدفه اقتراح اللجنة رأت إضافة نص جديد آخر يعاقب بالسجن كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أودع أو أمر بإيداع من تسلب حريته على أى وجه فى غير السجون المحددة فى هذا القانون.

واللجنة وهى تتقدم بالاقتراحات بالقوانين المرفقة تؤكد أن كثيرا مما اقترف من انحرافات وأخطاء لم يكن باسم القانون وإنما كان مخالفا للقانون، وكل ما خلصت إليه اللجنة من مناقشات فى هذا الشأن أن تعديل القوانين لا يكفى للقضاء على الانحرافات وإنما يلزم أن يسرى خلق وضمير فى كل الأدوات المنفذة للقوانين المقيدة للحريات لتقف عند القيود التى حددتها روح القوانين.

واللجنة قبل أن تنهى تقريرها، برجائها الموافقة على ما اقترحته، تجد لزاما عليها أن تضع أمام المجلس بعض التوصيات اللصيقة الصلة بالحريات الشخصية للمواطنين ولم يكن مكانها القوانين التى تعرضت اللجنة لتعديلها:

١ - لما كان المجلس يتأهب لوضع الدستور الدائم فإن اللجنة تأمل أن ترقى ضمانات الحرية لتتبوأ مكانها الطبيعى فى الدستور.

٢ - أن تقوم الأجهزة الشعبية والمؤسسات الديمقراطية بأخذ دورها فى الرقابة لتحول دون انحراف الأجهزة التنفيذية بما لها من سلطات تحقيقا لما ورد بالميثاق من أن «سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى، كما أنه الضمان الذى يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الأجهزة الإدارية بفعل الإهمال أو الانحراف».

٣ - يجب أن تبادر اللجان الموضوعية المختصة بالمجلس بإعادة النظر فى كافة النصوص المانعة من حق التقاضى كقوانين الفصل عن غير الطريق التأديبى أو قوانين الجامعات إعمالا لما ورد بتقرير الميثاق من أنه يجب أن ينشأ لكل خصومة قاض. ومن ثم أصبح لازما الآن أن تسقط كل الموانع الحاجبة لحق التقاضى.

غير أن السادات عوق عرض هذه المشروعات على المجلس رغم الإلحاح المتزايد وبالتالى فإنه عندما عُقد المؤتمر القومى بعد ذلك أوحيت إلى حافظ بدوى أن يُضَمِنَ كلمته بتقديم مجموعة اقتراحات هى فى مجملها خلاصة عمل لجنة الحريات والأفكار التى تَضَمَنَتْهَا مذكرة اللجنة وكنت وقتها قد أصبحت وزيرا للشئون الاجتماعية فنظر لىَ الرئيس عبد الناصر وقال أليس هذا هو عمل لجنة الحريات فقلت نعم، فقال أنا موافق. وفعلا صدرت أكثر تلك التعديلات بقرارات بقوانين بعد ذلك وهى على قصورها كانت تعتبر خطوة كبيرة فى حينها، فلأول مرة يصبح للمعتقل حقوق ويصبح لمدة اعتقاله

مدي وحدود، ويصبح لأماكن الاعتقال تحديد وأسلوب للمعاملة، ويصبح للقضاء سلطة ورقابة بالنسبة للمعتقل. ولأول مرة يفتح باب التظلم إلى القضاء من الحراسة ومن الاعتقال وتلغى صفة الضبطية القضائية للشرطة العسكرية إلى غير ذلك من التعديلات الجوهرية والتى يخفى على الكثيرين أنها تمت بعد قليل من نكسة يونيو١٩٦٧ وفى وقت كانت الظروف الداخلية والخارجية بالغة القسوة، ولم يكن قد اكتمل البناء العسكرى بدرجة مطمئنة كما كانت آثار النكسة تربة صالحة بما أحدثته من قلق، تغرى الأعداء بمحاولة تقويض النظام من الداخل، الأمر الذى فشلت حرب ٦٧ فى تحقيقه. وكان الأمر الطبيعى يقتضى أن تصدر تلك التشريعات من مجلس الأمة وأن تناقش فيه، وكان من الممكن أن تكون أفضل وأكثر تحقيقا لمعانى الحرية والديمقراطية وأنا دائما من المؤمنين بأن التشريع الذى يصدره البرلمان يَفْضُل أى تشريع آخر تصدره الجهات الإدارية أو يصدر بتفويض من المجلس وذلك بما يتوافر له من دراسة واسعة فى اللجان ثم فى المجلس وما يجرى حوله من مناقشات وما يطرح من آراء تفسر وتوضح وتكون مرجعا لمطبق القانون يستقرئ منه روح التشريع واتجاهاته ومقصد المشرع منه على عكس التشريعات الصماء التى لا تحوى إلا مجرد نصوص سطرها كاتبها مما يقوى احتمال الخطأ ويجهل بروح التشريع ومقاصده ويخلق صعوبات كثيرة عند التطبيق ويؤدى إلى بروز تأويلات شديدة التناقض.

أقول إننى كنت أفضل أن تصدر هذه التشريعات من المجلس لا أن تصدر من رئيس الجمهورية بسلطة التفويض من المجلس ولكن ماحيلتنا إزاء رئاسة المجلس وإصرارها على أن يتخلف عن دوره وأن تتعطل أعماله تحت حجج شتى ورغم اعتراض الأعضاء وعدم اقتناعهم.

وفى مارس سنة ١٩٦٨ بدأ الحديث عن تشكيل وزارى جديد يواجه المرحلة الجديدة ولم يكن يدخل فى دائرة اهتمامى أو طموحاتى أن أصبح وزيرا ومن ثم لم تشغل بالى تلك التعديلات المزمعة إلا فى إطارها العام لا الشخصى.. إذ كان تخطيطى لمستقبل حياتى يبدأ وينتهى دائما بالمحاماة فلم يكن يعدلها عندى أى عمل آخر.. وأذكر أنى فى ذلك الحين كنت أتردد على المجلس وألتقى ببعض الزملاء نرقب التطورات ونناقش الظروف والأوضاع السياسية ونتابع الشائعات حول الترشيحات ولم يتجه ذهنى إلى أننى سوف أكون أحد المرشحين.. ولكنى فوجئت بطلبى بالفندق ليلا للاتصال برياسة الجمهورية حيث أبلغت أننى سألتقى بالرئيس عبد الناصر فى اليوم التالى الساعة ١٢

ظهرا.. وكانت مفاجأة كبيرة لى، حتى أنى اضطررت أن أطلب «بدلة» من منزلى بالقرية وصلتنى فى الصباح الباكر حيث كنت بالقاهرة فى ملابس صيفية خفيفة تحرجت من مقابلة الرئيس بها وعندما توجهت للقاء الرئيس.. جلست فترة فى استراحة ملحقة بمكتب سامى شرف حيث وجدت شابا وسيما لم ألتق به من قبل قام بتعريفى بنفسه (الدكتور صفى أبو العز) أستاذ بالجامعة.. وعرفت أنه أيضا مستدعى لمقابلة الرئيس وتعارفنا وتوثقت بيننا منذ تلك اللحظة صلات المودة والصداقة والاحترام.

ولقيت الرئيس وبسرعة شديدة وأسلوب مؤثر قوى ونظرات شديدة الإشعاع والتأثير، أخذ يتحدث الرئيس بادئا بأسئلة كثيرة عن عملى وعن المحاماة وعن القانون وعن إقامتى بالقرية وعما لفته نحوى من المواقف...وقال لى كلمة رددها مرة ثانية أمام مجلس الوزراء فى إحدى المناسبات أثناء المناقشة حول بيان ٣٠ مارس «الذى عرفنى بك وولد ثقتى وتقديرى لك ليس مواقف التأييد بقدر ما هى مواقف النقد والمعارضة المسئولة فى مناقشاتك وما قدمته من مذكرات ودراسات» فاجأنى بأنه استمع إلى تسجيل لندوة صحفية فى دار أخبار اليوم حضرها إحسان عبد القدوس ومحمود العالم عن أخبار اليوم كما حضرها أحمد القصبى وأحمد سعيد، محمود أبو وافية، وعلوى حافظ، وعبد المولى عطية وأنا من أعضاء مجلس الأمة وكنت وقتها أمينا للجنة الحريات التى شكلها المجلس وقتذاك وكانت محل اهتمام ومتابعة الرأى العام. وكان علوى حافظ قد شن هجوما عنيفا على الثورة وعلى منظمة الشباب على وجه الخصوص فى تلك الندوة ورددت عليه ردا مطولا حول خطأ مفهومه للثورة وأهمية التفرقة بينها وبين بعض الأخطاء أو الأشخاص. وحول النقد للهدم من خارج صفوف الثورة ومبادئها والنقد من داخل الثورة وانطلاقا من الإيمان بها وبمبادئها والحرص عليها، ودافعت عن دور منظمة الشباب فى مواجهة الحملة المغرضة ضدها خوفا من تنامى دورها ومن ورائها التنظيم الشبابى وقدرتها على حماية الثورة شعبيا.. وقد استمرت الندوة لما بعد منتصف الليل وقد ناقشنى الرئيس مطولا حول ما طرح من أفكار فيها واكتشفت أنه أيضا محيط بدقائق وتفصيلات مناقشات مجلس الأمة ولجانه وأخذ يناقش معى العديد من القضايا التى كانت مطروحة آنذاك ثم عن كثير من تصوراته فى المستقبل، وحديث آخر عن سنوات ما قبل النكسة والصراعات التى شهدتها والعوامل التى أثرت فيها.. ثم ختم بالحديث عن الوزارة الجارى تشكيلها ومهامها ومسئوليات البناء الداخلى ليسير جنبا إلى جنب مع إعادة البناء العسكرى.. ولما كنت مرشحا كوزير للدولة لشئون مجلس الأمة فقد جرى الحديث حول

الإعداد لانتخاب مجلس جديد.. وفى أثناء الحديث ولدت فكرة أن أتولى أيضا وزارة الشئون الاجتماعية وتعدل التشكيل على أساس ذلك.. كنت فى البداية لا أرى بأسا فى تولى منصب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة على أساس أنه استمرار للعمل السياسى الذى ألفته ولى فيه خبرة لا بأس بها وإذ فوجئت بإضافة وزارة الشئون تغير الموقف، ولكنى رحبت وقلت للرئيس إنى جندى فى بناء الثورة أعمل فى أى موقع.. ولكن اعترانى تفكير عميق وتخيلت وزارة بجهاز بيروقراطى أصبح فيها مسئولا عن تسيير هذا الجهاز - يصبح لى عمل مكتبى يومى ومسئوليات إدارية وقلت لنفسى أخيرا وقعت فى المحظور - فيما هربت منه دائما ونفرت منه نفورا شديدا.. وخلوت إلى نفسى بعد اللقاء أفكر فى قسوة انتزاعى من عملى بالمحاماة.. الأمر الذى لم أتصوره يوما ولا أطيقه.. ثم عن مهمة الوزير والتى كانت فى كثير من اللحظات تختلط بوظيفة وكيل الوزارة الأول.. وتفقد صفتها السياسية ليستغرقها العمل الفنى والبيروقراطى المكتبى والذى لا أطيقه ولا أفهمه.. وأخذت أفكر فى وزارة الشئون الاجتماعية وصعوبة مهمة الوزير فى ظل تجربتنا حيث لم يقم تنظيم سياسى كفء وقادر وبالتالى لم يترب داخل التنظيم قيادات تلم بجوانب العمل والمسئوليات فى الوزارات المختلفة، إما على غرار اللجان الفنية والمكاتب بالأحزاب فى الدول التى أخذت بنظام الحزب الواحد أو فى شكل وزارات الظل فى الأحزاب فى الدول الغربية بحيث يكون للحزب دراساته وبرامجه وأفراده فى كل فرع من الفروع وفى كل مجال حتى إذا ما تولى السلطة كان له مرشحوه الدارسون الملمون تماما بمهامهم وكانت له برامجه وأفكاره.. أما لدينا فلأن التنظيم لم يقم بشكل فعال وكامل وشامل فلم يقدم رجالا أو برامج وأصبح المرشحون إما كوادر فنية بحتة أو علمية كأساتذة الجامعة أو إدارية أو قيادية سياسية عامة وهم الأقل (كحالتى) وكانت هذه إحدى مشاكلى الرئيسية فأنا لا أعرف فى مجال وزارة الشئون إلا جانبا قليلا مما لقيت فى العمل. وما لقينى فى مسيرة الحياة.. لم يكن يقنعنى بدور وزارة الشئون. والمناقشات التى شهدها مجلس الأمة فى هذا المجال لا تعطينى انطباعا بأن نشاط ومسئوليات الوزارة قد تطور بما يتفق مع مجتمع ينتقل إلى الاشتراكية ويحدث تغييرا جذريا فى بناء المجتمع ماديا ومعنويا.. ومازال مفهوم الخدمة الاجتماعية متأثرا بمنطق المجتمع الطبقى الرأسمالى، ولذلك كان لزاما علىّ أن أمضى فترة للدراسات ومطالعة كل فروع النشاط والمسئوليات بالوزارة وغرقت فى التقارير والدراسة ولكنى وجدت متعة كبيرة ومجالا خصبا للعمل ووجدت نخبة على درجة عالية من الكفاية العلمية والخبرة من العاملين بالوزارة..

وقبل أن أستطرد قليلا فى هذا الخصوص أذكر احدى الطرائف التى واجهتنى فى أيامى الأولى.. ذلك أنى كنت أقيم ـ كما قدمت ـ بفندق جراند أوتيل وقت تعيينى.. وقبل حلف اليمين زارنى فى بهو الفندق أحد موظفى الشئون عرفنى بنفسه بأنه كان مديرا لمكتب وزير سابق للشئون الاجتماعية وأنه يعرض خدماته علىّ وإذ كنت لا أعرف أحدا بالوزارة من قبل ولم تكن لى «شلة» معينة تنتقل معى حيث أعمل كما جرى العرف مع البعض.. فقد شكرته وقلت له لا بأس إلى أن أتدبر الأمر.. وبعد وصولى الوزارة أقبل علىّ كبار المسئولين مهنئين وفى مقدمتهم وكلاء الوزارة ولاحظت من أحاديث كل منهم منفردا أنهم غير مرتاحين لذلك الشخص وكان كل منهم يحرص على تحذيرى منه وتفضيل اختيار آخر.. وبعضهم سمى لىّ أشخاصا آخرين، غير أنى لم ألاحظ ما يعيب ذلك الشخص خلال الأيام الأولى وكان دءوبا كما كان عونا كبيرا لىَ للتعرف على جوانب العمل والمسئوليات بالوزارة خلال المذكرات التى كان يقدمها لىَ مركزة ودقيقة ومتقنة.. وتشعر بصدورها عن شخص واسع المعرفة بعمل الوزارة.. وأخذت أحاول التعرف على أسباب الحملة عليه.. حيث التقيت بأحد المديرين الذى اكتشفت أنى أعرفه من قبل فاصطفيته وسألته عن السبب، شرح لى الأمر قائلا.. لقد كان مديرا لمكتب أحد الوزراء السابقين الذى لم يكن يلتقى كثيرا بوكلاء الوزارة والمديرين وكان يكلفهم بعرض ما يريدون من خلال مدير مكتبه وكان مدير المكتب يقرأ المواضيع ويضع على الملف ورقة بمضمون ما فيه ثم رأيه الذى كثيرا ما كان يعتمده الوزير..

ومن هنا أحس الوكلاء والمديرون بعزلة عن الوزير وبأن مدير المكتب يتسلط عليهم برأيه ويقوم حاجزا بينهم وبين الوزير ليطرحوا عليه أفكارهم وآراءهم ويقنعوه بها وظل الصراع بينهم وبين مدير المكتب الذى لم يكن فى الواقع أكثر من منفذ لإرادة الوزير، حتى إذا ما ترك ذلك الوزير الوزارة وحل محله وزير آخر حضر بهيئة مكتبه.. ظل مدير المكتب مضطهدا من الجميع ومحل انتقامهم ولعل الجميع كانوا يخشون أن تستأنف المعركة وأن تواتى مدير المكتب الفرصة للانتقام.. ولكنى فاجأت مدير المكتب بأنى ملم بكل هذه الظروف ولا أريدها أن تتكرر.. فلا بأس من أن يقدم لى رأيه وأفكاره وكان هذا يعاوننى كثيرا فى عملى .. ولكن من حق كل الوكلاء والمديرين أن يعرضوا علىّ مباشرة أى أمر بلا حواجز.. ودائما وبلا مواعيد مسبقة أو تحديد لمدة اللقاء.. وأفهمتهم جميعا ذلك.. بل إنى وضعت قاعدة أن من حق أى موظف بالوزارة أيًا كانت درجته أن

يقابلنى.. وارتاح الجميع وعادت العلاقات الطيبة بينهم لا يعكرها أحيانًا إلا بعض ذكريات الماضى.

قضيت ـ كما قدمت ـ فترة كبيرة فى الدراسة ليس فقط من خلال التقارير والبيانات ولكن من خلال الزيارات الميدانية المستمرة ثم من خلال لقاءاتى مع العاملين فى كل فرع، حيث أتيحت فرصة النقاش والحوار الذى حرصت فيه أن أمنح الجميع وخاصة صغار العاملين، فرصة طرح أفكارهم وآرائهم ومقترحاتهم.

وبعد سبعة أشهر بالوزارة كنت قد درست بعمق كل جوانب العمل وزرت معظم مديريات الوزارة بالمحافظات وكثيراً من أقسام وإدارات العمل بالوزارة، وبدأت أضع تصوراتى وأفكارى وأعدها للتنفيذ. وكانت أبرز أفكارى هى تطوير عمل الوزارة وتركيزه فى جانب التنمية الاجتماعية وخاصة دور الوزارة فى مجال الطفولة التى لم تحظ إلى الآن برعاية كافية وشاملة، وهى مرحلة تكاد تكون مع بالغ أهميتها ضائعة بين عديد من الوزارات..

وكانت الفترة التى قضيتها بوزارة الشئون فى بداية عمليات التهجير من بورسعيد وسائر مدن القنال ومن ثم تطلبت عمليات التهجير وإعداد المعسكرات وتدبير الإعانات ومستلزمات الإعاشة، بما يكفل لهم حياة كريمة، جهداً شاقًا، وحملت الوزارة عبئًا جسيمًا وأدى جهاز الوزارة فى هذا المجال عملاً مخلصًا ومبهراً. فقد هُجر كل المقيمين ببورسعيد والاسماعيلية والسويس بخلاف مواطنى سيناء إلى خارجها حيث أقام البعض لدى فروع لأسرهم أو أقاربهم وأقام الآخرون وهم الأكثر فى معسكرات إيواء قامت الوزارة بإدارتها فى بعض المدارس والوحدات الاجتماعية والمجمعة. كما قامت الوزارة بتقديم الأسرة وغيرها من الاحتياجات. وتلقت الوزارة أطنانًا من الإعانات المختلفة بطاطين وأغطية وملابس وزعتها عليهم فضلاً عن الإعانات الشهرية.

وأما عن مسئولياتى كوزير للدولة لشئون مجلس الأمة فلم تمارس إلا لفترة قصيرة جداً حيث كان العمل بالمجلس شبه متوقف أما انتخابات المجلس الجديد فلم يبدأ فيها إلا بعد تركى الوزارة بانتخابى عضواً للجنة التنفيذية العليا وصرت من بعد عضواً باللجنة التى أعدت وأشرفت على الجانب السياسى لتلك الانتخابات.

ولكنى لم أبق بالوزارة فترة كافية أستثمر فيها نتيجة دراساتى بوزارة الشئون حيث كلفنى الرئيس عبد الناصر أن أرشح نفسى للجنة العليا وكان أن انتخبت وتركت الوزارة

دون أن أحقق ما كنت أتمناه وقبل أن أقضي فترة كافية لغرسى أن ينمو ويثمر.. وبقدر ما كان تضررى وعدم ترحيبى بمنصب الوزارة عند ترشيحى بقدر أسفى وضيقى بترك الوزارة التى كان قد وصل اقتناعى برسالتها والعمل فيها حداً مشجعًا فقد وجدت فيها ميدانًا خصبًا للعمل والخدمة الاجتماعية وهو امتداد لدورى الذى بدأته وشغفت به فى بلدتى ثم فى كل المحافظة منذ تخرجى من الجامعة واستقرارى بها مشتغلا بالمحاماة.

وكان قد بدىء بعد ٩ ، ١٠ يونيو سنة ١٩٦٧ فى إعادة التنظيم الشامل للبناءين العسكرى والسياسى.

ولأول مرة بدىء فى إعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكى وبالانتخاب ـ تنفيذًا لبيان ٣٠ مارس ـ ومن القاعدة إلى القمة وبذلك يكتمل البناء الديمقراطى لأول مرة.

وحتى يأتى الانتخاب بعيداً عن أى تأثير لعناصر الاتحاد الاشتراكى السابقة شكلت لجنة برياسة الدكتور محمود فوزى وعضوية نخبة من أساتذة الجامعات وغيرهم للإشراف على إجراء الانتخابات ومنحت اللجنة سلطات واسعة بدءاً من ضبط العضوية إلى شروط الترشيح وعملية الانتخابات ذاتها وقد بدأت كما اعتدت بترشيح نفسى فى بلدتى الروضة مركز فارسكور وتدرجت بالانتخاب إلى اللجنة المركزية، وهكذا فعل أكثر المسئولين فى المواقع المختلفة آنذاك.

ونشطت الحركة السياسية الجماهيرية فى تلك المرحلة وبدت الجدية فى الاختيار وفى الترشيح.

وأفرزت الانتخابات آلافا من الوجوه الجديدة والعناصر الأكثر فاعلية والتزامًا وقد واجهت اللجنة المركزية إثر تشكيلها مسئوليات هامة كثيرة كانت تضع فيها تقاليد وأساليب غير مسبوقة ومن ثم دارت حولها مناقشات هامة.. وقد أصرت اللجنة بعد مناقشات مطولة أن تفوض الرئيس عبد الناصر فى اختيار الأسماء وطرحها على اللجنة تقديراً منها بأن الاختيار والمفاضلة سوف يكون صعبًا إذ لم يكن قد جرى التعارف بقدر كاف بين أعضاء اللجنة وصدر هذا القرار رغم معارضة عبد الناصر له وإصراره على ضرورة ممارسة اللجنة لمسئولية الاختيار وأن تضع بذلك سوابق تُتّبع من بعدها.

ولكن فى جلسة اللجنة المركزية بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٨ قال عبد الناصر: «... الحقيقة أنا فى هذا أخذت رأى كثير من الناس الذين أعرفهم وبعدين وجدت إن ده مش كفاية فقررت إنى آخذ رأى الأمناء فى المحافظات على أنى أخطرهم أنهم أيضًا

يستشيرون زملاءهم فى اللجنة المركزية أو زملاءهم فى المحافظات بحيث يكون تشكيل الاتحاد الاشتراكى الكامل يؤكد ثقة الجماهير وثقة الجميع. فى المناقشات مع الناس وفى المناقشات مع الأمناء وضح.. الناس كانت بتعبر بتعبيرات متباينة وتعبيرات مختلفة فيقول كفالة الاستمرار وبعدين يقول إتاحة الفرصة للتجديد. ومثلاً بيقولوا إن بعض الناس قالوا من الناحية العمالية نستنى انتخابات العمال يعنى.. أصبح التوفيق عمل مش سهل ولكنه عمل عسير خصوصًا بالنسبة لإتاحة الفرصة للتجديد.. ولكن الحقيقة التجديد معناه أن هناك عناصر جديدة تبرز جماهيريا وسياسيًا وهذا البروز الجماهيرى والسياسى يعطيها الحقيقة الفرصة لأنها تصل إلى أعلى المناصب فى الاتحاد الاشتراكى العربى.

ثم قال: إنه وجد من الضرورى عدم الجمع بين الوزارة وعضوية اللجنة التنفيذية حتى لا يطغى عمل الوزارة ومسئولياتها على أدائه كعضو اللجنة التنفيذية وقال إنه وصل إلى نتيجة.. لابد من إعطاء الفرصة للجنة المركزية لتظهر منها العناصر».

وقال: «الحقيقة أنا بدى آخد مثل.. كيف تتكون القيادات الجماعية التى تشابه اللجنة التنفيذية العليا للأحزاب الأخرى؟ بتتكون بمضى الزمن وبمضى المدة وبتكون العناصر التى تقود النضال فى الأول فى أى حزب أو فى أى تنظيم سياسى.. ثم العناصر اللى تظهر.. العملية بتاخد وقت علشان ده يطلع فى القيادة، أنا فكرت فى عدة أفكار: الأولى إنى أجيب الأربعة عشر اسم طب حجيب أربعتاشر اسم من مين! من الناس اللى أنا اشتغلت معاهم ومعنى هذا إنى أنا حاستبعد عدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية لأنى أنا باشتغل معاكم بس كأعضاء لجنة مركزية من ثلاثة أسابيع فقط أو أربعة ولم نختبر بعض الاختبارات الكافية. وإذا أخذتهم من الذين اشتغلت معهم ينتفى العنصر الذى طلبه كل من قابلتهم وهو إتاحة الفرصة للتجديد..

والحل الثانى نعين جزءا من اللجنة التنفيذية ونعين الباقى بعد ذلك وهو نصف حل.

وأخيرًا وصلت إلى رأى أن نؤجل انتخابات اللجنة التنفيذية لبعض الوقت خاصة واللجنة المركزية للظروف غير العادية فى حالة انعقاد مستمر كل أسبوع أو كل أسبوعين نبحث كل الأمور ونعين أعضاء اللجان وأمناء اللجان ثم فى الوقت المناسب تنتخب اللجنة المركزية أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بعد أن يكون قد تم التعارف والتفاهم بين جميع الأعضاء.

ورغم ذلك ظل حديث الأعضاء مصرًا على أن الثقة فى الرئيس بلا حدود ومن ثم عليه أن يجرى اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية.

ولكن الرئيس قال إنه شاكر على الثقة ويعتز بها ولكنه يرى أنه من الضرورى إذا ما كانت هناك ضرورة ملحة للتعجيل بتشكيل اللجنة التنفيذية أن يتم ذلك عن طريق الانتخابات قائلاً «لازم كل واحد فيكو يأخذ مسئوليته فى هذا الموضوع وقال بالنسبة للاستمرار أنا قادر إنى أنا أعطى فيه رأى».

«ولكن بالنسبة للتجديد لازم نتكلم بوضوح وبصراحة وأنا بعبر عن ضميرى أنا لا أستطيع ترشيح أحد لم أباشر معه عملا ولم أحتك بهم ولم أعرفهم وإلا أكون بهذا قد وضعت الأمور فى غير موضعها».

وقال: «بالنسبة لمن أعرفهم أستطيع أقول فلان وفلان ممن اشتغلت معهم عشر سنين وعشرين سنة ويبقى ضميرى مستريح».

«وبالنسبة لمن لم أشتغل معه ولم أخبرهم سوف أسأل ولا يكون ضميرى مستريحًا».

وظل الجدال لفترة طويلة والأعضاء يصرون والرئيس مُصر ويقول: .. «معانا طرف ثالث وهى الناس التى ستنتظر فى الصباح ماذا فعلنا وسوف تعلق على كل كلمة فإذا مشينا فى الخطوة الصحيحة لا نعطى فرصة لأعدائنا أن يبلبلوا الناس وأعضاؤنا موجودون ولابد أن نسير فى الطريق الصحيح حتى نضمن أن الجماهير لا تضلل ولا تترك ثغرة.

هناك فرق كبير بين أن أقدم «لِسْتَة» وبين أن تنتخبوا، فرق كبير جداً من الناحية النفسية بالنسبة للجماهير.

وقال أنا سمعت كلام قيل إنهم أعطوه تفويضًا فى مجلس الأمة ويمكن انتو سمعتوا أيضًا وجاءت اللجنة المركزية وأعطته أيضًا تفويضا. لازم الواحد يبقى حساس وأقول لكم هناك ثورة مضادة موجودة فى البلد وتود أن تتصيد لنا حتى حسن النية وبهذا لابد أن نمشى حذرين جداً».

ورأى فى نهاية الاجتماع استطلاع رأى الأعضاء فى التعجيل بتكوين اللجنة التنفيذية العليا أو بتأجيلها فوافقت الأغلبية على التعجيل.

ثم طرح اقتراح بإجراء انتخاب اللجنة طبقًا للمادة ٣٢ من لائحة اللجنة المركزية فوافقت الأغلبية وحددت جلسة لإجراء الانتخاب.

وكما تقدم قام الرئيس عبد الناصر من جانبه بإجراء استطلاع للرأى بين أمناء المحافظات فلقى كلا منهم على انفراد بقصر القبة ولم يحضر هذه اللقاءات سوى شعراوى جمعة بوصفه أمينًا للتنظيم.

وقد اتسمت تلك اللقاءات بالصراحة المطلقة فى تقويم المرشحين ولأهمية هذه المناقشات فقد تم تسجيلها على أشرطة أودعت مكتبة الرياسة بسكرتارية الرئيس للمعلومات.. وانتهى استطلاع الرأى إلى تزكية ترشيح ستة أعضاء هم بترتيب القائمة: أنور السادات، حسين الشافعى، على صبرى، محمود فوزى، رمزى ستينو، ضياء الدين داود.. وقد زكاهم التنظيم الطليعى لدى أعضائه باللجنة المركزية باستثناء الوزراء على أن يكون للأعضاء حرية اختيار باقى المرشحين.

وقد رشح بجانب هؤلاء كل من: عبد المحسن أبو النور، لبيب شقير، كمال رفعت، كمال الحناوى، على السيد، سيد مرعى، عزيز صدقى، مصطفى أبو زيد، أحمد السيد درويش، خالد محيى الدين، أحمد فهيم، جابر جاد عبد الرحمن، حسن عباس زكى، فهمى منصور، وكان الرئيس عبد الناصر قد أطلع السادات وحسين الشافعى وعلى صبرى على مجمل آراء الأمناء فى كل منهم.

وكان أكثر الأمناء قد أبدوا تحفظات شديدة على ترشيح السادات وبدرجة أقل على حسين الشافعى.. ولكنهم لمسوا من عبد الناصر حرصه على ضرورة وجود السادات وحسين الشافعى باعتبارهما من الباقين معه من أعضاء مجلس الثورة، وكان لعبد الناصر عاطفة نحو أعضاء مجلس الثورة والضباط الأحرار ويحرص على أن يبقى بعضهم بجانبه حتى أنه عندما أثير فى مجلس الوزراء مناقشة حول ضباط الجيش الذين عينوا بالشركات ووزارة الخارجية أثار حديثًا عاطفيًا وإنسانيًا طويلاً نحوهم وفاء لدورهم وقال إنهم قلة وإنهم أبعدوا عن القوات المسلحة طالما اشتغلوا بالسياسة وكان ضروريًا الانتفاع بهم فى مواقع أخرى.

وقد استنتج السادات من نتائج استطلاع الرأى أن حسين الشافعى سوف يتفوق عليه فى الأصوات وقد زاد من قلقه إزاء هذا الاستنتاج ما كان قد أعلنه عبد الناصر من رغبته فى إعادة ترتيب الأسبقية على ضوء نتائج الانتخابات وترتيب الأصوات.

ومن ثم جاهد السادات فى البداية ليعين محمد عبد السلام الزيات وكان وقتها أقرب مساعديه ومحل ثقته رئيسًا للجنة الانتخاب وعلى حد قوله «ليتصرف» ولكن تقرر تشكيل لجنة محايدة تمامًا يرأسها الدكتور عبد المجيد عثمان الذى أصبح من بعد رئيسًا لجامعة القنال.

ثم قام السادات من ناحية أخرى باصطفاء مجموعة من أعضاء اللجنة المركزية وثيقى الصلة به من المنوفية والبحيرة لحجب أصواتهم عن حسين الشافعى وبالتالى حسبما قدر يحتفظ لنفسه بأكبر الأصوات».

وحين بلغ عبد الناصر هذه الواقعة علق قائلاً بأن حسابات السادات خاطئة وأن ذلك الإجراء سوف يكون لصالح على صبرى لا لصالح السادات وفعلاً كانت النتيجة حصول على صبرى على ١٣٤ صوتًا، حسين الشافعى ١٣٠ صوتًا، محمود فوزى ١٢٩ صوتًا، أنور السادات ١١٩ صوتًا، كمال رمزى ستينو ١١٢ صوتًا، عبد المحسن أبو النور ١٠٤ أصوات، ضياء الدين داود ١٠٤ أصوات، لبيب شقير ٨٠ صوتًا.

وأعلن انتخاب هؤلاء الثمانية أعضاء باللجنة التنفيذية.

وقد جرت عملية الانتخاب فى قاعة اللجنة المركزية على مرأى ومسمع من كل الأعضاء ومن الصحفيين ومراسلى وكالات الأنباء حيث وضع الصندوق وجلس أعضاء لجنة الانتخابات على المنصة وأعضاء اللجنة المركزية فى القاعة يصعدون واحدًا واحدًا ليدلوا بأصواتهم كتابة.

وفى نهاية التصويت أفرغت محتويات الصندوق علانية على المنصة وجرت عملية فرز الأصوات بإعلان نتيجة كل ورقة فى مكبر الصوت والموجودون بالقاعة يسجلون ذلك حتى سبقوا إلى تحديد النتيجة وبذلك فاز ثمانية أعضاء فى حين حصل بعض المرشحين على صوت واحد وصوتين كمصطفى أبو زيد.

وعند انصراف عبد الناصر عقب إعلان النتيجة وبصحبته السادات وحسين الشافعى وعلى صبرى فى سيارة واحدة كان السادات مكتئبًا محزونًا لتلك النتيجة فقال له عبد الناصر «احمد الله لولا جهود شعراوى مع أعضاء التنظيم الطليعى لكان الأمر أسوأ» وكانت كلمات موجعة.

وقد أضمر السادات منذ ذلك الحين غيظه إلى أن سنحت له الفرصة بعد ١٣ مايو سنة ١٩٧١ فأطاح بهم جميعًا وأثار الغبار حول سلامة انتخابات الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الحين وانتخابات اللجنة التنفيذية العليا وأشاع واقعة سرقة خزانة عبد الناصر وأنها كانت تحتوى أوراقًا سرية خاصة بتلك الانتخابات.

ولكن نتيجة الانتخابات تلك كانت منطقية تمامًا ذلك أنها جرت فى أعقاب فترة قلقة جرت فيهـا مظاهرات الطلبـة التى اتجهت إلى مجلـس الأمة تندد به وبرئاسـة السادات له وتصفه بأنه الذى وأد الديمقراطية وكبت البرلمان.

وفى إحدى قاعات المجلس وعلى مسمع مـن كثير من الوزراء وأعضاء المجلس وقف طالب فى حماس شديد وقال للسادات إنهم لا يـثقون إلا بعبد الناصر وأن الآخرين غيره وأشار إلى السادات بإصبعه «صفر صفر» وظل يكررها.

على أن الاعتراض بعد ذلك عـلى أسلوب القائمة وتزكية البعض قـد تختلف حوله وجهات النظر وإن كان أسلوبًا معروفًا فى الأحزاب والتنظيمات السياسية.

إلا أنه لا يكون للاعتـراض وجه إذا ما صدر عن واحد ممن زكتهم القـائمة وارتضوها دون أى اعتراض.. وقد كانت اللجنة التنفيذية المنـتخبة تجربة جديدة على الحياة السياسية فى ظل نظام الاتحاد الاشتراكى وقد حرص عبد الناصـر على أن يعطى للتجربة حقها فى العمل الدءوب ووضع التقاليد.. فـداوم على حضور اجتـماع اللجنة أسبـوعيًا وحرص على أن تصدر عن اللجنة أكثر السياسات والقرارات السياسية. وأن تأخذ اللجنة مكانتها كقمة للبناء السياسى.

وكان حريصًـا أيضًا على إرساء تقاليـد للعمل وتحديـد ما هو من اختصاص التـنظيم السياسى واللجنة التنفيذية العليا وما هو من اختصاص الحكومة أو المجلس التشريعى.

ثم جـرى التفـكيـر فى نظـام جديد يـلعب فـيه الاتحاد الاشـتراكـى دورًا فى اختـيار المرشحـين لمجلس الأمة.. وفى جـلسة للجـنة المركزية فـى ١١ من ديسمبـر سنة ١٩٦٨ دارت مناقشة هامة حول علاقة الاتحاد الاشتراكى بمجلس الأمة ودور الاتحاد الاشتراكى فى عمليـة تكوين المجلس وإعادة انـتخابه واختيار المـرشحين.. وقال عبد الهـادى ناصف إنه لابد أن يلعـب التنظيم السيـاسى دورًا أساسيًا فى عمـليات الترشيح والانـتخاب لمجلس الأمة مع إتاحة فـرصة للاختيار الأوسع أمام الناخـبين فيما بين المرشحين الذيـن يتقدمون للانتخاب واقترح أن تتولى مؤتمرات الدوائر انـتخاب المرشحين..واقترح محمد خليل أن ينتخب المرشح أعضاء مؤتمرات الأقسام والبنادر مضافًا إليهم الأمناء والأمناء المساعدون.. ورأى عبد الجابـر علام ضرورة تقويم مرحـلة مجلس الأمة فـى المرحلة السابـقة وقال إنه عندما شرع الاتحاد الاشتراكى فى إنشاء المكاتب الـتنفيذية بدأت حرب سافرة بين مجلس

الأمة والاتحاد الاشتراكى. كما حدث بعد النكسة أن بعض العناصر فى مجلس الأمة وهى غير ملتزمة رأت أن الفرصة مواتية لها وسانحة لكى تهاجم القيادة والتنظيم لتقضى على مكاسب الشعب. ورأى من ذلك ضرورة أن يكون للاتحاد الاشتراكى دور واضح وقوى فى الانتخابات القادمة وأيد فكرة انتخابات المؤتمرات الموسعة للمرشحين وبذلك نضمن قيام مجلس أمة ملتزم بانتمائه للاتحاد الاشتراكى.

وكان قد أثير حديث حول انسحاب الاتحاد الاشتراكى من معركة انتخاب المجلس سنة ١٩٦٤ فقال عبد الناصر:

«الحقيقة فى سنة ١٩٦٤ ما نقدرش نقول إن كان فيه اتحاد اشتراكى ولكن احنا عملنا اعتراضات، هذه الاعتراضات الحقيقة ماكانش لها قواعد ولا نظم».

وقال «ده بيقولوا عليه كويس وده بيقولوا عليه وحش ويمكن فيه عدد من حضراتكم هنا يمكن كانوا مدخرين فى هذه الأيام. الحقيقة طالما ما كانش فيه تنظيم كان من الواجب إن احنا نترك الموضوع على ما هو عليه.

وقال: ومجلس الأمة الذى يدرس فيه كل واحد لنفسه لا يمكن أن يعطى شيئًا مثل مجلس الأمة الذى يضم حزبين أو أحزابًا تدرس وفيها لجان تدرس وضرب مثلاً بانجلترا، ثم تطرق قائلاً: أيضًا الصراع الذى حصل بين الاتحاد الاشتراكى وأعضاء مجلس الأمة مين اللى حايكون له النفوذ الأكبر فى الدايرة وفى المنطقة.

وقال: «الوضع الآن الحقيقة يختلف.. فيه الآن اتحاد اشتراكى. مؤتمر قومى ولجان محافظات ومؤتمرات محافظات ولجنة مركزية، وقد قيل هنا إن اللجنة المركزية يجب أن تكون التنظيم الأم بالنسبة لمجلس الأمة وبالنسبة لأى تنظيم آخر، ويكون لها السلطة العليا بالنسبة لكل الأمور السياسية.

ثم تحدث إبراهيم آدم مؤيدًا ضرورة وجود دور فعال للاتحاد الاشتراكى فى انتخاب عضو مجلس الأمة وتبعه كثيرون من الأعضاء.

وتخوف محمد عبد الهادى من أن تكون مقدرة التنظيم لم تصل لدرجة الكفاءة للقيام بهذا الدور مما قد يعطى للقوى المضادة فرصة لتأليب الرأى العام على التنظيم. وانضم الدكتور جابر جاد إلى التخوف من أن يقال إنها عملية تعيين لا انتخاب وبأن

التنظيم فرض المرشحين وأيد القول باكتفاء الاتحاد الاشتراكى بالدعوة إلى أهداف الاتحاد الاشتراكى ومثله وأن ينظم ويحدد طريقة الدعوة إلى الانتخاب ويعمل على إيجاد جو انتخابى يساعد على انتخاب أفضل العناصر وإذا حصل أى تخوف من أن مجلس الأمة الجديد لا يحقق الغاية المنشودة وأنه سيتكرر الصراع السابق فمن الممكن والتنظيم سلطة الشعب العليا وله الرقابة والتوجيه على سلطة الدولة وفروعها المختلفة ومنها مجلس الأمة فإنه من الممكن أن يطلب إلى رئيس الدولة أن يحل المجلس.

وعلق الرئيس عبد الناصر قائلاً: «الحقيقة المهم هو المرشح والحقيقة الناس المعزولين عن الاتحاد الاشتراكى قلة فمفكرناش إن احنا نمنعهم من التصويت ورفع العزل السياسى عن عدد كبير». وقال: «أنا مش خايف من أى مجلس أمة وأنا بترك الشعب كله ينتخب وأنا متأكد أنه لن ينحرف أي مجلس أمة. يعنى هذه النقطة ليست فى اعتبارنا قد ينحرف أفراد. فى أى تنظيم من التنظيمات ممكن ينحرف أفراد أما مجلس الأمة كمجلس فلا ينحرف أبداً ولن يكون هناك داع لحل مجلس الأمة. وانحراف قلة لا يعنى انحراف المجلس والمجلس الماضى انحرفت فيه قلة ولم يكن لها تأثير ولكن النقطة التى دعت لهذه المناقشة هى دور التنظيم السياسى فى هذا الموضوع وأنا حريص ألا أبدى رأيى لغاية ما أسمع آراءكم كلها. فالموضوع ليس مجلس أمة ينحرف أو لا ينحرف والضمان الحقيقة فى الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين لضمان ألا يأتى تشريع فى صالح القوة التى كانت موجودة من قبل.

وقال خالد محيى الدين إن انتخاب مجلس الأمة هو أهم عمل سياسى فى البلاد ولذلك فإن واجب التنظيم السياسى أن يكون له دور فى انتخاب مجلس الأمة ولكن يجب أن يكون دوراً ناجحاً بطريقين:

ألا ينعزل عن الرأى العام فى منطقته حيث يجرى الانتخاب.

وأن يتدخل التنظيم بقدر قوته.

ومن ثم أقترح أن يتقدم المرشحون لأمناء المحافظات ثم تجتمع مؤتمرات الدوائر لممارسة التوفيق بين المرشحين فإن اتفقوا كان بها والتزم الكل بهذا الاتفاق، ولكن هذا لا يمنع أى مواطن آخر من أن يدخل وأنه لا يتصور أن يفكر أحد فى الخروج على هذا الاتفاق بعد إجماع الكل عليه لما فى ذلك من تأثير أدبى. كما أن من سيدخل ممن اتفق

عليهم ستكون له فرصة كبيرة للنجاح وتـوقع أن تتفاوت قوة التنظيم من محافظة لأخرى بحيث قد لا تستطيع مواقع أن تتفق على مرشح واحد ويدخل أكثر من مرشح.

وهكـذا ظل الحوار إلـى أن انتهـى إلى الصـورة التى بـينتـها فى مـوقع آخر مـن هذه المذكرات.. وجـرت مناقشة أخـرى فى إحدى جلـسات اللجنـة المركزية لتـقرير متـابعة قرارات المؤتمر القومى العام.

فأثار سيد مـرعى مقولة أن اللجنـة المركزية ترد إليها جـميع البيانات الوزاريـة وتتابع وتسائـل وتراقب ولهـا أن تنتدب لجـان تقصى الحـقائق إلخ. وتـساءل ما هى إذن مـهمة مجلس الأمـة حيث تدخل كل هـذه المهام فى صميـم اختصاص مجلـس الأمة، وقال أنه يتصور أن اللجـنة المركـزية تجتمع عادة فـى فتـرات متباعدة لمتابعة تنفيذ قـرارات المـؤتمر القومى. ولذلك رأى أن ذلك تكرار لعمل مجلس الأمة وتداخل بين الاختصاصين.

وقلت فى هذه اللجنة إننا نقول أن الاتحاد الاشتـراكى يملك السلطة ولكنه يمارسها من خلال السلطة التنفيذية وسلطة الرقابة من خلال البرلمان والهيئة البرلمانية، ومن ثم لابد من تحديد العلاقـة الحقيقية بين الهـيئة البرلمانية أو مجـلس الأمة وبين اللجنة المـركزية للاتحاد الاشتراكى وتحديد ماهو دور اللـجنة المركزية فى وضع السياسة العامة ومتـابعة تنفيذ هذه السياسة العـامة دون التطرق إلى تفصيلات الـتنفيذ، وقال إبراهيم آدم إن اللـجنة المركزية تقوم بـتنفيذ قـرارات المؤتمر القومـى فى شتى المجـالات وتخضع أى سلـطة فى تنفيذها لقرارات المؤتمر القومى لرقابة وتوجيه وإشراف اللجنة المركزية.

ورأى أحمد الخواجـة أنه لا يرى تداخلاً بين رقابـة الاتحاد الاشتراكى ورقابـة مجلس الأمة فلكل منهما مجال للرقابة مختلف، فإذا ما نزعت الرقابة من الاتحاد الاشتراكى فمن الذى يراقب مجلس الأمـة وقال إن عضو مجلس الأمة عضو فى الهيئـة البرلمانية. والاتحاد الاشتراكى يمارس رقابته من خلال القواعد التي تـراقب وتقدر ما يجرى وتتجمع الحصيلة أمام اللجنة المركزية لتمارس رقابتها فى التوجيه والتصحيح.

وذهب دكتور عبد المنعـم الصدة إلى أن اللجنة المركزية سلطة سـياسية ومجلس الأمة سـلـطة تشريعيـة وليس هناك من تـعارض بين الأمرين ولا تـداخل لأن اللجنة المـركزية تضـع مبـادئ وخطـوطًا عامـة يجـب أن تراعى فالبرلمان يصوغ هـذه المبادئ أو الخطوط

العامة فى قوانين أو قرارات. كما يمكن للجنة المركزية إذا كانت هناك أمور لا يتم تنفيذها على النحو المطلوب أن تضع توجيهها ونفس الأمر مع الجهاز التنفيذى.

وقال أنور سلامة إنه لا يوجد ازدواج فى الاختصاص.

وعقب الرئيس عبد الناصر بحديث طويل مستعرضًا فيه تجاوب الأطراف المختلفة فى هذا المجال واستبعد أن يبدأ العمل بالصدام بين وزير أو الوزراء واللجنة. وقال إن الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الذى يحكم وأن اللجنة المركزية تمثل الاتحاد الاشتراكى واللجنة التنفيذية العليا تمثل الاتحاد الاشتراكى فى غياب اللجنة المركزية فالكل يحكم والكل مسئول عن تجميع التأييد الشعبى للحكم الذى بدونه لا يكون تنظيم سياسى ناجح.

وقال خالد محيى الدين إن اللجنة المركزية لا تسائل السلطة التنفيذية وإنما تسائل أعضاءها أو الاتحاد الاشتراكى، الوزراء سواء من كان منهم فى اللجنة المركزية أو فى المستويات الأخرى بما فى ذلك الوزراء وأعضاء البرلمان عن مدى تطبيق وتنفيذ السياسة التى وضعتها هذه اللجنة بصفتهم أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى.

ورد فريد عبد الكريم الأمر إلى بيان ٣٠ مارس الذى قرر أن تقوم اللجنة المركزية بقيادة العمل الوطنى فى جميع مجالاته وأنه لا يمكن الفصل بين القيادة والمتابعة والتوجيه وإلا كانت قيادة نظرية بحتة لا تؤدى إلى شىء على الإطلاق وقال إنه لا يتسنى للتنظيم السياسى واللجنة المركزية أن تجذب الناس للالتفاف حول الحكم ما لم تشارك فيه ولا يمكن أن تتم هذه المشاركة من الناحية النظرية أو بالإرشاد فقط وإنما تتم عن طريق تمكين اللجنة المركزية من القيادة الحقيقية ووسائلها الخطة والتوجيه والإرشاد والمتابعة والمساءلة، وطال النقاش وعلق الرئيس بأن النقاش يفيد لأنه يعطى فرصة للتعارف خاصة فى الاجتماعات الأولى للجنة وكلما طال النقاش كان هناك نوع من الانسجام فى اللجنة.

وانتهى المؤتمر إلى بلورة دور اللجنة المركزية وسائر تنظيمات الاتحاد الاشتراكى فى المساءلة والمتابعة وهى مساءلة للحزب أو التنظيم وأعضائه.

كانـت مصر وقتـذاك قد أوشكت عـلى الانتهـاء من إعادة بنـاء الجيش ومن اسـترداد معنـويات الشعـب والجيش ومن الإعداد الجـيد لبدء مـعركة التحـرير. وكان العـمل فى تسليـح الجيش وتدريبه عـلى قدم وساق وفى بناء قـواعد الصواريخ وملاجـئ الطائرات وكذلك تدريب القوات المسلحة على عمليات عبور بأعداد متزايدة. ومن جانب آخر كان الإسرائيلـيون ومن ورائهم الأمريكـان يعملون على تـعويق الجيش والشعـب المصرى عن استكـمال استعـداداتهم وكذلك عـلى تحطيـم معنويـاتهم بالغـارات على مواقـع قواعد الصواريـخ أثناء بنائـها وعلى الداخـل ليخلق الوهـم باليد الطـولى لإسرائيل واسـتمرار تفوقها وكانت حرب الاستنزاف فى أوجها.

وكانت مصر أيـضًا فى نفس الوقت الذى تحـمل فيه السلاح فى يد وتجـرى الاستعداد للقـتال، تمد اليـد الأخرى للسـلام بمعنى استـرداد الحق العربـى بغير تـنازلات أو شروط إعمالاً لقـرارات مجلس الأمن وهو معـنى يختلف عـن السلام بمعنى الاستـسلام وهو ما كان عبد الناصر دائم التحذير منه والتبصير بمخاطره وخداعه.

كانـت هناك محـادثات الدول الأربـع الكبرى فـى إطار الأمم المتـحدة وكانت هـناك الاتصالات بالدول الكبرى.. وكان روجرز وزير خارجيـة أمريكا يتردد على المنطقة تحت شعار البـحث عن حل سلمـى وفى أوج حرب الاستنزاف.. تسـلم الرئيس عبـد الناصر مبادرة روجرز أثناء وجوده فى زيارة ليبيا وإثر عودته مباشرة عقد اجتماعًا للجنة التنفيذية العلـيا وعرض المبادرة حـتى قبل ترجـمتها وحرص عـلى الاستماع لـكل الآراء.. وظل محتفظًا برأيه وكان لمعظم أعضاء اللجنـة تحفظات على المبادرة وخاصة التشكك فى نوايا الإدارة الأمريكية وصدقها وكذلك تحسبًا لردود الفعـل فى حالة قبولها على الدول العربية وعلى الفلسـطينيين، كما كان القلـق من احتمال توقف حرب الاستنـزاف التى كانت قد أرهقت الإسرائيليين وبدأت تشكل لهم عبئًا ومشاكل كبيرة.

وفى نهاية المناقشة طوى عبد الناصر أوراقه وقرر استـمرار المناقشة فى جلسة تالية بعد عودته من زيارة الاتحاد السوفيتى، حيث كان مقرراً سفره من قبل تلك الجلسة.

وهناك فى الاتحاد الـسوفيتى دارت بينه وبين الجانـب السوفيتى مناقشـات مطولة حول المبـادرة وكان للـسوفيـت تحفظ أسـاسى نحـو قبـول مبادرة أمـريكيـة كأساس.. ولـكن عبدالناصر أخذ فى اسـتعراض الموقف العسكرى خاصة على الجبهـة على إثر بدء تسلل بعض الطائرات الإسرائيلية إلى العمق والـعدوان على أهداف مدنية وعلى المدنيين مما قد يؤثر علـى الروح المعنوية ويـحدث ارتباكًا فى الداخـل وكذلك الحاجة إلى وقـت يسمح

باستكمال بناء قواعد الصواريخ فى منطقة القناة وسائر المواقع الهامة والاستراتيجية. فضلاً عن الحاجة لتهيئة الرأى العام العالمى بمزيد من تعرية نوايا إسرائيل نحو السلام ومزيد من فضح أهدافها العدوانية ولم تكن المبادرة فى واقع الأمر تحمل مصر أى عبء أو تتطلب منها موقفًا إيجابيًا اللهم إلا قبول وقف إطلاق النار لفترة فى حين كانت تلقى على إسرائيل اتخاذ عدة مواقف إيجابية. كما كان متوقعًا أن إسرائيل ستفاجأ بقبول مصر.

وعقب عودة عبد الناصر جمع اللجنة التنفيذية العليا مرة ثانية حيث بدأ هذه الجلسة بطرح رأيه على اللجنة بقبول المبادرة وأفاض فى شرح المبررات السياسية والعسكرية وروى ما دار بينه وبين الجانب السوفيتى من مناقشات واستمع مرة ثانية لرأى جميع الأعضاء الذين وافقوا على قبول المبادرة إزاء الاعتبارات الجوهرية التى قدمها وعرضها على اللجنة المركزية والمؤتمر القومى مع ضرورة معالجة ردود الفعل السلبية.

وكان السادات كأمين للجنة السياسية قد تعجل الأمر وفهم من المناقشة الأولى وسكوت عبد الناصر أنه سوف يتقرر رفض المبادرة فعقد اجتماعًا للجنة الشئون السياسية والعربية التى كان يرأسها واتخذ توصية برفض المبادرة كما تصادف أن حدثت أثناء غياب عبد الناصر بالاتحاد السوفيتى واقعة منزل الموجى الذى كان ضابطًا بالجيش وخرج بعد سنة ١٩٥٦ حيث نسبت إليه بعض التصرفات فى بورسعيد أثناء العدوان الثلاثى وسعى السادات لإقناع عبد الناصر لوضعه تحت الحراسة بمقولة ظهور ثراء غير طبيعى يعزز ما كان قد نسب إليه وأشيع، تمثل فى بناء فيللا كبيرة تكلفت مبالغ باهظة وفعلاً وضع تحت التحفظ. وأثناء وجود عبد الناصر بالخارج طلب السادات من أمين هويدى وزير الدولة والمشرف على شئون الحراسة تمكينه من الفيللا لحاجته إلى سكناها بحجة تصدع بيته بالهرم ـ وهو أيضًا من بيوت الحراسة ـ فرفض أمين هويدى حتى يستأذن عبدالناصر.

وأثار الموجى ضجة وصل صداها لعبد الناصر فى الخارج وحين وصل عبد الناصر للمطار وجه للسادات حديثًا حادًا انتهى بالسادات إلى الاعتكاف بمنزله بميت أبو الكوم وتخلفه عن حضور اجتماع اللجنة المركزية والمؤتمر القومى اللذين نوقشت فيهما المبادرة.

وكان المؤتمر القومى قد دعى للانعقاد بعد موافقة اللجنتين التنفيذية والمركزية حيث عقد جلستين علنيتين جرت فيهما مناقشات واسعة وتحدث فيهما عبد الناصر طويلاً مشتركًا فى المناقشات ومجيبًا عن الأسئلة والاستفسارات وكان مقررًا أن تقتصر أعمال

المؤتمر على هاتين الجلستين إلا أن عبد الناصر قبيل انتهاء الجلسة فى اليوم الثانى أعلن أنه يشعر أنه لم يصل إلى اقتناع أعضاء المؤتمر بشكل مرض، وقرر عقد جلسة سرية ثالثة ليطلع الأعضاء على الاعتبارات العسكرية والتى لم تكن قد طرحت بالجلسات العلنية وفعلاً عقدت الجلسة الثالثة وطالت بما أقلق الأطباء على صحة عبد الناصر ولكن فى نهاية الجلسة كان الاقتناع كاملاً ووافق المؤتمر على قبول مبادرة روجرز، وقد مكن قبول المبادرة من إقامة حائط الصواريخ وغيره من المنشآت العسكرية والتى وصفها طيار إسرائيلى «بأنها كعش الغراب كلما ضربنا واحدة ظهرت الأخرى» وبذلك تمت أكبر قاعدة حامية للعبور والاندفاع فى عمق سيناء فى حماية شبكة الدفاع الجوى الحصينة كما مكن قبول المبادرة من تفادى الخسائر نتيجة تركيز العدو الإسرائيلى لطلعاته الجوية واستعمال قنابل زنة ألف رطل تلقى على المواقع التى كان يجرى إنشاؤها.

كما زاد قبول مصر للمبادرة ورفض إسرائيل وتعنتها من تفهم وتعاطف العالم معنا.. وعندما سافرت إلى الكويت فى أواخر سنة ١٩٦٩ التقيت بالمرحوم حسن العشماوى من قيادات الإخوان المسلمين الذى تربطنى به صلة قربى ودار حوار طويل حول ضرورة وضع حد لاستمرار الصدامات والعداء بين الإخوان والنظام فى مصر وحول مئات الإخوان المقيمين فى الخارج والمهددين فى حرياتهم، ونقد أسلوب المواجهة بالعنف والعنف المضاد والذى لم يضع حدًا للمشكلة أو يحسم الموقف وترك كثيرًا من الجراح ومئات من المهاجرين فى الخارج ومئات من الأسر المحتاجة للعون فى الداخل مما أدى إلى قيام الإخوان بالخارج بالتعاون لإمدادهم بالعون والمساعدة أو إيجاد فرص للعمل مما كان محل قلق وتشكك أجهزة الأمن. وصارت هناك حلقة مستمرة تفرخ مشكلة وراء مشكلة وتسبب احتكاكات من حين لآخر.

وانتهى الحوار إلى ضرورة البحث عن مخرج وكان المرحوم حسن العشماوى يود أن يقوم بدور إيجابى فى إنهاء هذا الموقف واقترح أن يصدر عفو عام عن جميع الموجودين بالخارج والإفراج عمن بقى بالسجون وكنت قد أبلغته عن وجود برنامج للإفراج الكامل على دفعات ووفق عليه بالفعل وبعض الترتيبات الأخرى لخلق جو جديد من الثقة والأمن.

وإثر عودتى عرضت على الرئيس عبد الناصر بمذكرة مكتوبة مضمون الحوار والمقترحات ووافق عبد الناصر وطرح الموضوع على اللجنة التنفيذية العليا واقترح

عبدالناصر أن يدعو حسن العشماوى للحضور للقاهرة لعقد لقاء مباشر بينهما وكلف شعراوى جمعة وزير الداخلية باتخاذ إجراءات عودته بالشكل الذى يريحه.

وبدأت اتصالاتى به من خلال شقيقه المستشار عبد الوهاب العشماوى حيث كان حسن العشماوى قد سافر لأوروبا للعلاج.

وأثناء مناقشة عبد الناصر للموضوع باللجنة التنفيذية العليا أبدى ترحيبًا واقتناعًا بالدخول فى حوار يضع حدًا للصدام الذى طال.. بيد أن توالى الأحداث العربية والخارجية وأسفار عبد الناصر وانشغاله الذى كان ختامه مأساة الفلسطينيين بالأردن فيما سمى بأيلول الأسود عاقت إتمام المشروع ثم كانت وفاة عبد الناصر المفاجئة.

وكانت مظاهرات طلابية قد قامت فى تلك المرحلة إثر صدور قانون بنظام الامتحانات فتقرر طرح الموضوع على اللجنة المركزية حيث جرت مناقشات هامة، ففى جلسة اللجنة المركزية بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ دارت مناقشات على جانب كبير من الأهمية إذ رأى عبد الناصر ورأت اللجنة التنفيذية العليا أن تتم معالجة موضوع حوادث الطلبة آنذاك سياسيًا لا إداريًا وبدأ عبد الناصر الجلسة قائلاً:

من أوائل هذه السنة وبعد أحداث الطلبة التى حصلت فى شهر فبراير الماضى لم نعتقل أحدًا خالص إلا ثلاثة أفراد بحكم قانون الطوارئ بعد كده لم نعتقل بالعكس أنا قلت فى المؤتمر القومى إن فاضل من المعتقلين ٨٠٠ من الإخوان وأعتقد إن إحنا أفرجنا من الـ ٨٠٠ عن حوالى ٤٠٠، فاحنا كنا بنفرج ومكناش بنعتقل، وكان الرأى دائمًا إن إحنا نحاول أن نحل الأمور ونعالجها بالطرق السياسية وليس بالوسائل الإدارية... وبالنسبة للمنصورة والإسكندرية فى العمليات الأخيرة لم يصدر أمر اعتقال بل قبض على ناس وقدموا للنيابة وأنا لم أوقع قرار اعتقال إلى الآن. الحقيقة احنا فكرنا فى هذا الموضوع وبحثناه فى اللجنة التنفيذية العليا وبحثنا الإجراءات التى يجب أن نتخذها فى هذا الوقت ووجدنا أنه من الضرورى عقد جلسة طارئة للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى حيث يوجد تحالف قوى الشعب العاملة كلها. يوجد ١٧٠٠ ممثل ومندوب ونتكلم فى المواضيع ونضع الحقائق كلها أمام الناس لتكون كل الأمور واضحة وكل إنسان يكون على بينة... وأعداؤنا قاعدين فى انتظار أحداث داخلية والجرايد فى إنجلترا وفى أمريكا والجرايد المعادية كلها عمالة تقول حيحصل وحيحصل.

ثم تكلم الدكتور حلمى مراد وزير التربية والتعليم آنذاك على أساس أن المشكلة التى

فجرت أحداث الطلبة كانت قانونًا بنظام جديد للامتحانات فشرح الأسباب والدوافع وراء إصلاح نظام التعليم والحاجة إليه. وشرح النظام الذى قيل أنه أثار الطلاب خاصة طلاب المدارس الخاصة.

وعاد الرئيس عبد الناصر للتعقيب على كلام الدكتور حلمى مراد فقال أنه فى حديثه للدكتور حلمى مراد عند اختياره وزيراً للتربية والتعليم قال له: «إن الأولاد بيخرجوا من المدارس الابتدائية ميعرفوش يقرأوا ويكتبوا وأنه دلوقت كل بيت جايب مدرس أو اثنين أو ثلاثة لأولاده، ودى عملية فعلاً لا يمكن لحد يقوم بها إلا القادر، وهو فوجئ حينما عرضت عليه وزارة التربية والتعليم وكان متصوراً إنه جاى للتعليم العالى فأنا قلت له لا أنا جايب واحد من الجامعات علشان يقدر يشوف الجامعات عايزة أي نوعية وإيه الضعف اللى موجود فى الطلبة حتى نقويه وقلت له إن عملية إن إحنا نصرف هذه المصاريف فى المدارس والطلبة تطلع متعرفش تقرأ وتكتب من الابتدائى بعد ست سنين يبقى فلوس بنرميها فى الفاضى».

وتكلم فريد عبد الكريم أمين محافظة الجيزة عن حقائق أربع:

أولاها: أنه ليس هناك نضج سياسى على الإطلاق بين طلاب الجامعة ويرجع ذلك إلى الآتى:

١ ـ أن طلاب الجامعات قد حرموا من العمل السياسى لفترة طويلة مضت ومن هنا فلم تتأكد ولم ترسخ تقاليد جديدة سياسية لمناقشات واعية وفعالة وموضوعية أيضًا ليست هناك أطر على الإطلاق للمناقشات السياسية لقضايانا المصيرية داخل الجامعات.

٢ ـ أن أساتذة الجامعة، السمة الظاهرة على الأغلبية الكبرى منهم ـ مع احترامى الشديد لدورهم ولعلمهم ولتخصصهم ـ ليس لديهم على الإطلاق وعى عام بقضايانا المصيرية وليس لديهم حدس سياسى على الإطلاق وأن ثقافاتهم المتعددة من مصادر متعددة هى فى الأغلب غربية، وأن تأثرهم ببعض الفكر الليبرالى وأن تشبههم وتأثرهم بالمجتمعات التى وردوا إلينا منها قد أثرت فى مصب واحد هو قاعدة الطلاب لدينا؛ تأثروا بها إما بالصراحة وإما بالدلالة وإما بالإشارة.

٣ ـ أن القلة القليلة الباغية فى هذه الكلية الواحدة فى القاهرة أو الإسكندرية استطاعت أن تتحرك وأن تتحكم فى جماهير الطلاب فى غيبة العمل السياسى فى وضع ضربت فيه قيادات منظمة الشباب أو أحست أنها مضروبة.

٤ ـ أن الهَبةُ التى قام بها الطلاب فى فبراير من العام الماضى كانت تحركًا متبت الجذور ليست له أصول راسخة وليست له قواعد موضوعية فى ذات الطلاب وبالرغم من ذلك فقد أحس الطلاب الذين تحركوا فى فبراير أنهم مالكو التغيير وأنهم واضعوه وأنه قد أصبح لهم كيان مستقل لابد أن ينفذوا به إلى كل حدث وفى كل وقت وأنهم لابد أن يفرضوا أنفسهم سلطة فوق السلطة وقيادة للشعب غير شرعية رغم أنفه بحجة وبدعوى أنهم أسباب بيان ٣٠ مارس... الخ.

وثانيها: لماذا كلية الهندسة بالذات؟ وأجاب على التساؤل بأن أكبر نسبة من القادرين استطاعت أن تصل إلى هذه الكلية لأنهم أبناء القادرين الذين استطاعوا أن يهيئوا لهم حياة خاصة وإشرافًا خاصًا ومدارس خاصة ودروسًا خاصة ورعاية صحية وإشرافية خاصة وقال إن كثرتهم تنتمى لطبقة معينة.

وثالثها: أن ما تم من رجال الشرطة وهم يحاورون الطلبة محاورة سياسية بالغة العمق ويعاملونهم معاملة إنسانية بالغة الدلالة تؤكد أن التغير الذى تم فى القوات المسلحة إنما نجد له نظيرًا فى رجال الشرطة أيضًا.

وانتهى إلى القول بأن مواجهة الطلاب لا يمكن أن تكون بالعنف إنما لابد أن تكون من قاعدة حزبية داخل كل كلية قاعدة صغيرة تمتد لكى تستقطب حولها كل المخلصين وكل الواعين لكى تقوم هذه القاعدة بمواجهة أى تحرك صبيانى.

وتحدث شعراوى جمعة وزير الداخلية فقال إن الشرطة لم تمارس عملية فض المظاهرات بل وجدت من واجبها وهى تعمل كجزء من قوى الشعب العامل كشرطة فى عهد جمال عبد الناصر أن تحرس هذه المظاهرات وأن تحافظ على سمعة القائمين بها خاصة أن كل فرد منهم هو ابن لكل فرد من رجال الشرطة وخير دليل على ذلك مظاهرات فبراير الماضى حيث كانت الشرطة فى حراسة تلك المظاهرات وتحملت فى سبيل ذلك الكثير فقد ضربت الشرطة ولم تعتد على أى فرد فى تلك المظاهرات.

وتحدث مصطفى أبو زيد فقال: إن الطلبة هم انعكاس للأمة كلها فيهم نفس نسبة المؤمنين ونسبة الخائنين وقال إن النكسة لم تفعل شيئًا فصديق الثورة قبل النكسة هو صديقها بعدها وعدو الثورة قبل النكسة هو عدوها بعدها وكل ما فعلته النكسة هى أنها جرأت عناصر القوى المضادة على أن ترفع رأسها وعلى أن تعمل، وعاد للقول بأن الطلاب ما هم إلا صورة لمجتمعنا ومجتمعنا مما لاشك فيه يؤمن بالثورة ويؤمن بقيادة هذه الثورة بالمبادئ الاشتراكية العريقة لهذه الثورة..

ورد على ما قيل بشأن أساتذة الجامعة بأن ٩٠٪ منهم من أشد الناس إيمانًا بالثورة، قال:

إن هنالك فئة قليلة منحرفة وأن هناك أيدى خفية تعمل وأن هناك إشاعة ضارة ومضللة تريد باستمرار أن تصل إلى التشويه والتضليل.

وانتهى إلى قوله إن الأمر يتطلب وإلى أقصى حد أن نستعمل الحزم والحزم الشديد مع كل منحرف وهم قلة.. أما التساهل والعطف فأعتقد أنه سيؤدى بالنظام السياسى إلى مواقف سوف تكرهها، ليس فقط الأجيال الحالية، وإنما أيضًا الأجيال المستقبلة وأعتقد أن حركات الطلاب وثورتهم قد يكون لهما ما يبررهما لو أن النظام السياسى كان مبنيًا على الكبت أو مبنيًا على القسر والإرهاب أو لم يكن النظام السياسى مبنيًا على الحرية إلى أقصى درجاتها حتى بلغ الأمر بالطلبة إلى التدليل الشديد، إذ أن كثيرًا منهم أعطوا الكلمة فى المؤتمر القومى العام بينما من هم أعظم منهم قدرًا وأكبر منهم خبرة، وأكثر منهم تاريخًا فى خدمة الثورة لم نعط لهم الكلمة، وهذا يعني أننا رعينا هؤلاء الطلبة إلى درجة كبيرة وكان لأى طالب أن يرسل أي شكوى للجنة المركزية فتناقشها اللجنة، تم يأتى بعد كل هذا التأصيل الديمقراطى لنظامنا السياسى فنرى هذا الخروج على القانون الذى ليس له معنى إلا إنه استهتار واضح بكل القيم ومن هنا فإننى أعتقد ـ وإننى فى هذا أعبر عن رأى الكثيرين من الزملاء ـ إن المسألة تتطلب منا الحزم الشديد فكل خارج على القانون سواء كان أستاذًا أم طالبًا أم غير ذلك يجب أن يلقى جزاءه الرادع وعلينا نحن أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء الاتحاد الاشتراكى بصورة عامة أن نلتحم بالشعب فى حملة توعية وننقل هذه المبادئ والمعلومات التى سمعناها اليوم إلى قواعدنا الشعبية[١]... الخ.

وقال فاروق السيد: إنه يرى أننا نعطى للقوى المضادة فرصة لأن تتحرك من خلال ما نقع فيه من أخطاء إذ لم يناقش التنظيم السياسى على مختلف مستوياته قانون التعليم الذى كان أساس تحرك الطلاب. وكان ينبغى أن يناقشه الاتحاد الاشتراكى مع الجماهير حتى تتهيأ الأذهان لتقبل القانون وبذا تكون هى المتصدية للدفاع عنه. كما أثار نقطة ثانية خاصة بالعمل السياسى فى الجامعات حيث لم تصل وحدات الاتحاد الاشتراكى بها إلى المستوى القادر على العمل السياسى الفعال وطالب بربط تلك الوحدات باللجنة المركزية.

(١) كانت هذه هي أفكار د. مصطفي أبو زيد قبل ١٥ مايو سنة ١٩٧١ فنرجو مقارنتها بآرائه بعد ذلك فى ظل ما سماه الجمهورية الثانية

وتحدث عن التنظيم الشبابى بصفة عامة وأهمية وجوده وفاعليته إذ قد افتقدناه فى الفترة السابقة.

ورد الرئيس عبد الناصر بحديث مستفيض عن المراحل التى مر بها القانون وما جرى حوله من مناقشات، والأحاديث الكثيرة حوله التى نشرتها الأهرام للدكتور حلمى مراد، وقال مازحًا إنه لكثرة ما نشره الأهرام للدكتور حلمى سأل هيكل: هل الدكتور حلمى يستأجر صفحة عندكم كل يوم؟ وقال له هيكل: إن الموضوع جاذب لانتباه الجماهير.

ثم انتقل إلى الحديث عن منظمة الشباب فقال «إحنا عندنا المشكلة الكبيرة إن إحنا كان فيه منظمة شباب وأيامها اليمينيين بيقولوا عليها حرس أحمر، واليساريين بيقولوا عليها فاشيست، وبقية الطلبة اللى مش جوه بيقولوا إن منظمة الشباب متعالية والتعالى من فوق.. يعنى منظمة الشباب تعرضت لهجوم كبير.. بعض هذا الهجوم صحيح. لكن أيضًا اليمين واليسار مش عاوزينا نعمل تنظيم سياسى لا فى الطلبة ولا فى العمال وعلى هذا يطلع كلام يقولوا إنهم بيكتبوا تقارير عن أهاليهم وعن أخواتهم وعن أبهاتهم الكلام ده كله أنا سمعته، الحقيقة أنا مشفتش تقارير عن أبهاتهم وأهاليهم ولا حاجة، العكس قيل إنهم بيعملوا تنظيم علشان يواجهوا بيه القوات المسلحة فى حالة حدوث انقلاب والكلام ده نقل للقوات المسلحة ومشى فى الجيش فى ذلك الوقت.. تنظيم إيه علشان يواجه القوات المسلحة.. بالعكس إحنا من أول عملياتنا ابتدينا أما اتعمل الحرس الوطنى وجيش التحرير كل الحاجات دى أعطيناها للقوات المسلحة عشان ما يبقاش سبب يهيأ ليه للقوات المسلحة إن فيه خوف وأن فيه شيء بهذا الشكل، فكانت هناك محاولات كبيرة لهدم منظمة الشباب ونجحت الحقيقة هذه المحاولات إلى حد كبير.. إحنا بنعيد، ده سبب الفراغ اللى هو موجود النهارده. الحقيقة بنعيد تقييم الموقف وأنا فى رأيى إن منظمة الشباب بتمشى، تنظيم الشباب بيمشى فى المحافظات، لكن لازم يكون فيه تنظيم طلابى قائد زى ما هو موجود فى كل الأحزاب السياسية، تنظيم طلابى زى مثلاً إيه؟ الجماعة اللى أنا بأقول الشيوعيين الصينيين ليهم تنظيم طلابى والا ملهمش؟ أنا بأقول ليهم وأنا عارفهم واحد واحد بالاسم، وما بيقولوش إنهم شيوعيين صينيين أبدًا، هم بيطلعوا، فيه منهم فى كلية الهندسة وفيه منهم فى كلية الاقتصاد وفيه منهم فى الفنون الجميلة بيطلعوا على أساس أنهم ناس وطنيين أو بيدافعوا عن مصالح الطلبة.. طبعًا فيه أيضًا الرجعيين والقوى اليمينية.. احنا الحقيقة لما نيجى نعمل تنظيم كل دول حيتوجهوا لينا علشان يهدوا

العملية، الحقيقة عملية ليست سهلة، العملية عايزة عمل كبير وشاق عشان تخلَق عملية الشباب.

الأخ فاروق بيقول إن أنا قلت نهتم بقضية الشباب وأنا لوحدى لن أقدر، ناقشنا هذا الموضوع فى مجلس الوزراء وفى الاتحاد الاشتراكى.

كانت هذه نماذج من المناقشات التى تجرى والأفكار التى تطرح مؤيدة ومعارضة بلا قيود وبلا حرج وبلا ضيق برأى يعارض أو ينتقد. وكان هذا هو تفكير وتقدير عبدالناصر للشباب وتفنيده للشائعات والمقولات المضللة عن منظمة الشباب.

كما تدل هذه المناقشات على التفكير الدائم والدءوب لإقامة تنظيم سياسى نواته منظمة الشباب.

وفى لقاء مع أعضاء اتحاد جامعة القاهرة بمعهد التربية الرياضية بالهرم يوم ٢٨/ ٩/ ١٩٧٠.. وقف طالب يسألنى ضمن أسئلة كثيرة أخرى وحوار استطال أكثر من ثلاث ساعات: ماذا بعد عبد الناصر ؟ إن الأعمار بيد الله وهى محددة ولابد فى كافة الأحوال من النظر إلى المستقبل والاستعداد للمقبل من الظروف.. فماذا بعد عبد الناصر؟ وكان يبرز من خلال السؤال نوع من القلق والإشفاق على مصير الثورة بعد عبد الناصر وتساؤل ملح عما إذا كان البناء السياسى فيه ضمان استمرار الثورة بلا رجعة أو ردة أو تردٍ فى العثرات.. أم أن النظام قوامه شخص يرتبط به، وإلى ضياع أو إلى المجهول من بعده..؟ وقد أجبته فى ذلك الحين.. أن عبد الناصر قد أقام مؤسسات سياسية حرص على إكمال بنائها فى السنوات الأخيرة بجانب البناء الاقتصادى والحضارى والخطوات الهامة والأساسية فى طريق التحول الاشتراكى.. كما أن للثورة من الركائز الأساسية ما يحول دون أى ردة أو انتكاسة فهناك العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون الذين لا يتصور سماحهم بأى مساس بمكاسبهم الثورية سياسيًا واجتماعيًا غير أن إجابتى وإن لقيت قَبولاً إلا أنها لم تبدد القلق تمامًا إذ أن السؤال والإجابة تكررا من قبل.. وكان ذلك دائمًا يقترن بمناقشات حول فاعلية التنظيم السياسى وقدراته ومقدار ممارسته الفعلية وقدرته على حمل المسئولية وقيادة العمل الوطنى وصنع القرارات المصيرية.

وبينما أنا فى هذا الحوار الهام.. إذ همس فى أذنى من يبلغنى بالتوجه فورًا لاجتماع هام بقصر القبة.. فتولتنى الدهشة فليست هناك أية احتمالات لهذا الاجتماع.. إذ كانت

اجتماعات القمة العربية فى أعقاب أيلول الأسود فى الأردن قد انتهت وودع الرئيس آخر الرؤساء العرب.. وكان مقدراً أن يخلد للراحة.. بعد الجهد الشاق الذى بذله فى المؤتمر على خلاف نصائح الأطباء بل وفزعهم من نتائج الإرهاق المضنى.. ولذلك كلفت مرافقى باستجلاء الأمر.. فعاد يلح على سرعة التوجه للاجتماع الهام.. فأنهيت اللقاء.. وفى طريقى لقصر القبة تبينت من راديو السيارة أن الإذاعة تقتصر على قراءة القرآن الكريم من كل الإذاعات والمحطات. فأيقنت أن حدثًا جللاً قد وقع... وذهبت بى الهواجس.. كل مذهب.. وكلما اقتربت من الرئيس طردتها بعنف.. فرغم المناقشة التى ثارت منذ دقائق حول السؤال الهام والخطير.. «ماذا بعد عبد الناصر؟» فقد كان هذا الاحتمال خاطراً مزعجًا وقاصمًا أطرده دائمًا وأستبعده مع أنه احتمال مؤكد قرب أو بعد.. وهكذا الموت ونهاية الأجل أمر محتمل فى أى لحظة وحق على كل كائن حى.. ولكنه دائمًا مفجع ومفاجئ.

وما إن وصلت قصر القبة الذى كان يخيم عليه جو من الكآبة والحزن المطل من كل الوجوه التى لمحتها حتى بادرنى أحد أمناء الرئاسة معزيًا.. فتساءلت فى فزع: فيمن..؟ وكان رده بصوت خافت كادت تعلوه ضربات قلبى.. وعدت لسؤاله.. وأنا أتمنى أن أكون قد أخطأت السمع.. ولكنه بدموعه وضعنى أمام الواقع الفاجع المفزع.. وإذ بى خلال لحظات أمام الواقع الذى كان منذ قليل.. سؤالاً ملحًا على الشباب.. وتبينت أننا كنا نناقش ذلك بينما الرئيس جمال كان قد لقى الله.

الجزء الثانى

أيام السادات

مذكرات ضياء الدين داود

على بوابة قصر القبة قابلتنى سيارة أنور السادات وهى تغادر القصر، فزاد عجبى، وتركت سيارتى حيث لقينى الخبر المروع تسبقه دموع المستقبلين.. ودخلت قاعة الاجتماعات فوجدت بعضا من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا والوزراء وملامح الحزن والوجوم تعلو الوجوه.. وكان الموضوع الذى شغل الجميع هو موقف القوات المسلحة بالجبهة. كان معروفا لنا أنها وشيكة الانطلاق لخوض المعركة المرتقبة بعد ما بذل من جهود سياسية وعسكرية مضنية وشاقة.. ثم موقف الجبهة الداخلية التى كانت تستكمل خطوات إعدادها لتَحَمُّل أعباء معركة حتمية ومصيرية.. وكذلك القوى المتربصة بالخارج والداخل على ضوء خلو الميدان من جمال عبد الناصر القائد الذى التفت حوله كل القلوب واستحوذ على كل الثقة والتقدير وتوافرت له كل إمكانيات وكفاءة قيادة الأمة العربية فى تلك اللحظات الدقيقة والتى كان لشخصه بالذات فيها أثر فعال وهام.

علمت أن لجنة من الدكتور لبيب شقير وآخرين مجتمعة لبحث الموقف الدستورى.. وانضممت إليها ولم يطل عمل اللجنة إلا بقدر الحصول على نسخة من الدستور وضع بعدها الدكتور لبيب بيانا قصيرا بتولى أنور السادات نائب رئيس الجمهورية مهام الرئيس المؤقت للجمهورية لحين اتخاذ الإجراءات الدستورية لاختيار الرئيس.

وكان قد عقد اجتماع مشترك حضره من تواجد من أعضاء اللجنة التنفيذية والوزراء قبل حضورى عرض فى بدايته تقرير طبى شرعى عن وفاة الرئيس وأسبابها.. كما اتفق على صيغة بيان يلقيه السادات بصفته نائبا لرئيس الجمهورية بالإذاعة والتليفزيون وحين لقيته بمدخل قصر القبة كان فى طريقه لإذاعة البيان.

وإثر عودته عاد الاجتماع المشترك إلى الانعقاد حيث حدد فيه موعد تشييع الجنازة وكلفت لجنة لدراسة مكان وترتيبات الجنازة.

وطرح اقتراح لاقى القبول بإعداد بيان يذاع ليحدد الأسس والمبادىء التى نتعاهد بالسير عليها وليؤكد الالتزام بالسير فى طريق عبد الناصر ومنهجه ومبادئه ووكل إلى لجنة من الدكتور لبيب شقير ومحمود رياض ومنى إعداد ذلك البيان.

والتقينا صباح اليوم التالى بمكتب السيد محمود رياض بوزارة الخارجية حيث وضعنا البيان الذى اشترك معنا فيه مجموعة من خبراء وزارة الخارجية وطرح علينا محمود رياض السؤال الملح.. ما العمل؟

كيف سيسير نظام الحكم وأسلوبه.؟

وكان من المتفق عليه أنه ينبغى ومنذ اللحظة الأولى أن تحسم الإجابة عن هذه التساؤلات وثار أثناء النقاش سؤال:

هل يمكن أن يتكرر عبد الناصر.؟

لقد كان عبد الناصر كقائد للثورة بقدراته الفائقة وتراثه الثورى العملاق.. وثقة الجماهير العربية فى مصر وبقية الوطن العربى فيه بلا حدود وفى عطائه المستمر الذى كان يسبق فى أكثر الأحيان رغبات الناس وآمالهم، فكانت له بكل ذلك منزلة شبه أبوية وكانت اللقاءات معه استلهاما لفكره وكانت المنظمات السياسية والدستورية تسأل وهو يجيب ويقرر فى كثير من الأحيان وهى توافق وتؤيد.

كان وجود عبد الناصر بذاته عنصر اطمئنان وأمان، وكانت كثير من التناقضات والتصرفات تذوب وتتبدد عندما تصل إليه وتقترب منه، رغم ما كانت الجماهير وقيادات العمل السياسى تراه من أمور أو أشخاص يشغلون مواقع هامة ومؤثرة يثيرون قلقهم وتخوفهم.

لقد كان بعض الذين يتولون مواقع تنفيذية هامة ويرفعون شعارات الناصرية بينما كان ما يعلمه الناس عنهم، وما يعلمه المخلصون للثورة من توجهاتهم الاجتماعية سلوكا وانتماء طبقيا ينفى عنهم حقيقة الولاء للقيم والمبادىء الاشتراكية ومبادىء الثورة وآمالها والعروبة والقومية العربية، ولكنهم فى ظل قيادة عبد الناصر وفى وجوده لا يملكون إلا الالتزام، ويلتزمون الخط والطريق الذى يحدده عبد الناصر ويرتضيه الشعب وإن التووا بالأساليب وخلقوا المعوقات أحيانا.

كان عبد الناصر مصدر رغبة ورهبة.. رغبة القوى التقدمية والثورية فى الداخل والخارج وتأييدها وتقديرها، ورهبة القوى المعادية أيضا فى الخارج والداخل..

وها قد خلا الميدان فجأة من عبد الناصر فماذا بعد..؟

كيف ستمارس السلطة من بعده...؟

كان الجواب الذى اعتقدنا أن لا جواب غيره على التساؤل الذى طرح نفسه علينا ما العمل؟.. أنه ينبغى أن تمارس المؤسسات السياسية والدستورية دورها كاملا فلابد أن تنتقل من دور الموافقة فى كثير من الأحيان إلى دور المشاركة.. وأن تتأكد مسئولية وفاعلية تلك المؤسسات..

وفى المساء عاد الاجتماع المشترك للالتئام استمرارا للاجتماع الأول، ولم يكن هذا الشكل منصوصا عليه فى الدستور أو نظام الاتحاد الاشتراكى؛ ولكنه شكل أملته الظروف

حيث كانت اللجنة التنفيذية هي أعلى مستوى سياسى وكان مجلس الوزراء أعلى مستوى تنفيذى

وعرضت فى هذا الاجتماع مسودة البيان المقترح ودار نقاش طويل أطلت خلاله ومبكرا بعض النوايا والاتجاهات الخفية ركزت على الرغبة فى إغفال الإشارة إلى النظام الاشتراكى، وعلاقتنا مع الدول الاشتراكية، بحجة التركيز وعدم الإطالة فى البيان.. والغريب أن السادات تصدى بحماس متمسكا بأن ينص البيان على تأكيد التمسك بكل ما ورد فيه بما فيه هاتين النقطتين.. ولكنه فى ختام المناقشة طلب أن يترك له البيان لإجراء بعض التعديلات به على ضوء المناقشات وإذاعته ولكن لأمر لم يعرف سره للآن حبس السادات البيان ولم يذعه وانشغلنا نحن فى مشاغل تلك الأيام.

ولكن موقفه أثار بيننا أول علامة استفهام.

وكان المرحوم كمال رفعت قد أثار بمناسبة مناقشة مشروع البيان رغبة فى أن يتضمن فقرة تنص على الحرية وإطلاقها كأحد المبادىء التى ينبغى إبرازها ورغم وجاهة الاقتراح وأهميته إلا أنه نوقش بحساسية خشية ما قد يوحى به من أنه لم توجد حرية من قبل. ومضت الأيام الحزينة متثاقلة حتى يوم تشييع الجنازة الذى لوحظ فيه تركيز صحيفة الأهرام والتليفزيون على أعضاء مجلس الثورة فى مقدمة الجنازة، كما توجه من بعد الجنازة أمين شاكر الوزير السابق لمقابلة الرئيسين النميرى والقذافى اللذين كانا قد سارعا إلى القاهرة فور إعلان نبأ وفاة الرئيس.. وطلب إليهما تحديد موعد لمقابلة بعض أعضاء مجلس الثورة السابقين، ولكن بعضهم أعلن من بعد أن أمين شاكر فعل ذلك دون تكليف منهم. ولكنهم مع ذلك تقدموا فى تلك الأيام بمذكرة للسادات تضمنت رؤيتهم لنظام الحكم بعد عبد الناصر[1] وظلت لقاءاتنا مستمرة فى تلك الأيام وتركز الحوار والرأى على التأكيد على مبدأ جماعية القيادة وتوزيع المسئوليات وتولى المؤسسات السياسية والدستورية المسئولية كاملة.

---

(١) تناول السادات بعد مايو سنة ١٩٧١ فى مناسبات مختلفة هذا الموضوع هجوما على أعضاء مجلس الثورة وأتاح نشر تلك المذكرة التى تضمنت المطالبة بعودة مجلس الثورة.

وقد هاجم زملاءه أعضاء مجلس الثورة السابقين هجوما عنيفا فى خطابه بمجلس الشعب فى ١٤ مايو ١٩٧٢ حيث كانوا قد تقدموا بعريضة أخرى وصفها بالتشنج والحقد وقال: والله أنا أفهم التشنج والانفعال يبقى على أمريكا اللى بلا حياء ولا خجل واقفة بتقول بادى فانتوم وبادى تصنيع وعليكم باتسلموا بشروط إسرائيل وتفاوضوها تفاوض مباشر يا مفيش حاجة .. أفهم التشنج يبقى على أمريكا وليس الصديق اللى واقف معنا وبنى السد العالى وباخد منه السلاح ويساعدنى سياسيا وباختلف معاه وبرجع نصطلح وماشية علاقاتنا علاقات شريفة ند للند. هو ده اللى يتشنج عليه فى الوقت ده ونسيب أمريكا. الخ

وكان الرأى يكاد يـكون إجماعيا ومستـقرا على ترشيـح الـسادات خلفـا للـرئيس عبد النـاصر، وذلك رغم بعض الـتحفظات التى أبـديت ورغم الإحساس بأنـه اختيار لا يوافق هوى أكثر النـاس إلى درجة أن حسين الشافعى أبدى تخوفه مـن إمكانية أن يحوز الأغلبية عـند الاستفتاء واقترح على الـلجنة التنفيذية الـعليا عند اجتماعهـا لبحث ذلك الأمر إرجاء شغل مـنصب رئيس الجمهوريـة إلى ما بعد إزالة آثار العـدوان. وكان موقف حسين الشافعى ذلك يوافق أيضا طموحاته وتطلعه للمنصب.

وكان يتردد بـين الناس والشبـاب على وجه الخصوص أنـه عطل عمل مجـلس الأمة وأوقف جلساته فى أعقاب يونيو ١٩٦٧ مما كان محل هجوم أعضاء المجلس ومقاومتهم. وهاجمته أيضـا مظاهرات الطلاب والعمال عام ١٩٦٨. والحق أن الـسادات كان مسئولا إلى حد بعيـد عن أكثر القصور فى أداء المجلس لـعمله حتى أن الرئيس عبـد الناصر هو الذى تدخل شخصيا لعودة المجلس للاجتماع ولتعديل القوانين المقيدة للحرية وذلك طبعا لا يعفى الأعضاء من المسئولية.

وكان كثيـرون يرون أن السادات لم يمارس مسـئولية حقيقيـة تنفيذية منذ قـيام الثورة وأن دوره كان دائما الموافقة أو كما وصفه أحد الكـتاب «البكباشى صح» حيث كان دائما يردد تعبير «صح ياريس»..

وكان صدى هتافـات الطلبة ضده حين اقتـحموا مجلس الأمة هاتفين «أين الحريات ياسادات».. كان صدى كل ذلك مازال ماثلا فى الأذهان ورغـم ذلك فقد انحصر التفكير فى اتجـاه واحد لم يتـعداه وهو اختـيار الـسادات.. إذ كان الإحساس بـقرب بدء المعـركة وأهميـة تهيئـة الجو الملائم والمـستقر وبسـرعة، ومن ثم كـان الحرص شديدا عـلى وحدة الصف وتماسـك الجبهة الداخلـية، وكان الإصرار من ناحيـة أخرى على أن يتم الـترشيح والانتخاب خلال الأطر الدستورية والسياسية الـقائمة فى مواجهة ما كان يروج له البعض لعودة مـجلس الثورة القـديم، ولـم يكن ذلـك يخل بأى تقـدير واحترام لأعضاء مـجلس الثورة وأدوارهـم التاريخـية، ولكن كـان الحرص على الأوضـاع الدستوريـة والسياسـية والخشية من خطر الانتكاس بالتحول الاشتراكى على وجه الخصوص، وكان البعض يردد أن الذى عجز عن التعاون مـع عبد الناصر والالتقاء معه على مبادئـه الاجتماعية وأهدافه أعجز عن أن يؤتمن عليـها ويحمى ثمراتها من بعده.. وكان هنـاك فوق ذلك كله اعتبار عاطفى وولاء للرئيس الراحل واحترام لما يبـدو أنه اختياره إذ كان قد اختار الـسادات نائبا له فى أواخر أيامه.

وكانت هناك مظاهر خادعة كثيرة وحقائق غابت أو لم توزن الوزن السليم، كان السادات قد أتقن دور التجاوب مع كل الأفكار والآراء التى نبديها وشديد الحماس للأهداف الاجتماعية.. وأذكر أن السيد عبد الصمد عضو مجلس الأمة السابق عن إحدى دوائر المنيا وكان قد وضع تحت الحراسة إبان أزمة المشير عامر- بطلب من السادات - كان قد حضر إلىّ وطلب منى أن أسعى له لدى السادات لرفع الحراسة عنه وتسليمه أرضه الزراعية نظرا لظروفه وحاجته الماسة لها وكنت متعاطفا مع طلبه مقدرا لظروفه، ومن ثم حدثت السادات الذى عارض بشدة عودة الأرض وقال «يختار أى تعويض إلا الأرض أنت عاوز بتوع الاتحاد الاشتراكى يقولون عنى أنى أعيد الإقطاع».

كان السادات يحرص على تأكيد أنه عاش مع عبد الناصر لا يختلف معه أبدا، وعلى حد قوله للسيد عبد المحسن أبو النور بعد الخلاف على اتفاقية الاتحاد مع سوريا وليبيا والتصويت عليها ضده «أنا كنت فاكر صوتك فى جيبى كما كان صوتى دائما فى جيب عبد الناصر».

ومن ناحية أخرى فإنه وقد كان وكيلا لمجلس الأمة ثم رئيسا له لفترة طويلة ومهما كان دوره فى إضعاف دور البرلمان، فإنه على أى حال مارس قدرا من الديمقراطية يعطيه أفضلية أو يرشح للأمل فى ميله للأسلوب الديمقراطى كما كان يظن.

واليوم وأنا أستعيد ذكريات هذا الاختيار والعوامل التى دفعت إليه والملابسات التى أحاطت به وبعد مطالعتى كثيرا مما كتب أشك فى أن الذين أشاعوا فكرة عودة مجلس الثورة وقتها وأبرزوا هذا الاتجاه فى وسائل الإعلام كانوا يدفعون إلى انحصار التفكير فى السادات وحده دون التفكير المتروى فى البدائل ودون مرور وقت كاف لتقليب الأمور على وجوهها ومن زواياها المختلفة بعد أن نبتعد عن الجو العاطفى الجامح الذى سيطر على التفكير فتتابعت الخطوات فى سرعة وحماس لترشيح السادات.. فقد عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا خصص لمناقشة ترشيح رئيس الجمهورية. أيد الجميع ترشيح السادات حيث أبدى كل عضو رأيه فى كلمات قليلة مؤيدا ومزكيا ترشيحه فيما عدا موقف للسيد حسين الشافعى أشرت إليه من قبل، وموقف للدكتور محمود فوزى، إذ بعد الانتهاء من المناقشة أخرج استقالة مكتوبة عزاها إلى تقدمه فى السن حيث جاوز السبعين بما يعجزه حسب قوله عن الاستمرار فى حمل المسئولية ورغبة منه فى الخلود إلى الراحة.. وكانت مفاجأة مست الحرص على كل مظاهر وحقائق وحدة الصف وإجماع الرأى،

خاصة على مستوى القيادة العليا، ومهما قيل فى الاستقالة وبواعثها فإن لتوقيتها وظروفها وملابسات تقديمها دلالات لا تخفى على أحد.

وناقشه الأعضاء جميعا وراجعوه فيها وكذلك السادات وإزاء ذلك قرر الدكتور فوزى أنه يسحب استقالته مؤقتا.

والغريب أن الاحتجاج بالسن والعجز عن تحمل الأعباء لم يحل بعد ذلك بين الدكتور فوزى وقبوله بلا تردد منصب رئيس الوزراء واستمراره فيه، ولم يترك الوزارة إلا بما يشبه الإقالة، ثم قبل بعد ذلك منصب نائب رئيس الجمهورية، وقد فسر البعض تقديمه للاستقالة فى تلك المناسبة بأنه مناورة[1] وشخصية الدكتور فوزى تثير دائما فى ذهنى أنه يحرص حين يتكلم ألا يعطى رأيا قاطعا فى شىء وأن يكون كلامه قابلا دائما لكل تأويل ومحتملا لأكثر من معنى.

كما تذكرنى بحكاية رواها الأستاذ هيكل فى إحدى مقالاته «بصراحة» من أنه والدكتور فوزى كانا فى صحبة الرئيس عبد الناصر فى رحلة العودة من يوغوسلافيا حين استمع عبد الناصر من الإذاعة نبأ نزول القوات الأمريكية فى لبنان، مما استشعر معه الرئيس خطرا كبيرا وحدثا خطيرا يحتاج لموقف حاسم وسريع، واستشار عبد الناصر فيما رواه هيكل مستشاره ووزير خارجيته د. محمود فوزى، .. وجاء رد المستشار ووزير الخارجية «إلْهَامَك ياريس» وهكذا جاء رد المستشار ووزير الخارجية الذى عاش عمره كله فى ميدان العمل الدبلوماسى وصاحبَ الثورة من بدايتها، يسأله عبد الناصر فيترك الأمر للإلهام. وكنت أتصور أن يطرح على الرئيس احتمالات وتصورات وبدائل مختلفة ثم يترك له إعمال الإلهام فى الاختيار بينها.. أما أن يحجم عن إبداء الرأى والمشورة فى أدق الأمور وأخطرها وفى لحظات هامة ويترك ذلك للإلهام فأمر غريب، ولكنه على أى حال تحديد مؤكد وصحيح لأسلوب الدكتور فوزى، ويذكرنى أيضا بأنه عين على رأس لجنة المائة التى وكل إليها الإشراف على انتخابات الاتحاد الاشتراكى سنة ١٩٦٨ وكان للجنة مندوبان فى كل محافظة للإشراف المباشر على الانتخابات بسلطات مطلقة وكاملة.. ومع ذلك فإنه كان يقف بجوار السادات وهو يهاجم تلك الانتخابات ويدعى تزويرها[2] بعد سنة ١٩٧١.

(١) قال هيكل بعد ذلك في كتابه الطريق إلى رمضان أن السادات قال له عند ترشيح د. محمود فوزى للوزارة أنه يخشى ألا يقبل لأن استقالته تعني رفضه للتعاون معه

(٢) ادعي السادات فى بعض رواياته عند اختلاق واقعة فتح خزانة الرئيس عبد الناصر أنه كان بها وثائق تزوير الانتخابات، تلك الواقعة الباهتة التى ما لبثت أن تبددت مع غيرها مما اختلقه وريفه..

على أى حال ذلك استطراد نعود بعده لسياق الأحداث فقد تم الإجماع على ترشيح السادات، وزكت اللجنة التنفيذية ترشيحه إلى اللجنة المركزية فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٧٠ بتقرير ضمناه كل ما كان يحتويه مشروع البيان الذى حبسه السادات وكان مفروضا صدوره عند الاجتماع المشترك سابق الإشارة إليه وقد ألقاه الدكتور لبيب شقير بجلسة ٣ أكتوبر سنة ١٩٧٠ (١) وانعقدت اللجنة المركزية يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٠ وأذاعت بيانا أكد نفس المعانى (٢).

وبدأت بعد ذلك حملة مركزة لتقديم السادات للجماهير على غير الصورة التى استقرت عنه فى أذهانهم كان من أشق الأمور إقناع قيادات الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب به.

ولم يكن ذلك الموقف جديدا، فقد سبق أن أبدى أعضاء الاتحاد الاشتراكى بالمحافظات تحفظاتهم عليه، عند لقائهم بجمال عبد الناصر أثناء المشاورات التمهيدية لترشيح أعضاء اللجنة التنفيذية العليا.. بل إن الأستاذ فريد عبد الكريم أمين الاتحاد الاشتراكى بالجيزة وعضو اللجنة المركزية وقتذاك عارض ترشيحه معارضة شديدة وحين تم اختياره رئيسا عاد فعارض أن يجمع بين رياسة الجمهورية ورياسة الاتحاد الاشتراكى.

وقد نجحت الحملة المركزة التى اعتمدنا فيها على إيقاظ مشاعر الإحساس بالخطر من القوى المعادية والمتربصة فى الداخل والخارج والتى تسعى وتسعد لأى انقسام أو تمزق فى الجبهة الداخلية أو صراع على السلطة، وعلى الدعوة للحرص على تهيئة الجو والمناخ المناسب لسرعة بدء المعركة الحاسمة.. وقد طغت تلك الاعتبارات على ما عداها وتوحدت كل الخطى..

وكان السادات فى ذلك الحين يتردد ما بين قصر الطاهرة وقصر العروبة يرقب ما يجرى ويستقبل الوفود وكنا نحن أعضاء اللجنتين التنفيذية والمركزية وأمناء المحافظات والشباب نجوب البلاد ونعقد المؤتمرات لهذا الغرض حيث كنا حريصين على أن يتم اختياره بالإجماع وأن يعلن ذلك بوضوح.

وتقدم السادات لمجلس الأمة بترشيح من اللجنتين التنفيذية العليا والمركزية طبقا

(١) نص التقرير فى ملاحق الكتاب.

(٢) نص البيان فى ملاحق الكتاب ولعل القارئ يلاحظ أن تقرير اللجنتين يفتح العينين للمستقبل. وكان تحليلهما كما لو كان الأعضاء يقرأون المستقبل، ويطلعون على ما جرى بعد ذلك.

للدستور وألقى خطابا سجل فيه أبرز المسائل التى اتفق عليها والتى تعاهدنا عليها وسجلها من قبل بيانا اللجنتين.. وبعد انتهائه من خطابه استدار ليقف أمام تمثال لعبد الناصر وينحنى فى شبه ركوع ثم غادر قاعة المجلس!

ومن بين ما قال:

لقد جئت إليكم عن طريق جمال عبد الناصر وأعتبر أن ترشيحكم لى بتولى رئاسة الجمهورية هو توجيه بالسير على طريق جمال عبد الناصر.

إننى لست بحاجة إلى أن أطيل عليكم فى وصف معالم طريق جمال عبد الناصر فأنتم تعرفونه وشعبنا يعرفه وأمتنا العربية تعرفه والدنيا بأسرها تعرفه.

..... وأريد أن أحدد أمام حضراتكم مجموعة من النقاط أرى لها أهمية خاصة قبل أن نصل إلى مجمل طريق جمال عبد الناصر.هذه النقاط ذات الأهمية الخاصة هى كما يلى:

١ ـ إننا مطالبون بالدرجة الأولى وبكل الوسائل بمواصلة النضال من أجل تحرير كل الأرض العربية المحتلة فى عدوان سنة ١٩٦٧ وهى القدس العربية وغزة والضفة الغربية للأردن والمرتفعات السورية وصحراء سيناء المصرية وذلك مع الحرص الكامل على حقوق الشعب الفلسطينى... الخ.

٢ ـ إننا مطالبون بمواصلة النضال من أجل الأمة العربية...

٣ ـ إننا مطالبون بتحديد أعداء أمتنا تحديدا لا شبهة فيه. وأعداؤنا هم إسرائيل والصهيونية الدولية والاستعمار العالمى ونحن فى صراع مصيرى معهم جميعا وهو صراع لا يستهدف الغزو ولكن يطلب الأمن.

٤ ـ إننا مطالبون بالتمسك بسياسة عدم الانحياز ولكن سياسة عدم الانحياز كما علمنا جمال عبد الناصر ليست موقفا سلبيا إنما سياسة عدم الانحياز على طريقته هى انحياز لاستقلالنا وانحياز لحريتنا وانحياز للسلام وانحياز للتقدم وبالتالى فهى سياسة تصد للأخطار التى تهدد هذه القيم كلها.. وإن صداقتنا الخاصة مع الاتحاد السوفيتى وشعوبه العظيمة ووراءه مجموعة الشعوب الاشتراكية الكبيرة لتتسق اتساقا كاملا مع سياسة عدم الانحياز وهى تطبيق عملى وواقعى لشعار من أبرز شعارات قائدنا العظيم وهو القائل «نصادق من يصادقنا ونعادى من يعادينا».

٥ ـ إننا مطالبون دوما بأن نذكر ولا ننسى أننا جزء من حركة التحرر الوطنى العظيمة باتجاهها التقدمى الاشتراكى .. الخ.

٦ ـ إننا مطالبون أولا وأخيرا بالحفاظ على المكاسب الاشتراكية التى تحققت لجماهير شعبنا العامل والمضى فى الطريق الذى رسمه وحدده لنا قائدنا جمال عبد الناصر ترجمة أمينة لآمال جماهير الشعب العامل وحتمية مصير ووجود... إننى جئت معى إلى هذا المجلس بوثيقة واحدة أودعها فيه وأمشى قائلا لكم: هذا برنامجه وهو برنامجى أيضاً لأنه إرادة الشعب.

.... إننى أودع فى هذا المجلس بيان ٣٠ مارس... لكننى أود أن أضيف شيئا إلى ذلك وأقول لكم بأمانة الإحساس بالمسئولية ذلك أن العمل من أجل تطبيق برنامج ٣٠ مارس فى وجود عبد الناصر شيء والعمل فى غياب جمال عبد الناصر شيء آخر. جمال عبد الناصر كان بطلا تاريخيا والبطل لا يُصنع ولكنه يولد من ضمير أمته، ولهذا فإن قدرته لا يمكن أن تقاس بما تواضع عليه الناس من معايير.. إن غياب البطل يعنى شيئا لا ينبغى له أن يغيب عنا وهو أن المسئولية تصبح كلها واجب الجماهير بقواها العاملة ومؤسساتها وتنظيماتها وأجيالها الحرة المتصلة اتصالا مباشرا بكفاح كل يوم لذلك فإن تأكيدنا للعهد يجب أن يصحبه استعدادنا جميعا لتحمل مسئوليات كان وجوده يعفينا منها... وأصارحكم القول أنه ليس بمقدوري ولا بمقدور أى شخص أن يتحمل ما كان يتحمله جمال عبد الناصر ولذلك فإنه من الضرورى إعادة توزيع المسئوليات ضمانا لأداء الأمانة كما يجب أن تؤدى الأمانة وفاء لحق الشعب وتكريما لذكرى قائده.

ولسوف تبين الصفحات القادمة مقدار الالتزام بتلك العهود واحترامها.

ولسوف يرى القارئ من بعد كيف جرى التنكر للمبادئ وللقائد الخالد حتى أصبح مجرد ترديد اسمه مجلبة للمتاعب وأصبح الهجوم عليه تلميحا وتصريحا أمراً مألوفا ومطلوبا ووسيلة تقرب ووصول.. وأصبح الأعداء أصدقاء والأصدقاء أعداء فأصبح بيجن الصديق والتناقض الاستراتيجى مجرد حاجز نفسى!! (١).

وبعد تمام الاستفتاء وإعلانه رئيسا للجمهورية وقف أمام اللجنة المركزية وقال «لقد حققتم معجزة بهرت العالم، العدو والصديق وأكدتم الدور الفعال للاتحاد الاشتراكى فى

---

(١) تسابق الرؤساء العرب أو مندوبوهم للاشتراك فى تشييع جنازة رابين والإشادة بدوره وجهوده من أجل السلام .. ذلك السلام الإسرائيلى

قيادة الجماهير، وقال لحسين الشافعي مرة ردا على مهاجمته لأعضاء اللجنة التنفيذية.. «إنهم ياحسين الذين قاموا بكل شيء وحققوا معجزة الانتقال الدستوري للسلطة ونحن قعود في دورنا».

ويعلم الله أنني لم أكن أطمع في شيء بل كان كل أعضاء اللجنة التنفيذية والوزراء الذين وصفوا فيما بعد بمراكز القوى وسيقوا إلى السجون يحرصون على تأكيد زهدهم في أي منصب ورغبتهم في التخلي عن مناصبهم مكتفين بشرف ما قاموا به تحت غير قيادة عبد الناصر، بل لم يكن للعمل تحت قيادة عبد الناصر طعم أو إغراء وكنت أراها من زاويتي فرصة للعودة للمحاماة.. التي اضطرتني الظروف للابتعاد عنها ولزهدي في المناصب الرسمية ونفوري منها.

وأذكر أننا أمضينا ليلة تشييع الجنازة باستراحة شركة قناة السويس بجاردن سيتي لنتفادى زحام الصباح ويسهل علينا الوصول لموقع بدء الجنازة ودار بيننا حديث دامع أبدى فيه كل منا نفس الرغبة ونفس المعاني، ولكن حين طرحنا هذا التفكير برز رأي يقول إن التخلي عن المسئولية في تلك الظروف الدقيقة خطأ، وأن الوفاء لعبد الناصر والإخلاص للثورة يحتمان الاستمرار إلى ما بعد المعركة التي كانت أمل جمال عبد الناصر وأملنا.. وقيل أيضا إن في الاستقالة كذلك معنى رفض التعاون مع السادات إذ كيف تزكون ترشيحه للرياسة ثم تتركونه في ظروف دقيقة وغير ذلك من الأسباب.

وبدأ التفكير في تنفيذ ما تم التعاهد عليه من توزيع للمسئولية وذلك بدءا بتكليف رئيس للوزراء لتشكيل وزارة جديدة واختيار أمين الاتحاد الاشتراكي.

وقد عرض السادات المنصب على بعض الإخوة فرفضوا ولعل أسلوب العرض نفسه كان بقصد الوصول لذلك الرفض.. إذ ما لبث أن أعلن عزمه على تولي الوزارة بنفسه ولكننا عارضناه لما فيه من مخالفة لمبدأ توزيع المسئولية المعلن للناس. ثم طرحت فكرة تكليف الدكتور فوزي لاعتبارات منها أنه وجه مقبول لدى الناس وله سمعة عالمية جيدة ولا يشكل خلافا كبيرا حول شخصه وأنه مدني لا عسكري، وإن كنت قد أبديت بعض التحفظات حول اختياره منها أنه قضى حياته في العمل الدبلوماسي بعيدا عن الاشتغال بالمسائل الداخلية ثم تردده في الحسم والإحجام عن المبادرة بالآراء المحددة والقاطعة.. كما قد لا تمكنه سنه من ممارسة العمل اليومي الشاق لمسئوليات رئيس الوزراء، غير أن الرغبة في اختيار شخص لا يثير خلافا جوهريا حوله رجح اختيار الدكتور فوزي، على تقدير

أنه يمكن تغطية جوانب النقص بما استقر عليه الرأى من ممارسة المؤسسات وخاصة اللجنتين التنفيذية والمركزية ومجلس الوزراء لمسئولياتهم بشكل فعال.

وكلف السادات الأستاذ محمد حسنين هيكل بمفاتحة الدكتور فوزى وكان ذلك موضع انتقاد البعض ولكن السادات علل ذلك بأنه خشى ألا يقبل الدكتور فوزى، ومن ثم فضل أن يفاتحه هيكل من خارج السلطة.. وقد قبل الدكتور فوزى كما قلت بلا تردد.

ثم اختارت اللجنتان التنفيذية والمركزية السيد عبد المحسن أبو النور أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى على أساس خبرته السابقة كأمين للاتحاد ودوره البارز فى مجال الزراعة والإصلاح الزراعى وخاصة فى الإنجاز الكبير فى مجال استصلاح الأراضى، غير أن السيد حسين الشافعى - وقبل العرض على اللجنة المركزية - اعترض على ترشيح الدكتور فوزى وكذلك السيد عبد المحسن أبو النور مزكيا نفسه لأى من المنصبين لأنه حسب تعبيره الرجل الثانى فى الدولة ورفض السادات، مما أغضبه فتخلف عن حضور اجتماع اللجنة المركزية الذى تم فيه الترشيح للمنصبين وكان غيابه ملفتا للنظر ومثيرا للتكهنات مما يتعارض مع ما كنا حريصين عليه من سلامة الشكل الإجماعى لما يتخذ من قرارات وإجراءات فى تلك المرحلة.. ومن هنا عرضنا التدخل لتصفية الخلاف ولكن السادات رفض.

ومن الغريب أن كل هؤلاء الذين لم يكن لهم دور فى عملية ترشيح السادات وانتخابه أو مانعوا ثم ابتزوا المناصب أو ألحوا عليها.. كل هؤلاء تكتلوا مع السادات ضدنا فيما بعد وحصلوا على نصيبهم من المناصب والمظاهر ثم لفظهم السادات وعزلهم واحدا وراء الآخر..

وقد مضت الأمور طبيعية بعد ذلك وتوالت اجتماعات اللجنة التنفيذية والمركزية وحرص السادات خلال تلك الفترة على الرجوع إليها فى كل أمر كما حرص فى كل تصريحاته وبياناته وخطبه على ترديد نفس المعانى والمبادئ التى تضمنتها تقارير اللجنتين التنفيذية والمركزية.. ولكن ما إن حل شهر ديسمبر سنة ١٩٧٠ حتى تغيرت الأحوال فى أسلوب العمل وفى تصرفات السادات واتجاهاته وعلاقاته..

كان الأستاذ هيكل وزيرا للإعلام ورئيسا للأهرام معا وكان له خلاف طويل مع الاتحاد الاشتراكى وقياداته فى مختلف عهوده، وكانت أيضا لجان الاتحاد الاشتراكى

وكذلك منظمة الشباب دائما تهاجم كتاباته وتهاجم دوره فى تقارير كان يتاح له مطالعتها. وكانت ترى أنه مؤثر فى السلطة بلا مسئولية.. وبالتالى فإن ممارسة التنظيم السياسى لمسئولياته تقطع الطريق بطبيعة الحال على الممارسات الفردية والتحركات من وراء الكواليس.. وكان الأستاذ هيكل فيما يعتقد يرى أنه بمؤسسة الأهرام وبعلاقاته المختلفة سلطة يتهددها خطر قيام الاتحاد الاشتراكى بمسئولياته بفاعلية وكفاءة.. ومن هنا كان يهاجم الاتحاد الاشتراكى ويهون من شأنه، وشأن قياداته، وتسليط الضوء فى مبالغة على بعض السلبيات أو التشكيك فى دوره وأحيانا التخويف من تنامى نفوذه وسلطاته، والإيقاع بينه وبين القوى الأخرى خاصة خلال الصراع قبل سنة ١٩٦٧.

وأحيانا يخرج بقضايا وتحليلات تناقض فكر ورأى الاتحاد الاشتراكى بما يوقعه فى الحرج مع الجماهير والقواعد وغير ذلك من الأساليب التى قد يتسنى لمتابع أن يرصدها ويحللها.

ومن ثم كما تقدم كانت لجان الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب شديدة النقد والهجوم على مقالاته الأسبوعية التى كانت تمثل فى نظرهم خطا انهزاميا مثبطا للعزم ومهولا من أمر العدو وداعيا للتودد لأمريكا وأحيانا الخضوع لها ومداراتها.

وكان قريباً من الرئيس عبد الناصر وعلاقاته الوثيقة به ومن بعده السادات بجانب أنه صحفى ومفكر سياسى متميز ومتفرد مما يجعل لكتاباته قيمة تخرجها عن أن تكون اجتهادا لكاتب ما ولذلك كانت مقاومة الاتحاد الاشتراكى لها ومهاجمتها خشية أن تستقر فى وجدان الناس على أنها أفكار أو توجهات رسمية.

ومن هنا كان توجسه شديدا من دور الاتحاد فى غياب جمال عبد الناصر حتى أنه فى إحدي زياراته للندن التقى مع المبعوثين بالمركز الثقافى وقال لهم إنه بوفاة جمال عبد الناصر آن الأوان لتصفية حسابات قديمة كثيرة ونددبالاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب وأبدى تخوفه من أن يكون أول ضحية.

وإثر وفاة عبد الناصر كتب هيكل عدة مقالات كانت أيضا موضع النقد والاستنكار لتناولها مواضيع شخصية وعائلية تخص الرئيس الراحل وتحكى تفصيلات لحظات الوفاة وبجرأة ما كان ليرضاها عبد الناصر فى حياته هذا فضلا عن حرص هيكل على الحديث عن نفسه وإبراز دوره كصانع للأحداث أو أنها كلها تدور من حوله وهو محورها.

ولم يكن ذلك من الاتحاد الاشتراكى ضيقا بحرية الرأى، وإنما لما كان يسبغه هيكل

على مقالاته من هالة، توحى بأنه يعبر عن الدولة وما كان يصل إليه بحكم صلته الوثيقة بالرئيس عبد الناصر من أسرار وأخبار ووثائق ينفرد بها واستمرت نفس الظروف مع السادات.

وإزاء هذه الظروف وتلك المشاعر والتوجسات قدم هيكل استقالته من الوزارة ونشر كتاب الاستقالة وكتاب قبولها وكانت عبارات كتاب الاستقالة تجرى على غير مألوف التخاطب مع رئيس الجمهورية إذ بدأها بعبارة «الأخ والصديق».

وكان هذا المسلك أيضا استفزازيا ومقصودا به التأكيد على دوره وعمق علاقاته المؤثرة حتى أن موقعه من رئيس الجمهورية هو موقع الأخ والصديق بلا «كلفة» أو تقيد بأصول.

وفى نفس أسبوع استقالة هيكل فوجئنا بالسادات يعرض علينا إصدار قرار بالتمرير من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بتشكيل لجنة برياسة هيكل لجمع وإحياء تراث عبد الناصر وكانت اللجنة قد قررت تشكيلها ضمن برامج تخليد ذكراه.

ولقى الاقتراح برياسة هيكل للجنة معارضة شبه إجماعية وبرر السادات اقتراحه بأنه وعده بذلك عند استقالته من الوزارة، وكان السادات إلى ذلك الحين ملتزما بما نقرره ولكنه عاد فاقترح أن تكون اللجنة برياسته على أن يكون هيكل مقررها وعادت اللجنة فرفضت الاقتراح على تقدير أن الرياسة الفعلية ستكون لهيكل.

ولم يكن موقف اللجنة نابعا عن اعتبارات شخصية[1] أو عن عداء شخصى ولكن عن تقدير موضوعى، فقد كان مقدرا عندما قررت اللجنة التنفيذية تشكيل لجنة على مستوى كبير لإحياء وتخليد تراث عبد الناصر ـ كان مقدرا أن تضم اللجنة عددا كبيرا من مختلف التخصصات والمؤرخين ومن الذين عايشوا عبد الناصر عن قرب وحملوا معه المسئولية، كان مقدرا أن يكون الأستاذ هيكل بطبيعة الحال واحدا من أعضائها المهمين ولكن انفراده برياسة اللجنة أو سيطرته على أعمالها يحوى احتمالا كبيرا بأن يصبغ فكر عبد الناصر باتجاهاته وأفكاره وتخريجاته مهما تكن إحاطته بكثير من تراث عبد الناصر أو معاصرته وملازمته عن قرب.

وكان بعض ما كتبه هيكل وأسلوب تعامله مع الحقائق التاريخية وتأويلها فى تقدير اللجنة يولد الشك فى سلامة ودقة تحقيق وتسجيل وبسط تراث عبد الناصر فى مجال

(١) ليس فيما سجلته تقييم شامل لدور الأستاذ هيكل ولكنه مجرد تسجيل بعض الجوانب كما أنه ليس تقليلا أو إغفالا لدور الأستاذ هيكل بجانب الرئيس عبدالناصر أو بعد وفاته وفى مواجهة الردة عليه

الفكر الاشتراكى والاتجاهات الاجتماعية والتحررية فالمسألة ليست فقط مجرد تسجيل للوقائع والأحداث ولكن تسجيلها كاملة بأمانة ثم تحليلها مما ينبغى أن يتوافر له الكثرة من الثقات والمتخصصين ولا ينبغى أن ينفرد واحد أو يتسلط عليه.

ومما أعلمه يقينا وأسجله للتاريخ ويعرفه أكثر الذين عملوا مع عبد الناصر عن قرب أنه كان يثق فى قدرة هيكل على التعبير عما يريد وذلك ممكن فى وجود عبد الناصر ولكن بعد غيابه فاختلاط الأفكار وتعدد التأويلات أمر وارد ومحتمل.

كان كل ذلك معلوما لهيكل مما ضاعف من حنقه وعدائه للجنة التنفيذية والاتحاد الاشتراكى، وخشيته من تنامى دورهما وفاعليته وتأثيره، لأن كل ذلك خطر على الذين يمارسون السلطة بلا مسئولية، ولعل ذلك كان وراء قرار عبد الناصر الفجائى بتعيين الأستاذ هيكل وزيرا على غير إرادته كما يقول.. حتى يضع كل ممارس لسلطة فى الضوء ومتحملاً المسئولية.

وفى ذكرى أربعين الرئيس عبد الناصر نشر الأستاذ هيكل بالأهرام مقالا شهيرا بعنوان «عبد الناصر ليس أسطورة» تحدث فيه عن أن عبد الناصر ليس له سدنة ولا حراس لمبادئه وأن كل ما أتى به قابل للمناقشة والمراجعة وحذر من تأليه عبد الناصر واعتباره أسطورة وكان لهذا المقال أسوأ الوقع فيما يشبه الإجماع بين قيادات الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب، وعلى كافة المستويات، ولدى كل الناصريين الذين لم يكونوا يخشون فى ذلك الحين تأليه عبد الناصر، أو أن يصبح أسطورة، وإنما كانت الخشية كل الخشية من الردة عن مبادئ عبد الناصر والتنكر لزعامته، والانتكاس بفكره أو الالتواء به أو تفريغه من مضمونه الحقيقى والاكتفاء به شعارات فارغة، حين كانت كثير من قوى اليمين المضادة من الثورة قد بدأت تطل من جحورها وتلغط بعد طول صمت، يراودها الأمل فى أن تستعيد مواقعها وتسترد ما فقدت من سلطة وثروة وبدأت همسات التجريح والتصيد والمبالغة وجرى التركيز على مجالى الحرية والديمقراطية وبدأ هذا التيار ينمو بشكل واضح فى الخارج ويأخذ صداه إلى الداخل على استحياء وحذر أحيانا، متبجحا أحيانا أخرى.

وبدأت أيضا وفى ذلك الوقت حملات فى صحف الغرب وبشكل ملفت تركز الحديث عن السادات وتشيد به بل وتعقد المقارنة فى جرأة بينه وبين عبد الناصر رغم أنه إلى ذلك الحين لم يكن قد صدر أى تصرف أو موقف للسادات يمكن من خلاله الحكم له أو عليه.

وكان قد طوى الحديث عن تراث عبد الناصر وتخليد ذكراه[1].. كان هذا المناخ والملابسات تقتضى منطقيا وإخلاصا لعبد الناصر وفكره ومبادئه وتطبيقاته وإنجازات ثورته، اليقظة لكل تلك التيارات والتخويف من عواقبها والتنبيه، لا الخشية من أن يصبح عبد الناصر أسطورة ومن ثم كان تقدير أعضاء اللجنة التنفيذية أن المقال فى حقيقته تزكية للتوجهات السابقة وتشيع لها، بل ودعوة علنية شبه رسمية لفتح باب الجدل والمماراة والمراجعة على مصراعيه للخروج من كل ما أرساه عبد الناصر من قيم ومبادئ تحت ستار أن ما أتى به عبد الناصر كله قابل للمناقشة وكان الواضح أو المؤكد أن السادات وراء الأفكار التى احتواها المقال.

وإزاء ذلك وما خلقه من قلق من مستويات الاتحاد الاشتراكى اتفقت مع الدكتور لبيب شقير على عرض الأمر على اللجنة التنفيذية العليا، وعرض الدكتور لبيب شقير الموضوع فى أول اجتماع للجنة وتلاه كل أعضاء اللجنة هجوما على ما احتواه المقال من دلالات فيما عدا الدكتور فوزى الذى لزم الصمت.. أما السادات فقد ذكر أنه قرأ المقال قراءة سريعة ولم يستلفت انتباهه التخريجات التى وصلنا إليها وقال إنه سيعاود قراءة المقال ثم نعود لاستئناف مناقشة هذا الموضوع.

وقبل الاجتماع التالى أبلغنى السادات أنه قرر استدعاء هيكل لمناقشته باللجنة وعارضت الفكرة على أساس أنه تقليد غير سليم أن نستدعى كل رئيس تحرير أو كاتب لمقال لمناقشته حول ما يكتب ويكفى أن تناقشه اللجنة المختصة وتبلغه رأى اللجنة التنفيذية خاصة أن الاتحاد الاشتراكى هو الذى يملك الصحف ومن ثم له ـ من خلال اللجان والمكاتب المختصة ـ أن يوجهها أو يلفت النظر لما يتعارض مع الاتجاهات التى يرسمها وكان هذا أيضا رأى غيرى من أعضاء اللجنة ولكن إزاء المركز الخاص لهيكل والذى يستمده فى نظر الناس من قدرته الفائقة على الكتابة وحجم المعلومات والأسرار التى تتوافر لديه من خلال عمق صلته بالسلطة فقد قبلت اللجنة اقتراح السادات بمناقشته..[2]

---

(١) فى خطاب للسادات فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٥ أمام مؤتمر الاتحاد الاشتراكى اقترح تشكيل لجنة برياسة نائب رئيس الجمهورية للتاريخ ولتقييم فترة حكم عبدالناصر والتحقيق فى نكسة ٥ يونية سنة ١٩٦٧ ثم شكلت اللجنة بعد ذلك ولم يعلن شيء عن نتائج أعمالها

(٢) تحدث الأستاذ هيكل أكثر من مرة مشيرا لهذه الواقعة باعتبارها أزمة عاتية تعرض لها وتحدث السادات عن نفس الواقعة فى خطابه فى أول مايو سنة ٧٥ مصورا أنه فى ذلك الحين يحمى حرية الرأى ويضع تقاليد وطبعا مشيرا إلى أن ذلك كان على غير إرادة مراكز القوى ولكنه استشعارا منه بتناقض قوله هذا الذى أكده مسلكه من بعد إراء عشرات من كبار=

وتولى الدكتور لبيب شقير مناقشة الأستاذ هيكل أثناء اجتماع اللجنة وعرض وجهة

= الكتاب والصحفيين الذين صدر القرار بحرمانهم من عضوية الاتحاد الاشتراكي بإيحاء منه ومن لجنة النظام الصورية التى اختار لرياستها الرجل الماهر دائما لمثل هذه المهام حافظ بدوي. وقد صدر القرار بإسقاط العضوية العاملة عن ٦٤ من المهنيين حسب تعبير القرار وذكرت المذكرة التى أصدرتها لجنة النظام أنه يترتب على إسقاط العضوية إبعاد الشخص عن أى عمل تكون العضوية العاملة شرطا لممارسته وأعلنت اللجنة من باب التهديد والتوعد أنها ستظل فى حالة انعقاد مستمر للنظر فى باقى الحالات التى نسب إليها ما أسمته الانحراف السياسى وطبعا لم تنسب لأحد واقعة محددة ولم يجر تحقيق أو يسأل أحد ممن صدر ضدهم القرار ومن بين هؤلاء

فيليب جلاب، محمد عودة، حسين عبد الرازق، محمود المراغى، يوسف إدريس، عادل حسين، أحمد عبد المعطى حجازى، فريدة نقاش، مكرم محمد أحمد، صلاح عيسى، صافيناز كاظم، مصطفى الحسينى، محمد العزبى، أمير اسكندر، محمد محسن الخياط، فتحى عبد الفتاح، جمال الغيطانى، محسنة توفيق، على عبد الخالق، صلاح السعدنى، أحمد فؤاد نجم، د. على الراعى، محمود العالم، الفريد فرج، أمل دنقل، لويس عوض، زكى مراد، نبيل الهلالى، عبد العظيم الجزار، عبد المحسن حمودة وأصدرت اللجنة قائمة ثانية من بين من تضمنتهم

لطفى الخولى، مصطفى بهيج نصار، ابتسام الهوارى، أمينة شفيق، ميشيل كامل، خيرى عزيز، محمد سيد أحمد . كما أصدرت إثر ذلك قرارا بنقل عدد كبير من الصحفيين والكتاب إلى هيئة الاستعلامات والوزارات وعدم تكليفهم بأى أعمال وعلى رأسهم الأستاذ أحمد بهاء الدين

وفى خطاب أول مايو سالف الذكر ربط السادات بين واقعة هيكل سالفة الذكر وواقعة إبعاد وعزل هذه المجموعة الكبيرة من كبار الكتاب والصحفيين مدافعا عن قراراته مدعيا أنهم تجاوزوا الحد فى وقت كانت تمر فيه البلاد بفترة حرجة كما ذهب إلى أنه لم يفصلهم من أعمالهم وإنما فقط نقلهم وظلوا يتقاضون مرتباتهم وكأنما كل ما يعنى الكاتب صاحب الرأى أن يحصل على مرتبه ولو حطم قلمه وحبس رأيه فى حلقه.

ولم تكن القضية هى حماية حرية الرأى ولكنها قضية الولاء للسادات شخصيا وسياساته فحين الهجوم على عبد الناصر وعهده لا تثريب على الكاتب فهو محل الحماية تحت راية كاذبة من ادعاء كفالة حرية الرأى وحين تكون المواجهة مع السادات شخصيا وسياسته هنا تقع الطامة وينحسر ستار حرية الرأى وتختلق المعاذير .

ولا أدل على ذلك من أن الأستاذ هيكل نفسه حينما كتب بضعة مقالات تعارض فيها مع اتجاهات السادات وسياسته عزل من منصبه، وصب عليه السادات غضبه واتهاماته وقالت فى ذلك صحيفة الأنوار وقتها أن السادات أعفى هيكل لأن الأهرام تحولت إلى مركز للقوى وأن هيكل قبل حرب تشرين (أكتوبر) قامت بعض العناصر المقربة فى الأهرام وهيكل محملة لإلقاء ظلال من الشك على نوايا الرئيس السادات فى شن حرب التحرير، ساهمت بعض هذه العناصر فى إثارة سلسلة التظاهرات الطلابية سنة ١٩٧٢ـ ١٩٧٣ وفى نفس العدد نشر حديث لهيكل أجراه سعيد فريحة قال فيه عن إبعاد هيكل أنه كان أبغض الحلال إلى قلب السادات الذى قال إنه حاول مرارا إعطاء هيكل فرصة لكى يستمر فى الكتابة ولكن من موقع الالتزام بالخطوط السياسية للدولة وحاول هيكل أن يقنع السادات بأنه ينطلق فيما يكتب عن اجتهاد شخصى يخطئ ويصيب ولكنه لا ينقض الالتزام، ولكن السادات لم يقتنع لاعتقاده بأن مقالات هيكل كانت تسبب إحراجات داخلية وخارجية وأن هيكل كان يتمسك بحرية الصحافة لمصلحة النظام الذى هو أحد أبنائه بينما يرى السادات أن حرصه على الحرية شرطه ألا يتحول إلى مركز قوة ولعل القارئ يلاحظ أن تعبير مركز القوة لاحق الكثيرين حتى الذين ساهموا فى اختراع التعبير وإطلاقه فالضيق بالرأى المعارض أو المناقض للسادات شخصيا وسياسته جزاؤه العزل والقمع والمنع من الكتابة أما استباحة عهد عبد الناصر وشخصه بالافتراء والكذب وبالتجريح والاختلاق، وأما الأقلام المسمومة فإنها حلال وسائغة وتطبيق للحرية والتناقض واضح واللعب بالشعارات وسيلة مفضوحة

نظرنا فى المقال، وتبينا أن هيكل قد استمع إلى تسجيل الجلسة السابقة ووقف على كل ما دار بها من مناقشات حول الموضوع وقد احتد النقاش واحتدم خاصة عندما قال الدكتور لبيب شقير إننا بحاجة إلى تحديد المواقف.. ودافع هيكل عن نفسه واستنكر أن يكون موضعا لشك أو اتهام بخيانة بعد عمر طويل - حسب قوله - قضاه بجوار عبد الناصر عبر فيه عن كثير من أفكاره وكان محل ثقته وسره وكان خلالها Spokes man حسب تعبيره عن الدولة وكان السادات خلال المناقشة حريصا على توسيع هوة الخلاف وإقحام الاتهام بالخيانة وهو ما لم يرد أصلا فيما قيل.. وانتهت المناقشة على غير اتفاق وانصرف هيكل غاضبا ثم قال السادات:

«إذن الأمر منته طالما ليس هناك اتهام بخيانة» ثم دارت مرة أخرى مناقشة طويلة تعقيبا على المناقشة الأولى.

فقلت: إنه بصرف النظر عما دار من نقاش فإن هناك سؤالا يحتاج لإجابة قاطعة من اللجنة خاصة بعد حديث هيكل ووصف نفسه بأنه المتحدث باسم الدولة هل نوافق على أن تكون مقالات هيكل الأسبوعية «بصراحة» فى الأهرام تعبيرا عن فكر الدولة ورأس النظام أو الرأى الرسمى أم أنها مجرد اجتهاد شخصى لكاتبها. ذلك أن السادات أثناء المناقشة الأولى قال إن الذى يثير البلبلة واللغط حول مقال هيكل هم على حد تعبيره «بتوع الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب» وفى تعبير آخر «بتوع عبد المجيد فريد».

وحاول السادات أن يحور السؤال ويضيع الإجابة عليه بقوله إن الأهرام باعتبارها صحيفة لها سمعتها وانتشارها فإن الدولة أحيانا تنشر خلالها مواضيع منسوبة لمصدر رسمى أو ما شابه ذلك، فقلت إن المقصود هو المقالات بعنوان بصراحة ومع ذلك فإن وكالة أنباء الشرق الأوسط هى الأولى بنشر وإذاعة المواضيع التى أشار إليها وبعد مناقشة استقر الرأى الإجماعى على اعتبار تلك المقالات اجتهادات شخصية وعقبت بأنه والحالة كذلك من حق «بتوع عبد المجيد فريد» أن يختلفوا معها.

وأضافت تلك المناقشات رصيدا جديدا لدى هيكل لمعاداة اللجنة التنفيذية وخشيتها والتوجس من تزايد فاعليتها وعمق دورها ومن هنا كان من رأينا أن ذلك ضاعف من جهده فى تعميق عداء السادات للجنة التنفيذية والاتحاد الاشتراكى وتخويفه من امتداد وتعمق دورها، وتحبيذ اتخاذه الخطوات، وترتيب الأمور للتخلص منها وكان موقفه متفقا مع هوى السادات وهوى القوى الجديدة والمحيطة به والتى ترى فى استمرار بقاء اللجنة

التنفيذية والاتحاد الاشتراكى وتنامى سلطاتهم عقبة فى سبيل تحقيق مطامعها الشخصية والطبقية ونفوذها.

وكان هيكل حتى فى وجود عبد الناصر يحرص وبذكاء على تنفير عبد الناصر من الاتحاد الاشتراكى واللجنتين المركزية والتنفيذية وبخاصة بعدما وضح اهتمام عبد الناصر بهما، وانتظام اجتماعاتهما وحرصه على حضور جلساتهما، بل واغتباطه بما كان يجرى من مناقشات ولكن الأستاذ هيكل كان ينتهز مثلا فرصة بروز مناقشة غير مرضية أو ثرثرة بعض الأعضاء ممن كان حديثهم مملا أو منفرا فيعلق على ذلك مع عبد الناصر بأنه لا جدوى وهو مريض من تضييع وقته مع هذه الثرثرة غير المفيدة أو هل هذه المناقشات العقيمة هى التى تلتمس فيها رأيا مفيدا وهكذا!!

وكنت وبعض الزملاء من أعضاء اللجنة مقتنعين بأن هيكل بجانب السادات يلعب دورا خطيرا ويخطط مع السادات للإطاحة بالاتحاد الاشتراكى ولكن كان البعض[1] الآخر ممن لهم علاقات عميقة بهيكل لا يشاركنا الرأى بل وصل ببعضهم الإفراط فى حسن الظن بأن علاقته بهيكل أقوى من علاقة هيكل بالسادات وأن فكر هيكل لابد فى النهاية سوف يتعارض مع توجهات السادات وأفكاره وأنانيته. وظل هذا الجدال محتدما بيننا، يتزايد كلما ازدادت الهوة بين السادات وبيننا اتساعا وكلما ازداد السادات حرصا على الانفراد بالسلطة وإهمال المؤسسات السياسية والدستورية وازدادت القوى المعادية للثورة والمضارة منها اقترابا وإحاطة بالسادات.

وبدأ السادات ينعزل بعيدا عنا أو يعزلنا بعيدا عن مجريات الأحداث وتوافرت لدينا أخبار عن اتصالات تجرى مع الأمريكان بقصد الوصول إلى ما يسمى بالحل السلمى أخذا بفكرة «الدوران حول الثور لا مواجهته» وفكرة تحييد أمريكا.

واقترب موعد انتهاء أجل وقف إطلاق النار وعقد اجتماع فى ديسمبر اتفق فيه على تشكيل وفود إلى معظم دول العالم لتهيئة الرأى العام العالمى لقرار عدم الموافقة على مد جديد لوقف إطلاق النار، وحمل كل وفد رسالة من السادات إلى رؤساء الدول وسكرتيرى الأحزاب تؤكد على أننا قد أعطينا من جانبنا أقصى ما نستطيع من الوقت والصبر والتضحية وحسن النية والتجاوب مع كل المساعى الدولية لتحقيق السلام، غير أن إسرائيل تعززها وتدفعها أمريكا عرقلت كل المساعى، وأفشلت كل جهد، بالإصرار على احتلال الأراضى العربية ورفض قرارات المنظمات الدولية، وأننا إزاء ذلك لن

(١) من بينهم المرحوم شعراوى جمعة وسامى شرف.

نستطيع قبول مد جديد لوقف إطلاق النار وعلى العالم أن يعذرنا إذا لم نجد بدا من اللجوء للقوة لاسترداد أرضنا المغتصبة والتى تصر إسرائيل على الاحتفاظ بها والمساومة عليها.

وكان نصيبى من ذلك التحرك أن أزور كلا من تركيا والمجر وألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا.. وكانت الأمور تسير إلى بداية يناير سيرا طبيعيا حيث تجتمع اللجنتان التنفيذية والمركزية اجتماعاتهما الدورية وبحضور السادات بانتظام، وظهر الاتحاد الاشتراكى فى تلك الفترة قوة لها تأثيرها الواضح فى الحياة السياسية بما أشعر الجماهير بوجوده وبدوره المؤثر مما زاد من قلق القوى التى يتعارض مع مصالحها تنامى قدراته وفعاليته وظهر خلال هذه الفترة بالفعل وعمليا أهمية مبدأ جماعية القيادة وحكم المؤسسات.

ولكن ما لبث كل ذلك أن تغير، وبدأ النكوص عن الوعود والالتزام بمبدأ توزيع المسئولية، وممارسة العمل خلال المؤسسات التى كان متفقا على أن تمارس كل صلاحياتها، وبدأ الابتعاد عن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى وممارسة النشاط السياسى واتخاذ القرارات من وراء ظهرها.

وبدأ الهمس بأن الاتحاد الاشتراكى والالتزام بعرض الأمور عليه يشكل قيدا ثقيلا ينبغى التحلل منه ولابد من انطلاق سلطة الفرد، وذلك بحجة مقتضيات المعركة، وكان السادات يردد كثيرا حكاية عن أن تشرشل كون وزارة حرب أثناء الحرب العالمية الثانية تضم مجموعة صغيرة من الوزراء فقط ليقود بها انجلترا ومعركتها دون الالتزام بالرجوع لمجلس الوزراء مكتملا أو غيره من المؤسسات.

وسبَّبَ غياب الاتحاد الاشتراكى وقياداته عن الأحداث قلق الأعضاء وحيرتهم وكثر الهمس وترامت الأخبار عن اتصالات عربية وعالمية لا يدرى أحد بها.

وعلى عكس ما قيل وانتشرت به الرسل والوفود فى بلاد العالم من أنه «لا يمكن استمرار وقف إطلاق النار». بدأ الحماس للقتال يفتر وتزايد الحديث عن الحل السلمى والدور الأمريكى.

وجرى تعديل وزارى علم به أعضاء اللجنة التنفيذية من الإذاعة شأن كل الناس، بعد أن كان قد جرى تقليد بأن تسمية رئيس الوزراء يتفق عليها باللجنة، وقيل إن ذلك حق دستورى للرئيس، مع إغفال الحق السياسى للجنة والتنظيم السياسى الواحد وما كان قد

اتفق عليه من قبل من ضرورة تزكية رئيس الوزراء سياسيا من التنظيم السياسى قبل أن يأخذ القرار بتعيينهم شكله الدستورى، وبطبيعة الحال فإن المصادمة بين الحق الدستورى لرئيس الجمهورية والحق السياسى للتنظيم فى حقيقته تنكر لدور التنظيم السياسى وحقه، وتحلل من الولاء له واختلاق لتناقض لا مبرر له بين الحق السياسى والحق الدستورى.

وكان السادات نفسه قد أعلن أمام اللجنة المركزية عند ترشيح الدكتور محمود فوزى لرئاسة الوزراء أنه ينبغى أن يتركز ترشيح الوزراء أيضا خلال اللجنة[1].. وكانت نوايا انطلاق دور الفرد وإهدار دور التنظيم خفية وكانت فيما يبدو مصلحته وقتها تقتضى مداراة التنظيم ومصانعته ثم تبدلت من بعد الأحوال بعد التمكن من السلطة.

ونعود إلى جولات الوفود فى العالم حيث تمت اللقاءات وفق البرامج المتفق عليها وعقدت المؤتمرات الصحفية وأذيعت أحاديث تليفزيونية فى أنحاء العالم تؤكد على أنه لم يعد بد من استرداد الأرض بالقوة وإننا لسنا على استعداد لمد جديد لفترة وقف إطلاق النار ولسنا على استعداد لتمكين إسرائيل من فرض الأمر الواقع.

وخلال وجودنا بالخارج جاب السادات البلاد وعقد عدة مؤتمرات جماهيرية واسعة خاصة فى طنطا وفى أسيوط انطلقت فيها صيحات الاستعداد للحرب واشتعل فيها حماس الجماهير.. فقال السادات فى مؤتمر طنطا استعراضا لمراحل النضال الشعبى بقيادة عبد الناصر.. إنه فى سنة ١٩٥٦ إثر العدوان الثلاثى.. «كانوا يتصورون أن الشعب المصرى سوف يشيل الثورة ويَرجّع الأحزاب وتنتهى الثورة ونفس الفكرة عند الأمريكان النهاردة.. مسئول أمريكى كبير يقول للدكتور الزيات إن الشعب زهق يعنى دوروا لكم على أسلوب آخر وقدموا تنازلات...» طيب أنا أمامى قيادات الوجه البحرى كلها.. ونظر للجماهير متسائلا: «زهقتم»؟ وانطلقت أصوات الناس تؤيد المعركة[2].

وفى لقاء له أيضا مع أساتذة الجامعة فى ٨ يناير سنة ٧١ قال ضمن خطاب مطول.. «قبلنا وقف إطلاق النار واحنا استجبنا لذلك ولكن أعلنا مباشرة أننا لن نقبل التسويف والمماطلة، بعد ذلك يعنى بعد ٥ فبراير إن لم تكن هناك أعمال جدية من أجل السلام وعمل جدى بوضع جدول زمنى.. أو الدول الأربع تتدخل بشكل جدى للعمل

---

(١) خطاب السادات فى مجلس الشعب ١٤ مايو سنة ١٩٧٢ المسجل بمضبطة الجلسة الخاصة لمجلس الشعب.

(٢) كتاب هيئة الاستعلامات عن خطب السادات فى الفترة من سبتمبر سنة ١٩٧٠ إلى مارس ١٩٧١

للانسحاب فلن يجدد وقف إطلاق النار، الخيارات المعروضة أمامنا إما أن نقبل التسويف وفى يوم ٥ فبراير تقبل فترة المد ودى يمكن تبقى ٦ أو ٩ شهور بدلا من ثلاثة وده تبقى العملية موت بطئ وتنتهى العملية وإما بتحرك سياسى كما نسير اليوم وليس معنى التحرك السياسى أن نرسل وفودا تتكلم وبس إنما بنقول إذا لم تصل الاتصالات مع يارنج الوسيط الدولى إلى مرحلة جديدة ولتظهر فيه جدية فى مجلس الأمن أو اجتماعات الدول الكبرى وأن العمل من أجل السلام مضمون فلن نجدد وقف إطلاق النار... الخ».

وختم كلامه قائلا «.. دى صورة الموقف والسؤال اللى جاى أسأله لكم لكى تشتركوا فى الإجابة عليه: هل نقبل التسويف؟...

(الجميع يردد الرفض) أم نعمل ونتحرك سياسيا ونواجه ما تأتى به المعركة لكى نحرر أرضنا ونستعيد كرامتنا.

وفى مؤتمر أسيوط فى ١١ يناير سنة ١٩٧١ أيضا قال: «لقد وصلنا إلى المرحلة التى لابد أن يتقرر مصير هذه المعركة فيها بعد ثلاث سنوات ونصف... ثم فيه حاجة أساسية أنتم عملتوها ونجحتم فيها أنتم استطعتم أن تشعروا العدو أنه ما يجيش عليكم.. لازم نكون فى كل مكان على أرضنا جاهزين.. ولمقابلة أولادنا على خط النار جاهزين وسيحاربون إنشاء الله المعركة القادمة معركة رجال»..

وهكذا كانت الوفود فى الخارج تجوب العالم تعلن العزم عن عدم مد وقف إطلاق النار وكان هو فى الداخل يجوب البلاد يعلن نفس الإصرار على رفض تجميد الموقف وقبول الأمر الواقع والتنديد بدور أمريكا فى دعم إسرائيل وتشجيعها وعرقلة جهود السلام والإعلان عن الرغبة الشعبية للتضحية والقتال وتحمل أعباء التضحية، وبذلك كان الكل فى الداخل والخارج يرتقب اللحظة الحاسمة.

وعدت إلى القاهرة فى منتصف يناير سنة ١٩٧١ حيث وجدت الجو السياسى مليئا بالتوتر واللغط والبلبلة والأقاويل تسرى بين قيادات الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب حول التراجع عن موقف التشدد والاستعداد لمد جديد لوقف إطلاق النار وتوقف الحديث عن المعركة أو استرداد الأرض بالقوة وحل محله الحديث عن الاتصالات مع الأمريكان والحل السلمى وشائعات عن أن حديث الحرب والتشدد فى الموقف كان للاستهلاك الوقتى والمحلى ولا يعبر عن حقيقة موقف السادات والمحيطين به الجدد.

وتلمست الحقيقة لدى من قابلتهم من المسئولين السياسيين والتنفيذيين بمصر [1] فلم أجد أحدا يعرف الحقيقة أو لديه جواب واضح والأخطر ما سمعته من تعدد الاجتهادات والاستنتاجات وتضاربها لغياب الحقيقة عن الجميع، بل إننى قد أحسست أن وزير الخارجية نفسه ووزارته كانوا بعيدين عن كثير مما يجرى من اتصالات وما يتخذ من مواقف.

واقترب موعد انتهاء أجل وقف إطلاق النار فى ظل ذلك التوتر والإرهاصات، وفجأة عقد السادات اجتماعا لمجلس الدفاع الوطنى والذى يضم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بحكم مواقعهم الأخرى كرئيس الوزراء وأمين الاتحاد الاشتراكى ورئيس مجلس الأمة وعلمت منهم بعد الاجتماع أنه خصص لمناقشة الموقف على ضوء الاتجاه لعدم تجديد وقف إطلاق النار وحتمية استرداد الأرض بالقوة.

ثم تجاوز السادات اللجنة التنفيذية العليا وعرض الأمر مباشرة على اللجنة المركزية حيث تولى طرح ما جرى بمجلس الدفاع.. وشرح موقف أمريكا بتفصيل وهجوم شديد، وتأكيد أنها لا تَعْنِى بالحل السلمى إلا الاستسلام وتوالى التنازلات، وقال إنه كان ملحا على عدم المد ولكِن إزاء الحاجة لمهلة شهر لإكمال بعض الاستعدادات الدفاعية الجارية وافق على المد شهرا.

وإذ كنت أذيع عقب كل جلسة بيانا صحفيا عما دار بها وما يتخذ من قرارات فقد حررت ملخصا لكلام السادات باللجنة وعرضته عليه فى نهاية الجلسة ولكنه طلب إلى إغفال حديثه عن أمريكا وهجومه على موقفها وتأكدت لدى الظنون التى كانت تسرى همسا حول الاتصالات الخفية بالأمريكان.

(١) قال الأستاذ هيكل فى كتابه «الطريق إلى رمضان» أنه بعد فترة من فترات الاتصال بالأمريكان اتُفق على أن يجرى الاتصال من خلال أجهزة المخابرات وبعيدا عن وزارة الخارجية وذلك قبل تولى كيسنجر وزارة الخارجية كما تحدث عن دوره فى الاتصال بالأمريكان أو اتصالهم به حتى أن ممثل أمريكا عصر اتصل به دون سائر الأجهزة بما فيها وزارة الخارجية والسفارة التى كانت تحمى المصالح الأمريكية فى ذلك الحين كى يبلغه عن مهاجمة أحد الرعايا الأمريكيين بواسطة مسلحين والقبض عليه وكان ذلك بمناسبة إحدى قضايا التجسس

كما يروى السيد إسماعيل فهمى وزير الخارجية الأسبق فى عهد السادات فى كتابه التفاوض من أجل السلام ص ٤٠٧ كيف عرض على السادات أن يعقد اجتماعا صغيرا مع كبار المسئولين للتشاور فى فكرة الرحلة إلى القدس فاستنكر ذلك وقال لن أتناقش مطلقا مع أى فرد لأنى لا أهتم برأى أى شخص، لن أقبل هذا ويروى ص ٤٢٨ كيف مارس السادات سياسة ذات وجهين فعلى حين ظل يتحدث علانية مؤيدا الحقوق الفلسطينية فإنه كان قد بدأ سرا فى إرسال رسائل مختلفة عن ذلك تماما إلى الإسرائيليين.

ولم أكن مرتاحا لإغفال عرض الأمر على اللجنة التنفيذية حتى لو كان بعض أو كل أعضائها فى مجلس الدفاع وهو ليس أكثر من جهاز تنفيذى بما يعنى الإصرار على تغليب سيطرة الأجهزة التنفيذية وإغفال دور اللجنة التنفيذية العليا وبالتالى المستوى القيادى السياسى.

وتساءلت كيف لا تعقد اللجنة التنفيذية وكيف لم يعرض عليها هذا الأمر، وعرفت أن السادات يراوغ فى دعوة اللجنة للاجتماع.. بل ولا يقابل أحدا من أعضائها إلا نادرا أو مصادفة فحررت له مذكرة خطية مختصرة سجلت فيها ما لاحظته فى الفترة الأخيرة من إغفال عقد اللجنة التنفيذية العليا وعرض الكثير من القرارات الهامة المصيرية عليها وقلت إنه لا يغنى عن انعقادها وعرض الأمور الهامة والسياسية والمصيرية عليها أى اجتماع آخر، وأن الناس فى الداخل والخارج والتنظيمات السياسية فى العالم تقدرنا من خلال احترامنا للتنظيم السياسى ودوره فى الحياة السياسية ونبهت إلى ضرورة أن نحرص على ذلك.

وفور وصول كتابى له طلبنى للقائه باستراحة القناطر حيث كان يقيم، ولعله من المناسب أن أشير إلى أن دعاواه عن الزهد والبعد عن المظهرية التى كان يحرص على ترديدها فى أيامه الأولى كانت قد بدأت تتبدد وأخذ يتنقل بين القصور التى أجريت بها تعديلات كبيرة فضلا عن بيته بالجيزة واستراحات المعمورة وجناكليس وبرج العرب وبيته بميت أبو الكوم، كما أعاد فتح قصر عابدين وإعداده حيث بدأ عهده بحفل استقبال للسفراء حيث وقف وحرمه وحدهما فى قاعة العرش الخاصة بالملك السابق وتحت التاج الملكى يستقبلان السفراء وزوجاتهم فى زهو كبير..

وفى لقاء القناطر سألنى فى شبه استنكار عن سبب خطابى إليه، ودواعى الإلحاح فى عقد اللجنة التنفيذية العليا، فأفضت له فى شرح وجهة نظرى وكيف أن إغفال دعوة اللجنة التنفيذية للاجتماع وعدم إشراكها فيما يوضع من سياسات أو يتخذ من قرارات يؤدى إلى بلبلة شديدة ومخالفة لما اتفق عليه من دور فعال للمؤسسات، فضلا عن انقطاع الصلة بين القيادة العليا والقيادات المحلية وبالتالى الجماهير مما يؤدى إلى بلبلة فكرية، وتأويلات متعارضة فى ظل غياب الحقيقة، وأصبح الناس وقيادات الاتحاد يتساءلون، إذا كان أعضاء اللجنة العليا لا يشاركون فى صنع السياسات واتخاذ القرارات ويجهلون ما يجرى، ولا يعرفون الحقائق، فمن إذن يعلم ويشارك وما معنى جماعية القيادة إذن؟ وفوجئت به يشن الهجوم على اللجنة التنفيذية العليا وعلى قيادات الاتحاد

الاشتراكي، مشيرا إلى أنه لا يأمن عرض المسائل السرية عليها وأنه يعتمد أساسا على المفاجأة، وقال إن أعضاء الاتحاد الاشتراكي وقياداته هم الذين يثيرون التساؤلات ويكثرون الجدل والنقاش ويخلقون البلبلة، أما سائر الناس فمرتاحون وقال بالإنجليزية Relaxed وقلت له إنه أمر طبيعي أن يتحاور أعضاء الاتحاد الاشتراكي ويناقشوا المسائل السياسية لأن ذلك هو صميم مسئولياتهم، كما أنهم وهم في مواجهة الجماهير يتعرضون لتساؤلاتهم، ومن ثم يتعرضون لحرج شديد عندما لا يكون لديهم جواب وتخفى عنهم الحقائق التي يتسرب بعضها شائعات أو تنشره أو تذيعه الصحف الأجنبية والإذاعات، ولكنه رد عليّ بأن الأمر أعمق من ذلك فإن الاتحاد الاشتراكي وقياداته يبحثون عن السلطة[1] وأن أعضاء اللجنة المركزية ومجلس الأمة يظنون أنهم جاءوا بعد النكسة لتحقيق النصر ومن ثم فهم لا نهاية لمطامعهم ولا حدود لاختصاصهم، وتطلعاتهم، وعدت إلى القول أنه ينبغي تغيير أسلوب العمل بأن يوضع جدول أعمال لكل اجتماع وأن تنتهي المناقشات دائما إلى قرارات يلتزم بها الجميع. إذ الأسلوب الذي اتبعه السادات من قبل كان مجرد مناقشات متناثرة لا رابط بينها في أكثر الأحيان ولا تنتهي إلى قرار أو موقف واحد يلتزم به الجميع ولا يمكن في هذه الحالة محاسبة أحد طالما لم يخالف قرارا باتا..

واقترحت عليه طرح أسلوب العمل وتحديد الاختصاصات على المؤتمر القومي واللجنة المركزية لأن تجاهل المؤسسات لتصبح بمعزل عما يجري ويبرم من أمور يضعها في مأزق ويتعارض مع ما اتفق عليه من مشاركة المؤسسات السياسية والدستورية مشاركة فعلية في المسئولية وحمل مزيد من التبعات والمسئوليات..

وعلت وجهه ابتسامة استخفاف ومكر وقال: «الأمر أعمق من ذلك وأنا أفكر في حل جذري»، فعدت للقول إن القيادات معذورة ولا لوم عليها، إذ أننا عبأنا الناس بكل الوسائل والمؤتمرات في الداخل والخارج بأننا مقبلون على المعركة رافضون لأي مد جديد لوقف إطلاق النار وفجأة وبلا مقدمات وبغير تعليل مقنع أعلن استمرار وقف إطلاق النار..

(١) أعلن السادات بعد ذلك أن الاتحاد الاشتراكي يخدم ولا يحكم أي مجرد جمعية للخدمة العامة وأبعده عن دوره في قيادة العمل الوطني وعدل في دستور سنة ٧١ عن التعبير الذي اختاره دستور سنة ١٩٦٤ والذي كان يقول عن الاتحاد الاشتراكي «... ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة» في حين نص دستور سنة ١٩٧١ على أنه أداة للتحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية وفي متابعة العمل الوطني (مجرد متابعة لا سلطة).

وعلى ذكر المبادرة فإن القيادات نفسها فوجئت بما سمى مبادرة السادات لفتح قناة السويس وهى التى أعلنها بمجلس الأمة دون عرضها أو مناقشتها على أى من المؤسسات السياسية أو حتى مجلس الوزراء بل تبين أن وزارة الخارجية نفسها فوجئت بها حتى أن نائبى رئيس الجمهورية وقتذاك وأعضاء اللجنة التنفيذية والوزراء وقفوا بعد الجلسة يتساءلون وعلى وجوههم آثار المفاجأة، وبان أن الكل فوجئ بها، وأن وزير الخارجية محمود رياض كان قد أعد مشروعا بناء على ما اتفق عليه فى مجلس الدفاع وسلمه للسادات ومن هنا أعلن محمود رياض[1] بعد ذلك فى تصريح صحفى له فى الخارج أنه لا وجود لهذه المبادرة ذلك أن المبادرة انصبت على إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية مقابل انسحاب إسرائيل بضعة كيلو مترات[2] عن الضفة الشرقية لقناة السويس.

وزاد قلق أعضاء الاتحاد الاشتراكى فى مواجهة ذلك التناقض حتى باتوا يرددون أن أحدا لن يصدقهم بعد ذلك إذا ما عادوا لإعلان العزم على بدء القتال.

وقلت للسادات إذا كانت كل تلك المؤسسات وكل هؤلاء المسئولين قد فوجئوا بالمبادرة فإن الجميع يتساءل: من إذن صاحب المشورة فيما يجرى؟ فرد السادات على قائلا: «إنه ناقش فيها الدكتور فوزى وهيكل وأنه اعتمد فيها على عنصر المفاجأة حين أوهم العالم كله أنه على وشك بدء المعركة وشد الأعصاب وأزم الموقف ثم يأتى استمرار وقف إطلاق النار بعد ذلك من قبله وكأنه إنقاذ للسلام وعاد إلى القول أنه لا يستطيع أن يفرض قيودا على حريته فى الحركة وحرية المناورة وأنه لا يثق فى جهاز الخارجية[3] ولا يستطيع الاعتماد عليه، وأنه ليس ملزما بالرجوع إلى اللجنتين التنفيذية والمركزية فى كل خطوة.

---

(١) استقال السيد محمود رياض ومن بعده أربعة وزراء خارجية فى عهد السادات وأعلن كل منهم أن السبب الرئيسى كان ما يتخذه أنور السادات من مواقف وقرارات فى السياسة الخارجية أخفاها عنهم

(٢) لعل ذلك كان هدف السادات أيضا من حرب سنة ١٩٧٣ حسب نتائجها السياسية

(٣) يقول الأستاذ محمد إبراهيم كامل فى كتابه السلام الضائع ص ٥٧٧ ولم يكن السادات يحيطه علما بما يدور بينه وبين كارتر أو وايزمان فيما عدا ما يعتقد أنى لن أعترض عليه وإنما كان أسامة الباز يخبرنى ببعض التنازلات التى وافق عليها السادات وأنه كان يحاول تداركها فى الصياغة إلى حد أنه كان يصطدم بالرئيس كارتر بعنف وكان الأخير يقول له ليس هذا ما وافق عليه الرئيس..» وكان محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية فى مباحثات كامب ديفيد وقد وروى فى ص ٦٠٨ كيف أن السفير نبيل العربى لقى السادات وعرض عليه الرأى فيما يتعلق بالخطابات المتبادلة حول القدس وبعد أن استمع السادات قال له . ولكن اعلم أن كل ما قلته لى قد دخل أذنى اليمنى وخرج من أذنى اليسرى إنكم فى وزارة الخارجية تظنون أنكم تفهمون فى السياسة ولكنكم لا تفهمون شيئا على الإطلاق ولن أعير كلامكم أو مذكراتكم أى التفات بعد =

وطال بيننا الجدال ولم ينته إلى اتفاق ولكنى خرجت من اللقاء بانطباعات واضحة:

أولا: أنه وقبل مضى ثلاثة أشهر على انتخابه قد ضاق بالمؤسسات وتنكر لمبدأ القيادة الجماعية وحكم المؤسسات الذى أراده صورة لا حقيقة وشعارا لا واقعا وأصبح يرى فيها قيدا على حركته.

ثانيا: أنه يفكر فى التخلص من اللجنتين التنفيذية والمركزية ويفكر فى حل الاتحاد الاشتراكى وإعادة بنائه ليأتى أسلس قيادًا وأقل طموحا. وأنه ناقم على الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة، ولم تمض بضعة شهور على إشادته بهما واستناده إليهما وتنويهه بأن ما قاما به من دور فعال منذ وفاة الرئيس عبد الناصر وإلى حين تمام انتخابه رئيسا للجمهورية كان معجزة حقيقية - حسب تعبيره - بهرت كل العالم ولكن سرعان ما تناسى ذلك بعدما تملك خيوط السلطة[1].

ثالثا: أنه أحل مشورة الدكتور محمود فوزى والأستاذ هيكل[2] وحدهما محل كل المؤسسات وهما اللذان ترامت الأخبار بشأن مشاركتهما الاتصالات مع أمريكا والغرب وذلك رغم ما كان يشكو منه أيضا أحيانا الدكتور فوزى نفسه من أنه وهو رئيس الوزراء لا يعلم كثيرا عن تصرفات وقرارات السادات بل إنه كان يسافر إلى الخارج ويجرى مباحثات سياسية دون علم رئيس الوزراء.

=ذلك إنى رجل أعمل باستراتيجية عليا لا تستطيعون إدراكها أو فهمها ولست فى حاجة إلى تقاريركم السفسطائية تفضل الآن بالانصراف ولا تعودوا لتتعبوا رأسى وتضيعوا وقتى بأسانيدكم القانونية

(١) لقيت القيادات والأيدى التى حملت السادات وعاونته وحدمته وأوصلته فى يسر وبغير استحقاق - حسبما كشفت الظروف ذلك إلى مركز القيادة - لقيت جزاء سنمار

(٢) نشر موسى صبرى فى كتاب وثائق حرب رمضان ص٢٢٦ حديثا للسادات أدلى به فى شهر أكتوبر سنة ٧١ لعدد من الكتاب فى اجتماع خاص مغلق وهو بصدد الحديث عن المبادرة وإخفائها عن اللجنة التنفيذية العليا التى سماها مجلس الحكماء قال «وكنت قد تحدثت مع الدكتور فوزى فى جوانب الموقف وكان له تعبير واقعى إحنا واقفين محلك سر لابد أن نتقدم خطوة نحو مادة القضية نفسها ولابد أن يكون موقفنا مؤيدا من القوى الدولية ولهذا كان رأيى الذى أعلنته للجنة العليا أننى لن أطلق النار فى ٥ فبراير ولابد أن نستخدم قناة السويس كورقة سياسية ناجحة فى مبادرة أعدها الآن ولم أقل لهم تفاصيل المبادرة وعندما أعلنت المبادرة غضب مجلس الحكماء وكانوا يتصورون أنهم مجلس وصاية ولازم أستأذنهم وقلت لهم لا إننى أتحمل المسئولية الدستورية»

وقال.. ولكن مجلس الحكماء خرج من البرلمان وجلسوا فى صالون رئيس الجمهورية بعد أن غادرت المجلس ليقولوا إن البلد اتباعت وهكذا كانت نظرة السادات وفهمه لدور المؤسسات وحرصه على الانفراد بالسلطة وتصويره لقيام المؤسسات بدورها أنها وصاية

وفاتحت بعض الزملاء من أعضاء اللجنة التنفيذية والوزراء بما دار بينى وبين السادات من حديث وما استخلصته من نتائج أهمها أنه ينتوى حل الاتحاد الاشتراكى وإعادة تشكيله بما يضمن له التخلص من أعضاء اللجنتين التنفيذية والمركزية واصطناع مؤسسات طيعة سلسة القياد يقتصر دورها على القدر الذى يحدده هو ويرسمه بما يكفى لرفع شعار حكم المؤسسات ودون مشاركة حقيقية وبذلك ينفرد بكامل السلطة ولا تعوقه مشاركة أى من المؤسسات عن اتجاهاته الخاصة.

وقلت ضمن حديثى للزملاء إن المحيطين بالسادات يزكون لديه هذا الاتجاه ويحبذونه والسادات طبعا لا ينسى موقف اللجنة المركزية وأمناء الاتحاد الاشتراكى عند انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية العليا فضلا عن أنه بطبيعته لا يريد أن يتعامل مع مؤسسات طموحة يحس إزاءها أنها صاحبة دور أصيل فى حمله إلى مقعد الرياسة وإنما يريد مؤسسات يصنعها ليكون ولاؤها له شخصيا.

وقلت لهم أيضا إنه وقد انكشف اتجاهه وإصراره على التنكر لكل عهوده والانفراد بالسلطة والجرى وراء سراب الحل السلمى بمعاونة أمريكا فإنه لن يطيب له الأمر إلا إذا تخلص من كل الذين زاملوه فى ظل عبد الناصر حيث كان دوره هامشيا بالنسبة لكثير منهم، كما كان حجمه وحجم دوره السياسى ومواقفه المختلفة مكشوفة لهم، وقلت أيضا لابد أن يحسم الأمر وتتحدد المواقف فورا، ولم يختلفوا معى فيما استخلصته من نتائج وإن كان البعض لم يكن قد فقد حسن الظن والأمل.. كما اتفق الرأى على أن السادات متجه إلى أمريكا لا محالة فقد كان مقتنعا بما كان يكتب عن إمكانية تحييد أمريكا والحصول منها على دور إيجابى وكانت حجته أن أمريكا إلى حد بعيد كانت تضمر عداء خاصا لعبد الناصر للظروف التاريخية فى حين أنها لا تحمل للسادات نفس الشعور بل قد تساعده عداء لعبد الناصر.

وأذكر عندما كان الأستاذ محمد حسنين هيكل لا يزال وزيرا أنه اقترح على السادات بعد وفاة عبد الناصر بقليل أن يقوم بدور على حد قوله Dramatic وذلك بأخذ المبادرة بالسفر إلى أمريكا ومقابلة نيكسون وكسر الحاجز بين مصر وأمريكا[1].

---

(١) لعل رحلة السادات الـ Dramatic لإسرائيل بعد ذلك لكسر ما سماه بالحاجز النفسى كانت بداياتها لديه هذا اللون من التفكير. ويقول الأستاذ إسماعيل فهمى فى كتابه التفاوض من أجل السلام ص ٤١٩ إن السادات قصد من رحلته إلى القدس أن يصبح بطلا عالميا فتوهم الفكرة ذات الحظ العاثر ليصبح البطل صانع السلام وقال إن الإسرائيليين درسوا شخصية السادات دراسة متقنة وفهموا طموحه العظيم بأن يلعب دورا أساسيا على المسرح الدولى. ولابد أنهم عرفوا ضعفه بغض النظر عن المخاطرة فبدأوا بالتودد إليه عندما اتصلوا به فى سبتمبر سنة ١٩٧٧ عن طريق الملك الحسن.

وكان رأينا أيضًا في المناقشة سالفة الذكر أن السادات لا يملك لا بصفته رئيسًا للجمهورية ولا بصفته رئيسًا للاتحاد الاشتراكى سلطة حله، وأن السماح له أو قبول هذا التجاوز مبدأ خطير فليس يعقل أن تعلو إرادته التنظيم كله بما فيه المؤتمر القومى واللجنتين التنفيذية والمركزية المنتخبتين، وأنه لا محل للقياس على حل الاتحاد بعد بيان ٣٠ مارس إذ كان ذلك نتيجة استفتاء، كما أن الأمر فى حقيقته كان إعادة بناء ولم يكن حلاً لأن الاتحاد الاشتراكى لم يكن منتخبًا ولم تكن هناك لجان منتخبة وإنما مكاتب تنفيذية معينة ولم يكن قد تم انتخاب المؤتمر القومى أو اللجنة المركزية. على أن نقاشنا لم ينته إلى اتفاق وكان البعض يرى معالجة الموقف بغير تشدد وتفادى الوصول إلى صدام، لأننا مقبلون على المعركة التى سوف تؤجل بطبيعتها كل المشاكل حيث يتوجه الجميع إليها بأفكارهم وجهودهم، ولكنى ومعى آخرون كنا نرى أنه لن يحارب فى وجودنا مشاركين فى السلطة على الأقل، وأن حديث المعركة فيه من التمويه ومداعبة المشاعر أكثر منه حقيقة قريبة الاحتمال، وأن هدفه وأمله الوصول إلى حل سلمى فى حدود ما أعلنه فى مبادرته، وكان يعتقد، حسبما قال لىَ أن فى ذلك حلاً لأكثر المشاكل وإتاحة لفرصة تحقيق بعض مشروعاته الداخلية التى لم يفصح عنها.

كما كنا نرى أن مشكلته الأولى والأهم هى مشكلة الحكم والانفراد به وتهيئة الجو الملائم لتحقيق أهدافه بلا معوقات، وفى المقدمة يعتزم التخلص منا جميعًا، وإبعاد كل القوى التقدمية والناصرية، وتقديمها قربانًا لأمريكا وأعوانها وحلفائها فى المنطقة ممن بدأ السادات اتصالاته بهم ومبادلتهم الود ومداعبة آمالهم، ثم تهيئة المناخ الداخلى لتقبل الأوضاع والعلاقات الجديدة بلا تعقيدات. على أننا اتفقنا فى النهاية على أن يلقاه السيد عبد المحسن أبو النور أمين الاتحاد الاشتراكى وأن يستجلى الموقف بتحديد أكثر.. وقابله السيد عبد المحسن أبو النور فى اليوم التالى فكان السادات معه أكثر وضوحًا إذ حدثه عن رغبته فى حل الاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة وإجراء انتخابات جديدة يتخلص بها منا وممن لا يرغب، وعارضه عبد المحسن على أساس أنه لا ينبغى أن تشغل الجبهة الداخلية بغير المعركة التى كان مفهومًا أنها أصبحت وشيكة. وعلمت فيما بعد أن السادات عرض على السيد عبد المحسن أن يتولى هو هذا الإجراء فأصر على الرفض..

ثم عاد السيد شعراوى جمعة لمقابلة السادات وناقش معه الأمر مؤكدًا على وجهة نظرنا ومشيرًا إلى أن القانون لا يسمح ولا الدستور بحل الاتحاد الاشتراكى، ويبدو أن السادات إزاء المعارضة التى لقيها منى ومنهما لاتجاهاته ورغباته تظاهر بأنه عدل أو أرجأ

الإعلان عن اتجاهاته والإصرار عليها وتظاهر بالاقتناع المؤقت، وعاد شعراوى يبلغنا بما سمع ولكنى وبعض الزملاء ظللنا على رأينا بأن السادات يعرف هدفه بوضوح، ويسعى إليه بإصرار، وهو التمكين لنفسه من الانفراد بالسلطة وتدعيم مركزه قبل أى اعتبار آخر، وأنه يسعى إلى حل سلمى أكثر من أمله فى معركة ناجحة وكان ذلك واضحًا من حديثه لى حين قال لى إنه يود لو تنتهى جهوده إلى انسحاب إسرائيل إلى بضعة كيلو مترات شرق قنال السويس ليتسنى له فتحها ويجنب ـ حسب ظنه ـ قواتنا أو على حد تعبيره تجنيب أولادنا مشاق العبور وكان يهمس لبعض زواره أنه فى سبيل غايته لا يمانع فى نزع أو تخفيف السلاح فى المناطق التى تنسحب منها إسرائيل وكانت تلك الأفكار تتسرب إلينا وتزعجنا وكنا نعتبر أن أفكاره تلك سوف تكون بداية منزلق إلى سلسلة المساومات ومزيد من التنازلات، ثم تعليقه بلا حرب أو سلام أو استدراجه إلى حل منفرد على حساب السيادة والاستقلال الكامل..[1]

وخلال تلك الفترة حدثت أمور يحسن التعرض لها بشىء من التفصيل قبل الاستطراد مع الأحداث فى تسلسلها.

فقد كانت مبادرة السادات فى ٤ فبراير سنة ١٩٧١ والتى فاجأ بها الجميع حين أدلى بها أمام مجلس الأمة بقوله: «إننا نضيف إلى كل الجهود الرامية إلى حل الأزمة مبادرة مصرية جديدة نعتبر العمل بمقتضاها مقياسًا حقيقيًا للرغبة فى تنفيذ قرار مجلس الأمن... إننا نطلب فى هذه الفترة التى يمتنع فيها عن إطلاق النار إنسحابًا جزئيًا للقوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقى لقناة السويس وذلك كمرحلة أولى على طريق جدول زمنى يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بنود قرار مجلس الأمن إذا تحقق ذلك فى هذه الفترة

(١) يقول الأستاذ إسماعيل فهمى فى المرجع السابق ص ١١٧ إن السادات وافق فجأة على قصر الوجود العسكرى المصرى على الجانب الشرقى للقناة على سبعة آلاف رجل وثلاثين دبابة ولهذا أدهش الجميع! بمن فيهم كيسنجر والإسرائيليون وقد انزعج الفريق الجمسى وشعر أن شرفه وشرف الجيش المصرى قد تعرض لإذلال شديد فاغرورقت عيناه وتراجع إلى ركن قصىّ فى القاعة وبدأ يبكى.

كان السادات يردد فى البداية حرصه على إنقاذ دماء أبنائه الشباب ثم تدرج إلى أن التفاوض وطريق التنازلات هو الطريق الحضارى وأن حرب ٧٣ هى آخر الحروب وأن حل الصراع مع الصهاينة لن يكون بالحرب

وللأسف فإن هذه الشعارات لقيت من يرددها حتى الآن تبريراً لاستمرار سلسلة التراجعات والتنازلات. ثم بدأ شعار السلام واعتباره هدفًا استراتيجيًا. مع أن الحرب فى نهايتها هى طريق السلام. بل إن الاستعداد للحرب فى ذاته قد يكون هو طريق السلام الحقيقى.

فإننـا على استـعداد للبدء فـوراً فى مباشرة تـطهير مـجرى قناة السـويس وإعادة فتـحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمى..

وقد لقـيت المبادرة معارضـة شديدة واستيـاء كما قدمت مـن قبل حتى أن بعـضًا من الدول الصديـقة بما فيها دول غـربية[1] اعتبـروها خطأ سياسـيًا فاحشًا فى ذلـك الوقت..

(١) نشرت صحـيفة الديلى ميـل فى ٩/ ٣/ ١٩٧١ ضمن مقال تحليـلى «ومنذ أن خلف الرئيس ناصر فإن الرئيـس السادات قد حول مصر تدريجيًا من صلابة القومية العربية إلى الجانب الأكثر ليونة وفائدة للوطنية المصرية»

ونشرت صحيفة التايمز أيضًا فى ٩/ ٣/ ١٩٧١ فى باب رسائل إلى المحرر رسـالة تحمل توقيع دافيد واتكنز العضو العمالى بمجلـس العموم قال فـيها «إن الرئيـس المصرى السـادات ذهب إلى حد الاستـرضاء بالإعراب سـراً وعلانية عن استـعداد حكومته»

١ ـ للاعتراف بدولة إسرائيل

٢ ـ توقيع معاهدة سلام تنهى حالة الحرب بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل.

٣ ـ السماح بحرية الملاحة فى مضـايق تيران وقناة السـويس فى مقابل سحب القوات الإسرائيلية مـن الأراضى العربية التى احتلت سنة ١٩٦٧ وتنفيذ حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسـطينيين

وعلقت الايكـونومست فى ١٣/ ٢/ ١٩٧١ على المبـادرة بقولها «إنها كانـت بالأمس فكرة موشى ديان والـيوم هى فكرة الرئيس الـسادات وفى كل مرة يعرب كـلا الجانبين كل بدوره عـن دهشته من أن الطرف الآخـر يفكر فى مثل هـذه الفكرة الغريبة».

وفى تقرير من واشنطن بتاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٧١ نقل أشرف غربال عن هيدرك سميث مراسل نيويورك تايمز تقديره للموقف بأنه يشعر بأن الإسرائيليين إذا نفذوا الحل الجزئى فإنهم لن ينسحبوا بسهولة بعد ذلك من باقى الأراضى..

وفى تقريـر مؤرخ بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٧١ من نـيويورك أن الوفد الفرنـسى فى الاجتماع الـرباعى لأمريكا وفـرنسا والاتحاد الـسوفيتى وانجلترا انتقد فـكرة الحل الجزئى وإعادة فتح الـقنال وأشار إلى أنه إذا قام الأمريـكيون بمعجزة منفـردة فهذا شىء سيكـون محل ترحـيب ولكن الـفرنسيـين لا يعتقـدون فى المعجـزات ولا يعتقدون فـى الجهود الفـردية كما أكـد المندوب البريطانى على عدم اقتناعهم بنجاح الجهود المبذولة لفتح القناة وأن اتفاقًا كهذا لا يمكن أن يدوم إلا إذا كان جزءًا من تسوية شاملـة وفى تقرير فـى ٢٧/ ٤/ ١٩٧١ عند مقابـلة المسئول عن الـشرق الأوسط بالـسفارة البريطـانية والسكـرتير الأول لسفارة مصر أعـرب البريطانى عن تشـاؤمه من المـوقف بسبب التركيز على مـوضوع القناة وترك التسوية الشـاملة جانبًا وأن الحل الجزئى سوف ينقـل العبء عن إسرائيل واحتمال الدخول فى متـاهات بعيدة عن أصـل الموضوع نتيـجة موضوع القناة وأشـار إلى ما يتردد من شائعات من أن مصر تريد أى شىء ملموس ورمزى لتبرير تنازلاتها الأخيرة

وفى تقرير من موسكو فى ١/ ٥/ ١٩٧١ أنـه لن يبقى بعد ذلك إلا حل أمريكى يفرض نفسه على المـنطقة بأسـرها وقد يبدو أول الأمر وكأن فيه شيئًا جذابًا إلا أنه فـى النهاية يعنى السيطرة التامة على الشرق الأوسط عـن طريق التحكم فى سير الأزمة وتطوراتها المقبلة

وفى تقرير من واشنطن فى ٢٨/ ٤/ ١٩٧١ جـاء به «تتزايد الشائعات بأن القاهرة تسعى حاليًا لـلوصـول إلى تسوية حتى ولو كانت انفرادية وأنـها تركز على نشاطها الـداخلى وان ذلك يدفع كلاً من حسين والـفلسطينيين إلى بـحث وضعهم فى مثل=

وتنبأوا بأنها سوف تجتذب الحديث حولها وتركز الجهود على فتح القناة وحدها بعيداً عن القضية الأصلية قضية الأرض المحتلة وتفتح باب التنازلات.

وقد انزعج معظم سفرائنا بالخارج وضمنوا ذلك تقاريرهم وتقديراتهم ونقلوا آراء وقلق من قابلوهم من الآثار السلبية للمبادرة، من ذلك تقرير هام للدكتور مراد غالب سفير مصر فى موسكو فى ذلك الحين الذى سجل فيه رد الفعل لدى السوفييت فى مقابلته مع بريجنيف وحديث له مع السفير الفرنسى بموسكو انتقد فيه هذا الأخير المبادرة ونبه إلى خطرها وقد نقل ذلك عن الدكتور مراد غالب أيضاً الدكتور إبراهيم سعد الدين وعبد الوهاب شبانة فى أقوالهما فى تحقيقات قضية مايو..

وأردنا التخفيف من الوقع السلبى للمبادرة فأعلن المتحدث الرسمى المصرى فى مؤتمر صحفى أن الحل المشار إليه لابد أن يأتى كجزء من جدول زمنى للانسحاب من كل الأرض المحتلة وأن المبادرة خطوة أولى من اتفاق شامل ينبغى الوصول إليه على جدول زمنى للانسحاب الكامل طبقًا لقرار مجلس الأمن، وأهاج ذلك التصريح السادات كما أزعجه تصريح محمود رياض وزير الخارجية فأصدر قراراً بوقف إدلاء المتحدث الرسمى بأى أحاديث صحفية..

وحين زار تيتو القاهرة فى تلك الأيام وعقد مع السادات مباحثات حضرها بعض أعضاء اللجنة التنفيذية وكنت وقتها خارج القاهرة، وقد قال تيتو آنذاك ما معناه إن أحداً فى العالم لن يتحرك بفاعلية ما لم نحرك نحن الموقف على جبهة القتال، وأنه بغير هذه الوسيلة لا أمل فى حل، وسفَّه الآمال فى إمكان الوصول إلى حل سلمى، وانتقد بطريقة غير مباشرة ما سمى بالمبادرة المصرية.

=هذه الحالة لو قامت وهذا ما أفصحت عنه صحيفة الواشنطون بوست عندما نشرت حديثًا للملك حسين معها.

كما أذاع راديو إسرائيل فى ١٣ مايو ١٩٧١ الساعة ٨ ص بأن منشورات وزعت بالقاهرة تمثل هجومًا على استعداد السادات للموافقة على تسوية جزئية لفتح قناة السويس.

ونشرت صحيفة الجارديان فى ١١/ ٥/ ١٩٧١ ان حجم الخلافات بين موقفى الحكومتين المصرية والإسرائيلية قد انخفض ومن بين المسائل البارزة حجم وشكل الوجود المصرى على الضفة الشرقية للقناة ونسبت الصحيفة إلى دوائر مصرية أنها تهتم فى المقام الأول بأن يكون لها وجود رمزى مسلح أكثر من اهتمامها بعبور قوات المدفعية والمدرعات

وفى لقاء بينهما برر له السادات موقف التقاعس[١] بأنه يواجه مشاكل داخلية يريد أولاً حلها وأنه ينوى التخلص من على صبرى ولبيب شقير رئيس مجلس الأمة.

ولا أدرى لماذا خص د. لبيب شقير بالذكر اللهم إلا إذا كان دور دكتور لبيب فى مجلس الأمة ومخالفته لأسلوب السادات إبان رياسته قد أوغر صدره عليه.

ولقد نشطت الاتصالات بالأمريكان بطرق مباشرة وغير مباشرة فى تلك الفترة وكانت كلها على أية حال خفية وأكثرها بعيد عن الأجهزة والقنوات الرسمية للدولة وعلى وجه الخصوص عن وزارة الخارجية[٢].

ونشط كل محبذى هذا الاتجاه والتواقين إليه من ذلك أن السيد عبد المنعم أمين وهو أحد أعضاء مجلس الثورة السابق قام بزيارة لممثل أمريكا فى مصر وقال له ضمن حديث طويل حول الرغبة فى تسوية الموقف مع الولايات المتحدة الأمريكية والأمل فى قيامها بدور إيجابى لحل مناسب قال: «إن كل ما نرجوه هو أن تتزحزح القوات الإسرائيلية بعيداً عن الضفة الشرقية لقناة السويس ليتيسر إعادة تشغيلها»[٣] ولما استفهم منه ممثل أمريكا عن الصفة التى يتحدث بها ويطرح تلك الآراء، عرف نفسه بأنه عضو سابق بمجلس الثورة.. وأنه يتحدث باسم السادات ونُقِلَ ذلك إلى السادات فاستغرق ضاحكًا وأنكر أنه كلفه بالاتصال، وإنما فقط كان فى لقاء معه وناقشا الموضوع معًا..

---

(١) نشرت الأوبزرفر فى ٢/ ٥/ ٧١ مقالاً لوالد شقارنز من القدس ضمن ما جاء به «وتوحى الروايات الصادرة من القاهرة أن السادات يتوق للتوصل إلى تسوية ليدرأ عن نفسه الضغوط المتزايدة من الداخل والخارج لاستئناف القتال.

(٢) نشر الأستاذ هيكل فى كتابه الطريق إلى رمضان. أن الاتصالات كانت تتم مع الأمريكان خفية ومن خلال المخابرات الأمريكية والتى وصفها بأن نشاطها كان دائمًا كبيراً فى الشرق الأوسط وأنه بذلت محاولات لإيجاد وسائل جديدة للاتصال... وقال: «ووجدت نفسى مشتركًا فى واحد منها على الأقل». فى ٧/ ٣/ ٧١ أبلغ سيسكو المشرف على رعاية مصالحنا فى واشنطن أن واشنطن حرصت على أن تبعث رداً مبدئيًا وشفويًا على كتاب السادات لنيكسون وأن الرد أبلغ للأستاذ هيكل شفويًا يوم ٧ مارس، وفى تقرير من واشنطن أفاد السكرتير الأول محمد عبد السلام أنه استفسر من مساعد سوندور بالبيت الأبيض عما سمعه مساء ٤ مارس سنة ٧١ من مساعد وزير الخارجية الأمريكية أن الرئيس نيكسون سيرسل رسالة إلى الرئيس السادات عن طريق برجس الذى قابل السيد محمد حسنين هيكل أخيراً.

(٣) فى تقرير من واشنطن فى ٢/ ٣/ ٧١ نقلاً عن حديث مع نوبرت توث مراسل انجلوس تايمز يوم ١/ ٣ جاء فيه أن إسرائيل تشعر أن جمود موقفها حقق لها حتى الآن ما قدمته مصر من تنازلات وباستمرارها على هذا الموقف ترى إمكان الحصول على المزيد وأن الثقة من مصر فى أمريكا هى الميزان.

غير أن السادات ما لبث أن كلف الأستاذ هيكل بأن ينقل لممثل أمريكا نفس العرض، ففوجئ الأستاذ هيكل بما سمعه من المندوب الأمريكى من رسالة السيد عبد المنعم أمين باسم السادات واستاء هيكل من أن يقوم غيره وبغير علمه بنفس المهمة، وعاد للسادات مستاء معاتبًا لإقحام السيد عبد المنعم أمين فيما كان يسعى به الأستاذ هيكل. واستمرت اتصالات السادات بالأمريكان من خلال الأستاذ هيكل وكانت سفاراتنا بالخارج وحتى فى واشنطن وبعثتنا فى نيويورك يتابعون ما يجرى بعيداً عن قنوات وزارة الخارجية فى أغلبه ويتلقفونه من الأحاديث الجانبية وهمسًا ممن يلقون من المسئولين الأمريكان والأجانب وكنا نحن نعلمه من خلال قراءتنا لتقارير السفارات[1]..

وأود أن أسجل أننى فيما سجلته بالنسبة للأستاذ هيكل لا أوجه اتهامًا وإنما أسجل واقعًا، ذلك لأن الأستاذ هيكل اختار ووجه السادات لاشك للعب على حصان أمريكا والتوجه إليها وأغلب الظن أنه لا يكون قد توقع أنه من الممكن أن تتوالى الأحداث إلى ما وصلت إليه على يدى السادات ولكنه تمامًا كمن يضع سلاحًا فتاكًا فى يد من لا يجيد أو يؤتمن على استعماله.

ذلك ما جرى أيضا عندما اختار جانب السادات ظنا بأنه سوف يكون بعد الإطاحة.. بمجموعة عبد الناصر قادرا وحده على تملك زمام السادات وتوجيهه..

وهو على أى حال الذى سوغ للسادات كل البدايات التى انتهت إلى زيارة القدس واتفاقيات السلام وكامب ديفيد.. ولكنه أيضا الذى كتب أعنف ما وجه له من نقد لسياساته والذى كتب أقوى ما وجه له من نقد لاستسلامه لأهداف السياسة الأمريكية والمطامع الإسرائيلية بداية بتعريته لدور كيسنجر ودوره فى استدراج السادات.

وتحققت كل التخوفات من طرح المبادرة المشار إليها، وظلت تشكل عقبة فى طريق الجهود العالمية للوصول إلى حل سلمى فقد تلقفتها أمريكا وإسرائيل وركزتا عليها وظلتا نصران على المفاوضة من أجل الحل الجزئى لفتح القناة حتى أن السادات نفسه قال بعد ما

---

(١) ورد فى أحد التقارير أن روكفلر التقى بنيكسون فى ٢٩/ ٢/ ١٩٧١ وكان روكفلر فى طريقه لزيارة القاهرة وأعرب روكفلر عن رغبته فى الاجتماع آخر يوم على الفطور مع الأستاذ هيكل

ـ كانت التقارير الشفرية لوزارة الخارجية توزع يوميًا على أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ولكن منع من بعد مايو سنة ١٩٧١ هذا التقليد واقتصر التوزيع على دائرة شديدة الضيق. وكثير مما أوردته بالهوامش منقولا عن بعض تلك التقارير

يقرب من السنتين أن مبادرته تلك كانت مجرد اختبار للنوايا وقال فى خطابه فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٧٣ «... أمريكا فى سنة ١٩٧٢ وأوائل سنة ١٩٧٣ دخلت فى عملية جديدة دخلت بعملية الحل الجزئى، إن القضية ممكن تتحرك والقضية ممكن تتحل إذا بدأت بحل جزئى بين مصر وإسرائيل هدفه فتح قناة السويس وربط هذا الحل الجزئى بالحل النهائى برباط ما، ده كلام الأمريكان الرسمى.. رباط ما يعنى إيه؟.. يعنى الحل الجزئى يبقى كل اللى عملناه وكل اللى بنكافح من أجله ينتهى فى الآخر يطلع إنه فتح قناة السويس مش الأرض المحتلة.. ترسى العملية على أنها فتح قناة السويس.. وفوجئت بالحقيقة فى أوائل هذا العام بالذات أن دولا كثيرة فى غرب أوروبا ومن العالم ابتدأت تأخذ هذا المنطق.. ويقولوا طب ما هو ممكن القضية تتحل بفتح قناة السويس..

وهكذا كما قال هو التوت المبادرة وتقلصت المشكلة بنتيجتها لتصبح مشكلة فتح قناة السويس وكان ذلك ما توقعناه ونبهنا إليه وكان أيضا أول خلاف أساسى علنى بل إن السادات وأدواته أرجعوا تاريخ ما سماه بمؤامرة ١٥ مايو إلى تاريخ معارضتنا لتلك المبادرة المشئومة[(١)].

ثم قام السادات فى تلك الفترة أيضا بالسفر إلى الاتحاد السوفيتى وصحبه الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والسيد شعراوى جمعة وزير الداخلية وكانت المباحثات أساسا حول نوع من السلاح كنا نسميه سلاح الردع كان يلح عليه الجانب المصرى وكان الجانب السوفيتى يبدى كثيرا من المحاذير والأسباب لتبرير إرجاء تسليمه وبعد حوار طويل وافقوا، على أنه نظرا لأنه لم يكن يوجد من المصريين من تدرب على استعمال ذلك السلاح كما كان التدريب يستغرق وقتا طويلا فقد كان مقدرا أن يتولى سوفييت استعمال السلاح، ومن هنا اقترحوا لأسباب سياسية وعسكرية ألا يجرى استخدام السلاح إلا بالاتفاق مع السوفييت لأنهم حسب قولهم سوف يشتركون بمقاتليهم وبذا سيصبحون فى قتال مع إسرائيل ومن يؤيدونها، ولذلك حساباته الدقيقة واحتمالاته المختلفة. وحول السادات الموضوع إلى قضية سيادة ورفض ذلك بإصرار، وانتهت

---

(١) جاء فى قرار الاتهام فيما سمى بقضية الجناية رقم ١ لسنة ٧١ المدعى العام الاشتراكى ص ١٠ بأنهم أى المتهمين «فى خلال أشهر فبراير ومارس وأبريل ومايو سنة ١٩٧١ إلخ وشهر فبراير هو شهر المبادرة والخلاف حولها وردد بعد ذلك السادات متفاخرا أنه لم يعرض المبادرة على اللجنة التنفيذية التى سماها مجلس الحكماء.

المباحثات عند هذه النقطة إلى الفشل، والواقع أن الفريق فوزى والسيد شعراوى جمعة والدكتور مراد غالب سفير مصر فى الاتحاد السوفيتى والذين حضروا المباحثات قد فوجئوا برفض السادات، وكان تقديرهم أن العرض السوفيتى بما فيه الشرط هام وحاسم وأن اشتراط السوفييت الاتفاق مَعَهُم له ما يبرره، فالعسكريون الذين سيحاربون بذلك السلاح سوفييت، ومعنى هذا إقحامهم فى المعركة بما قد يجره ذلك من نتائج عسكرية وسياسية، وبالتالى فمن الطبيعى أن يطلبوا التشاور معهم، وعندما عاد السادات ونوقش الموضوع قيل إن مجرد تواجد هذا السلاح الرادع فى ذاته حتى ولو لم يستعمل له تأثيره على ميزان القوى بما يلقى انعكاساته على الجهود من أجل السلام، ومن شأنه أيضا أن يحرك العالم نحو الضغط على إسرائيل وبذل جهد فعال لتفادى الحرب، وقد استخلص الكل من موقف السادات على خلاف ما تظاهر به من غيرة وطنية أنه تهرب من تهيئة الظروف الحاسمة للمعركة وإزاء ذلك عاد فأرسل للسوفييت تارة مع الدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة آنذاك أثناء زيارته لموسكو وتارة مع السيدين عبد المحسن أبو النور وسامى شرف عندما زارا موسكو وقتها. ولكن كان الأوان قد فات والشك فى النوايا قد تسرب وبدأ يستحكم فتراجع السوفييت عن عرضهم، وكان هو خلال ذلك مستمرا فى اتصالاته السرية بالأمريكان والتى لم تكن فى أكثر جوانبها خافية عن السوفييت

وطوال تلك الفترة اتبع أسلوب المراوغة والحرص على إخفاء ما يجرى وتعمية نواياه واتصالاته متصورا أنه من الممكن أن يصل إلى حل سلمى يفاجئ به الجميع ويحقق به نصرا سياسيا كبيرا كان دائما يمنى نفسه به ويتحدث عنه، كان متعجلا أن يحقق شيئا يرتبط باسمه ويصلح ركيزة للدعاية وللإقدام على ما كان يضمره.. وكان متأثرا فى قرارة نفسه بما كان يردده وأعلن فى جلسة افتتاح المؤتمر القومى فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٠ وفى مقام الإشادة بعظمة عبد الناصر قال «وفى مرات كثيرة وأنا معه نفكر فى مستقبل هذه الأمة بعد جيلنا، كنت أقول له إنك جعلت مهمة من سوف يلى المسئولية بعدك مهمة مستحيلة لأنك أنجزت أكثر مما يحلم أى إنسان أن ينجز ولأنك دخلت فى الضمير القومى لأمتنا بما لايترك مجالا لغيرك كما أن الناس لن يكفوا عن المقارنة».

وهكذا أصبح واضحا للكثيرين بعد ذلك ما بين الاتحاد الاشتراكى وبين السادات من خلاف وإن كان قد ظل محصورا إلى حد ما فى نطاق القيادة أو على الأقل ظلت تفصيلاته خفية، ولكن كان الواضح للجميع أن هناك شبه قطيعة بين السادات واللجنتين التنفيذية والمركزية، إذ لم يعد يدعوهما إلى أى اجتماع، ولم يعرض عليهما أية مواضيع باستثناء اجتماع اللجنة المركزية فى ٤ فبراير سنة ١٩٧١ للنظر فى أمر وقف إطلاق النار.. حيث تقرر الامتناع عن إطلاق النار لمدة شهر واحد ثم فوجئ أعضاء اللجنة المركزية كما فوجئنا بإعلانه عن مبادرته السابق التعرض لها. ثم عقد اجتماع مشترك للجنة التنفيذية ومجلس الدفاع فى القناطر لإعلان انتهاء وقف إطلاق النار(١).

وظل الهمس يتزايد حول الاتصالات مع أمريكا، وحول الغموض الذى أحاط بموعد المعركة رغم ما كان معروفا من اكتمال الاستعداد لها، وفى نفس الوقت كانت الميوعة حول الموقف السياسى قد وضعت الجماهير نفسيا فى غير الاتجاه الصحيح استعدادا للمعركة، بل الإيحاء إليها باليأس والتلويح لها بالأمل فى الحل السلمى باعتباره الحل الوحيد الممكن. وكانت صحيفة الأهرام تقود هذا الاتجاه، وكان مفهوما أنه يمثل إلى حد بعيد اتجاهات السادات أو الاتجاهات المتفق عليها..

وحرر الأستاذ هيكل مقالا نشرته الأهرام فى ١٢/ ٣/ ١٩٧١ بعنوان «تحية إلى الرجال» جاء فيه:

لابد اليوم من وقفة بالتحية أمام هؤلاء الرجال الذين يحملون الآن أغلى أمانة فى تاريخ مصر، هؤلاء الذين صدرت إليهم الأوامر ليكونوا على استعداد دائم يصل الليل بالنهار تحسبا للحظة قد تجئ فى أى وقت..

إن القوات المسلحة المصرية تواجه معركة من أصعب معارك التاريخ وليست هذه صيغة مبالغة وإنما هى وصف حقيقة.. وعلينا أن نتمثل أمامنا طبيعة الأرض التى قد يجد الجيش

---

(١) لعل فى بعض ما قاله الدكتور لبيب شقير فى تحقيقات قضية ١٥ مايو سالفة الذكر ما يعطى وصفا دقيقا للموقف قال ص ٩ من ملف أقواله «وقد كنا نجتمع من أيام الرئيس الراحل اجتماعات دورية فى اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية كما أن أنور السادات أعلن أننا سنستمر نجتمع بصفة دورية ثم لاحظت بعد ذلك تراخى اجتماعات اللجنتين مما أحدث بعض التوتر فى نفسية أعضاء اللجنة المركزية وكانوا يثيرون أسئلة كثيرة» وقال ص ١٨. فى الفترة الأولى أيضا من رئاسة الرئيس أنور كانت اللجنة التنفيذية العليا تجتمع كقاعدة عامة كل ١٥ يوما كما كانت اللجنة المركزية تجتمع كل ٣ أو ٤ أسابيع ولكن بعد ذلك حدث التراخى فى الاجتماعات ابتداء من أوائل سنة ٧١ وهنا أود أن أقول إن وجود أجهزة قائمة ولها نظام يحدد لها مسئولياتها ثم عدم قيام هذه المسئوليات بالضرورة يضع هذه الأجهزة فى وضع صعب أمام نفسها.

المصرى نفسه أمامها ثم ما أقامه العدو من مواقع على هذه الأرض استغلالا لطبيعتها.. إذا فعلنا ذلك فسوف نجد معالم الصورة تطالعنا على النحو التالى:

١ ـ مانع مائى خطير هو قناة السويس.

٢ ـ كثبان رملية على شاطئها الشرقى مباشرة تجمعت وتراكمت بالظروف الطبيعية ثم أضافت إليها عمليات التطهير المستمرة فى قناة السويس وكانت دائما تلقى بقاياها فوق الناحية الأخرى، على هذه الكثبان أقام العدو خطه الدفاعى الأمامى من على حافة الماء مباشرة..

٣ ـ منطقة رمال مفتوحة بعد ذلك ولكنها محاصرة بين شاطئ القناة وبين بداية المرتفعات نحو منطقة المضايق الحاكمة فى سيناء والتى لاتبعد عن القناة نفسها أكثر من ثلاثين كيلو مترا..

٤ ـ منطقة المضايق نفسها وهى طبقة صخرية شديدة الوعورة وعليها أقام العدو خط دفاعه الثانى..

٥ ـ الصحراء المكشوفة حول منطقة المضايق وما وراءها بما تقدمه من فرص لعدو يعتمد كثيرا على الطيران.

ثم أورد كثيرا من التفاصيل للمعالم التى- كما قال- صنعتها الطبيعة أو أقامها العدو استغلالا لهذه الطبيعة، فعرف قناة السويس بأنها حسب رأى ثقاة العسكريين فى الغرب وفى الشرق أهم الخطوط الدفاعية الطبيعية فى العالم كعائق أمام المدافع وكعائق ضخم بنفس المقدار أمام المهاجم، وعن الشاطئ الآخر حيث أقام العدو خط دفاعه الأول ـ خط بارليف، الذى شلته المدفعية المصرية وفكت تماسكه، ثم أعاد بناء الخط على صورة مغايرة ونقل عن مراكز الدراسات العسكرية فى الغرب أن إسرائيل صرفت على إعادة بنائه ما يزيد على مائتى مليون جنيه (٣٠ مليون جنيه استرلينى).

وقال: إن إسرائيل غيرت خططها بعد بناء شبكة الصواريخ المصرية وأصبح قرارها أن تكون المعركة الكبرى ضد قوات العبور على حافة الماء مباشرة بواسطة التحصينات وبواسطة المدرعات وراء هذه التحصينات.

وقال : ومعنى ذلك أن الجيش المصرى فى تقدمه سوف يواجه مالم يواجهه أى جيش وأن هذه التحصينات طبقا للتصور الإسرائيلى بمثابة مصفاة فما ينفذ من المصفاة تتلقاه

قوات المدرعات في المنطقة المفتوحة المحصورة بين كثبان الرمال وبين بداية المرتفعات نحو المضايق..

ثم زاد «أن الجيش المصرى سيواجه المعركة وحده وأنه سوف تنطلق إعلانات عن درجة استعداد لجيوش عربية أخرى وعن الاستعداد للتوجه إلى ميدان القتال ولكن المعارك لاتخاض بالبيانات والإعلانات» واستشهد برأى العقيد القذافى من أنه لابد من الاعتراف بحقيقة أن الجيش المصرى وحده فى الميدان.

وأشار إلى «أن إسرائيل تعرف هذه الحقيقة ومن ثم فأمام الجبهة الأردنية قوات أمن فقط وأمام جبهة سوريا لواء واحد وأمام الجبهة المصرية فرقتان من المشاة الميكانيكية «٣٥ ألف جندى» وفرقة مدرعة (٤٠٠ دبابة بأطقمها)، لواء قوات كوماندوز محمول جوا بالهيلوكوبتر (٧٠ طائرات هيلكوبتر وثلاثة آلاف من قوات المظليين، مائة قاذفة ومقاتلة فى مطارات سيناء القريبة، من ٨٠٠ ـ ١٠٠٠ مدفع ثقيل بخلاف خط الدفاع القابع على حافة الماء مباشرة وحقول الألغام والأسلاك الشائكة والأسلحة وما زود به الخط من المخترعات وحيل الخداع والتمويه وعند التعبئة سوف تتحمل الجبهة المصرية طاقة ثلاث فرق مدرعة «١٣٠٠ دبابة» وخمس فرق من المشاة الميكانيكية و ٦٠٠ طائرة فانتوم وسكاى هوك وميراج وغيرها.

وبذلك صور أن المعركة أمر محال وأن الإقدام عليها نوع من الانتحار وبالغ فى وصف خطوط القتال والدفاع الإسرائيلية خاصة خط بارليف..

وكان لهذا المقال رد فعل عنيف لدى الناس عامة ولدى الشباب خاصة وقيادات الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب على وجه الخصوص لما كان له من دلالات خطيرة وكان السكوت عليه فى تقديرهم أشد خطرا.. ومن ثم كان حتميا التصدى للمعانى والإشارات فى المقال وبعنف وبشكل واضح وعلنى لايحتمل لبسا، إذ كان المقال يوحى بأنه يعبر أو يقود تيارا ويمثل سياسة وتوجيهات السادات واقتناعه[1].

---

(١) قال الأستاذ هيكل فى كتابه وقائع تحقيق سياسى ص ١٢٧ إن هذا المقال تسبب فى إثارة حملة واسعة علىَّ فى فترة نشره وكانت هذه الحملة موجهة كلها من مجموعة السلطة التى اشتهرت بوصف مراكز القوى وفى يوم من الأيام ظهرت جريدة الجمهورية وكانت فى ذلك الوقت تعبر عن هذه المجموعة لتقود حملة ضدى

ولكن الذى أعجب له قطعا هو أن تستخدم نفس الحجج التى استخدمتها مراكز القوى ضدى من جانب هؤلاء الذين يتولون إنهم يعبرون عما بعد ١٥ مايو. وقال ص ١٢٩ وليس من شك أنه كان بين أهدافى من النشر فى ذلك التوقيت أن أقوم بعملية تنبيه إذ أن أمرا إنذاريا كان قد صدر فى تلك الأيام لوضع القوات المسلحة المصرية فى وضع الاستعداد لبدء

وتولى الأستاذ عبد الهادى ناصف أول الردود تحت عنوان «تحية مردودة» وقد لقى هذا المقال صدى قويا وإعجابا شديدا حتى قامت بعض أمانات الاتحاد الاشتراكى بإعادة طبعه وتوزيعه وانزعج السادات وقلق هيكل حتى أنه لجأ للسيد شعراوى جمعة الذى ناقش عبد الهادى ناصف فى موضوع المقال مخففا من وقع المقال بأن الأستاذ هيكل يقصد ألا يُسْتَخف بالحرب أو يُضغط لتعجلها وأن تحسب بجدية.

وجرت مناقشات مستفيضة مع أعضاء هيئة التدريس بالمعهد الاشتراكى الذين قدموا مذكرة برأيهم كما شارك فيها زميلى الأستاذ عبد الهادى ناصف المسئول وقتذاك عن التثقيف ومع الدكتور لبيب شقير والسيد عبد المحسن أبو النور.. واتفقنا على أن نبدأ حملة مركزة من خلال صحيفة الجمهورية باعتبارها صحيفة الثورة الأصلية وقد خصصت مساحات يومية فيها لذلك، وكنت والدكتور لبيب شقير قد كتبنا أثر مقال «عبد الناصر ليس أسطورة» سلسلة مقالات أيضا على صفحات الجمهورية لتأكيد وتوضيح العديد من المفاهيم والمبادئ والقيم مستخلصة من الميثاق وخطب الرئيس جمال عبد الناصر بما يحوى ردا على كل الأصوات المشككة والداعية لفتح باب المراجعة والتراجع.

ومن الغريب أننى اتهمت فى تحقيقات ١٥ مايو بأننى لم أصدر تحليلات لخطب السادات كما كان متبعا مع خطب عبد الناصر فى حين قامت أمانة الجيزة بإعادة طبع وتوزيع وتعميم مقال عبد الهادى ناصف كمادة تثقيفية.

كما أننى من ناحية أخرى رتبت برنامجا لعدة مؤتمرات واسعة وعلى مستويات مختلفة للصحفيين ورجال الإعلام والأدباء ـ عقد منها مؤتمران ـ وطرحنا فيها مواضيع للحوار بهدف خلق اتجاه عام صحيح وفهم واضح سليم لقضايانا وأفكارنا حتى لاتخطئ

=عمليات ومن سوء الحظ أن ذلك جرى ضمن صراع السلطة فى الداخل ولم يتورع أصحاب هذا الصراع عن إدخال قضية الحرب واستعمالها فيه واستشهد فى هذا الصدد بما جاء فى كتاب السادات الذى كتب فيه قصة حياته تحت عنوان «البحث عن الذات».

ويبدو واضحا التناقض بين ما وصف به الأستاذ هيكل السادات ومقدار التزامه بالصدق والحقيقة وبين استشهاده به فيما يخالف أيضا الصدق والحقيقة كما سيأتى فى الصفحات القادمة .

إن الحرب ليست مجرد أمر إنذارى ولم تكن المعركة أداة من أدوات ما سمى صراعا على السلطة، والخلاف نفسه لم يكن صراعا على السلطة ولكن كان صراعا ـ كما أكدت الأيام ذلك من بعد ـ وتحدث عنه الأستاذ هيكل بتفصيل فى كتبه على استمرار منهج وفكر عبد الناصر وعلى أسلوب معالجة الصراع العربى الصهيونى.

الأقلام أو الآراء طريقها وحتى يؤدى الإعلام والكلمة دورها فى خلق قدر من الفهم المشترك على أساس من الرؤية الواضحة والاستيعاب السليم، تملك قدرة إقناع الجماهير وحسن توجيهها. وذلك دون تمييع للحقائق أو إثارة الآمال المخادعة كالدعوة لتحييد أمريكا إلى غير ذلك من القضايا الأساسية والهامة والأفكار التى كان يروجها البعض جهرا أو همسا.. وشارك فى أعمال المؤتمر الأول الأستاذ محمد فائق وزير الإعلام وأعتقد أننا نجحنا إلى حد كبير فى الإعداد للمؤتمر وإدارة مناقشاته والوصول به إلى غايته وما صدر عنه من توصيات وكذلك بالنسبة ـ للمؤتر الثانى ـ مؤتمر الأدباء[1]..

وكان مقدرا تكرار مثل تلك اللقاءات التى فيما كان باديا لقيت ترحيبا من الجميع.. ورغم كل هذه التطورات والمواقف الغريبة والمريبة فإن الأمل كان لايزال يراود الكثيرين ويدفعهم لمزيد من الصبر والتحمل، وكان تصور احتمال بدء المعركة فى المدى القريب يعنى فى تقدير هؤلاء تأجيل كل ماعداها من القضايا والتناقضات والخلافات إلى ما بعد استرداد الأرض المحتلة.

وكانوا يتصورون أن المعركة سوف تذيب كل تلك الأمور أو ترجئها. أما بعد المعركة فبالضرورة سوف يكون هناك جو آخر جديد وواقع مختلف.. ويمكن وقتذاك تصفية الموقف أو التخلى عن المسئولية لمن يريد إذا لم تسر الأمور فى طريقها السليم.

والحق أننى لم أكن مقتنعا بشىء من ذلك لأن كل الظواهر كانت تؤكد لدىّ أن السادات وقد تجمعت كل الخطوط فى يديه يدبر شيئا آخر، وأن المعركة على الأقل لم تكن واردة على تفكيره على المدى القريب، وأنه يضع فى المقدمة هدفه الأول والأكثر إلحاحا وهو معركته معنا وتخلصه منا بل والمتاجرة بهذا الموقف.. ومن هذا الاقتناع كنت شديد الإلحاح على الاستقالة بل إننى بالفعل اتفقت مع الدكتور لبيب شقير يوما على

---

(١) جلب على هذا المؤتمر حملة ضارية، بعد سجنى، من الشاعر صالح جودت الذى طل يهاجمنى كلما سنحت فرصة فى مجلة المصور وعيرها طوال فترة سجنى وذلك أنه أثناء المؤتمر ثارت مناقشة حول الفكر الاشتراكى فى التطبيق العربى المصرى واختلاطه فى ذهن البعض بغيره من الأفكار والتطبيقات الاشتراكية خاصة فى الفكر الماركسى ووقف صالح جودت قائلا أنه سمع اتهاما عنى بأننى ماركسى وأنه نعى ذلك عنى فبادرته ـ ويبدو أن ذلك اتسم ببعض الانفعال ـ بأنه اتهام أشرف من الاتهام بالعمالة لأمريكا وضج الاجتماع بالتصفيق والضحك بشكل أثار عجبى

فلما تساءلت عن السر علمت أنهم فهموا أنى مسست أمرا مريبا لدى صالح جودت وأنا فى الحق لم يكن لدى وقتها أى معلومات عن مواقف أو انتماءات صالح جودت أو علاقاته السياسية وتوجهاته

الاستقالة معا بعد مناقشات طويلة وتقدير كامل وحساب لكل الأوضاع وحتى لانظل فى مواقع المسئولية وإلى أن يدهمنا واقع يدمر آمالنا سواء فى التحرير أو التطور الاشتراكى ونوضع أمام الأمر الواقع.

كما أننا نرفض أن نبقى مسئولين على الورق ومحجوبين عن ممارسة مسئولياتنا ومعطلين تماما فى الواقع حيث السلطة كل السلطة فى يد واحدة.. وكان تقديرنا أيضا ألا أمل فى إصلاح الأحوال وأن السادات ماض فى خطته لايشغل باله إلا التمكين لشخصه من الحكم والتمتع به إلى أقصى مدى أو على وجه أدق تهيئة المناخ ليصبح الحكم رفاهية وتمتعا.

غير أننا بعد أن حررنا استقالتينا فضلنا مناقشتها مع الزملاء حيث كان مرغوبا فى ألا تقع تصرفات أو مواقف انفرادية وطال الجدال بيننا، وكان رأينا أنه ينبغى إزاء ما كان يتردد همسا ويترامى إلينا من مصادر مختلفة أن السادات ملح فى الوصول مع الأمريكان إلى تسوية سلمية ولو تضمنت تواجدا محدودا لقواتنا فى سيناء ووجودا بشكل ما لإسرائيل فى منطقة شرم الشيخ أو بعض سيناء. ومرورا للسفن والبضائع الإسرائيلية إلى إسرائيل عبر قناة السويس ولو كان ذلك على حساب النظام الاجتماعى التقدمى الذى قطعنا فيه مرحلة كبيرة وعلى حساب علاقتنا العربية وعلاقتنا بمجموعة الدول الاشتراكية وعلى حساب السيادة والاستقلال الحقيقى.

أقول كان رأينا أنه لاينبغى آن نقف من كل ذلك موقفا سلبيا، واتفق على أن نرتب سلسلة من اللقاءات الجماهيرية نوقظ خلالها الجماهير وننبهها إلى كل المحاذير وننفرها ونحذرها من أى حل جزئى أو منفرد أو لايتضمن دخول قواتنا العسكرية كاملة إلى كل شبر من سيناء ورفض قبول التواجد الإسرائيلى بأى شكل وتحت اى ستار أو أية تسمية فى شرم الشيخ أو أى جزء من سيناء.

وفعلا بدأنا برحلة إلى الصعيد مكونة من السادة عبد المحسن أبو النور، لبيب شقير وشعراوى جمعة وأنا لمتابعة ترتيبات الدفاع الشعبى والمدنى وعقدنا عدة لقاءات موسعة فى أسوان والأقصر وغيرها من مدن الصعيد ومعنا حشد من رجال الإعلام حيث سجلوا وأذاعوا ما جرى وما قيل فى هذه اللقاءات..

وردنا على ما وجه من تساؤلات مما زاد حماس الناس ونبهنا إلى اليقظة لنوايا

العدوين الأمريكى والإسرائيلى لتحقيق حل سلمى، وهو فى الواقع ومن نواياهم ومصالحهم استسلام للأمر الواقع وأنه ينبغى دمغ واستنكار أى حل لايتضمن العبور الكامل إلى سيناء والانسحاب الإسرائيلى الكامل من كل الأراضى المحتلة بما فيها شرم الشيخ ورفض السماح بالمرور لسفن أو بضائع إسرائيل عبر القناة[1].

وكانت الرحلة فرصة طيبة لساعات طويلة من المناقشة والتحليل ومحاولة استشراف آفاق المستقبل وتقدير احتمالاته، ورغم أننا كنا متفقين تماما على التحليل وفى التوقعات وتقديرات المستقبل، من أن نوايا السادات واتجاهاته بشكل جازم هى التخلص منا جميعا ومن التنظيم السياسى وتمهيد السبيل للمضى قدما نحو إحداث ما يشاء من تغييرات، وعقد ما يحلو له من اتفاقيات خارجية دون عقبات، رغم ذلك فإننا لم نتفق على ما ينبغى عمله فبينما رأى البعض- وأنا منهم- الاستقالة الفورية فإن البعض الآخر كان يرى ضرورة الانتظار إلى نهاية أبريل وهو أقصى موعد كان مقدرا لبدء المعركة.. كما طرح للبحث ضرورة وضع أعضاء الاتحاد الاشتراكى وسائر الجماهير فى صورة ما يجرى بوضوح، وإلا أُخِذَتْ على غرة وسَهُل تضليلها وتعمية الحقائق عليها فتنساق إلى عكس مصالحها، ولم نتفق على رأى وإن كان الاتجاه الأرجح هو الانتظار إلى ما بعد شهر أبريل.



كان الرئيس عبد الناصر آخذا من تجربة الوحدة مع سوريا ودروسها ورغم ما أحدثه الانفصال فى نفسه من جرح كان مصرا على أهمية وحتمية الوحدة ولكن على أسس موضوعية ومع تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لها.

ثم بعد سنة ١٩٦٧ كان يرى أن ترتبط الوحدة بالمعركة وأن تتم على ضوء الإسهام فيها فتتبلور مواقف نضالية تصقل القيادات والشعوب وتخلق المناخ المناسب للوحدة الذى ينبع من الدم المشترك والنضال الواحد والتسابق إلى التضحية وبعد قيام ثورتى ليبيا والسودان وتبنى الثورة الليبية الدعوة إلى الوحدة والإلحاح عليها وجعلها سببا رئيسيا

(١) كان ذلك تصورنا لحجم التفريط المحتمل ولم يجمح بنا الخيال لتصور إمكانية رحلة السادات للقدس، وأراضينا وأراضى العرب محتلة، واتفاقيات السلام وكامب ديفيد وتبادل التمثيل السياسى مع إسرائيل وإنهاء المقاطعة ولم نتصور أفواج السياح الإسرائيليين بالقاهرة كما كانت تحلم جولدا مائير

لقيامها ثم توقيع ميثاق طرابلس على أساس أنه خطوة فى سبيل الهدف الأسمى وتمهيدا للطريق إليه.

وبعد رحيل القائد عبد الناصر لم يَجدّ شئٌ سوى الاتصالات التقليدية وانضمام سوريا بعد تولى الرئيس حافظ الأسد للسلَطة إلى ميثاق طرابلس وكانت هناك أحاديث حول مزيد من الخطوات الوحدوية واتخاذ شكل دستورى أكثر تحقيقا للوحدة وإبرازا لها.. وفى أحد اجتماعات مجلس الدفاع أثناء الإعداد النهائى للمعركة طرح موضوع الحديث عن الوحدة وبعد المناقشة رأى المجلس أنه ينبغى إرجاء أى حديث عن خطوات جديدة إلى ما بعد المعركة التى يجب أن تستوعب كل التفكير وكل الجهود.

وأثناء عشاء خاص أقامه السادات لباناماريوف سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى والوفد المرافق له حضره عدد محدود من القيادات كنت واحدا منهم، فوجئ الجميع بالسادات يقول لباناماريوف «أبلغ القادة السوفييت أننى قررت إعلان الوحدة مع سوريا فى ذكرى الوحدة الأولى فى ٢٨ فبراير وكانت مفاجأة للجميع..ليس فقط للخبر فى ذاته ولكن لإبلاغه للسوفييت بهذه الصورة وقبل أن تعلمه القيادات والمؤسسات السياسية والدستورية فى مصر وتناقشه ويكون لها فيه رأى، وبعد العشاء أخذ كل من الموجودين يسأل الآخر عن معلوماته فإذا بالجميع بمن فيهم نواب رئيس الجمهورية وأمين الاتحاد الاشتراكى ورئيس مجلس الأمة ووزير الخارجية، إذا بهم جميعا يسمعون النبأ لأول مرة ولايدرون عن مقدماته أو تفصيلاته شيئا، وكل ما هنالك أن اتصالات عادية فيما كان يُظن كانت تجرى وأن أحد تلك الاتصالات تم خلال رحلة قام بها السيد سامى شرف ومعه السيد محمد عبد السلام الزيات إلى دمشق وطرابلس. وواجهنا مرة أخرى الحقيقة التى كان البعض يتهرب منها أو يخفف من أمرها، وهى أن السادات يفعل ما يشاء ولا يقيم لنا ولا للمؤسسات السياسية أو التنفيذية وزنا، وأنه عازم على الاستمرار فى أسلوب الانفراد بالسلطة وإخفاء كل شىء عن الجميع (١).

---

(١) يقول السادات فى كتابه البحث عن الذات ص ٢٣١ مصورا ما سماه الصراع بينه وبين اللجنة التنفيذية العليا «فكان واضحا الصراع فى أوجه فإما أن يجهزوا علىّ وإما على الأقل أن يحدوا من سلطتى نهائيا بحيث لا أستطيع أن أتخذ أى قرار إلا بموافقتهم» فالصراع فى نظره أن يكون لغيره معه رأى وأن سلطته ينبغى أن تبقى مطلقة حتى من قيد أخذ رأى المؤسسات التى أعطى لها النظام السياسى والدستورى هذه السلطة ويبدو أن هذا هو المنهج والرأى الذى ساد سلوكه السياسى حتى نهاية حياته.

وهنا أتذكر ما كـان يتندر به السيد محمـود رياض وزير الخارجية وقتها كلـما لقينى قائلا هل من محام يدافع عن حقوق وسلطات وزارة الخارجية.

وتلاقـينا السـادة عبد المحسن أبو النـور، ود.لبيـب شقير وأنـا، وتذاكرنـا ما سمعـنا وتدارسنا الأمر واتفقنـا على أن نوجه مذكرة مكتوبة برأينا فى مـساعى الوحدة، وتخلص فى أنه يتعين علينـا فى تلك المرحلة أن نركز كل الجهود على المعـركة واحتياجاتها، وألا نشغل الجماهير العربية فى مصر وخارجـها بغيرها فضلا عن الأسباب الموضوعية الأخرى التى عدنـا لترديدها عن مـفاجأتنا ومواجهـتنا أيضا باتـفاق الاتحاد الثلاثى والـذى سيأتى تفصيله فى الصفحات القادمة..

وقد حمل السـيد عبد المحسن أبو النور مـذكرتنا وأثار الموضوع وناقـشه مع السادات وشرح له وجهة نظرنا تـفصيلا ولم يعارضها السادات ولكنه ذكـر له أن عقبات قامت فى سبيل إتمام ما كان قد أبلغ به الزائر السوفيتى، ووعد بأن أى خطوة جديدة سوف يعرضها للمناقشة باللجنة التنفيذية العليا قبل الإقدام عليها...(١).

وقام السيد على صـبرى من جانبه بإبداء تحفظات أيضا عـلى الموضوع وذكر السادات بقـرار مجلس الـدفاع فى هذا الـصدد وكان قد تـقرر سفـر السيد عـلى صبرى لـلاتحاد السوفيتى لإجراء مباحثات هناك فكلفـه السادات بإبلاغ الجانب السوفيتى بما جد والعدول عن إتمام الوحدة حسبما كان السادات قد أخبر باناماريوف بها.

ومضـت الأيام ثقيـلة لاتشهـد جديدا فى مـجال الإعداد للـمعركة، أو يـشعر وينـبئ باقترابها بل ازدادت التصريحات والتلميحات والـكتابات الصحفية والهمسات للموقف، وطرحـت قضايا جـانبية يشم منها رائحـة إلهاء الناس وصرف انتباههـم عن المعركة وشد انتباههم إلى أمور فرعية ومسائل جانبية مـن ذلك إثارة مشاكل النظافة والتعليم العصرى والفاقد والضائع والتركيز فى شعار العلم والإيمان.

ثم بـرز قانون الحراسـات وله قصة، فـعندما قـابلتـه ـ السادات ـ فى الـلقاء السـابق الحديث عنه حدثنى عـن ذلك القانون والذى لم يكن يتعرض للحـراسات القائمة ـ حتى أنه عند مناقشة القانون بمجلس الأمة استحث بعض الأعضاء الحكومة لوضع قانون يعالج

---

(١) علمنا فيما بعد أن إحدى العقبات هى الاعتراض على موعد إعلان الوحدة إذ كانت الرغبة في اختيار توقيت لإعلان الوحدة يرتبط باسم الرؤساء لا باسم عبد الناصر كتاريخ الوحدة الأولى

الحالات السابقة ـ وإنما كان ينصب على الحراسات المستقبلة ووضعها فى يد سلطة قضائية وفتح باب التظلم أيضا أمام سلطة قضائية، وكان من التعديلات التى أدخلتها لجنة الحريات بمجلس الأمة سنة ١٩٦٨ والتى كنت مقررها وصدرت بقرارات جمهورية المادة ٣ مكرر من القانون ٦٠ لسنة ١٩٦٨ المعدل للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن حالة الطوارئ. والتى فتحت أيضا باب التظلم أمام محاكم أمن الدولة، ثم أرسل السادات للدكتور لبيب شقير ولىَ باعتبارنا رجلى القانون باللجنة التنفيذية العليا ملفا يحوى نقاطا حول ما يقترحه للقانون وذلك لنضع له مذكرة يقدم بها مشروع القانون وفعلا وضعنا مذكرة علمنا أن السادات لم يرض عنها ثم عاد فقدم مشروع القانون قبيل أحداث مايو سنة ١٩٧١ ومعه مذكرة أعدها الأستاذ محمد عبد السلام الزيات لاتخرج عما كنا قد وضعنا ولم يعرض ذلك القانون من قريب أو بعيد لتصفية الحراسات القائمة بالفعل (١).

---

(١) قال السادات فى كتابه البحث عن الذات ص ٢٢١:

«وعندما أراجع خط سيرى فى الحكم فى تلك المرحلة المتقدمة أجد أننى فى ديسمبر سنة ١٩٧٠ أصدرت قرار تصفية الحراسات، كانت للشعب آمال تراوده وكان هذا أحدها ولذلك لم أدهش عندما علمت أن القرار قد استقبل بحماس شديد»!! وذلك فى حين جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون المقدمة به لمجلس الشعب سالفة الذكر

ومن هذا المنطلق يأتى التشريع المعروض ينظم فرض الحراسات لينتقل بهذا النوع من الحراسات من مجال السلطات الإدارية ليضعه أمام أمانة القضاء داخل ضوابط قانونية تعطيه الصلاحية لكى يكون محلا للتطبيق من جانب هيئة قضائية بل إن التشريع فى صياغته التى قدم بها قبل مايو سنة ١٩٧١ أفضل مما صار إليه بتعديلات أدخلها مجلس الأمة بتوجيه الحكومة بعد ١٥ مايو سنة ١٩٧١ وعلى سبيل المثال

عدلت المادة ٢ فى وصف الحالة المستوجبة للحراسة من ارتكاب الشخص (الجريمة من الجرائم المضرة بأمن البلاد إلى أى أفعال من شأنها الإضرار بأمن البلاد» وأضافت «إفساد الحياة السياسية فى البلاد وتعريض الوحدة الوطنية للخطر» وهى تعبيرات مطاطة ومن ثم تساءل بعض أعضاء المجلس عن هذا التعديل فرد وزير العدل وقتذاك بوضوح أن ذلك التعديل من وحى الأزمة التى خضناها فى الخامس عشر من مايو الحالى.

كما أضافت اللجنة التشريعية بالمجلس نصا لم يرد فى المشروع يجيز التحفظ على الأشخاص (الاعتقال) واعترض عليه العضو أحمد الوردانى المحامى وحده مستنكرا أن يتضمن مشروع قانون مقصود منه تحقيق الحرية وسيادة القانون نصا يقيد الحرية وقد صدر بعد ذلك وفى ٥ أكتوبر سنة ٧٢ القانون ٥٣ لسنة ٧٢ بتصفية الحراسات السابقة ثم القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ أيضا لتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فى حين أن القانون الأول ٣٤ لسنة ١٩٧١ صدر فى ١٠ يونية سنة ١٩٧١ وكان خاصا كما أكد عنوانه بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب وفى واقع الأمر آلت سلطة الحراسة والاعتقال الذى عبر =

ورغم ما تقرر فى الاجتماع المشترك للجنة التنفيذية العليا ومجلس الدفاع من عدم تجديد وقف إطلاق النار وما كان مفهوما من المناقشة من أنه لاعقبات فى طريق بدء القتال وأن الأمر متروك للقيادة العسكرية لتحديد الوقت المناسب[1] رغم كل ذلك ظلت موجات التشكيك تتزايد وظل الهمس حول الاتصالات مع أمريكا ومساعى الحل السلمى، وتفاقمت بالتالى مشكلة عزل قيادات الاتحاد الاشتراكى وخاصة أمناء المحافظات وأعضاء اللجنة المركزية عن المشاركة والعلم بالتطورات والتيارات المختلفة التى كانوا يفاجأون بها مما سبب لهم الحرج فى مواجهة الجماهير التى عجزوا عن مواجهتها بالحقيقة التى أخفيت عنهم..

=عنه بالوضع فى مكان أمين إلى المدعى العام وإن عرضت بعد ذلك على محكمة ذات تشكيل خاص من قضاة وأفراد عاديين ويؤكد هذا كذب الادعاء بأن مشروع قانون الحراسة الذى صدر من بعد برقم ٣٤ سنة ١٩٧١ كان خاصا برفع الحراسة وهى أكذوبة رددها السادات.

(١) يقول الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية وقتها فى مؤلفه حرب الثلاث سنوات ص ٣٤٠ بعد سرد المراحل التى قطعتها القوات المسلحة للاستعداد فى المجالات المختلفة، فى بداية عام ١٩٧٠ كانت خطط إعداد الدولة والشعب ومسرح العمليات قد تم تنفيذها فيما عدا بعض المشروعات الاستراتيجية الكبيرة ولكن من وجهة نظر الإعداد للقتال كان موقف الشعب وأجهزة الحكم ومسرح العمليات خاصة فى الجبهة قد استكمل بفضل الإحساس والشعور بالمسئولية لدى أفراد الشعب أولا وبين فى الصفحات من ٣٦٥ مشروع تنسيق التعاون بين أفرع القوات المسلحة والجيوش الميدانية فى شهر سبتمبر سنة ١٩٧٠ تمهيدا للقيام بمشروع استراتيجى على مستوى الدولة تشترك فيه كل القوات المسلحة على تحقيق الخطة جرانيت بالتفصيل وإتمام الخطة ٢٠٠ بصفة عامة وكان المشروع يتضمن عبور قناة السويس ليلا وإنشاء ٥ رؤوس كبارى وقال ص ٣٧٤ فإن قياس قدرات قواتنا مع قوات العدو فى ذلك الوقت أواخر سنة ١٩٧٠ وأوائل سنة ١٩٧١ كانت لصالح قواتنا عددا وتسليحا وكفاءة من قوات العدو فى كل أفرع القوات المسلحة. ويقول الأستاذ هيكل فى خريف الغضب ص ١١٧ «كانت المشكلة الكبرى التى تواجه أنور السادات بعد ذلك هى مشكلة الجيش وكانت القوات المسلحة فى ذلك الوقت معدة ومجهزة وموجهة نحو هدف واحد واضح وقاطع وهو إزالة آثار العدوان لكن السادات ولو أنه لم يقل هذا بوضوح لم يكن مؤمنا بإمكانية الحرب وكان فى أعماقه يعتقد أن عبد الناصر وقع فى خطأ كبير حين لم يعترف بعد حرب سنة ٦٧ أن مصر قد هزمت ثم يتصرف على هذا الأساس كما أن أنور السادات لم يكن فى أى وقت من الأوقات مدركا لأهمية العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وقال السيد محمود رياض فى حديث له بتاريخ ٢٨/ ٧/ ٨٤ مجلة التضامن إن الفريق فوزى وزير الدفاع كان يسعى للحصول على توقيع السادات على أمر القتال وكان السادات يتهرب وكان يشعر بأن تأجيل القتال لم يعد له مبرر وبالتالى شعر أن هناك اتجاها للتسوية فقرر الابتعاد.

كما روى إسماعيل فهمى ص٣٠ أن السادات برر له حرب أكتوبر بأنه يريد أن يوقظ الشعب وعلق على ذلك بأنه صدم ليس لأنه يعارض العمل العسكرى ولكن لأنه كان يعتقد أن الهدف هو طرد الإسرائيليين من أرضنا

بيد أن الأحداث فى حركتها كانت أسرع، ففى حين كنا مترددين ومختلفين فى تقدير الموقف ومتعلقين بأمل خادع هو بدء المعركة وحريصين على النأى عن إثارة القضايا المتعلقة على وجه الخصوص بأسلوب الحكم.. كان السادات يعرف غاياته ويمضى إليها بلا تردد ويحيط نفسه بمجموعاته[١] التى جمعتها ووحدتها مصالحها الطبقية والذاتية وارتباطاتها الشخصية بالسادات وأطماعها من خلاله كما يجمع بعضها إحساس بالبغض لعبد الناصر ونظامه والحقد على كل من عمل معه وتحت قيادته وتفهموا وأخلصوا لمبادئه. كانت تلك القوى على مختلف دوافعها تبشر بالاتجاهات التى سمتها تحررية أو كما كان يقول السادات «الشعور بالاطمئنان والأمن»..

وكانت الخلافات بيننا وبين السادات قد بدأت، وإن كانت على نطاق محدود، تتضح معالمها وتبدو أكثر تحديدا ووضوحا فالقوى الناصرية تستشعر الخطر على التقدم الاجتماعى والتحرر الاقتصادى والدور القيادى لمصر فى إطاره العربى وإطار قوى التحرر الوطنى العالمية.

وكانت القوى الأخرى تتجمع وتتحفز وتبشر بإمكانية الحل السلمى وإمكانية تحييد أمريكا وقيامها بدور إيجابى وبما مفهومه أن الحل العسكرى أقرب للمستحيل[٢].

وكانت ترفع شعارات وتثير قضايا تبعث الأمل وتنعشه لدى فلول المضارين من الثورة وبقايا الطبقات التى أضيرت بقوانين الإصلاح الزراعى والتأميمات والحراسات وكبار المثقفين البرجوازيين ذوى التطلعات الطبقية والنظرات والسلوكيات الأنانية والذين يرون الثورة أغلالا وقيودا ضد أطماعهم ويلمحون بشائر تداعب أحلامهم وتنعش نهمهم وتفتح شهيتهم..

غير أن من أهم الأخطاء التى وقعت وكان لها بالغ الأثر إغفال الشعب وأهمية دوره لو تحقق له الوعى، ووجدت القيادة والتنظيم، ولكن الشعب كان بعيدا فى غيبة عما يجرى ولم يدخل طرفا أصيلا وهو صاحب الأمر أساسا فى الصراع الجارى.

وكما كانت حركة القيادات الناصرية قمية حين وجهت الجماهير على كره منها لاختيار السادات رئيسا للجمهورية ورئيساً للاتحاد الاشتراكى تحت حجج مختلفة فى

---

(١) كان هؤلاء ينطبق عليهم الوصف الذى أطلقه على كرم الله وجهه على الذين فروا من عدله واستقامته وأحاطوا بمعاوية فوصفهم بأنهم المتحابون فى عمل المعصية.

(٢) جاء فى اتفاقية سيناء وفى بندها الأول نص على استبعاد الحل العسكرى كوسيلة لحل النزاع وذلك باتفاق مصر وإسرائيل.

أعقاب انتقال عبد الناصر إلى جوار ربه، فإنها كذلك في صراعها مع السادات ومن التف به، وهو في حقيقته صراع طبقي مرتبط بالضرورة بالجماهير ومصالحها المختلفة، تركت الجماهير معزولة بعيدا عما يجرى ومن هنا لم ترتبط أو تتوافق حركة الجماهير معها، حتى ولا القيادات القاعدية في الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب فانفرط العقد بسهولة وسيطرت القوى الرجعية واستولت على السلطة.

ولقد كان الطريق إلى النهاية المفجعة مفروشا بالنوايا الحسنة والآمال المخادعة إذ كان الدافع لذلك المسلك هو الحرص على ألا ينعكس صدى الخلاف على القواعد والجماهير فتنشق الصفوف في وقت تحتاج فيه لوحدة الصف خلف الإعداد للمعركة المأمولة، وكان كل منا حريصا على ألا يتحمل تبعة تفجير الصراع على المستوى الجماهيرى ويرى في ذلك ما يحقق المصلحة العامة والقومية بل كان يراه موقف تضحية كما كان كل منا يجتهد مهما كلفه ذلك من معاناة نفسية على ألا يبدر منه تصرف يتخذه السادات ذريعة لتأجيل بدء القتال.

كانت الأحداث أسرع فإذا بنا نسمع شأننا كرجال الشارع من الإذاعة والتليفزيون نبأ وصول الرؤساء الأسد والنميرى والقذافى للقاهرة لإجراء مباحثات حول الوحدة دون أن يكون لدى أي منا ـ وأقصد أعضاء اللجنة التنفيذية العليا أو الوزراء أو أعضاء اللجنة المركزية ـ علم بما تم من اتصالات، أو بنية عقد مثل هذا الاجتماع والتمهيد له، ودون سابق طرح للموضوع للمناقشة على أي مستوى، كما كان قد وعد السادات.

ودُعِيَ السادة حسين الشافعي وعلى صبرى نائبي رئيس الجمهورية وعبد المحسن أبو النور أمين الاتحاد الاشتراكي، ود. محمود فوزى رئيس الوزراء والفريق محمد فوزى والدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الأمة وشعراوى جمعة وزير الداخلية كأعضاء في وفد المباحثات. وتجمعوا في فندق شيراتون وهم لايعلمون شيئا بل وحضروا الاجتماع الأول للمباحثات دون أن يجتمعوا كوفد مصرى للتفاهم فيما بينهم وللتعرف على موضوع المباحثات وموقف مصر وخطتهم في الاجتماعات ولم تسمح لهم ظروف الاجتماعات وتداخل اللقاءات بالاجتماع معا منفردين كوفد مصرى.

على أن ما يهمني ذكره هنا دون تفصيل يبتعد بناء عن طبيعة هذه المذكرات أن شقة الخلاف كانت واسعة بين السودان وكل من ليبيا وسوريا من ناحية ثم خلافات بين ليبيا

وسوريا من ناحية أخرى.. وطالت الاجتماعات دون أن تسفر عن اتفاق وأعلن فى وقت متأخر من الليل فشل المباحثات ومغادرة النميرى للقاهرة فى الصباح(١).

وفى ذلك اليوم كنا نحتفل فى المعهد الاشتراكى بتخريج فوج من الدارسين بالمعهد بحضور السادة عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وشعراوى جمعة، وحين كنا نستجلى حقائق ما جرى فى اجتماعات شيراتون استدعى السيد شعراوى جمعة لمحادثة تليفونية عاد بعدها تعلو وجهه علامات الدهشة مما سمع وأخبرنا أنه استدعى للمطار ليكون فى وداع الرؤساء السادات والأسد والقذافى فى طريقهم إلى ليبيا ومعهم نائبا رئيس الجمهورية السيدان حسين الشافعى وعلى صبرى لإكمال المباحثات.

وقد علت الوجوه الدهشة والانفعال من هذه التطورات المفاجئة، ومن سلوك السادات فيها وتكالبه دون مبرر معقول ومفهوم على تحقيق اتفاق الوحدة، وعلى سلوكه الانفرادى وحرصه على أن تكون معظم الاجتماعات مغلقة وقاصرة عليه لايشهدها أحد من الجانب المصرى غيره.. حتى أنه ظل فى اجتماع مغلق والذى كان هو غالبا الراغب فيه مع الرؤساء الآخرين حتى ساعة متأخرة من الليل، وأعضاء الوفد خارج قاعة الاجتماع يقتلها القلق والملل حتى انصرف البعض منهم.

وتوالت المفاجآت الغريبة والشاذة فقد عاد السيد شعراوى جمعة ليخبرنا أنه التقى بالمطار بالرئيس معمر القذافى الذى كان أول الحاضرين والذى بادر السيد شعراوى متسائلا عن الظروف فى مصر التى تضغط على السادات حتى يلح فى السعى لعقد اتفاق وحدة بأى ثمن وبذلك الشكل الغريب الذى لايتناسب مع مكانة مصر وكرامتها وقال ضمن حديث طويل إنه يبغض الاجتماعات المغلقة التى يصر عليها السادات ويدعو إليها.

ولما حضر السيد على صبرى عاد الرئيس القذافى إلى نفس الحديث، ورجاه ألا يتركوهم لهذه الاجتماعات المنفردة وحضور كل الاجتماعات وعدم السماح بالاجتماعات المغلقة، وقال إنه واقع تحت ضغط شديد ذلك أن السادات هدد فى نهاية اجتماعات شيراتون أنه سيعلن مع سوريا عودة الوحدة بينهما طالما أن هناك عقبات تمنع

(١) صور الدكتور لبيب شقير فى أقواله فى تحقيقات قضية مايو سنة ٧١ ص ٩ من ملف أقواله بعض تلك الظروف بقوله «وكان المفروض أن نجتمع كوفد مصرى مع الرئيس السادات على انفراد.. ولم يبدأ اجتماعنا مع سيادته كجانب مصرى إلا متأخرا فى الليل وما كدنا نبدأ الاجتماع حتى توافدت الوفود العربية الثلاثة.. ولذلك لم نستطع أن نتناقش فى الموضوع كجانب مصرى».

السودان وليبيا وعقب الرئيس القذافى أن معنى ذلك بعد هذه الاجتماعات كلها أن يبدو أنه هو المُمَانع فى الوحدة فى الوقت الذى قام بثورته من أجل الوحدة وهى هدف الثورة الأسمى والأساسى.

ثم توالت الأنباء عما جرى فى ليبيا من فشل المباحثات وإعداد بيان بذلك، وتوجه الصحفيون والمرافقون إلى المطار ثم دعوتهم فجأة ليذاع عليهم نبأ إتمام الاتفاق ثم عرفنا بعد ذلك التفصيلات على لسان السيد على صبرى عند اجتماع اللجنة التنفيذية.

فقد دعيت اللجنة التنفيذية العليا للاجتماع عقب عودة السادات من ليبيا، وكانت معظم الأخبار قد تسربت وتناقلها الصحفيون، وكانت الجماهير غير متحمسة لتلك الوحدة وغير مقتنعة بدوافعها آنذاك ليس لأنها فقدت حماسها للوحدة أو كفرت بمبدأ الوحدة الذى يشكل أصلا أصيلا فى تفكيرها وعقيدتها وفى مبادئ ثورتها، ولكن لأن شغلها الشاغل وأملها الملح فى ذلك الحين كان المعركة واسترداد الأرض المغتصبة قبل أى شيء آخر وقبل أى شاغل آخر كما أن تجربة الوحدة مع سوريا ثم الانفصال خلفٌ لديها دروسا استقرت فى وعيها.

ومن ناحية أخرى كان الحديث عن الوحدة مع السودان يغريها لأنها الوحدة التى تحظى فى وجدان الجماهير المصرية كحقيقة تاريخية وجغرافية بأولوية على ما عداها من صور الوحدة ومحاولاتها فوحدة وادى النيل كانت دائما أملا عزيزا يستأهل فى تقديرها كل تضحية فلما تعقدت مساعى الوحدة مع السودان بالذات لم تحظ مساعى الوحدة باهتمام الجماهير أو حماسها.

ثم كان الأسلوب الذى جرت به الأمور فى ضوء ما سبق من أحداث ومشاكل عناصر هامة مضافة إلى ما سبق بالنسبة لقيادات الاتحاد الاشتراكى التى كانت دائمة اللوم لنا بالكلمة والنظرة والموقف السلبى أحيانا على أننا نكتم عنها الحقائق من ناحية، كما أننا لانتصدى لهذا السلوك الانفرادى بقوة وحسم وفقا لما تعاهدنا عليه وأعلناه على الملأ فى أعقاب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، وكنا نحن جميعا نغلى غيظا ونخشى التمزق والصراع حرصا على الأمل الباقى ـ والمشكوك فيه لدى بعضنا وأنا منهم ـ فى موقف السادات من المعركة وسرعة بدئها وتمهيد الجو المناسب لها..

على أن ما كان يجرى سرا ويتسرب إلينا بشكل أو بآخر حول الاتصالات بأمريكا واحتمالات الوصول إلى حل مُفَرط ومستسلم كان أمرا مؤرقا ومحيرا، وكانت الخشية من

أن يفاجئنا السادات باتفاق مع أمريكا يغلفه بشكل وأسلوب مضلل للجماهير بحيث يبدو حينذاك لو عارضناه كما لو أننا دعاة حرب وهو رجل سلام يحقق به أملا يعسر الوصول إليه بالحرب وقد لاتنتبه الجماهير للحقيقة لكثرة الزيف وحبكه ولكثرة ما سَمّمتَ به بعض وسائل الإعلام أفكارها عن قوة العدو الرهيبة والمعارك الانتحارية المحتملة وقوة أمريكا التى لاتقهر ولا قبل لنا بمناطحتها وقد لا تنتبه الجماهير إزاء كل ذلك إلا بعد فوات الأوان وحين تصبح الكارثة واقعا يحتاج سنين من الجهد والعناء والتضحية لتغييره.

كان هذا هو التفكير الذى سيطر علينا حين مناقشة موضوع الوحدة باللجنة التنفيذية العليا ومن ثم كان التشدد فى موقفنا من موضوع الاتفاقية لذاتها ومن الأسلوب، فقد كان رأينا المعروف أنه لامبرر للانشغال بخطوات وحدوية جديدة قبل المعركة وكما سبق أن قلت فالمعركة ذاتها وقدر المساهمة فيها أفضل مدخل للوحدة وأعظم محك للنضال الحقيقى.. ومن هنا جاءت أراؤنا التى أبديناها عن اقتناع وإخلاص وتقدير كامل للمسئولية على التفصيل الوارد بمحضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا والذى تكرر ذكره أمام اللجنة المركزية.. وكان اعتقادنا أيضا أن السادات لايقصد من الوحدة حقيقتها ومضمونها الحقيقى وإنما يقصد منها ورقة فى يده للإتجار بها تدعيما لمركزه فى مواجهة الأمريكان الذى كان قد تعمق اتصاله بهم أملا فى دور يحقق به أمله فى السلام[1]..

وكانت رغبتنا أيضا أو على الأقل كان هذا تفكيرى فى أن نجعل من موقفنا الصلب فى هذا الموضوع رادعا له عن الاستمرار فى أسلوب الانفراد وإصراره على «ركن» أو تنحية اللجنتين التنفيذية والمركزية عن مسئولياتها، وإشعاره بأن الأمر ليس سهلا وأننا نملك بحكم طبيعة النظام وقانون الاتحاد الاشتراكى والدستور، وبحكم ما تعاهدنا عليه أمام الجماهير من العمل الجماعى ومن إتاحة الفرصة لدور فعال للمؤسسة السياسية، نملك أن نقول له «لا» وفاء لمسئولياتنا وإرضاء لضمائرنا كما أنها فرصة لنعلن لمن يتعاملون معه سرا بأنه ليس هو وحده كل شيء وكلمته ليست الأولى والأخيرة منفردة

(١) قال الأستاذ محمد عبد السلام الزيات فى مذكراته المنشورة تعليقا على تلهف السادات لعقد اتفاقية الوحدة «السادات يريد أن يحقق نصرا سواء أكان هذا النصر حقيقة أم سرابا وأن ينسب هذا النصر لنفسه فقط وأن يدلل على أنه توصل إلى ما لم يستطع عبد الناصر أن يحققه على أن مفتاح الموقف الحقيقى يتجلى فى عبارة قالها لى السادات: إنه يستطيع الآن أن يتكلم مع أمريكا باسم ثلاث دول عربية

وأن هناك مؤسسات يجب أن تمارس سلطاتها السياسية والدستورية ولها حق التفكير والتقدير والرأى.

ورغم أننا شعرنا أن سلوكه أثناء اجتماع اللجنة التنفيذية كان استفزازيا وكان حريصا على أن يشد الأمور بيننا إلى حافة الهاوية، ومن ثم أصر على أن يحدد كل منا ـ على حد قوله ـ موقفه بوضوح فقد كان كل منا بطبيعة الحال يبسط رأيه بوضوح وصراحة ولكن مع الحرص على ألا تصل الأمور إلى حد مدمر(١)، أو يقطع كل الجسور وقد انتقد البعض موقفنا ذاك بمقولة أننا قد أعطيناه الفرصة ليأخذ المبرر للتخلص منا وأنه استدرجنا لكي يتخذ من تفجير الخلاف ذريعة للتعجيل بتنفيذ خطته، ولكن كان ومازال رأيي أن الأمر لم يكن يحتمل تراجعا أو حلولا وسطا فالرجل فيما كنت أقدر ـ وكان هذا تقديرنا جميعا تقريبا ـ عاقد العزم على التخلص منا أيا كان المبرر وأنه يتعجل الوصول لغايته حيث لم يكن ليطيب له الحال أو يشعر بالاستقرار فى الحكم إلا بعد التخلص منا ومن المؤسسات التى تتطاول إلى ممارسة مسئولياتها واختصاصاتها، وإنه ماض فى طريقه وأن المعركة التى تسيطر على تفكيرنا وعلى وزننا للأمور ليست واردة على تفكيره أو تقديره، بل هى أمر استبعده وقتها تمامًا لأن ما يشغله لم يكن تحرير الأرض ولكن تأمين انفراده بالحكم وتحقيق أهدافه من ورائه بعد وصوله إليه بالصدفة الأليمة وتقديمنا قربانا لأصدقائه وحلفائه الجدد.

---

(١) فى ذلك جاء بأقوال الدكتور لبيب شقير فى التحقيقات سالفة الذكر ص ١١٢ «فى أثناء أخذ الرئيس لرأى كل منا حاولنا أنا وعبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعة ألا يكون أخذ الرأى بالرفض أو بالقبول بالنسبة للمشروع بوضعه المعروض وإنما نبحث إمكان الاتفاق السريع مع سوريا وليبيا على تلافى جوانب العيوب الموجودة وفتح إمكانية انضمام السودان له منذ بدايته ولكن السيد الرئيس رأى أن يتم إبداء الرأى على المشروع بالرفض أو القبول فى صورته الحالية وقال أيضا «إن عبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعة وأنا قد طلبنا من الرئيس عندما أراد أن يفض الاجتماع أن يستمر فى المناقشة حتى نصل إلى رأى واحد نتفق عليه ولكن الرئيس قال إنه سوف يبحث هذا الأمر ليرى هل نجتمع مرة أخرى أم يعرض الموضوع كما هو على اللجنة المركزية إلخ» وكان العمل قد جرى فى اللجنة التنفيذية على استمرار المناقشة حتى نتفق على الرأى دون أن نحتاج إلى تصويت أو عد الأصوات وذلك لكون اللجنة ثمانية أعضاء من السهل دائما التفاهم بعد الحوار على رأى واحد ونشرت مجلة الحرية اللبنانية فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٧١ تحليلا ذكرت فيه أن الحاجة الماسة للنظام المصرى للاتحاد تكمن فى وظيفته كتغطية لسياسة التراجعات الوطنية. وختمت تحليلها بقولها إن قيام الاتحاد بحدوده وأغراضه يحمل أخطارا جدية على مصالح الجماهير العربية القومية والطبقية لإتمام صفقة مع إسرائيل لن تكون فى أفضل شروطها سوى تكريس للكيان الصهيونى وتصفية جوهرية لقضية الشعب الفلسطينى وإحكام قبضة السيطرة العميلة والليبرالية على حركة الجماهير السياسية.

وإن كان هو قد ادعى للسيد شعراوى جمعة - على غير الحقيقة - أنه لن يدخل المعركة فى وجودنا فى موقع المسئولية لأننا على حد تعبيره إذا انتصر نسبنا النصر لأنفسنا وإذا انهزم تنصلنا منه وحملناه المسئولية يؤكد هذا أنه قد مضى ما يقرب من العامين بعد تخلصه منا ولم تبدأ المعركة حتى قلق الطلبة والمثقفون[1].

على أن اجتماع اللجنة التنفيذية انتهى بتصويت الأغلبية ضد الاتفاق، وأصر السادات على أن يعرض الأمر على اللجنة المركزية على أمل أن يحظى بموافقتها فتكون بذلك لطمة للجنة التنفيذية وانتصارا له ولأسلوبه ويبدو أنه كان منخدعا فى قدرته على السيطرة على اللجنة المركزية ومخادعتها ببعض العبارات الخطابية المؤثرة والمبالغات المُلهبة للعاطفة، واعتقاده أن اللجنة لم تمارس من قبل إمكانية معارضة رئيس الجمهورية..

وإزاء ذلك فكرنا فى أن ننصل بأكبر عدد من أعضاء اللجنة المركزية فى أسرع وقت وأن نضع أمامهم الحقيقة كاملة بكل تفصيلاتها وما جرى باللجنة التنفيذية العليا.

ولكن للأسف عاد التفكير فى المعركة وخشية التأثير عليها يراود البعض ويسيطر على تفكيره ومن هنا بدأ التردد فى اتخاذ موقف حاسم بترك اللجنة المركزية لتتخذ موقفا واضحا وبحرية وأيا كانت النتائج، ولكن قيل إننا يجب أن نحافظ على وحدة الصف وألا ندع الخلاف ينساب إلى اللجنة المركزية ثم إلى الجماهير، وقيل إن السادات قد لايتراجع وقد يدعو المؤتمر القومى حيث قد يكون من السهل عليه والمؤتمر يحوى ١٧٠٠ عضو أن يحصل على قرار بما يريد ويخلق التضارب بين المؤسسات بعضها البعض..

وكنت أنا من المحبذين لأن تتخذ اللجنة المركزية قرارها بحرية وبحسم أيا كانت النتائج وأنه ينبغى أن تتضح الحقائق كلها لكل الناس وبأعماقها وكان رأيى أننا لو تراجعنا فى هذا الموضوع أو تهاونا ونجح هو فى الحصول على تأييد لاتجاهه الانفرادى فلن يكون غريبا أو مستبعدا بعد ذلك أن ينفرد ويفاجئنا باتفاق مع أمريكا وإسرائيل يتضمن تنازلات خطيرة ليس أقلها إنهاء الثورة الاجتماعية والاتجاه الاشتراكى ويدخل بنا

(١) عندما تعالت هتافات الطلبة تتهمه بالاستسلام والارتماء أمام العدو والركوع أمام أمريكا والجرى وراء سراب الحل السلمى وعندما أصدر الأدباء والكتاب فى يناير سنة ٧٣ بيانا تحدثوا فيه عن قلق الناس والإحساس بالضياع وعدم وضوح الطريق حتى استعملت كلمة المعركة مجرد كلمة غامضة لا حدود لها ولا أبعاد لمعناها مجرد كلمة تلوكها الألسن مستهلكة لكثرة مضغها وصارت اللقمة الممضوغة فى الفم غصة لا هم يستطيعون ابتلاعها ولا هم يجرؤون على لفظها

فى حظيرة التبعية الأمريكية وتحصل به إسرائيل على أهم آمالها فضلا عن التفريط فى الأرض تحت علل ومسميات شتى تغلف الاستسلام وتموه الحقيقة.

ورغم ذلك ورغم ما لمسناه فى أحاديثنا مع بعض أعضاء اللجنة المركزية من حماس شديد وإصرار على مواجهة الموقف بشجاعة ومعارضة الاتفاقية بصورتها المعروضة بها وما لمسناه منهم من وعى وفهم لحقيقة الصراع الدائر ومخاطر التهاون مع أسلوب الانفراد بالحكم واتخاذ القرارات المصيرية بإرادة منفردة وتجاهل المؤسسات، ورغم ذلك ساد الرأى الوسط الذى كان يدعو إلى الاكتفاء بتأجيل اجتماع اللجنة المركزية لمزيد من الدراسة وحجة أصحاب هذا الرأى أن التأجيل بإرادة اللجنة وإصرارها وعلى خلاف رغبة السادات هو قدر لابأس به من الانتصار وسيادة رأى اللجنة المركزية وتأكيد دورها كما قد يدعوه لمراجعة موقفه فى فترة التأجيل والموافقة على حل وسط يوفق بين مختلف الآراء ويقبل به بعض ما كان مقترحا فى اللجنة التنفيذية من تعديلات على الاتفاقية ثم يتيح التأجيل أيضا فرصة لمواجهة أطراف الاتفاقية وعرض وجهات النظر التى جدت عليها هذا فضلا - فى تقدير أصحاب ذلك الرأى - عن تفادى الصدام الموصل لنقطة اللاعودة.

وفى الحق أن الرغبة فى التأجيل لاقت معارضة ونقدا شديدا من أعضاء اللجنة المركزية كما كان - فى تقديرى - من الخطأ ألا نَدَعَ للجنة حرية التحرك والتصرف.

على أن الأمور صارت فى اللجنة على خلاف ما قدرنا فقد عرض السادات الموضوع فى بداية الجلسة على اللجنة من وجهة نظره مغفلا وجهات النظر الأخرى ثم هاجم أعضاء اللجنة التنفيذية بأنهم لم يبحثوا الاتفاقية وإنما وقفوا عند الشكليات[1].

ثم قال إنه وقع خلاف فى الرأى دون إشارة إلى التصويت ومعارضة أغلبية اللجنة التنفيذية العليا للاتفاق بصورته وتوقيته..

وكان السيد على صبرى قد وعد- إزاء سيادة الرأى بالاكتفاء بالإصرار على التأجيل هذه الجلسة- ألا يتكلم تفاديا لأى مضاعفات، إلا أنه عند دخولنا للقاعة علم أن

(١) واصح أن هناك فهما خاطئا لدى السادات ومن سايره فى معنى الشكل والموضوع فالحديث حول أسلوب عقد الاتفاق وانفراد السادات فى رأيهم شكل والحديث حول الاتفاقية من حيث دواعيها وظروفها ومحتواها وطريقة إبرامها وتأثرها أو تأثيرها على ظروف وأوضاع التهيؤ للمعركة كل ذلك فى نظرهم شكل والحديث الموضوعى الوحيد فى نظرهم هو مناقشة الاتفاقية بندا بندا أما مناقشة المبدأ فلا، وواضح مدى الخطأ فى هذا النظر.

السادات قابل السفير السوفيتي وأبلغه أنه قرر إقالته ومن ثم أصر على الحديث، وطرح وجهات نظره كلها على اللجنة وبعد حديث السادات طلب الكلمة وقسم حديثه إلى قسمين، أحدهما خاص بالأسلوب ويعنى به الانفراد بالحكم وإغفال المؤسسات، ووضح هذه النقطة بشكل مثير وهادئ، والآخر خاص بالموضوع وهو أسباب معارضته للاتفاقية وأخذ يسرد الملابسات بتفصيل مثير وكان الأعضاء لأول مرة يسمعون مثل تلك الصور المفصلة والأحداث وخاصة حديث الرئيس القذافى والخلاف مع سوريا وأسلوب المباحثات والأحاديث الجانبية بين الوفود واجتماع مجلس الثورة الليبى ومناقشته لموضوع الاتفاقية ورأيه فيها ثم تعثر المباحثات والوصول الفجائى لحل وسط كان أهمه التوفيق بين إصرار الرئيس الأسد على أن ينص على الاتفاق مع حزب البعث وإصرار ليبيا على أن تكون الاتفاقية مع الحكومة السورية ثم كان الحل الوسط بالنص على عرض الاتفاقية للتصديق على حزب البعث فى سوريا ومجلس الثورة فى ليبيا واللجنتين التنفيذية والمركزية للاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة فى مصر..

وفى أثناء حديث على صبرى[1] قاطعه السادات محاولا منعه من الاسترسال فى سرد التفصيلات المثيرة وأصر على صبرى على الاستمرار بنفس أسلوبه وبحدة، فإذا بالدكتور أحمد درويش عضو اللجنة يرفع يده ويعترض على استمرار السيد على صبرى ويطلب أخذ رأى اللجنة فقام السادات بطرح الأمر على اللجنة وأخذ الرأى على منع السيد على صبرى من الاستمرار فى الحديث بالصورة التى كان يتبعها فإذا به يفاجأ بأن اللجنة كلها فيما عدا أربعة أعضاء توافق على استمراره فى الحديث ورفض الاعتراض وكان هذا الإجراء اختبارا مبكرا وواضحا لموقف اللجنة وهزيمة مبكرة لها دلالتها للسادات[2].

---

(١) تكلم السيد على صبرى فقال إنه سبق له أن اعترض على هذا المشروع داخل اللجنة التنفيذية العليا وأن اعتراضه قائم على الشكل والموضوع وذكر أنه رغم أنه عضو اللجنة التنفيذية العليا فإنه كان يعرف أخبار الاجتماعات والمباحثات من الراديو وأنه بعد سفر الرئيس النميرى من القاهرة واصل الرؤساء الثلاثة مباحثاتهم إلى أن قام موظف فى رياسة الجمهورية بإخطاره بأن يكون متواجدا بعد ساعة فى مطار القاهرة

(٢) صور السادات تلك الأحداث فى كتابه البحث عن الذات ص ٢٣١، ٢٣٢ بقوله «أخذت الأصوات فى اللجنة التنفيذية العليا ـ فكانت النتيجة خمسة من ثمانية ـ عملاء الاتحاد السوفيتى ـ فى القيادة للرفض ضد ثلاثة هم أنا والدكتور فوزى وحسين الشافعى. وفوجئوا إذ لم يكونوا جاهزين للمفاجأة من جانبى حين قررت عرض الموضوع ونتيجة التصويت على اللجنة المركزية ولم يكونوا جاهزين لهذه المفاجأة كما قلت فحاولوا كسب الوقت بإعادة الدراسة ولكننى أصررت على عرض الأمر كله على اللجنة المركزية التى لم يستطيعوا بكل الجهود اليائسة التى بذلوها كسبها إلى جانبهم ووافقت اللجنة المركزية بالإجماع على الاتفاق وهكذا انتهى اختبار القوة معى إلى انتصارى المطلق وتسليمهم» =

ثم تكـلـم السيـد حسين الـشافعى مرددا عـباراته المأثـورة إن العبرة بـالمقاصد والـنوايا وعارض المتشـككين فى حزب البـعـث ذاكرا أننا الذين هـاجمنا حزب البعـث ونددنا به ونشرنا محـاضر المناقشات مع قيـاداته فقاطعته بأنه بـكلامه هذا يهاجم عبـد الناصر ولـم تمض شهور على وفـاته إذ هو الذى كان الطرف الأصيل فى الحوار مـع البعث وهو الذى حمل عليه وقتها ونـشر محاضر المباحثات معه والانتقاد بهذا الشـكل أمر غير مقبول وثار حسين الشافعى محتجا على مقاطعته..

ثم أعطيت لـىَ الكلمة، قلت إننى كنـت أتوقع أن يعرض الرئيس مخـتلف وجهات النظر ثم يـعرض قرار الأغلبية فى اللـجنة التنفيذيـة العليا وهذا هو الموقف الـديمقراطى كما أنه وقد وصف كلامنا بـأنه متعلق بالشكليات ولـم يناقش الاتفـاقية موضوعيا فإنه لا مناص من أن أعيد على مسـامع اللجنة المركزية وجهات نظرى التى أبديـتها أمام اللجنة

= حقيقة كـان خياله خصبا يصـور له الأمور وفق هواه بصرف الـنظر عن الحقيقة إذ يكـذب حتى فى حقائق شاهـدها حتى مشايـعوه وقتها قال المهندس سيد مرعـى فى الجزء الثالث مـن مؤلفه أوراق سيـاسية ص ٦٤٤ ثم تكلـم الدكتور أحمد الـسيد درويش وقال بـصراحة إنه يرى أن تتـركز المناقشـة على جوهر الاتفـاق المعروض وموضوعـيته ولا تكون الجلـسة غير مطـابقة للدعوة التى قامت من أجلها ولكن الـسيد على صبرى أصر على نفس اتجاهه وعرض الرئيس الأمر للتصويت . هل يريد الأعضـاء الكلام فى جوهر الموضـوع أم يريدون ترك على صبرى يسترسل فى كـلام شخصى أيا كان وهنا تأكد تماما الـترتيب الذى اتخذ من قبل بين أعضاء اللجنة المركزيـة فلقد صوتت الأغلبية لصالح استمرار على صبرى بطريقة يعرف كـل خبير أنها متفق عليها من قبل الاجتماع .

ويقول الأستاذ هيكل فى كتابه الطريق إلى رمضان ـ دار النهار ـ ص ١٨٨ وما بعده

«ويوم ٢٢ ابريل طلب الرئيس السادات السفير السوفيتى وبعد أن دار الحديث بينهما حول مسائل مختلفة قال السفير نسمع الكثير هـذه الأيام عن خلافات داخل اللجـنة التنفيذية الـعليا فهل هذا صحـيح ؟ ورد الرئيـس أن ذلك صحيـح وأضاف لدى نبأ أقوله لك لقد قررت تصفية على صبرى، فغر السفير فَاهُ دهـشـة وسأل لماذا تقول لىَ هذا ياسيادة الرئيـس؟ فقال الرئيس لأن الناس سيهـولون من شأنـه وسيستغـلونه فى شـن حرب الأعصاب وإذا بدا لأحـد أن يصور لكـم الموقف بأن ما سـأفعله مـوجه ضد السوفييت فى مصر ففـى استطاعتكم أن تردوا أنى أكون سـيدا لو أنكم عززتم هذا الـوجود وقال ص ١٢١ لكن جو الاجتماع فى اللجنة المركزية عقـب الـصدام بين الرئيس وعلى صبرى كان قد تكهرب إلى درجة أصبح من المسـتحيل معها على أى شخص أن يتكلم خصوصا بعدما طلب الـرئيس الاقتراع على مشروع الوحدة فلم ترتفع فى اللجنة المركزية غـير أربع أيد بالموافقة من بينها يدى . ويبدو أن هيـكل خلط بين التصويـت على الاتفاقية والذى لم يـتم إلا فى جلسة تالية والـتصويت على استمرار الـسيد على صبرى فى حديثه وقال إنه بعد الاجتماع توجه لمنزل السادات وكان بادى الاكتئاب إلخ»

وهكذا تباينت الروايات لحدث واحد كل يحكيه بما يناسب مزاجه بصرف النظر عن الحقيقة التى أوردتها وبدقة

التنـفيذية العلـيا لتقدر اللـجنة المركزية مـا إذا كانت آراؤنا موضوعـية أم شكلية واسـتفز تساؤلى السادات هل هى وحدة رؤساء الدول المشتركة فى الاتفاقية أم وحدة الشعوب فإذا كانت وحدة الشـعوب فأين هى من هذه الاتفاقيـة وما موقفها وهل هى مستـعدة للوحدة وفى ظروف مواتية لـها لتقبلها وتحتضنهـا وتحميها أم العكس بما يحتمـل معه الانقضاض على الوحدة وضـربها ووقوف الشعوب سلبـية إزاءها بما قد يُسَبِبُ آثـارا وخيمة وأكدت أننا دعاة وحدة ونعيش علـى أمل تحقيقها، وأننا كمؤمنين بفكر الـثورة وفكر عبد الناصر وبالميثاق، نـؤمن بالوحدة بلا حدود، ولكن هـذا لايعنى أن نقامر أو نقـدم على وحدة لم تتهيأ لـها ظروف النجاح وأسبابه، أن نتـعجل خطوات قبل أوانها أو أن نتـغافل الظروف الموضوعـية القائمة فـالأمر ليس وحدة عـلى الورق ولكن وحـدة لها مقومات الاسـتمرار والنجـاح، ولابد أن نستـفيد من الـتجارب ونعى دروس الـتاريخ خاصـة فى التعـامل مع البعث، وفى حساب ردود الفعل على سائر القوى الوطنية فى سوريا، وأنهيت كلامى بأنه لاينبغى أن نـقدم على وحدة تفرض على الـناس، ينقادون لها، وإنما وحدة يـسعى الناس إليها ويـفدونها، إذ الوحدة هدف عظـيم وتحقيقها مـعركة كبيرة وأعداء الوحـدة كثيرون يحاربون مجرد فـكرة الوحدة قبل تحقيقها، وعنـد تجسدها إلى حقيقة واقعية فـإنها تصبح هدفا مـحددا لخصومها فـى الداخل وفى الخارج، وبـالتالى ينـفتح باب جديد لمـعركة لا يجب أن تشغلنـا الآن عن معركة استرداد الأرض المغتصبة ونخـشى أن يسبب هذا الاتحاد من متاعب أكثر مما يجلب من خير..

وكأثر لصدمة تصويت اللـجنة بتـلك الأغلبيـة الكاسحة فعنـدما تكلم د. مصطفـى أبو زيد عضو الـلجنة محاولا الانحياز لـرأى السادات إلا أنه لم يستطع أن يـكتم عيوب الاتفاقية كما وصفها من حيث الصيـاغة مما أوقع اللبس والخلط بين الوحدة والاتحاد الذى تحتفظ فيه كل دولة بسيادتها وكيانها دون أن تدمج مع الأخرى، وأنه لما كانت الاتفاقية فى حقيقتها تحوى اتحادا كونفدراليا فإنه ينبغى تـعديل الصياغة، وبالتالى أحكامها، لتتسق مع هذه الغاية وتؤدى للفهم الصحيح.. وقـال إن السيد على صبرى عرض رأيه كما لو كان الموضوع خاصا بدولة متـحدة أخذا من بعض نصوص فى الاتفاقية اقتـرح تعديلها. أقول إنه ما إن أبـدى مصطفى أبـو زيد هذه الآراء حتى تـلقفها الـسادات. مَخْرَجًا مـن ورطته وبالتالى رفع الجـلسة للاستراحة التقينا خـلالها، وبعد مناقشات اتفق الرأى عـلى تشكيل لجنة تجرى مـراجعة الاتفاقية وإعادة الـصياغة والعرض علـى اللجنة المركزية فـى اجتماع

آخر، وفعلا تم تعديل بعض بنود الاتفاقية وخاصة بالنسبة للتصويت الذى اشترط فيه أن يتم بالإجماع بدلا من الأغلبية(١).

وفى فترة التأجيل دارت مناقشات واسعة بين أعضاء اللجنة المركزية فبينما كان البعض يرى وأنا منهم ألا تفوت تلك المناسبة قبل البت فى أسلوب الحكم واتخاذ قرار يعيد للمؤسسات سلطاتها ويوقف اتجاه السادات فى الانفراد بالسلطة، وكان البعض يذهب إلى حد المطالبة بالإصرار على رفض الاتفاقية رغم ما أدخل عليها من تعديلات، وأنه لامبرر للتراجع عن الموقف المبدئى ولا محل للحلول الوسط . بينما عاد البعض متأثرين بقرب بدء المعركة فى ظنهم والحرص على تهيئة الجو لها وتفادى الفرقة والانقسام بما يعطى المبرر لتأجيلها، عادوا للقول إن ما جرى وانتهى إلى تعديل الاتفاقية كاف بذاته كدرس أول وتجربة هامة، وللأسف تغلب هذا الرأى الأخير، واتفق على الموافقة على الاتفاقية بعد تعديلها ومن ثم مرت وقائع الجلسة الثانية سريعة وعادية لولا أن اعترض الأستاذ فريد عبد الكريم قرب نهاية الجلسة ولكن انتهت بالموافقة على الاتفاقية المعدلة(٢).

وكنت أُلحُ على ضرورة الربط بين الموافقة على الاتفاقية معدلة، والإصرار على إثارة موضوع أسلوب الحكم ولو بالاتفاق على تخصيص جلسة أخرى تخصص لإجراء

---

(١) قيل بعد ذلك إنه لم يكن تعديلا جوهريا وتناولت تحقيقات قضية مايو هذه النقطة وعلى سبيل المثال قال عنها الدكتور لبيب شقير المرجع السابق ص ١٩ «التعديل الذى أدخل على المشروع والذى كان قد روعى أن يكون محدودا جدا إلا أنه فى ناحية منه يمثل تعديلا هاما وهو التعديل الخاص باشتراط الإجماع من الدول الثلاث فيما يتخذ من قرارات بعد أن كان المشروع يكتفى باشتراط الأغلبية. ».

(٢) من طريف ما يروى أنه حدث فى تلك الجلسة رغم مرورها السريع أن أثير موضوع شعار حرية اشتراكية وحدة والذى يراه حزب البعث معكوسا يبدأ بالوحدة واعترض البعض على إيراد الشعار فى الاتفاقية حسبما يعتقده حزب البعث وليس كما ورد فى وثائق ثورة ٢٣ يوليو فإذا بالسادات يتصدى لهذا الاعتراض مدعيا إنها قضية صياغة ولايهم التقديم أو التأخير فتصدى له العضو المهندس عبد اللطيف المناوى مشيرا فى أسلوب جيد ومتمكن وحاسم أن المسألة ليست صياغة أو تلاعبا بالألفاظ ولكنها مسألة فلسفة ومبدأ ورد بالميثاق وقام عليه فكرنا الوحدوى الذى يرى أن يسبق ويمهد للخطوات الوحدوية التحرر وبدء التحول الاشتراكى بما يهيئ الظروف الموضوعية للوحدة وأفاض العضو فى الشرح بما يبدو معه السادات جاهلا لأساسيات فكرنا بل ولنقاط الخلاف الأساسية بيننا وبين فكر البعث وكان موقفه مثيرا للسخرية والتندر . ولم ينس السادات له هذا الموقف وأسرها فى نفسه حتى سنحت الفرصة فى ١٣ مايو فألقى القبض عليه وظل فى السجن إلى أن أفرج عنه فى أغسطس إثر إعلان قرار الاتهام فى قضية ١٥ مايو والغريب أن السادات كان يحلو له أن يندد بالحقد ويستنكره

مناقشة مستفيضة حوله، وكنت قد اتفقت مع بعض الأعضاء لإثارة الموضوع، غير أن جو الجلسة والسرعة التى سارت عليه وقائعها لم تتح له الفرصة، وحمدت الله فيما بعد أن أفلتوا من السجن لأن كل الذين تكلموا أو تحمسوا أو شاركوا بأى قدر فى تلك الجلسات قبض عليهم بعد ١٣ مايو وأحسنهم حظا ظل فى السجن لحين إعلان قرار الاتهام

وكان مقررا عرض الاتفاقية بعد ذلك على مجلس الوزراء الذى اجتمع فى نفس اليوم وأقرها، ثم أحالها لمجلس الأمة لنظرها أيضا فى نفس اليوم مساء ولم يأخذ الأمر اهتماما إذ كان من المفروغ منه أنه طالما وافقت اللجنة المركزية فبالضرورة سوف توافق باقى المؤسسات ومن ثم لم يجر اتصال بأعضاء مجلس الأمة.

ولكن السادات من جانبه كان قد استقر رأيه وباتفاق مع بعض الذين أتقنوا التجارة بالموقف يومها أن يتخذ من المجلس- رغم أنه لم يكن محل رضائه أو ثقته ولكن للضرورة أحكام- خط الدفاع الثانى وأن يتخذ منه أداة شعبية فى مواجهة اللجنة المركزية وجرت اتصالات من خلال السيد محمد عبد السلام الزيات وزير الدولة حينذاك ووثيق الصلة بالمجلس وأعضائه بحكم أنه كان لسنوات طويلة أمينا عاما له كما اعتمد على بعض الأعضاء من الصعيد والمنوفية والبحيرة الذين استثاروا الأعضاء ونقلوا إليهم تصويرا مضللا بأن الخلاف فى حقيقته نزاع شخصى وأطماع فى السلطة، وموقف ضد الوحدة، وتم ذلك فى سرعة وكتمان، ومن ثم حين انعقد المجلس بعد ذلك فى صورة هيئة برلمانية قبل الجلسة العلنية برز عدد من الأعضاء المشار إليهم بخطب حماسية أشادت بالسادات ودوره وتأكيد الثقة فيه، ورغم أن ذلك كان موقفا شكليا لا قيمة له إلا أنه بات واضحا أن اللعبة تجرى لوضع مجلس الأمة فى مواجهة اللجنة المركزية وأكدت الحوادث ذلك فيما بعد.

وقد ظهرت مفاجأة جديدة إذ اتصل السادات بالسيد شعراوى جمعة وطلب إليه أن يعمل على أن تجرى موافقة المجلس على الاتفاقية فى صيغتها الأصلية قبل التعديل بحجة أن حزب البعث السورى لم يوافق بعد على التعديلات ودارت حينذاك مناقشة صعبة بينهما، إذ كيف يتصور تراجع كل المؤسسات عن قراراتها وكيف يعرض على مجلس

الأمة ما يناقض ما وافقت عليه اللجنة المركزية وما أجرته من تعديلات هامة وما وافق عليها من بعد مجلس الوزراء والهيئة البرلمانية، ولكن السادات رفض كل منطق وأصر على وجهة نظره، مهددا بأنه قد يحضر بنفسه للمجلس ليعرض الاتفاقية عليه ويحصل على الموافقة عليها بصيغتها الأصلية التى عجز عن الحصول على موافقة اللجنتين التنفيذية والمركزية عليها، ويبدو أنه أراد أن يستثمر بسرعة ما خلقه رجاله من تناقض بين المجلس واللجنة، وأهاجنا هذا الموقف مما دفع الدكتور لبيب لأن يعلن أنه لن يعقد المجلس وهدد بالاستقالة لأنه طبقا للدستور لايملك أن يعرض إلا الاتفاقية التى أحالتها الحكومة للمجلس وهى الاتفاقية بعد تعديلها، كما أنه بحكم لائحة المجلس ملتزم بقرارات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى، واتصل الدكتور محمود فوزى بالسادات فى محاولة لإقناعه لأن الأمر كان يمس أيضا مجلس الوزراء ويحرجه، ولكنه فشل فى إقناعه وأخيرا رأى الاستعانة بالمهندس سيد مرعى لما له من علاقة خاصة بالسادات تجعل له عليه تأثيرا كبيرا وبعد حوار طويل اقتنع السادات وعدل عن رأيه ومن ثم عقد المجلس وتمت الموافقة على الاتفاقية حسبما أقرتها بتعديلاتها اللجنة المركزية[١].

---

(١) روى المهندس سيد مرعى فى الجزء الثالث من مذكراته «أوراق سياسية» ص ٦٤٦ وما بعدها هذه الواقعة بشكل مختلف وبعيد عن الصحة خدمة للسادات وإساءة لمن سماهم مجموعة مراكز القوى فقال «ومع أن تقرير اللجنة المكلفة بحث المشروع كان مؤيدا ـ وأغفل ما أدخل على الاتفاقية من تعديلات هامة ـ إلا أن المناورات بدأت هنا من جديد أملا فى الوصول إلى نتيجة مماثلة لما جرى فى اللجنة المركزية وقال وقرر السادات من جانبه أن يحيل مشروع الاتفاق إلى مجلس الأمة أولا: لأن التصديق على الاتفاق يتطلب ذلك دستوريا ثانيا لعل قبضة مراكز القوى هنا تكون أخف وطأة (وبذلك أغفل سيد مرعى وقائع الجلسة الثانية للجنة المركزية وأغفل موافقة مجلس الوزراء وأغفل أن مجلس الأمة هو آخر جهة عرضت عليها الاتفاقية بعد ما أدخل عليها من تعديل) ثم قال وكنت أتحدث مع بعض الأعضاء فيما استدعانى الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء إلى غرفته فى مجلس الأمة وعندما ذهبت إليه وجدته يجلس هادئا وصامتا ومعه فى الحجرة كل من السيد سامى شرف وزير شئون رياسة الجمهورية والسيد شعراوى جمعة وزير الداخلية وقال لىَ شعراوى إنه يبدو أن الرئيس قرر أن يأتى إلى المجلس بنفسه وأن هذا سوف يؤدى إلى تصعيد الموقف بغير داع. فالأمور سوف تسير كما يود وسوف يمر مشروع الاتفاق من المجلس وفى اللحظة نفسها دخل علينا الدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الأمة منفعلا ومهرولا. وبمجرد أن أصبح بيننا بدأ يلوح بيده ويهز رأسه بعصبية قائلا. هل معقول هذا أن بعض الأعضاء يقترحون قيام المجلس كله بمسيرة إلى منزل السادات؟ هل هذا معقول؟

ووجدت نفسى أنفعل فجأة بعد أن لمست طوال اليوم كله حجم ومدى المناورات. والتى تجرى فى أروقة المجلس ضد=

وازدادت القطيعة بعد ذلك بين اللجنتين التنفيذية والمركزية والسادات وامتلأ الجو بالشائعات حول من أقيل ومن استقال وحول احتمالات حل الاتحاد الاشتراكى وسلطة الفرد وحكم المؤسسة والقيادة الجماعية ودارت كالعادة بعض مساعى التوفيق والبحث عن الحلول الوسط دون جدوى. ثم كان يوم أول مايو الذى أعد للاحتفال به فى حلوان وثارت قيادات الاتحاد الاشتراكى رافضة أن تساهم فى استقبال السادات أو الترحيب به، بل كان من الصعب عليها أن تحشد العدد المعتاد من العمال لمثل هذه المناسبة كل عام، ثم حضر العمال وهم يرددون هتافات المعركة والعداء لأمريكا والامبريالية ويرفعون صور الرئيس الراحل عبد الناصر ومقاطع من خطبه وكلماته متجاهلين السادات تماما، وكان منظرا مثيرا، كما استقبلت الجماهير خالد الحسن نائب رئيس مجلس الثورة السودانى وقتذاك بالتحية الحارة والهتاف للوحدة مع السودان إظهارا لحقيقة مشاعرها الوحدوية، وفى نهاية خطاب السادات ومن ورقة مستقلة قرأ فقرة قال فيها «إنه ليس من حق أى فرد أو جماعة مهما كان هذا الفرد أو تلك الجماعة أن تزعم لنفسها قدرة منفصلة عن قدرة هذا الشعب وأن تدعى لنفسها موقعا تستطيع من خلاله أن تفرض رأيها على جميع

=الرئيس السادات وقلت للبيب شقير ما هو الغريب فى ذلك يا لبيب؟ هناك أزمة موجودة والمجلس يعبر عن موقفه فى هذه الأزمة ماذا فى ذلك؟. ثم ألم يقم المجلس بمسيرات سابقة أكثر من مرة للرئيس عبد الناصر لماذا لم تكن غريبة وقتها؟ (والمعروف أن المسيرة التى قام بها مجلس الأمة كانت وقت رياسة السادات إلى الرئيس عبد الناصر لإبلاغه بالتفويض الذى اقترحه السادات وقتها وهو الذى اقترح المسيرة ولكن يبدو أن الذاكرة كثيرا ما تكون معرضة)

. ثم التفت شعراوى نحوى قائلا المهم الآن أن الرئيس السادات ينوى المجئ إلى المجلس وهذه عملية سوف تخلق تصعيدا لا مبرر له والمسائل لاتستدعى ذلك ونحن نضمن لك وله أن تسير الأمور على ما يرغبه ونحن نرجوك أن تتصل بالرئيس السادات وتقنعه بعدم الحضور إلى المجلس . وأسقط فى يدى وطلبت تأكيدا بمرور مشروع الاتفاق من المجلس فاشترك فى هذا التأكيد شعراوى جمعة وسامى شرف ولبيب شقير، عند هذه النقطة طلبت الرئيس أنور السادات تليفونيا وقلت له علمت أن سيادتكم تنوى الحضور إلى المجلس رد الرئيس. نعم قلت له إننى أتحدث إليك ومعى الآن الدكتور فوزى والسادة شعراوى ولبيب وسامى والجميع يرجونك تهدئة الموقف لأن المجلس سوف يسير فى الخط الذى تطلبه وتفكر فيه

فسأل السادات وهل أنت مطمئن إلى ذلك؟ قلت له مؤكدا: نعم. قال الرئيس إذن لن أحضر وعلى بركة الله وتنفس الموجودون الصعداء.. وبهذه الصورة المصطنعة صور سيد مرعى الأمر ولا يخفى تنافر السياق وتنافر روايته مع حقيقة الواقع حسبما سجلته وتؤكده محاضر الاجتماعات الرسمية وما نشر فى الصحف وقتها إذ كانت اللجنة المركزية قد وافقت على الاتفاقية بعد تعديلها وكذلك مجلس الوزراء وبالتالى لم تكن هناك مشكلة فى عرضها على مجلس الأمة لولا محاولة السادات الأخيرة الفاشلة.

الشعب أو أن تتستر وراء شعارات أو مناورات تحاول أن تشكل من خلالها مراكز قوة تفرض منها وصايتها على الشعب بعد أن أسقط الشعب مع جمال كل مراكز القوى ليبقى الشعب وحده سيد مصيره».

وكان ذلك إيذانا واضحا ببدء مرحلة التصفية ونقل الصراع إلى العلن بصورة مزيفة، في محاولة لاستثارة الجماهير، ووضع المشاكل أمامها من زاوية مضللة وغير صحيحة إذ لم يكن الموقف تنازعا على سلطة ولم يكن محاولة لغصب السلطة ولكن كان في حقيقته مقاومة لحكم الفرد ونزعة الانفراد بالسلطة والمسئولية مع تجاهل المؤسسات، فلم يكن هناك فرد بذاته يطلب سلطة أو يسعى لمركز، كان الأمر في حقيقته إصرارا على الوفاء بما ارتبطنا به وارتبط به السادات أيضا مع الجماهير وقيادات الاتحاد الاشتراكي في مختلف مستوياتها، ومواقعها على التقيد بأسلوب العمل الجماعي الديمقراطي وسيادة المؤسسات وقيامها بدورها الحقيقي والأصلي في صنع القرارات وقيادة العمل الوطني كله، وكان من ناحية السادات إصرارا على الانفراد بالسلطة[1]، والاكتفاء بالمؤسسات مجرد شكل ديمقراطي زائف وأن يقتصر دورها على الاستماع والتأييد، وليت ذلك كان لصالح

---

(١) من مذكرات الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر قوله «لقد لاحظت في كامب ديفيد أن السادات يريد أن يتخذ قرارات مصر بنفسه ولم يكن يحب وجود أحد من مساعديه معنا وكان يبدو بشكل أو آخر غير مستريح إذا كانوا قريبين منا وقال. كنا نعد أي صيغة يراها معقولة ثم كنت آخذها للسادات الذي كان يلقي عليها نظرة سريعة ويوافق عليها بسرعة وأحيانا يدخل تعديلات طفيفة، ثم كنت آخذ نفس الصيغة إلى بيجين وإذ بنا نقضي ساعات وأحيانا أياما يشترك فيها الوفد الإسرائيلي كله ويقول السيد محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية الأسبق في مؤلفه السلام الضائع ص ١٩٧ بعد استعراضه لأسلوب السادات وملاحظاته على سلوكياته وحرصه على الانفراد بكل القرارات والمباحثات بعيدا عن مساعديه وكبار المسئولين برغم أنه كما قال السيد محمد إبراهيم كامل ص ١٩٢ «لم يكن ذا ثقافة عميقة تربط فكره وتحدد معالم شخصيته وتؤثر على مسلكه وتقيه من التناقضات وقال كل ما كان مطلوبا هو ألا ينفرد بالحلول أو يتصدى للمشاكل دون مشورة وزرائه ومستشاريه وخبرائه وتحت أمره أجهزة الدولة متكاملة حافلة بكل الإمكانيات ولكن للأسف كان وقته ومشاغله لا تسمحان بالقراءة وكان يكتفي بإلقاء نظرة سريعة على المذكرة دون أن يستوعبها ويتكاسل ببساطة عن القراءة معتمدا على قدراته على التصرف بشكل أو بآخر ووصفه السيد إسماعيل فهمي ص ٣٠ أنه عند لقائه الأول بالسادات ظل بصورة منتظمة يهاجم كل مسئول كبير في حكومته حيث انتقص من مقدرتهم وقال «لقد كان في الواقع لا يثق فيمن حوله بل لا يعطيهم حق قدرهم وبدا أنه ليست لديه أية أفكار واضحة عن السياسات طويلة المدى» . وقال عنه أثناء المباحثات «فأعضاء الوفد المصري كانوا في غاية الضيق إزاء موقف السادات واستعداده لتقديم تنازلات هائلة للإسرائيليين ولكن السادات تجاهل ببساطة آراء زملائه واتخذ قرارات بمفرده»

وطنى أو لمقتضيات مشروعة أو ضرورات المعركة التى تحتاج إلى سرعة الحسم والبت وهو ما كان يغطى به موقفه أحيانا حين يتكلم عن وزارة الحرب التى كان يرأسها تشرشل إبان الحرب العالمية الثانية.

فلم نكن وقتذاك نعيش المعركة أو نحس بالاقتراب منها أو تحكمنا ظروفنا كما لم تكن المعركة شغله الشاغل، ولكن كان الجرى وراء سراب الحل السلمى وكان السعى السرى المتواصل لدى الأمريكان والاعتماد ـ على حد تعبير صحيفة الصنداى تايمز فى ١٠/ ٢/ ١٩٧٢ـ على المساعى الحميدة للولايات المتحدة[1].

وكان الانتعاش والبروز على سطح المجتمع للقوى المضارة من الثورة والمضادة للتحول الاشتراكى والتى كانت تشعر بأن ما يجريه السادات من تحول هو لصالحها وكان واضحا أن استرضاء القوى الرأسمالية داخليا وعربيا ودوليا يقتضى تغييرات فى البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وإحداث العديد من التحولات..

وكان التمهيد لتحقيق كل ذلك يقتضى أن ينفرد هو بالقرار يحيطه الذين يتوافقون مع اتجاهاته ويتوقون إليها، وأن يهيئ الجو بإبعاد وإقصاء كل القيادات الناصرية والتقدمية من مسرح العمل السياسى، واستصناع مؤسسات تدين له بالولاء وتؤيد ما يراه، تسيطر عليها عناصر يمينية ورجعية وانتهازية، وبذلك رأينا قوى اليمين الرجعى الداخلى المتعاونة معه والمتعطشة، وكذلك قوى اليمين الرجعى العربى التى قويت ونشطت اتصالاتها وعلاقاتها بالسادات، وقد بدأ يظهر تأثيرها على ما يتخذه من مواقف وبدأت هى تتهيأ وتبرز على

(١) صور الأستاذ هيكل فى كتابه الطريق إلى رمضان ص ١٢٥ الأمر بأن «جماعة على صبرى لم تقدر حق التقدير قوة الشرعية فى بلد كمصر، لقد كان المصريون دائما حساسين جدا بالنسبة إلى «موقع السلطة الشرعية وهم يعرفون أن السادات هو رئيسهم الشرعى المنتخب وكان ذلك مصدر قوة، وعظمة له» وقد يكون ذلك التصور صحيحا فى بعض جوانبه المتعلقة بتراث تقدير الحاكم الفرد فى مصر، أما فى ظل نظام يُوَزِعُ سياسيا ودستوريا المسئولية فلا يمكن إطلاق القول إن سلطة رئيس الجمهورية وحدها هى السلطة الشرعية، وأنها إذا اصطدمت بسلطات أخرى ولو كانت سلطات المؤسسة المتخبة كانت هى وحدها السلطة الشرعية وذلك منطق واضح فى تقديس وتسويغ سلطة الحاكم الفرد فوق كل المؤسسات، وفوق كل شركاء المسئولية، وتكون سلطة رئيس الجمهورية حسبما أرادها السادات وأرادها له مؤيدوه هى التى ينطبق عليها قوله فى الفقرة التى أوردها فى خطاب أول مايو التى أوردناها. ولعل تلك الفردية المغرورة والمخدوعة كانت واضحة فى قول السادات فى البحث عن الذات ص ٢٢١ «ولكنى كنت أعرف أيضا أننى قادر على هذا التحدث فأنا فى أى وضع ملئ بقوة ذاتية أكبر من المنصب الذى أشغله ولكن ها أنا الآن أملك قوة مادية أعطاها الله لى وهى منصب رئيس الجمهورية فلابد أن أستخدمها فى الخير».

السطح اعتقادا بأن الميدان قد خلا لها لتؤدى دورا يعود به العالم العربى إلى حظيرة الرجعية والارتباط بأمريكا والغرب[1].

كنا جميعا قد حضرنا احتفال أول مايو، وفى نفس اليوم أصدر السادات قرار إقالة السيد على صبرى من مناصبه التنفيذية، ولم تخف دلالة الإقالة وتصورناها تأكيدا للاتجاهات ونواياه وأنها بداية تصفيات تزداد بها الصورة وضوحا وتحقق هدفه لإخلاء مواقع المسئولية منا جميعا، وكان ذلك قبل استقبال روجرز وزير خارجية أمريكا وقتها والذى كان السادات قد أعلن فى خطاب أول مايو أنه «يستقبله بصدر مفتوح» فى الوقت الذى عج الشارع العربى بالمظاهرات تطالب روجرز بالعودة وتهتف ضد الولايات المتحدة الأمريكية خاصة فى البلاد التى أعلنت عن عزمه على زيارتها.

ونظرا لموقف التردد، وتوالى الأحداث، والعجز عن اتخاذ موقف موحد عزمت على الاستقالة وهى أقصى ما أملك فى ذلك الحين من جهد أعبر به عن موقفى، وعاد البعض إلى مراجعتى وإقناعى بحجة أن الفريق فوزى أتم كل الاستعداد وأن خطة العبور معدة وأنه متفق مع السادات على انتقاله للقيادة لاعتمادها والالتقاء مع القواد وتحديد ساعة الصفر، وأضافوا أنه صحيح يتوق للتخلص منا ولكن لأننا منتخبون فإنه عاجز عن إقالتنا والاستقالة تحقق له ما يريد، وقيل أيضا أنه يحاول تصوير الخلاف على أنه خلاف شخصى مع السيد على صبرى فإن الاستقالة فى أعقاب إقالة السيد على صبرى قد تعزز منطقه.. وكان الحديث دائما عن المعركة واحتمالات قيامها أشد تأثيرا وكان هذه المرة أكثر جدية وتحديدا وكنت أسمع كثيرا عن المناقشات التى كانت تجرى فى لجنة العمل

(١) لم يكن ذلك مجرد استنتاج أو تكهنات ولكن السادات نفسه بمناسة حديثه مع البعض عن إقالته السيد على صبرى أشار إلى أن السودان يضرب الحزب الشيوعى ويصفى العاصر التقدمية وأنه يقيل على صبرى وبذلك يخلق موقفا مريحا للأمريكان فى المنطقة خاصة بمناسبة استقبال روجرر الذى تمت زيارته بعد ذلك بأيام ويقول الأستاذ هيكل فى كتابه خريف الغضب ص ١٦٣ «ولم يكن هناك مجال تأثر بحسابات السادات على طريقته الخاصة أكثر من مجال السياسة الخارجية والتوجه الجديد الذى أعطاه لها والذى تحولت مصر به من دولة غير منحازة إلى دولة يربطها حلف وثيق مع واحدة من القوتين الأعظم وهى الولايات المتحدة الأمريكية »

«وقد أظهر لنا سياق الحوادث حتى الآن كيف أن السادات بعد أن أصبح رئيسا بدأ يتلقى الإشارات والنصائح من السعوديين بأن الولايات المتحدة لن تمارس هذا الضغط طالما أن الاتحاد السوفيتى موجود فى مصر بخبرائه وبسلاحه». ويقول ص ١٤ «ولأن أنور السادات كانت لديه القناة السعودية للتوصيل فإنه بدأ يشعر بحاجته إلى قناة مستقلة تنقل ما يريده سرا إلى واشنطن » كما يقول الأستاذ هيكل أيضا فى كتاب الطريق إلى رمضان طبعة دار النهار ص ١١٣ «فقد جاء إلى القاهرة حينذاك كمال أدهم نسيب الملك فيصل ومستشاره الذى يتولى سلطة الإشراف على المخابرات ويعتبر من أقوى الشخصيات نفوذا فى المملكة وقد تحدث خلال الزيارة عن الوجود السوفيتى فى مصر وعن الانزعاج الشديد الذى يسببه للأمريكيين وأشار إلى أهمية هذه المسألة فى وقت يحاول السعوديون زيادة اهتمام الأمريكيين بمشاكل الشرق الأوسط».

التى كانت مكونة من السادة عبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعة ومحمود رياض وسامى شرف والفريق محمد فوزى وعن الشعور بينهم بأن السادات يتهرب من اعتماد الخطة وأنه يراوغ الفريق فوزى.

وخلال تلك الفترة وصل روجرز واختلى به السادات فى حين أن وزير الخارجية محمود رياض لم يعرف ما جرى بينهما غير أنه أمكن معرفة بعض مادار بينهما من خلال أحاديث ترامت إلينا جرت بين روجرز وممثل أمريكا فى مصر بعد ذلك، فعرفنا أن السادات قد أبلغه أنه على خلاف مع وزير الخارجية ـ والذى كانت أمريكا لاترضى عن سياسته ـ ووزير الحربية واللجنة التنفيذية وأنه فى سبيله للتخلص منهم ومن مائة عضو باللجنة المركزية ثم سافر روجرز إلى إسرائيل وعاد مساعده سيسكو يحمل للسادات نتيجة الزيارة ومن حديث جرى بين سيسكو والأستاذ هيكل عما تم فى لقائه بالسادات أن السادات حمله رسالة لديان بأنه يصلى من أجل توليه الوزارة فى إسرائيل حتى يتسنى التفاهم بينهما(١).

وازداد التقارب مع الأمريكان وازدادت خطوات السادات لإقناعهم باتجاهاته الموالية وبالقضاء على العناصر التقدمية والناصرية.

وقد زارنى وقتها صديق كان سفيرا لإحدى الدول الصديقة فى مصر وأخبرنى أنه علم من أحد سفراء دولة إسلامية وثيقة العلاقات مع أمريكا وكان ذلك السفير يُعرف بولائه واتصالاته العميقة بالأمريكان والمخابرات الأمريكية وكان معروفا أيضا بأنه يقوم بدور أساسى لحساب أمريكا بمصر، ومن ثم فله اتصالات وثيقة ببعض كبار السياسيين والصحفيين وكان بعضهم يلقى ذلك السفير على إفطار خاص أسبوعيا وقد حرص

(١) نقل الأستاذ هيكل فى خريف الغضب ص ١٧٤ عن كتاب هنرى كيسنجر قوله «إن أنور السادات كان فى ذلك الوقت مشغولا بمعادلة معقدة، بشكل ما تصور السادات أن هناك صراعا بين رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير ووزير دفاعها موشى ديان وتصور كذلك أنه يستطيع استغلال الخلاف بين الساسة والعسكريين فى إسرائيل لمصلحته وعلى أساس هذه التصورات كلها فإن السادات كلف الحمسى أن يتحى بباريليف جانبا ثم يرسل إليه برسالة من السادات إلى ديان، ومؤدى الرسالة أن السادات يرى ديان شخصيا على استعداد لقبول انسحاب جزئى إلى خط المضايق»

ويقول السيد محمود رياض وزير الخارجية فى ذلك الوقت فى مذكراته ص ٣١٦ «بالإضافة إلى ذلك فقد أعلن موشى ديان وزير الدفاع اقتراحا يقضى بانسحاب إسرائيل جزئيا شرق قناة السويس لمسافة تتراوح ما بين ثلاثين وأربعين كيلو مترا وذلك فى مقابل أن تقوم مصر بتطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة وكان اقتراح ديان ذا فائدة عسكرية لإسرائيل حيث تستطيع قوات قليلة الحجم التمركز فى خط المضايق واستمرار سيطرتها على سيناء، إلا أن الحكومة الإسرائيلية رأت أنه من الناحية السياسية الأفضل لها الاستمرار فى احتلالها للضفة الشرقية للقناة، وفى اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى فى ١٦ ديسمبر سنة ٧٠ أشاد الرئيس السادات باقتراح ديان ولعل القارئ يلاحظ التطابق بين اقتراح ديان ومبادرة السادات وقتها.

السفير صديقى على توثيق علاقته الشخصية والفردية والأسرية بسفير الدولة الموالية لأمريكا بعد ما أحس أنه يمكن أن يكون مصدر معلومات هامة وفعلا علم منه حسبما أبلغنى أن السادات يوشك أن يجرى عملية تصفية وتغييرات عميقة Deep Changes وفهم منه أننى من بين من ستشملهم تلك الإجراءات التى وضح من كلامه أنها لتهيئة جو من الثقة بين السادات والأمريكان وحلفائهم من العرب وعربونا لرضائهم وتشجيعهم على التدخل لتحقيق حلمه فى تسوية سلمية.

وكانت تصريحات السيد محمود رياض وزير الخارجية وقتها بأنه لا أمل فى أن تغير أمريكا موقفها ولا أمل فى أن يتحقق حل «شريف» «عادل» على يديها اللهم إلا إذا قبلنا بشروطها واستسلمنا وفرطنا فى حقوقنا ومبادئنا، كانت تلك التصريحات مقلقة للسادات وأبدى سيسكو فى ذلك الحين قلقه حتى أنه فى حديث له مع السفير محمد رياض والذى كان مديرا لمكتب وزير الخارجية حذره من مظاهرته لسياسة وزير الخارجية حتى لايربط مصيره بمصيره. كانت كل تلك الأخبار تترامى إلينا لتؤكد أن ما كان لدينا مجرد ظن وتخمين صار حقيقة ويقينا.. ولكننا كنا نعتقد أن الأمريكان لن يمكنوه من حل، وأنهم يستدرجونه لمنزلق التنازلات والتفريط، وأن هدفهم الأساسى ضرب العناصر التقدمية والناصرية ثم التطوير الاشتراكى وعزل مصر عن العالم العربى والقوى الاشتراكية العالمية خاصة الاتحاد السوفيتى وخلق جو من العداء والتنافر ضدهم حتى تنعزل مصر وتفقد دورها القيادى[1] وكذلك فإنهم يدفعونه فى هذا الاتجاه لتحقيق ما يريدونه خطوة وراء خطوة، وهم يلوحون له بالأمل فى الحل السلمى، بما يمكن أن يكون له من أثر بين جماهير الشعب وداخل القوات المسلحة، فتموت روح القتال أو تفتر ويصبح القتال أشبه بالخرافة أو الإرهاص بالأحلام والحكايات فى الوقت الذى تستمر فيه

---

(١) ينقل موسى صبرى فى كتابه وثائق حرب أكتوبر ص ٢٤٠ على لسان السادات فى اجتماع لعدد من الكتاب والصحفيين حضره الدكتور محمود فوزى فى أكتوبر سنة ١٩٧١ ضمن ما قال «أهداف أمريكا بوضوح هى إزالة الوجود السوفيتى فى الشرق الأوسط وعزل مصر والقضاء على النظام الاشتراكى»

وحدد هيكل فى مؤلفه «عند مفترق الطرق» استراتيجية الولايات المتحدة فى المنطقة ص ٢٥ وما بعدها بقوله

الخط الأول هو إخراج الاتحاد السوفتى من المنطقة العربية كطرف مباشر فى علاقته معها

الخط الثانى: وهو متصل بالخط الأول وهو إخراج السلاح السوفيتى من المنطقة

الخط الثالث تعميق التناقضات الإقليمية فى المنطقة وإضافة تناقضات جديدة إلى ما هو موجود فعلا

الخط الرابع: هو إرهاق وإنهاك القوى القومية العربية فى السنوات المجيدة من ٥٥ إلى ٦٦

الخط الخامس: هو الإمساك بموارد الطاقة فى المنطقة بأسلوب شديد البراعة والخبث

الخط السادس: هو السيطرة على السيولة العربية والدخول والودائع

الخط السابع وهو ضمان التفوق العسكرى الإسرائيلى

إسرائيل فى تدعيم وجـودها فى الأرض المحتلة، تغير ملامحها الأرضيـة والسكنية وتزيد من قدرتها القـتالية وترغم العرب على قـبول ما لم يكن يجرؤ أحد علـى الهمس به من قبل يأسا أو مللا.

ومجمل القـول فرض الأمر الواقع وتهيئـة الجو لقبوله، وفعلا جـرت الأمور على هذا النحو وتدهـورت بالفعل علاقتنا مع الـدول الاشتراكية، وبرز التدهور علانـية وتعرضت العلاقات لهجوم كبـير على المستوى الشعبى والعسكـرى وفى وسائل الإعلام مما كان له عميق الأثـر فكانوا ولاشك منـزعجين مما يجـرى، متسائليـن عن ضرب القوى التـقدمية والذى كان واضحـا أنه يتم إرضاء لأصدقـاء السادات الجدد من القـوة العربية والرجـعية الداخلية والدولية.. ومندهشين كذلك لعملـيات التخريب للعلاقات التى كانت السلطة ذاتها تعتز بها بوضوح بعد مايو سنة ١٩٧١ وتتحمس لها.

ووسط كل ذلك كـان السادات مع مضيـه فى خطته يمـوه ويغطى خططـه بمخادعات مختـلفة . من ذلك أنه دعـا أعضاء اللجـنة التنفـيذية العليـا وبعض الوزراء فيـما عداى والسيـد على صبرى الذى كـان قد أقيل من مـناصبه التـنفيذية وإن بقـى عضوا باللـجنة التنفيذيـة العليا دعاهم على ما سماه «فـنجان شاى» بمنزله وعلل لهم ذلـك بقوله حتى لايكون ملزما باستضافة من لايود لقاءهم أو دخولهم منزله.

وتساءل الـسادات فى بدايـة الاجتماع كـيف ستسـير الأمور بعـد كل ما جرى وبـعد اهتزاز الثقة واستشراء الخلاف علانية، وجرت مناقشات طويلة حول إمكانية عودة الصفاء وتصفية الجو، وكان هـذا اتجاه معظم الموجودين وكان الجميع يـدعون إلى ضرورة معالجة الموقـف ورأب الصـدع وعودة الأمور لمجـراها وتطـرق الحديـث إلى موقـفى الـذى كان يتحدث عنه السادات بمرارة شديدة وإن حاول معـظم الموجودين معالجة الأمر والدفاع عن موقفى.. أو تخفيفه عليه.

ويبدو أن السادات حسبـما فهمت من بعض من حضر الاجتـماع كان يود أن يحصل منهم عـلى موافقتهم عـلى اتخاذ مجموعة إجـراءات منها حل الاتحاد الاشتـراكى، ولكن سير المناقشات لم يشجعه على الاستمرار إلى نهاية الشوط ومكاشفة الموجودين بهدفه من ذلك اللقاء فانتهى الاجتماع بلا نتائج.

ولم يكن الأمر مـن ناحيتى خلافا شخصيـا أو موقفا خاصا بينى وبـين السادات، ولم يكن الاستمرار فى السلطة أحد أهدافى أو أمراً يغرينى وإنما كان خلافا مبدئيا حول قضية عامة وهامة وهى أولا: حقى كعضو اللجنة التنفيذية العليا فى أن يكون لىَ رأيى المستقل وفكرى الخاص دون خـضوع أو إرهاب أو تهديد، وثـانيا: رفض وإدانة أسلـوب الحكم الانفرادى، والانـحياز الكامـل لدور المؤسسات الـدستورية وممـارستها لسـلطاتها كـاملة

وفعالة، ثم مبادئ ثورة ٢٣ يوليو وقضية الاشتراكية وقضية استرداد الأرض ورفض المساومة والاستسلام وقضية الوحدة العربية الحقيقية.

كانت تلك بإيجاز هى قضايا الخلاف الأساسية.. ولا أدرى لماذا ترددت فى حسم موقفى وتقديم استقالتى والابتعاد طالما تعذر اتخاذ موقف جماعى ولم يكن هناك فى الواقع مبرر لهذا التردد ولم تكن أمامى أية فكرة بديلة ولم أعرف من قبل أن من طبيعتى التردد فى أى موقف حتى فى حياتى الخاصة والعادية.

ولا شك أن استقالة السياسى من موقعه أمر طبيعى طالما أن ذلك مرتبط بمبدأ وذلك على خلاف البيروقراطى أو التنفيذى فإن ارتباطه الوظيفى بموقعه لا يتأثر بتغير السياسات والرياسات ومن ثم فإن كثيرا من الذين شغلوا منصب الوزارة أو مناصب قيادية فى الحزب الحاكم أو الاتحاد الاشتراكى من قبل، كانوا موظفين وبيروقراطيين أكثر منهم سياسيين. ومن هنا رأينا من ينتقل من حزب إلى حزب أو تتغير المبادئ والقيم وهو ثابت فى موقعه، ورأينا الوزير مجرد موظف يؤدى عمله بمفهوم الموظف البيروقراطى، تتغير المبادئ والقيم والسياسات وهو لا يجد حرجا فى استمراره فى وظيفته. بل رأينا وزراء للمالية وللاقتصاد أقرب إلى الترزى الذى «يفصل» حسب طلب الزبون فيشاركون وينفذون سياسة اقتصادية ذات آفاق اشتراكية ثم يشاركون وينفذون سياسة اقتصادية رأسمالية بحتة.

ولم يكن من طبعى أبدا التردد فحين كنت أؤدى امتحاناتى وأنا طالب لم أكن أتردد فى اختيار الأسئلة وأحرر الإجابة دون مسودة. وأكتب مذكراتى فى عملى بالمحاماة مباشرة دون مسودة أيضا.. وحتى تخرجت أخذت العمل بالمحاماة فور تخرجى بلا تردد. وكل اختياراتى كانت دائما حاسمة وبلا تردد.. ولكن لم يكن لىَ فى كل ذلك شركاء أرجع إليهم أو أتبادل معهم الرأى، وكان الحسم دائما يرجع لإرادتى وحدى..

أما موقفى من تلك الاستقالة فكان لىَ فيه شركاء وزملاء إذ كنت عضوا بتنظيم سياسى والمشكلة فى الحقيقة هى مشكلته ونحن فيه أعضاء، ومن هنا كان طبيعيا أن يكون الأمر محل تداول وتشاور وتردد أحيانا فى حين أن الأمور الأخرى تحسم إثر حوار سريع داخل نفسى.. ولقد كنت دائما أومن أن الحزم المحسوب وإن انتهى إلى خطأ أحيانا أفضل عندى من التردد وإن انتهى أحيانا إلى صواب.

ولعل القرآن الكريم قد أورد هذا المعنى فى قوله تعالى مخاطبا رسوله «صلى الله عليه وسلم»: ﴿فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين﴾..

ومن ثم فإننى كثيرا ما ألوم نفسى على موقف التردد ذاك، وإن كان البعض حين كنت أناقش معهم هذا الأمر كان يقول «استقلت أم لم تستقل فلم يكن ذلك ليغير من عزم السادات على القبض علينا واتخاذ الإجراءات العنيفة معنا.. فالصفقة كانت لابد ستتم وكانوا يتمثلون بموقف السيد أمين هويدى الذى كان قد استقال منذ بداية حكم السادات ولم يشترك فيما جرى من صدام مع السادات ومع ذلك قبض عليه وحوكم وحكم عليه..

على أن تفكيرى لم يكن مصدره اعتقادى بأن الاستقالة كانت تفلتنى مما اتخذ معى من إجراءات القبض والمحاكمة، ولكن كنت أريدها وسيلتى الإيجابية فى مقاومة مالا أومن به، وتسجيلا مكتوبا لرأيى، وإخلاء لمسئوليتى أمام ضميرى وأمام التاريخ مما يجرى ومما كنت أتوقع أن تتردى فيه البلاد من هاوية لم يكن يدرى إلا الله مداها.

كنت أريدها وسيلة مقاومة، وموقفا إيجابيا محددا ومعلنا دون أن تشغل بالى ردود الفعل على شخصى فقد كنت أقدر أكثر المخاطر وأتوقعها ولكن إرادة الله على أى حال كانت أسبق، ذلك أننى اتفقت بعد ذلك مع الدكتور لبيب شقير على الاستقالة[١] وحددت لها يوم الخميس ١٣/ ٥/ ١٩٧١ وفعلا جمعت أوراقى وغادرت مبنى الاتحاد الاشتراكى إلى منزلى ورغم ما تعودته من قضاء نهاية كل أسبوع ببلدتى الروضة إلا أن حالة أنفلونزا طارئة داهمتنى وألزمتنى بيتى بالقاهرة.

وكانت قد انتابت لجان الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب والتنظيم الطليعى حالة من الغليان منذ اجتماعات اللجنتين التنفيذية والمركزية ومنذ خطاب السادات فى أول مايو وإقالة السيد على صبرى.. ومن ثم جرت مناقشات كثيرة وعقدت اجتماعات وطرحت تساؤلات مليئة بالنقد والاستنكار.. كان هناك إحساس واضح بالخطر.. ولكن لم يتجاوز الأمر مجرد الاستنكار وإبداء السخط دون اتخاذ مواقف إيجابية وتطاير فى جو الاجتماعات الهجوم والاتهام الصريح أو المقنع على السادات وسياساته وأسلوب الحكم وحكم الفرد[٢].

---

(١) أبلغ السيد محمد فايق السيد على صبرى بعزمى على تقديم الاستقالة يوم الخميس ١٣/ ٥ ضمن حديث تليفونى مسجل (كتاب وثائق ١٥ مايو لموسى صبرى ص ١٩٨)

(٢) من الطريف أن الدكتور مفيد شهاب والذى كان أمينا للشباب وقتذاك قبض عليه وحقق معه بشأن سماحه بعقد ذلك الاجتماع وإدارة تلك المناقشات الصريحة الجريئة واتهم بأنه لم يوقف المناقشات المشار إليها وجاء فى قرار الاتهام «أنه عقد اجتماعا طارئا لأمناء الشباب بالمحافظات خدمة لمخطط التآمر وتنفيذا له وتم فى هذا الاجتماع مهاجمة رئيس الجمهورية بغية إجباره على ترك منصبه بغير الطريق الدستورى وقد حرص وهو يرى أن فريقا من الشباب قد ضل أشد التضليل فى محافظتى القاهرة=

وكانت أخبار تلك الاجتماعات خاصة ما عقد منها بالقاهرة والجيزة يصل إلى السادات وكثرت طلباته لإيقاف البعض أو إجراء تحقيقات مع البعض الآخر.. فاتجه إلى الفلاحين عن طريق المهندس سيد مرعى وإلى رجال الطرق الصوفية عن طريق توفيق عويضة وغيرهما.. وأعد له المهندس سيد مرعى استقبالا حاشدا من فلاحى الإصلاح الزراعى بمحافظة البحيرة وأقيمت الزينات وكل ذلك بعيدا عن اشتراك تنظيمات الاتحاد الاشتراكى، أقيمت آلاف البوابات ورفعت آلاف الأعلام واللافتات وأقيمت السرادقات على نفقة جمعيات الإصلاح الزراعى التعاونية وغيرها من الجمعيات التعاونية الزراعية وفجأة أعلن عن إلغاء الزيارة[1].

وكانت تلك الزيارة فيما نعتقد وسيلة تمويه لما كان يدبره وما كان يعده فى تكتم للانقضاض علينا. وقد ادعى السادات وأجهزته الإعلامية فيما بعد أنه ألغى الزيارة لما نمى لعلمه من أن خطة العدوان عليه كانت ستنفذ أثناء تلك الزيارة وهى فرية لا أساس لها إذ لو صح لتناولتها تحقيقات قضية مايو ولكانت أحد الاتهامات فيها ولكن شيئا من ذلك لم يقع.

كما أعلن عن حضور السادات لاحتفالات المولد النبوى الشريف بمسجد الإمام الحسين واعتزام السادات إلقاء خطاب فى تلك المناسبة. وكان واضحا أن الاحتفال سيستغل لأغراض سياسية إذ لم يسبق من قبل حضور رئيس الجمهورية الاحتفال والحديث فى مناسبة احتفالات المولد.

وتم حشد رجال الطرق الصوفية فى تجمع كبير بالمسجد وأمامه وما أن وصل السادات للساحة الخارجية للمسجد حتى التفوا حوله فى حلقة وهم يتلون الأدعية والفاتحة وهو يقف وسطهم رافعا كفيه فى مظاهر التبتل والورع وجاهرا بالفاتحة و«يبربش» بعينيه. ثم دخل وسط هذا الموكب الحاشد بالعمامات الخضراء والسوداء والهتاف والتصفيق بشكل مثير لم يسبق له مثيل فى المسجد بما لا يليق بحرمة المسجد واحترامه إذ لايجب أن يرفع بالمسجد صوت لغير الله ولا يعظم فيه إلا الله والكل أمام الله عبيد سواسية. وللأسف

=والجيزة على أن يقف دائما فى موقف المشجع المؤيد للتآمر فلم يفعل شيئا على الإطلاق لتسوير هؤلاء أو مدهم بالمعلومات الصحيحة فكان سكوته وسلبيته وهو المسئول الأول فى مجال الشباب وسيلة ساعدت المتآمرين فى استخدام الشباب والزج به فى التآمر؟

ومن أجل هذا مكث فى السجن من ١٣/ ٥/ ١٩٧١ حتى ٩/ ١٢/ ١٩٧١ عند الحكم ببراءته.

(١) أشار المهندس سيد مرعى فى الجزء الثالث من مذكراته إلى هذه الواقعة وإلى إلغاء السادات للزيارة بعد تمام الاستعداد لها ولم يذكر شيئا عما ادعاه السادات بعد ذلك من أنه ألغى الزيارة بسبب ما نمى لعلمه عن مؤامرة للعدوان عليه أثناءها

فإن أحدا لم يستنكر ذلك الذى جرى ولا حتى من كبار رجال الدين الذين كان كثير منهم بالمسجد. ثم وقف السادات يتكلم وسط الصخب والهتاف والتصفيق وعاد إلى التلميح لما قاله فى أول مايو وتشويه الحقائق واللعب بالعواطف وأعلن أنه لن تحل ذكرى المولد التالية إلا وقد أظلت التأمينات الاجتماعية كل المواطنين. وطبعا مرت بعد ذلك ذكرى وذكريات حتى أنه اضطر فى مناسبة تالية معالجة لذلك الوعد المكذوب إلى إعلان أن بنك ناصر الذى كان يجرى افتتاحه سوف يؤدى ذلك الدور.

وقد حضرت هذا الاحتفال رغم القطيعة محافظة على الشكل وقد كتب السيد محمد عبد السلام الزيات من بعد أن السادات كان مغيظا عندما رآنى بالمسجد.

وحدث فى هذه الفترة أن عقد اجتماع لأمناء الشباب بالمحافظات حميت فيه المناقشات واشتد الشباب فى النقد اللاذع والتساؤل المتشكك ثم اتفقوا على أن يوجهوا قائمة من الأسئلة المحددة للسادات حول ما يرونه من انحرافات عن المبادئ والقيم أو التى يحارون فى فهمها.

ثم عقد السادات اجتماعا مغلقا للهيئة البرلمانية إثر زيارة روجرز وزير خارجية أمريكا لمصر. وكانت الاجتماعات فى حقيقتها استمرارا لخطته فى استقطاب مجلس الأمة واتخاذه سندا شعبيا له لمواجهته مع الاتحاد الاشتراكى، ودارت فى تلك الاجتماعات مناقشات، إلا أنه ضمن خطته أيضا فى تعمية أهدافه العاجلة وتظاهره بمظهر التسامح والطيبة ورئيس العائلة اتخذت إجاباته شكلا مخدرا مهدئا. فعندما سئل عما عناه بتعبير مراكز القوى فى خطاب أول مايو قال إنه لاتوجد مراكز قوى وأن مركز القوة الوحيد هو الشعب ونفى نفيا قاطعا وجود مراكز قوى. ونفى ما كان يتردد عن العزم على حل الاتحاد الاشتراكى وكان يريد بتلك الإجابات فى واقع الأمر تسكين الموقف خاصة فى دوائر الاتحاد الاشتراكى. ريثما ينقض ويحقق خططه فيوهم فى كلامه بأن الأمور تقترب من أوضاعها الطبيعية وانتهاء المشكلات والخلافات التى دار حولها الهمس ولمح لها فى خطاب أول مايو وأكدتها أحداث اللجنتين التنفيذية والمركزية ثم إقالة السيد على صبرى.

ولعل كثيرين قد انخدعوا بهذا الأسلوب وتصوروا أن المشاكل فى طريق الحل وأن الرجل لايريد تعقيد الأمور فهو يتحدث عن الخلاف تحت مظلة العائلة الواحدة حسب زعمه.

وأعود إلى يوم ١٣/ ٥ حيث غادرت مكتبى بنية عدم العودة إليه مستقيلا ولازمت الفراش للراحة. وفى التاسعة مساء طلبنى الدكتور لبيب شقير تليفونيا وأبلغنى إذاعة نبأ

استقالة السيد شعراوى جمعة وطلب إلىّ أن نتوجه معا لمنزل السيد عبد المحسن أبو النور لاستجلاء الظروف. وكان قد تملكنى العجب لأمر تلك الاستقالة لأن شعراوى كان دائما يعارض تفكيرنا فى الاستقالة فكيف يُقْدمُ هو عليها ودون إخطارنا أو التشاور معنا. وعند مقابلتى للدكتور لبيب فوجئت بأنها ليست استقالة وإنما إقالة وأن السيد شعراوى نفسه فوجئ بها.

وعند لقائنا بالسيد عبد المحسن أبو النور أبلغنا ما تجمع عنده من أخبار حيث استدعى ممدوح سالم محافظ الإسكندرية لمكتب السادات حيث بقيا فترة طويلة ثم استدعى الدكتور فوزى رئيس الوزراء وقتذاك ثم السيد سامى شرف الذى كلف بإبلاغ السيد شعراوى أنه اعتبر مستقيلا وهو تعبير مخفف للإقالة.

وعلمنا منه أن السيد شعراوى موجود بمنزله ومعه بعض الوزراء وأن لديهم فكرة أن يقدموا استقالتهم ومن بينهم الفريق فوزى والسادة سامى شرف ومحمد فايق وحلمى السعيد وسعد زايد، ولم يطل نقاشنا ونحن وقوف بمدخل المنزل ولأنى والدكتور لبيب كنا قد استقر رأينا منذ الصباح وقبل تلك الأحداث على الاستقالة، فقد أكدناها للسيد عبد المحسن خاصة وأنور السادات قد تابع خطواته إلى نهاية الشوط، وأنه الآن متمكن من الإمساك بأطراف السلطة ولم يعد هناك من سبيل لإثنائه عن عزمه أو تراجعه، وانصرفنا أنا والدكتور لبيب مفوضين السيد عبد المحسن أبو النور الذى كان متوجها لمنزل السيد شعراوى جمعة للوقوف على مزيد من التفاصيل وطلبنا إليه أن يبلغهم بموقفنا ويعاود الاتصال بنا، وعندما عدت لمنزلى طلبنى السيد عبد الغفار شكر وزميل له، والذى كان معى رئيسا لمكتب التثقيف، وقد شرحت لهم الموقف عند لقائنا خارج المنزل وكانوا شديدى الانفعال إذ اقترح بعضهم أن يتخذوا مواقف حادة، وردود فعل عنيفة، ولكنى قلت لهم إن الفرصة قد فاتت وأن الأمور باتت تجرى لصالح السادات وكما يقال سبق السيف العزل. وتنبأت بأنه سيتخذ أعنف الإجراءات.

ومن هنا فإنى أفضل أن يبقى كثرة منهم بعيدا بدلا من أن يزج بهم فى السجون، وقلت لهم إن الناس بل معظم قيادات العمل السياسى لاتدرى عن حقائق ما يجرى شيئا فقد تنخدع بما يذاع عليها من أن الأمر مجرد صراع على السلطة، بين أعضاء القيادة العليا، أى أن مجموعة تنازع رئيس الجمهورية السلطة دون أن توضح الحقائق كاملة صادقة.. من أن التقاعس عن بدء القتال والسعى المتخاذل والمفرط نحو الحل السلمى واستجداءه من أمريكا والاتصالات السرية معها وبروز قوى اليمين الرجعى واستشراء

دورها وخطرها. وإن إلغاء دور المؤسسات وتحكم سلطة الفرد المطلقة. تلك كانت القضايا الهامة والخطيرة موضع الخلاف والتى لاتعلم عنها الجماهير إلا القليل وكذلك معظم القيادات السياسية وإن استشعر البعض بعضها على سبيل الظن والتوجس ولم يعد هناك وقت لطرح الحقائق وتعبئة الجماهير حولها وتحصينها بها ضد التضليل. ولكن خيوط الموقف كانت قد تجمعت فى يد السادات.

وعدت لمنزل الدكتور لبيب حيث استمعنا لإذاعة الاستقالات وتركته إلى منزل شقيقتى تحسبا لما قد يجرى من أحداث، وفى وقت متأخر من الليل اتصل بى السيد عبد المحسن أبو النور تليفونيا وأبلغنى أن السيد أشرف مروان الذى حمل الاستقالات للسادات وكان يتردد بين منزل السيد شعراوى فى تلك الليلة ومنزل السادات أبلغهم أن السادات وحرمه ومعهما السيد محمد حسنين هيكل كانوا يناقشون اتخاذ إجراءات اعتقال وتحديد إقامتنا ومن ثم فلابد أن نتوقع أسوأ الاحتمالات.

وفى السابعة صباح يوم ١٤/ ٥ حين كنت أتهيأ للرحيل إلى بلدتى الروضة فوجئت بضابط من الحرس الجمهورى ومعه آخر من المباحث يبلغنى بقرار تحديد إقامتى فانتقلت إلى شقتى بصحبتهم حيث نفذ قرار تحديد الإقامة.. وكانوا قد وصلوا منزلى بعد منتصف الليل فلم يجدونى حتى عرفوا فى الصباح بمكانى.. وقطعت الاتصالات التليفونية ووضع على الباب حرس يسجلون الداخلين للمنزل ويمنعوننى من الخروج واستمر هذا الوضع ثلاثة أيام.. حتى كان يوم ١٦/ ٥ حين حضر لمنزلى عصرا ضابطان طلبا إلى النزول معهما ومعى ملابسى وعرفت أنه قرار اعتقال كنت أتوقعه، وكان قد تجمع بمنزلى فى تلك اللحظة كل أخواتى اللائى كن مازلن بملابس الحداد منذ وفاة والدى فى مارس السابق وكان خروجى من المنزل وسط مظاهر حزن كئيبة.

ووصلت سجن أبو زعبل بعد التاسعة مساء وفى طريقى إلى زنزانتى تبينت وراء القضبان فى الزنازين المجاورة السيد على صبرى، شعراوى جمعة، سامى شرف ثم علمت بوجود السادة سعد زايد، الفريق فوزى، وقرب الساعة ١١ وصل السيد أمين هويدى، وأصابتنا الدهشة حيث لم يكن له دور فى الأحداث الأخيرة، ولكن كان الواضح أن السادات يجرى تصفية شاملة تمتد إلى أبعد من الأحداث الأخيرة، وبذلك ضم السجن نائب رئيس جمهورية وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا ومجموعة من الوزراء بينهم وزير داخلية ووزير للحربية ورئيس مجلس الأمة.. ولماذا؟ لأنهم عارضوا انفراد رئيس الجمهورية بالسلطة، ومارسوا حقهم فى إبداء رأيهم والدعوة إليه. ولأنهم كانوا الحريصين على مبادئ عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو فكرا وتطبيقا، ولأنهم كانوا مصرين

على تحرير الأرض وعدم الوقوع فى حبائل الصهيونية وأمريكا والانزلاق إلى طريق المساومات والتنازلات.

ولأنهم دافعوا عن حقوق البسطاء والعمال والفلاحين، التى كانت قد برزت بوادر الانقضاض عليها، ولأنهم دافعوا عن حق المؤسسات ودورها دون إرادة الفرد ودكتاتوريته.. ويالها من مهزلة طريفة ومضحكة مبكية تذكرنا بقول المتنبى:

وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا.

ومنذ تلك الليلة عزلنا عن العالم فلا صحف ولا إذاعة أو تليفزيون ولا كتب ولا اتصالات بعائلاتنا أو بالمحامين ولا خطابات.. كل منا بزنزانة منفصلة لا تفتح عليه إلا نصف ساعة فى اليوم لجولة خارج مبنى السجن فى فضاء مجاور منفرداً وتحت الحراسة. غير أننا نتبادل الأحاديث عبر قضبان الأبواب وكان أبرز أحاديثنا فى الأيام الأولى عما جرى فى مجلس الأمة يوم ١٤ مايو وكنا مازلنا محددى الإقامة نقرأ الصحف. تلك الجلسة التى تدل أحداثها ووقائعها على منتهى الجرأة على الحق والاستهتار بالمعقول والتجنى على الواقع والسذاجة فى الإخراج.

فقد أذاعت وسائل الإعلام أن أعضاء مجلس الأمة تقدموا بطلب لرئيس الجمهورية صباح يوم الجمعة ١٤/ ٥/ ١٩٧١ وكانت الاستقالات والأحداث قد وقعت من التاسعة وحتى الثانية عشرة فى الليلة السابقة ١٣/ ٥/ ١٩٧١ ولم يكن قد عرف بعد تفاصيل وحقائق ما جرى حتى تقدم دعوة المجلس للاجتماع فى دورة طارئة فى حين أن المجلس كان فى حالة انعقاد بالفعل، ولم يكن الأمر يستلزم تدخل رئيس الجمهورية لدعوته لدورة طارئة طالما أن الدورة العادية قائمة وقيل إن رئيس الجمهورية استجاب وأصدر قراراً بدعوة المجلس للاجتماع، وأن هذه الدعوة وصلت كل الأعضاء فحضروا المجلس وعقدوا اجتماعاً يوم الجمعة ١٤ مايو أيضاً. ذلك اليوم السحرى الذى وقعت فيه كل تلك الأحداث، طَلبٌ من الأعضاء وقرار رئيس الجمهورية بالدعوة يعلمه كل الأعضاء فيعقدون اجتماعاً. وكل ذلك فى يوم جمعة حيث لم يسبق اجتماع المجلس به حيث يقضيه الأعضاء فى بلادهم(١).

---

(١) قال سيد مرعى فى مذكراته الجزء ٣ ص٦٥٢ إنه وصل القاهرة يوم ١٣/ ٥ الساعة ١٢ بعد منتصف الليل إثر استدعاء السادات له وقال «ثم كلفنى الرئيس بمهمة أصبح علىّ أن أنجزها فى مجلس الأمة فى اليوم التالى الجمعة ١٤ مايو نظرا للعلاقات المستمرة بكثيرين من أعضاء المجلس وهى الخاصة بإسقاط العضوية عن رئيس المجلس والأعضاء القليلين الذين كانت تحركهم مراكز القوى.

والسؤال الذى يطرح نفسه هو متى علـم الأعضاء ومتى صدر القرار الجمهورى بدعوة المجلس وكيف بلغ لعلم الأعضاء فى حين أنه لم يذع أو يعلم به أحد إلا مع إذاعة وقائع الجلسة. ومـع ذلك فمـطلـوب أن يصدق الـناس أن ذلـك كلـه جرى فى يـوم الجمـعة ١٤/ ٥/ ١٩٧١ الذى صور على أن أغلبـية كبيرة تزيد على الثلثـين حضرت من أقصى البلاد استجابة للدعوة التى لم تعلن والتى جـذبتهم للمجلس على بساط الريح لأن مقار بعض الأعـضاء يحتـاج الحضور منـها للقاهـرة لأكثر من يـوم. وقيل إن رئيـس المجلس ووكيليه تقاعـسوا عن دعوة المجلس ومن ثم رأس المجلس عضو بـحكم السن ـ وللأسف كان أستاذاً بـالجامعة غفر الله لـه – وأعلن عن تمام إجراءات غاية فـى الشذوذ والإخلال بأبسط قيم العدل، وقال رئيس السن ذاك مفتتـحاً للجلسة «إن البلاد فى الأربع والعشرين ساعة الأخـيرة واجهت فـترة من أخطر الـفترات التـى مرت بها وكان لـزاما على مـكتب المجلس ورئيـسه أن يقوموا بواجبهـم الذى يحتمه الدسـتور فى دعوة المجلس بصفـته ممثل الشعـب ليشارك برأيه فـى هذه الأحداث حتى تصـان سمعة البلاد ومـصالحها العلـيا من العبث. ولما لـم يقم رئيس المجلس بهذا الواجـب الذى تحتمه عليه روح الدستور ومصلحة البلاد سارعتم باستعمال حقكم الدستورى»..

ثم أمر بأن يـتلى الطلب الـذى قيل بأن الأعضاء تـقدموا به والذى جاء بـه وتاريخه ١٤/ ٥ «حيث إن رئيس المجلس ووكيله وعدداً من الأعضاء قد انزلقوا فى عملية خسيسة هدفهـا طعن الوحدة الـوطنية وهدم جـبهة الصمود الـشعبى من أجـل القفز علـى المراكز والاستئثار بالسلطة والنفوذ والاحتفاظ بمـراكز القوى والاستقلال.. وحيث إن هذه العملية كادت أن تفـضى بالبلاد إلـى حالة من الـفوضى التى تـلحق أبلغ الـضرر بسلامـة الوطن واطمئنانه وأمن عمالـه وفلاحيه وقواه العاملة وقواته المسلحة الباسلـة التى تقف على أهبة الاستعداد لملاقاة العدو.

«وحيث إنهم اشتركـوا فى هذا العمل بقصد صرف الجماهير عـن هدفها الأصيل فى تحرير الأرض إلى افتعال صدام لمحاولة طعن الوحدة الوطـنية وهدم جبهة الصمود الشعبى فإنه يـكون بذلك قد توافـرت ضدهم الأسباب الواردة بـالمادة ٩٤ من الدستور والمـوجبة لإسقاط عضويتهم.. إلخ».

ثم تكلـم عضو حسب تصويـر وقائع الجلسة فتعـجب كيف يقدم عدد مـن القيادات على الاستقالة لإيـقاظ الفتنة، ويبدو أن ذلك العضو لم يكـن قد قرأ ما سطر فى الأوراق من أن هؤلاء القادة قصـدوا القفز على المراكز والاستئـثار بالسلطة والنفوذ ممـا لا يتفق مع

الاستقالة التى هى تخلٍ عن مراكز السلطة والنفوذ، ولم ترد حسب الشابت بمضبطة تلك الجلسة على لسان أحد واقعة واحدة منسوبة لأحد ممن تناولهم الإجراء.

ووقف وزير الدولة فأبلغ المجلس شكر الرئيس واعتزازه به وقال إنه عرض الطلب الذى تقدموا به إليه بطلب دعوة المجلس للاجتماع فاستجاب وأصدر قرار الدعوة ثم قال من حقكم أن يجتمع المجلس لإصدار القرار الذى تمليه عدالتكم !! وتفرضه ضمائركم!! والواقع أن الضمير والعدالة هما أول من فصلهما المجلس بقراره ثم تلا رئيس الجلسة أسماء الأعضاء والمطلوب إسقاط عضويتهم وهم السادة/ لبيب شقير، محمد محمد فايق، كمال الدين الحناوى، على السيد على، ضياء الدين داود، صبرى مبدى، أحمد شهيب، عبد الهادى ناصف، علام عبد العظيم، عبد العاطى نافع، صابر عبد العزيز، نبيل نجم، محمد البديوى فؤاد، أحمد كمال الحديدى، حمدى حراز، أحمد إبراهيم موسى، محمد سيد عبد المنعم، متولى النمرسى[1].

وعقب وزير الدولة مشيراً إلى «إن التحقيق الذى أشار إليه السيد الرئيس اليوم فى بيانه إلى الأمة قد يشمل بعضاً من الأعضاء الآخرين الذين سوف تتقدم الحكومة بأسمائهم فى الوقت المناسب لرفع الحصانة عنهم».

وهكذا تم إسقاط العضوية قبل اتخاذ أى إجراء مما تستلزمه لائحة المجلس والتى تستلزم أن يحال الطلب إلى لجنة لتقدم تقريراً وتسمع أقوال المطلوب إسقاط عضويته ثم يناقش التقرير بالمجلس فى حضور العضو وبعد سماع أقواله فإن كان غائباً تعين تأجيل الاجتماع لجلسة أخرى يدعى إليها.

ولكن الذى جرى أنه لم يلتزم بأى قاعدة قانونية أو أخلاقية ولم يسبق له مثيل فى تاريخ الحياة البرلمانية وقد تفاخر بعض الأعضاء بذلك للأسف[2].

---

(١) مما يجدر تسجيله أن السيد كمال الحناوى وكيل المجلس لم يقدم للمحاكمة وأن السيد على السيد وكيل المجلس أيضاً قضى ببراءته وأن المهندس محمد البديوى فؤاد لم يقدم للمحاكمة أيضا وكان رئيساً لإحدى المؤسسات العامة كما برئ السيد محمد صبرى مبدى، وحمدى حراز ولم يقدم السيد عبد العاطى نافع للمحاكمة وكلهم أسقطت عضويتهم.

(٢) وقف عضو حسب الثابت بمضبطة الجلسة قائلاً إن إسقاط العضوية عن هذا العدد أمر يحدث لأول مرة فى تاريخ البرلمانات المصرية يتم إسقاط العضوية عن رئيس المجلس ووكيله وعضو من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وعدد من أعضائه لأنهم على نحو ما أشار إليه رئيس الجمهورية فى بيانه قد فقدوا الثقة والاعتبار وتصرفاتهم المرية ضد مصالح البلاد فالأسباب=

فلم يكن هناك وقائع محددة حتى صدور ذلك القرار الشاذ قبل أى ممن شملهم القرار ولم يطرح الموضوع على لجنة وبُت فيه فى جلسة واحدة وكان رئيس المجلس ووكيلاه وكما كنت أنا والسيد محمد فايق وكثيرون غيرنا قد حددت إقامتنا واعتقلنا منذ ليلة ١٣/ ٥ والغريب أن يقال فى شأن رئيس المجلس المحدد الإقامة أنه تقاعس عن دعوة المجلس .

كما أن الثابت أن السيد كمال الحناوى لما ترامت إليه الأخبار سارع إلى المجلس ولكنهم تصدوا له وأجبروه عنوة على مغادرة المجلس(١).

ومن كلام وزير الدولة وقتها يتضح أن تحقيقا كان يجرى لم تعرف نتائجه ولم يحدد بالتالى المدانون فيه وأن التحقيق قد يشمل آخرين غير من أسقطت عضويتهم قد تتقدم الحكومة بأسمائهم لرفع الحصانة عنهم وليس لإسقاط عضويتهم.. وهكذا بلا تحقيق، وبلا تحديد لوقائع منسوبة لأحد بذاته، وبغير التزام بقانون أو لائحة أو قواعد العدل والأخلاق، ودون سماع لأقوال أى من الاعضاء المتخذ ضدهم الإجراء أو إتاحة الفرصة لهم لتوضيح مواقفهم.

وكان ذلك على الأقل هو منطق الديمقراطية والحرية التى أكثر الأعضاء والوزير ذكرهما والتى اتخذ السادات كل تلك الإجراءات القمعية والتعسفية وهو يرفع كعادته شعار الديمقراطية وسيادة القانون .

وقد ترامى إلينا أنه لم يحضر تلك الجلسة العدد القانونى لاتخاذ ذلك القرار الخطير وأن التوقيعات جمعت بعد ذلك لاستكمال الشكل بتوافر نسبة الثلثين(٢).

=إذن المبررة لإسقاط العضوية مردها إلى بيان إرادة رئيس الجمهورية والذى=خلا أيضاً من الوقائع والذى ألقاه رئيس الجمهورية بعد تقديم الطلب ودعوة المجلس للاجتماع ولم يعلمه الأعضاء إلا قبيل انعقاد الجلسة .

(١) فى حديث للعضو عبد الفتاح عزام والذى كان أحد الحاضرين لتلك الجلسة فى حديث بالتليفزيون فى ١٥ مايو سنة ١٩٧٥ وروى قصة حضور السيد كمال الحناوى للمجلس وإخراجه منه بالقوة ليلة ١٤ مايو ١٩٧١ قال عزام إنه قال للسيد كمال الحناوى اذهب أولاً ويرئ ساحتك أمام الرئيس قبل حضورك المجلس وذلك تأكيداً لأن المجلس إنما كان ينفذ إرادة السادات. وكان حضور السيد كمال الحناوى باعتباره وكيل المجلس وصاحب الحق وحده برئاسة الجلسة من شأنه أن يفسد خططهم ومن ثم استعملوا ديمقراطية القوة والعنف فى إخراجه من المجلس.

(٢) قيل أن ٢٦٣ عضواً حضروا تلك الجلسة واشتركوا فى التصويت.

واصطنعت بعض التوقيعات أو أخذت قوائم الحضور بالمجلس، ومن ثم فإن المطالع لصور التوقيعات حسبما صورت بمضبطة تلك الجلسة يبدو للعين المجردة أن كثيراً منها بقلم واحد وخط واحد وكان الملفت فى تلك الأيام والذى استمر منهجاً لحكم السادات بعد ذلك هو اتخاذ كل إجراءات القمع والقهر ومخالفة الدستور والقانون تحت شعارات الديمقراطية وسيادة القانون .

وبذلك اعتقل وحددت إقامة عشرات الأعضاء بمجلس الأمة بإرادة السادات وحده وأسقطت عضوية هذا العدد الكبير من الأعضاء مع سمو مواقعهم وأدوارهم التاريخية وبإجراءات تعسفية مختلقة ومزورة وبغير أدنى حد من الضمانات، وتجرى تحقيقات ومحاكمات تفتقد كل أسباب الحيدة والنزاهة والعدل .

ولقد عاصرت الحياة البرلمانية قبل الثورة متابعاً، وبعد الثورة مشاركاً منذ سنة ١٩٦٤ فلم أر أو أسمع بمثل ما حدث، ولعله مازال ماثلاً فى الذاكرة أن مكرم عبيد حين قدم الكتاب الأسود ضد رئيس الوزراء السابق مصطفى النحاس ورجال حكمه وكان البرلمان وقتذاك مكونا من أغلبية ساحقة وفدية وكان النحاس مؤيداً تأييداً كاسحاً من الشعب بحيث كان المجلس يملك اتخاذ أى قرار يراه.. ومع قسوة ما تضمنه الكتاب الأسود من اتهامات فقد ظلت المناقشات طويلة ومثيرة بالبرلمان أياماً، تحدث خلالها مكرم عبيد ومؤيدوه بأكثر مما ضمنه كتابه الأسود وذلك قبل أن يتخذ المجلس قراراً بإسقاط عضويته.

ولكن لم يتخذ إجراء فيه من الانحراف بالحياة البرلمانية والاستخفاف بالعقول كإجراء إسقاط عضويتنا من المجلس الذى سوف تلاحق لعنته كل من ساهم فيه على مدى التاريخ[1].

---

(١) أصبح هذا الإجراء الشائن تقليداً اتبعته المجالس المختلقة فى عهد السادات ومن ثم شهدت المجالس عمليات فصل مستمرة للأعضاء بدءاً بالسيد كمال الدين حسين الذى أيد إجراءات ١٥ مايو ثم الشيخ عاشور ثم الأستاذ عبد الفتاح حسن الذى أساغ الإجراء بالنسبة لنا وأيده بالنسبة للسيد كمال الدين حسين وأخيراً بالنسبة للسيد أبو العز الحريرى وبذا صار الاستخفاف بالعضوية سنة متبعة وأمراً مستباحاً وسيفاً مسلطاً على رقاب الأعضاء يضعونه نصب أعينهم حتى لا تنفلت من بين شفاههم كلمات توردهم التهلكة وفى مناقشة بمجلس الشعب بجلسة ٢٧ مايو ١٩٧٨ حسبما أثبتها الأستاذ عادل عيد فى مؤلفه المضابط تتكلم ص ٣٩ قال الأستاذ عادل عيد إن ما حدث للزميل أبو العز الحريرى كل منا معرض له فى هذا البلد ومعنى هذا أن يدب خوف فى نفوس أعضاء مجلس الشعب فيعجزون عن أداء واجبهم ولا تنطلق أصواتهم بالنقد أو بتقويم الانحراف=

ومن المفارقات أنه قد أطيح من بعد بالمجلس الذى صدر عنه هذا القرار، وأتى بمجلس جديد جعل يوم ١٤ مايو يوماً تاريخياً يحتفل المجلس بذكراه كل عام، وهو فى الحقيقة يوم تاريخى يحمل العار للحياة البرلمانية، ولكل من شارك فيه وفرط فى أمانته نحو وطنه ونحو نفسه أيضاً، لأنه حقر من شأن عضوية المجلس وأعضائه فجعلهم حين تريد السلطة العصف بهم. أضعف شأنا وأقل ضمانة من أى عامل أو موظف لا يمكن فصله إلا بضمانات وتحقيقات. ويمكن للقضاء إعادته لعمله. ولم يعرف من قبل أن مجرد الاتهام يوجب إسقاط العضوية التى حماها الدستور حتى يضمن قدرة العضو وشجاعته فى ممارسة مسئولياته بلا إرهاب أو خوف أو ضغط أو تهديد.

ولقد بدأت تحقيقات مايو سنة ١٩٧١ ببلاغ الساعة ٩ مساء ١٤ مايو سنة ١٩٧١ من ممدوح سالم وزير الداخلية للنائب العام بأن عناصر من المسئولين ومن غيرهم يحاولون تفتيت وحدة الجبهة الداخلية وأنه توجد أشرطة تسجيل سجلت عليها أحاديث لأحد هؤلاء (فريد عبد الكريم أمين الجيزة مع محمود السعدنى الصحفى) وورد بورقة ما سمى بحكم قضية مايو أنه منذ صباح ١٤/ ٥/ ١٩٧١ توالت بلاغات إدارة المباحث العامة إلى سلطات التحقيق عن مظاهرات[1].

فالأمر اذن يومى ١٣، ١٤ مايو لم يكن قد اتضح وحدد وقائع ثابتة ومسئولين وإنما مجرد اتهام عام دون نسبة شىء لأحد ممن أسقطت عضويتهم، فالمسألة إذن كانت ببساطة تنفيذ إرادة السادات، والمجلس كان أداته فى تحقيق هدفه المبكر والمخطط له من قبل.

=وإذا وصلنا إلى هذا فلن تكون هناك ديمقراطية وإنما يكون هذا هو حكم الفرد متخفياً وراء أشكال الديمقراطية ثم ختم كلامه بقوله إننى اعتقد أن المسألة أخطر من أن يسكت عنها وإننى حين أتكلم مدافعاً عن أبو العز الحريرى فإننى فى الواقع أدافع عن كرامة المجلس وحصانة أعضائه . اليوم أبو العز الحريرى فى سجن القلعة وغداً سيكون غيره من الإخوة الزملاء. . إلخ.

(١) قال المرحوم الأستاذ على عبد المجيد المحامى ضمن مرافعته بجلسة ١٤/ ٩/ ٧١. حتى دخل هؤلاء المتهمون (يقصدنا) على التحقيق فى ١٤ مايو فى تطور مريب.. مفيش سيرة من ١٤ مايو إلى ١٩ مايو عن شعراوى أو غيره.. وأول مرة تسمع إن الجماعة دول متهمين ص ٧ فى ٢٣ مايو ١٩٧١. ليثبت المحقق أنه قد تقدم إليه كتاب من المباحث العامة يثبت فيه للتحقيقات التى تجرى لقلب نظام الحكم صدر قرار بوضع ٤٨ اسماً فى الاعتقال بما مؤداه أن السادة الوزراء السابقين قبل ٢٣ مايو لم يكونوا محبوسين ولم يكونوا متهمين وإنما اتهموا فى ٢٣ مايو ١٩٧١ .

ومضت الأيام ونحن في هـذه العزلة عن الدنيا لا ندرى عما يجرى شيئاً، حتى كان يوم ٥/ ٦/ ١٩٧١ وتذاكرنا في صباحه النكسة وأيامها السود ثم تـذكرنا بالحزن والأمل في معركة يتحقق لـنا فيها الـنصر والتى بـذلت لها البلاد أعـظم ما تملك مـن المال ومن الرجال فأصبح الأمل سراباً بعد أن تكشفت نـوايا السادات وتهربه من المعركـة، وتكالبه على استجداء الحل السلـمى، واكتفاؤه بالمعركة شعاراً لا يعبر عن حقـيقة، وإنما يتاجر به على الجماهـير إسكاتا لها، وتعليـقاً لمشاكلها وقضايـاها على مشجبها، واتـخاذها ذريعة ومبرراً لـكثير مـن التصرفات الـشاذة والأخطاء. تـذاكرنا كل ذلك وأستعيده الـيوم وأنا أسجل وريقاتى هذه فقد انتابتنى فى هذا اليوم حالة من الانقباض النفسى والاستغراق فى التفكير، ويبدو أنه كان شعوراً عاماً بيننا جـميعاً، وفى ظهر ذلك اليوم أبلغت بالاستعداد للخروج إلى جهة ما لم يـفصحوا عنها ومعى فى نفس اليوم السيـد عبد المحسن أبو النور والمهنـدس حلمى السعـيد وخرج كل منـا فى سيارة منـفردة يجلس فيـها بين ضابـطين، والسيارات على مسافـات متباعدة وتحت حراسة مشددة، وفى الطريق عرفـنا أننا متجهون إلى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة للتحقيق.

ولم يبدأ التـحقيق إلا فى السادسة مساء وتـولاه معى رئيس النيابة عبـد السلام حامد ورغم أننى عرفت أنه كان زميل الدراسة إلا أننى لم أسترح نفسياً لقيامه بالتحقيق معى إذ كنت من خبرتى بالمحاماة لا أثق فى نيابـة أمن الدولة ولا فيما تتخذه من إجراءات وكنت ومازلت أعتبرها امتداداً لمباحث أمن الدولة والمخابرات وأقرب أن تكون فرعاً لها. وغالباً ما تجرى الـتحقيقـات فيها غيـر محوطة بأى ضـمانات أو ملتـزمة بقواعد الـعدل وأصول التحقيق.

على أن الرجـل على أى حال كان مهـذباً رغم أسلوب التـحقيق الممل والمـتردد حتى استنفدت معه كل طاقة صبر وكرهت لأول مرة مهنة الاشتغال بالقانون. فقد ظل التحقيق معى أياماً وجـهت خلاله بضعة أسئلـة كان من الممكن أن تتم فـى جلسة واحدة، ودارت أسئلة فى البداية لا تمت لاختصاص النيابة بصلة لأنها لا تتعلق بأية جريمة واكتشفت من بعد، حين طالعت التحقيقات كلها أنها أسئلـة معدة ومتفق عليها وجهها معظم المحققين؛ أسئلـة عن تاريخى الـسياسى وأسئـلة عن الأحداث والمـناقشات التـى دارت باللجنـتين

التنفيذية والمركزية وعن انتخابات رئاسة الجمهورية وأسباب تأييدى آنذاك للسادات وكان تأييدى للسـادات فى الحق من أكبر أخطائى ولعل فـترة سجنى فى حقيقتـها عقاب على ذلك الاختيار.

وقد توقـفت عن الإجابة وقلـت للمحقق: ومـا شأن النيابـة بهذه الأمور؟ هل النـيابة تجرى تحقيـقاً سياسياً أم جـنائياً، وسألته: فيم يحقق فيـه معى؟ وماذا ينسـب إلىَّ؟ ما هو موضوع اتهامى؟ فـرد مبتسماً أننا فى فترة اسـتجلاء الحقائق وليس هناك اتـهام بعد. فلم أقتنع بالإجابة وقلـت له إننى كمحام أعرف أن التحقيق لا يتـصل بالنيابة إلا إذا وجدت واقعة وأنه يجب أن يبدأ التحقيق بمواجهة المتهم بمضمون الاتهام.

فعاد إلـى ابتسامته وقـال إن تحقيقات أمـن الدولة لها طـابع خاص. فقلت لـه بأنى لا أعلم أن الـقانون قد فـرق بين قضايـا أمن الدولة وغيـرها فى هذا الخـصوص ولابد أن تتحدد منذ الـبداية التهمة التى يدور حولهـا التحقيق وقبل استجواب المتـهم لأن النيابة لا تحقق إلا فى جريمة وليس بحثاً عن جريمة .

ولكنه كـهنوت نيابة أمن الـدولة وتحقيقاتهـا التى تهدر غالـباً جميع الضمـانات التى أوجبتها القوانـين وأصول العدالة للمتهمـين، مع أن التحقيقات فى القضايـا السياسية هى أولى التحقـيقات بتوافر الضمـانات، لأنها غالباً ما تكـون الدولة ورأسها خصماً لـلمتهم السياسى، وخصماً شـخصياً، ومظنة ممالأة الحاكم ومحاباته مـؤكدة، ومن هنا كان لابد أن يحاط التـحقيق بكل ضـمانات الحيدة والنزاهـة وأن يتوافر للمـتهم كل الضمـانات التى تحميه من أى ضغط أو إكراه مادى أو أدبى. ولكن الذى رأيناه ومارسته السلطة قبلنا رغم ارتفاع الصوت بـشعارات الحرية وسيادة القانـون يؤكد إهدار كافة الضمـانات فى حدها الأدنى. فلم أحط ولم يوجه لىَ اتهام محـدد منذ بداية التحقيق فى ٥/٦/ ١٩٧١ إلى أن انتهى الـتحقيق أمام النيـابة، وانتقل إلى يد المدعـى الاشتراكى الذى تم اختياره خـصيصاً لتولى الـتحقيق وتوجيـه الاتهام بعد سحب الـتحقيق مع الـنيابة بعد ما أبـدت رأيها بأن الوقائع لا تشكل جريمة. كما لم يسمح لـنا بحضور محام أو الاتصال به فضلاً عن قطع أى اتصال لـنا بأسرنا أو بأى جـهة وحرماننـا من الصحف والإذاعـة حتى ما بعد إعـلاننا بقرار الاتهام، وأحيطت التحقيقات بسرية شديدة، وقـضينا فترة التحقيق فى سجن القلعة وآخرون فى السجن الحربى أو سجون أخرى وكلهـا فى قبضة المباحث العامة التى أدارت

التحـقيق ووجهته بـداية بأول بلاغ قدم السـاعة التاسعـة يوم ١٣/ ٥ ثم توالت بلاغـاتها وتقاريرها وما سمته تحرياتها ونتائج حملاتها التفتيشية.

وقد كان رجال المباحث العامة يسهـرون الليل كله فى سجـن القلعة على مسـمع منا يمارسون كل صـنوف الضغط والإكراه والتعنت مـع المتهمين فى محاولات يـوحون فيها إليهم أقوالاً معينة يدلون بها فى التحقيق.

وانتهى الـتحقيق فى يومه الأول ٥/ ٦/ ١٩٧١ فـى الواحدة صباحاً ولكنـهم أعادونى لسجن القلعة بدلاً من سجن أبى زعبل الذى كنت فيه وفتحت الأبواب ودخلت إلى فناء تطل عـليه عدة أبواب صـماء سوداء، وأدخلت زنـزانتى وأغلـق علىّ بابهـا، وكان الجو شديد الحرارة والحجرة السـوداء الصماء تضاعف الإحساس بالحرارة وانتـابنى شعور كأنما الحجرة تضـغط على صدرى وتحبس أنـفاسى، وأمضيت اللـيل كله لا يطرق النـوم عينى أستمـع للأصوات من الخـارج ووقع الأقدام وجسمـى يتصبب عـرقاً غزيراً ضـاعف من متاعبى، وهكذا انـتهيت إلى هذا القبر لا أرى ولا أُرى وفوضت أمرى لـله، واستعرضت وقائع ذلك اليوم الأليم، وتوقفت عند صور النـاس الذين شاهدتهم يسيرون على كوبرى التحرير وفى الحديـقة المجاورة لمجلس الثورة حيث كان يجرى التحـقيق ومن المفارقات أن اسمها حـديقة الحرية، النـاس تمرح وتلهو لا يدرون مـا يجرى فى بلادهم. هـل يدركون الهوّة السحيقة بين ما يسمعون من دعاوى سيادة القانون والحرية والتى ترتفع بها الأصوات كالطنين وبـين ما يجرى بالفعل على نـقيضها وما يجرى داخل ذلك المبـنى الذى يحمل أعظـم ذكريات الثـورة وكان جديراً ألا يـدنس بمآتـم تمهد لضـرب نفس الثـورة وإهدار مبادئها والقضاء على المخلصين من أبنائها؟ هـل يعرفون حقيقة الثمن الباهظ الذى يدفعه المشتغل بالعمل السـياسى والمخاطر التى يتعرض لها عند ممارسته واجب التعبير عن رأيه بصدق وإخلاص ولو تعارض مع رأى رئيس الجمهورية؟ وقد شغلنى رأى الناس ومدى إدراكهم ووصـلت بى الوساوس أحـياناً حد التـساؤل هل كنـت محقاً أن أُعَرِّض نـفسى لذلك والناس الـذين اعتقدت أنى أضحى من أجـلهم وحفاظاً على مـصالحهم لا يدرون ولا يفكرون وينطلى عليهم الزور بسهولة؟

ولكنـى ما ألبث أن أثوب إلـى الرأى الحق، فأنا أولا أضـحى من أجل مبـدأ أومن به

ورأى اقتنعت به وحق أدافع عنه فلا أنتظر جزاء على واجب، والتزام لا ينبغى أن أقدم أقل منه أو يصرفنى عنه صارف، وإلا لم أكن أهلاً للتصدى لتمثيل الجماهير وتصدر العمل السياسى. ثم أنا شريك فى المسئولية بشكل أو بآخر عن سلبية الناس أو جهلهم فلا ينبغى أن نطلب من الناس إلا بقدر ما نعطيهم ونتيح لهم فإذا أعطيناهم وحملناهم المسئولية وأشعرناهم أنهم أصحاب الرأى، منهم نستلهمه وبه نتعلم وعلى هداه نسير، فإنهم حينذاك يكونون فى نفس اللحظة معنا فى السراء والضراء، يعرفون أين موقعهم وكيف ومتى يتحركون ومع من تكون وقفتهم. كل هذا بجانب وجود التنظيم الواعى القادر على الحركة المكتسب لثقة الجماهير الكفء لقيادتها. أما إذا عميت عليهم الأمور وغيبت عنهم الحقائق ولم يُشْرَكُوا فيما يجد من الأمر ولم يدخلوا طرفاً أصيلاً إيجابياً فيما يعرض من رأى أو خلاف لا غرابة إذا لم تلازم حركتهم حركتنا، ولا لوم عليهم إذا ما انطلى الزور عليهم بعض الوقت، حتى يتسنى لهم كشفه، وحتى تتبلور الحقائق وينبعث من بين صفوفهم قيادات تملك قدرة ترشيد حركتهم وتوجيهها، الأمر الذى قد يستلزم وقتاً طويلاً، ولا ينبغى أن يغيب عن الخاطر أن هذا الشعب لم يتخلف عن حمل مسئولياته لحظة عبر التاريخ، وفى كل مرة وجدت بين صفوفه القيادة الواعية المخلصة المرتبطة به والمؤمنة بحقه والتى تضع الحقائق بين يديه وتتيح له الفرصة فى المشاركة فإنه لا يتردد عن بذل أغلى تضحية مهما بلغت جسامتها، وكانت حركته واعية وسريعة وفعالة . هكذا كان مقاوماً باسلاً للحملة الفرنسية ثم للاحتلال الانجليزى وفى ثورة عرابى وثورة ١٩١٩ وحتى قيام الثورة ثم بعد الثورة فى حركاته الواعية والتلقائية سنة ١٩٥٦ وفى ٩، ١٠ يونية سنة ١٩٦٧ وعند وفاة الرئيس عبد الناصر ثم فى ١٨، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧.

على أنه مهما يكن فإن أحداث شهرى أبريل ومايو ١٩٧١ وما سبقها ومنذ وفاة الرئيس عبد الناصر كان كثير من جوانبها واضحا غير أنها لم تطرح على الشعب ومن زوايا النظر الصحيح كانت الأحداث تغلى وتتصارع فى بوتقة محدودة وفى إطار ضيق محصور بعيداً عن بصيرة الجماهير ورؤيتهم كانت تلك بعض الأفكار التى طرقت خاطرى فى تلك الليلة الأولى الكئيبة فى سجن القلعة اللعين.

وشاءت الأقدار أن نقطع جولة طويلة بين العديد من السجون، تلك الأماكن الكئيبة التى لم تكن أو لم يكن أكثرنا وأكثر المسئولين قد شغل باله بالتعرف عليها وعلى ما يجرى فيها.. فكانت بداية الرحلة ليلة ١٦، ١٧ مايو سنة ١٩٧١ بسجن ليمان أبى زعبل ثم سجن القلعة اعتباراً من ٥ يونيو سنة ١٩٧١ ثم السجن الحربى بعد إعلان ما سمى بقرار الاتهام وتمهيداً لمهزلة المحاكمة.. ثم أبى زعبل مرة ثانية عقب الحكم وبعد أقل من عام إلى ليمان طرة أو كما يسمونه ملحق سجن مزرعة طرة. ثم بمستشفى المنيل الجامعى (القصر العينى الجديد) فى عنبر يعامل بغير حق معاملة السجن وننفرد نحن وحدنا بهذا النظام وبهذا التقييد رغم المرض ورغم تعارض ذلك مع القانون دون سائر المحكوم عليهم الذين لا يخضعون عند نقلهم للعلاج بالمستشفيات إلا لنظم المستشفيات..

ويحضرنى قبل استطرادى ما قاله السيد كمال جنبلاط ونشرته صحيفة الأنوار اللبنانية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٧١ تعقيباً على المهزلة وحلقاتها المختلفة «كما ولا نزال نأمل أن تجرى المحاكمات السياسية فى جو من العلانية لأن علانية المحاكم تمكن الرأى العام من أن يبدى حكمه فيما يجرى من مقاضاة. وقد سبق لنا أن تمنينا على الرئيس السادات وعلى الحكم المصرى بأن يضع حداً للتشهير ببعض المتهمين فيما أسموه بالمؤامرة.. وأن يكتفى بما حدث من إقالة من وظائفهم.. وهذا حق من حقوق الحكم خصوصاً أن جميع المتهمين هم من الأعوان المباشرين للرئيس جمال عبد الناصر والذى لا يمكن أن ينسى مثله ونشاطه وزعامته أخلص العرب. ولا يمكن إلا أن يعامل إخوان ومساعدون مباشرون للرئيس الراحل المعاملة التى نرجو أن يعاملوا بها والتى كان سيعاملهم بها رئيسهم السابق بالذات والمسئول فى النهاية عن أعمالهم..

إننا نعود ونتمنى سدل الستار على كل ما جرى بروح التغاضى والمعافاة.. وبهذا السماح الروحى الذى يتحلى به المؤمنون.. لأن هذه المحاكمة سيكون من شأنها الإضرار البالغ بالمصلحة العامة العربية وإشاعة البلبلة فى صفوف الجماهير المؤمنة بالقيادة الناصرية والتى لم تتحول عن تأييد المبادئ التى تمثلت بها هذه القيادة.. لا نستطيع أن نصدق أننا عندما نسمع بأن المدعى العام الاشتراكى يطلب الحكم بالإعدام على ٩ من المتهمين كانوا أخص بالنسبة لزعيم العرب وقائدهم العبقرى جمال عبد الناصر فعلى الأقل فلنعط هؤلاء فرصة الدفاع عن أنفسهم أمام الجماهير العربية لكى يستطيع الجميع أن يقتنعوا بما نسب إليهم من تهم لأننا نقول بكل تواضع وبصراحة الصديق وإخلاص الحب

لمصر وحكامها أنه قد لا يوجد إلا القليل من الناس ولم نعثر على أحد منهم حتى الساعة ممن نشاهدهم وبحثوا معنا هذا الموضوع ممن هم يقنعون بأن يكون هؤلاء الرجال المتهمون من الذين توجه إليهم تهمة الخيانة العظمى وكل منهم كان مجلياً فى نشاطه، فى إخلاصه للرئيس جمال عبد الناصر وفى وطنيته، فى عروبته. فالعلنية من أبسط حقوق المواطن فى المحاكم ومن مقتضيات العدل.. ».

كان هذا الذى قاله السيد كمال جنبلاط هو المنطق السائد فى الصحافة العربية بما فيها صحيفة المجاهد الجزائرية أما فى مصر فقد انطلقت مجموعة الموتورين وطالبى الثأر والمذعورين والمخدوعين والانتهازيين وطبالى كل زفة تبرر ما جرى وترفع الأصوات بشعار سيادة القانون وكل ما كان يجرى فجيعة لهذا الشعار الكاذب حتى أننى كتبت فى يومياتى بتاريخ ١٦/ ١٠/ ٧١ أثناء تواجدى بالسجن الحربى وبمناسبة مضى خمسة أشهر بالسجون عن مناقشة دارت بيننا وبين أحد كبار ضباط السجن الحربى حول إصرار المدعى العام على استمرار حبسنا انفرادياً وعدم السماح لنا باللقاء معاً فقلت له أنه قد أعلن عن شعار سيادة القانون ولذلك فالذى يحكم أوضاعنا هو القانون وليس مزاج المدعى العام أو خلافه، وقال الدكتور لبيب شقير إنكم مسئولون الآن ومستقبلاً عن الخلل فى تطبيق القانون بشأن معاملتنا فرد علينا الضابط قائلاً: «هو لو فيه قانون كنتم بقيتم هنا» وعلقت أنا فى يومياتى على هذا الحديث «وكان رداً مفحما وبليغاً ومنعاً من إحراجه ولا حول له ولا طول سكتنا».

ورغم ذلك وقع عدد من اليساريين(١) للأسف فى خديعة شعارات الحرية وسيادة القانون، ووقعوا فى الشرك الذى نصب لهم بإتقان، وبتمكينهم من بعض المراكز السياسية والوزارية حتى تعمى حقيقة ما جرى فى ١٥ مايو وأهدافه الأساسية والحقيقية التى تتجاوز أشخاص الذين اتخذت ضدهم إجراءات القمع والتى كانت الخطوة الأولى لفتح الطريق إلى إحداث التغييرات الجوهرية التى جرت بعد ذلك فى اتجاه اليمين وهدم ووقف كل الخطوات والإنجازات التقدمية والاجتماعية والتحول إلى التعاون مع قوى اليمين الرجعى الداخلى والعربى والغرب الرأسمالى ..

وفى حديث للدكتور فؤاد مرسى(٢) الذى تولى مسئولية هامة باللجنة المركزية بعد ١٥ مايو ثم أصبح وزيراً للتموين إلى أن خرج فى تعديل وزارى قال فى حديث له نشر

(١) أقول هذا وأنا من اليسار وفى خندق واحد

(٢) يراجع أحاديث الأستاذين الدكتورين فؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبد الله فى صفحات قادمة .

فى كتاب روسيا الناصرية ومصر المصرية لفؤاد مطر ص١٤٨: «هناك تناقض ومأساة فى الموضوع أجزاء من النظام الذى كان قريباً لنا موضوعياً ويطرح قضايا وشعارات قريبة منا كان بعيداً عنا ذاتيا وموقفه منا قبل ١٥ مايو معروف، إنه لم يقبل فى صفوف الاتحاد الاشتراكى إلا قلة منا ولم يسمح بتواجدنا فى المسئوليات المهمة على المستوى السياسى على عكس السادات الذى أتاح لنا فرصة العمل الوطنى وعلينا أن نبرهن أننا جديرون بذلك..

كما أن أحد اليساريين البارزين والذى اتخذ دورا هاماً بعد ١٥ مايو ولفترة وجيزة كتبت عنه فى يومياتى بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٧١ «وكان الملفت للنظر اليوم تصريح الأستاذ. (.....). عن مباحثات موسكو وأنها تناولت موضوع المحاكمة، وعلى حد تعبيره أنها ليست محاكمة لاتجاه ولكنها محاكمة لأفراد على أخطاء منسوبة لهم، وهذا طبعاً على خلاف الواقع وعلى خلاف ما أعلنه السادات أكثر من مرة من أن أحداث ١٥ مايو كانت نقطة خلاف وزعزعة للثقة بينه وبين الاتحاد السوفيتى ويبدو أن القدر أراد أن يعجل بإثبات أن بعض اليساريين قد وقعوا فى خديعة كبرى فكان أن فصلت لجنة النظام اذعاناً لتوجيه السادات، حسبما أعلن هو فى أحد خطاباته، الصحفى اللامع اليسارى المشار إليه وعشرات غيره من اليساريين.

وقد تأكد هذا من أقوال الماركسيين أنفسهم الذين أعلنوا فى وثيقة سياسية نشرت بمجلة الحرية اللبنانية فى ١١ أغسطس سنة ١٩٧٥ وجاء بها.. «غير أن السلطة الحاكمة فى مصر تأبى إلا أن تتحدى مسار التاريخ، تشبثت بانتهاج خطة التراجع والانعكاس فى كافة المجالات المختلفة» ثم تحدث بتفصيل دقيق عن فئات الطبقة البرجوازية الحاكمة وتجمعاتها المختلفة وقال البيان.. «فى كل يوم يتكشف بشكل أوضح انحراف السلطة الحاكمة عن الخط الوطنى التقدمى الذى كان ينتهجه النظام الناصرى، وانتكاسها بالإجراءات الاجتماعية والاقتصادية لثورة يوليو، وانقضاضها على مكتسبات الجماهير، وارتباطها المتزايد بالنظام الرأسمالى العالمى».. واستمر البيان إلى أن قال.. «الواقع أن ما يجرى اليوم فى بلادنا هو النتاج الطبيعى والمنطقى للخط الذى تنتهجه السلطة الحاكمة فى مصر بثبات منذ ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ففى أعقاب ضرب حزب اليسار الناصرى فى مايو ١٩٧١ الذى تمثل قيادته أساساً البرجوازية والبيروقراطية المرتبطة والمستفيدة.. والمتمسكة بإجراءات التأميم والدور القيادى للقطاع العام، استأثر بالسلطة تحالف طبقى يضم الطبقات والفئات الآتية» وعددها ثم قال: وفى المعركة التى خاضها هذا التحالف

ضد اليسار الناصرى حاول فى البداية تحييد اليسار الماركسى عن طريق اختيار بعض العناصر الماركسية لشغل مواقع قيادية فى الاتحاد الاشتراكى والوزارة.

على أن ذلك حديث عارض سوف يكون له مقام آخر بتفصيل واسع.. ولقد مررت من قبل فى مواضع مختلفة على بعض من رحلتى فى السجون وأعود إليها هنا فى تفصيل أكثر ومن زوايا أخرى..

فقد كان أول عهدنا بالسجون فى سجن أبى زعبل فى مبنى جديد من ثلاثة طوابق يشغل الطابق الثانى منه المحكوم عليهم فى قضية المشير عامر والمخابرات والطيران فيما عدا جزءا منهم كان فى طرة كما كان هناك محكوم عليهم فى بعض قضايا القوات المسلحة سنة ١٩٦٧ وزغلول عبد الرحمن الذى كان ملحقاً عسكرياً وحوكم فى إحدى القضايا أمام محكمة عسكرية سنة ١٩٦٥.. ووضعنا نحن فى الطابق الثالث، كل منا فى زنزانة واسعة بباب حديدى ودورة مياه داخلية وكانت مصممة لتحوى أربعين أحياناً من المحكوم عليهم أو المعتقلين .

جردنا من كل شىء حتى الساعة والقلم والورق والحزام وأدوات الحلاقة والمرآة واحتجزوا ما معنا من نقود ومنع اتصال أى منا بالآخر وحرمنا من الصحف والراديو ومنعت الزيارات، بل إنه قد أخفى مكاننا عن ذوينا. وهاجمنا الناموس بعنف شديد.. وأقلقتنا نداءات الحراس على الأسوار طوال الليل «واحد تمام اثنين تمام» وبصوت وتنغيم مزعج.. وانقطعنا عن الدنيا كلها ولكن بعض المقيمين بالدور الثانى كانوا يتبادلون معنا بعض الإشارات الخفية نفهم بعضها ونجهل أكثرها وخاصة بعض ما كان يكتب عنا فى الصحف وحملات الهجوم والسباب المسعورة..

وفوجئنا ببعض أفراد شرطة السجن يبدون غير منسجمين فى زيهم العسكرى وحركاتهم وإشاراتهم مريبة مما شككنا فيهم، وأشار لنا بعض إخواننا فى الطابق الثانى بأنهم من المباحث العامة يتنكرون فى زى سجانين.. وقد صارت نكتة أخذنا نتبادلها بصوت مرتفع للتندر بها، وخلال كل المدة التى قضيناها فى أبى زعبل قبل التحقيق لم يسألنا أحد عن شىء، ولم يوجه لنا اتهام، ولم نبلغ بأية علة لهذا الإجراء اللهم إلا ما كنا قد سمعناه فترة تحديد الإقامة من بيان السادات يوم ١٤ مايو. وكان يسمح لنا بجولة لمدة ١٥ دقيقة فى الفناء الخارجى كل منا منفرداً، وكانت فرصة تتاح لنا أثناء النزول والصعود لنمر على حجرات الآخرين ونتبادل أحاديث أو أخبارا خاطفة مما كان كل منا يحاول استدراج الضباط أو الجنود إليه.. وبعد أسبوع ضقت ذرعاً بتلك الحال، ولم أرض باستمرار السكون والانتظار، فمررت على مأمور السجن وقلت له هناك لائحة للسجون

تحكمك وتحكمني وتقضي بأنه لا يجوز لك أن تقبل فى السجن إلا المحكوم عليهم أو المحبوسين حبساً قانونياً فما هو المبرر الذى دعاك لقبول إيداعى هذا المكان، ثم قلت له إنك مسئول عن ذلك لا يعفيك أن تكون منفذاً لأمر لأنك تنفذ حكم القانون لا أهواء رؤسائك، فلم يجد جواباً وأخذ يتلطف ويخفف عنى، فقلت له: أنا لست فى حاجة لشيء من ذلك، أنا أطلب منك إبلاغى عن سبب وجودى فى هذا المكان وطلبت ورقة وقلماً وحررت له طلباً بذلك، وأنا فى قمة الانفعال.. وطبعاً لم يكن لذلك أى أثر.. ولم يكن له فى حقيقة الأمر أى رأى بل كان الرأى والأمر كله لضابط المباحث العامة ومخبريه.

وكنا دائمى الحديث معاً خلال الأبواب الحديدية ولكنه حديث مسموع للكل. ومن ثم كان فيه كثير من التحفظ، والرمز والغريب أن أحداً منا لم يتصور شيئاً عن تلك الاتهامات المفتراة التى وجهت إلينا من بعد، وما كان لها ـ وهى اختلاق وتزييف ـ أن تخطر لنا على بال..

وكنا ننقسم إلى ثلاث مجموعات متباينة فكان هناك ركن النشاط الذى يضم السادة حلمى السعيد ومحمد فايق وعلى صبرى وشعراوى جمعة فى أربع زنزانات متقابلة وكانوا دائمى الحديث والحكايات والنكات والنوادر التى كان غالباً ما يطلقها ويتصايح بها المهندس / حلمى السعيد. وكان هناك ركن الهمس الذى يضم السادة سعد زايد وكان شديد الحماس والعصبية وسامى شرف وعبد المحسن أبو النور وأنا ولم يكن يدور الحديث غالباً إلا بينى وبين السيد/ سامى شرف لتقابل حجرتينا ثم كان السيد/ حلمى السعيد من حين لآخر ينادينى ونتبادل معاً مع تباعد حجرتينا حديثاً صاخباً مرحاً كان يسرى عنى كثيراً، من ذلك مثلاً أنه سألنى مرة بصوت جهورى: هل تعرف لماذا سميت أبو زعبل بهذا الاسم؟ هل هناك شيخ بهذا الاسم؟. وطلبت إليه مازحاً أجلاً للمراجعة، وبعد فترة قلت له بعد تبادل الحديث مع سامى شرف كان هناك قائد فى جيش عرابى بهذا الاسم وعسكر فى هذا المكان فسمى باسمه، وكان له ابن يعمل بمصلحة السجون فبنى السجن إحياء لذكرى والده، فيعلق حلمى السعيد أليس له وقف حتى نصير بعض مستحقيه، فنرد بأنه أوقف محاجر أبى زعبل وهكذا، وكان حلمى السعيد يستوقف

الجاويش وهـو رجل مهم لأن مـعه مفاتيـح الزنازين وصولجـانه الذى لا يضـعف إلا أمام مخبر المباحث، ويعرض علـيه قصة أبى زعبل ويـستفسر منه عـنها فيضرب الـرجل كفاً بكف ولا يرد.. ومن الغـريب أن هذا الحديث شغل ذكاء رجال المبـاحث وتصوروه شفرة تختفى وراءهـا أسرار فأخذوا يتساءلون ويتحـرون وظلوا فى حيرتهم إلى مـا بعد الحكم وعودتنا إلى أبى زعبل فعادوا لسؤالنا عن اللغز وتركناهم فى حيرتهم.

مرة أخرى نادانى السـيد حلمى السعيد بعد منـاقشة طويلة بينه وبين فـريقه وقال لقد قررنا إعـادة الألقاب، وكان ذلـك سخرية وتـوقعاً مبـكراً لتراجـع الأوضاع إلى مجـتمع الفوارق وأوضـاع ما قبل الثورة وأصبح النداء بينـنا رفعة البـاشا ودولة الباشا أو مـعالى الباشا كل حسب منـصبه الذى تولاه.. وطبعاً لم يفهم أحد من رجال المـباحث سر النكتة ولا دلالتها المبكرة..

ومرة ثـالثة نادانـى وقال أنت رجل قـانون ومعك الـدكتور لـبيب نريـد معرفة حـكم الدستور فى أن السيد كمال الحناوى وكيل مجلـس الأمة حينذاك عندما علم مصادفة بأمر الجلسـة التى أعدت للـفصل الأول للمـهزلة بفـصل رئيس المجلـس ووكيليه وعـديد من أعضائه، تـوجه للمجلس يـستطلع الأمر، وطبـعاً كان فى ذلك كشف وتـعرية للتمـثيلية الهزلية حيث كان عـدد الحاضرين ضئيلاً لا يكمل النصاب، فاعتـدوا عليه وقال السيد/ حلمى السعيد مازحاً إنهم حملوه إلى خارج حرم المجلس.. ويتساءل حلمى السعيد: هل خارج حرم المجلس يعنى خارج المبنى أم خارج سور المجلس وهكذا..

وأما المربع الأخـير فهو المربع الـصامت وكان يحوى السـادة د. لبيب والفريـق محمد فوزى وأمين هويدى وكانوا نادراً ما يتبادلون الكلام ويشتركون معنا فى أحاديثنا.

ولم تـطل تلك الـفترة فمـا لبثت أن استدعيت لـلتحقـيق وأعدت إلى الـقلعة بـعد منتصف الليل.. ولقد كـان لنقلى لسجن القلعة وقع طاحن على نفـسى فقد سمعت عنه فترة وجودى بأبى زعبل مـا أفزعنى حين رأيت السيارة تتجه إلى شـارع محمد على بدلاً من أن تتجه إلى أبى زعبل لتعيدنى إليه، وسألـت الضابط المرافق عن اتجاهنا فأفهمنى أننا فى الطريق إلى سـجن القلعة مدة التحقيـق لمشقة العودة إلى أبى زعبل وحضـور التحقيق يومياً، وصعدنا إلى القلعة ومرقنا إلى مكان لـم يخطر ببالى قط أنه مبنى لسجن رغم أنى كنت كثيراً ما أتردد علـى مسجد القلعة المجاور تماماً للسجن.. طرقـات على الباب لتفتح

ثوة يغيب بعدها الحارس ويعود ليفتح الباب وندخل إلى حجرة هى مدخل السجن الداخلى يجلس بها ضابط متجهم، وأجلس أكثر من ساعة دون أن أفهم لذلك علة، رغم تعبى وإرهاقى ورغم أن الساعة جاوزت الواحدة صباحاً، وبيننا وبين داخل السجن باب آخر مغلق وأصوات بالداخل تستغيث، وأصوات أخرى تهاجم وتعلو وتهدد، وتوسلات وإنكار، وفهمت ما يجرى بالداخل وما يحتمل أن أتعرض له. وبعد ساعة حل السكون وفتح الباب وقام الضابط فجردنى من الحزام وحتى النظارة ورغم أننى أتيت من سجن آخر فإنه فى وقاحة واضحة قام يتحسس جيوبى ويفتشها.. واقتادونى إلى زنزانتى حيث وجدت حقيبة ملابسى قد استحضروها من أبى زعبل وأغلقوا الباب، فكان الحر والرطوبة القاسية والعرق يتصبب، والنوم لا يطرق لىَ جفن حتى الصباح وجلست أتأمل المكان، سرير عبارة عن بقايا شرائط معدنية يعلوها مرتبة رقيقة تسرح فيه أسراب البق وعلى الجدران متعددة الأحجام والألوان، وتركت آثارها نقشاً قذراً على المرتبة والمخدة، ومنضدة صغيرة، كوة صغيرة أعلى الباب لا ينفذ منها أى ضوء لصغرها وقربها من السقف وسمك الجدار وفتحة أخرى فى السقف يفترض أنها للتهوية والضوء ولكن الأتربة والقاذورات والعنكبوت التى تجمعت عليها قد سدتها تماما، وغير ذلك جدران صماء مرتفعة داكنة اللون وباب أسود سميك له صوت مزعج كلما فتح أو أغلق، والحجرة لا تتسع لغير السرير الصغير والمنضدة.. وقرب السقف مصباح كهربى خافت إذا أطفئ صار الجو ظلاماً ليلاً ونهاراً، ومن ثم فهو مضاء دائماً ويعمل بمفتاح عمومى خارجى. وهو إذن قبر تماما، كالقبور المجاورة فى المدافن القريبة إلا أنه فوق الأرض، وسكانه أيضاً مغيبون عن الدنيا تماماً وعن الحياة، إلا من أنفاس تتردد وحساب يومى يبدأ عادة قرب منتصف الليل وحتى الفجر تماماً كحساب الملكين بالقبر.. وكان ممدوح سالم بعد تعيينه وزيرا للداخلية قد عين مساعده بالإسكندرية سيد فهمى مديراً للمباحث العامة التى سموها مباحث أمن الدولة، واستجلبوا معهم أعوانهم بالإسكندرية لتولى تحقيقات ما سموه قضية ١٥ مايو، والتى بدأت ببلاغ من ممدوح سالم فى الساعة التاسعة مساء يوم ١٣ مايو سنة ١٩٧١ أى قبل تقديم الاستقالات.

وكان رجال المباحث العامة من فرع الإسكندرية يحضرون قرب منتصف الليل كل ليلة ويستحضرون المقبوض عليهم واحداً واحداً ويوالون الضغط والتهديد والترهيب ثم الترغيب أحياناً والإغراء وأستمع إليهم لقرب زنزانتى من مكتبهم فأسمع أصوات

الإصرار على الإنكار والاستغاثة والبكاء والصراخ وأسمع التهديد وأحياناً الصفعات.. ثم بعد الفراغ من واحد ينادون آخر والنداء بأرقام الزنازين.. فقد كانت السرية شاملة حتى أسماء الموجودين بالمبنى.. فالزنازين مغلقة باستمرار لا يتسنى لأحد داخلها أن يرى شيئاً بالخارج، وظللنا لفترة لا يعرف أى منا المجاورين له ولا نرى الضوء إلا عند خروجنا إلى التحقيق، ولم يحاول أحد من هؤلاء الضباط أن يتصل بى، كما علمت من بعد أنهم لم يتصلوا بأحد من كبار المقبوض عليهم، وقد فهمت من تسمعى للمحاورات بينهم وبين بعض المقبوض عليهم الآخرين أنهم كانوا يوجهونهم بأنه لا مسئولية عليهم فهم ضحية الكبار وإذا ما ألقوا عليهم الاتهام تخلصوا من مسئوليتهم.. فيقولون لأحدهم «أنت مالك أنت عبد المأمور» ولآخر «انت كنت مجرد عضو بالتنظيم الطليعى كانت تأتى لك تعليمات من قيادتك قل ذلك وتخلى مسئوليتك.. هل كنت تستطيع معارضتها» ويصر الآخرون على الرفض والإنكار وهكذا..

وساءت صحتى بسبب الحرارة والرطوبة والقلق والأرق المستمر، وفقدان الشهية للطعام وطلبت الطبيب الذى أشار بضرورة فتح زنزانتى للتهوية وتخفيف حرارتها لفترة كل يوم وفعلاً بعد حوالى شهر سمح بفتح الباب ساعة فى اليوم ولكن لم نكن نهنأ بهذه الساعة، إذ كلما طلب أحد التوجه لدورة المياه أو دخل واحد من المحبوسين أغلقت الأبواب حتى لا يراه أحد.. ورغم هذا الحظر الشديد فقد عرفت بعد فترة المجاورين لىَ وكانوا كمال الحناوى ثم محمد فايق ثم زنزانتى ثم أمين هويدى وأحمد شهيب الذى عرفت بوجوده مبكراً من صوته حين داهمه مغص شديد فى إحدى الليالى وكنت قد عرفت بوجود السيد/ محمد فايق مجاوراً لىَ من صندوق المطافئ ذى الواجهة الزجاجية والذى كان موجوداً تجاه زنزانتينا ويعكس صورتنا حين نقترب من الباب عند فتحه وخلاله كنا نتبادل الإشارات، وظللنا هكذا بلا صحف ولا راديو ولا اتصال بأحد ولا زيارة ولم يسمح حتى بلقاء محام أياما وشهوراً. أخرج خلالها أحيانا إلى التحقيق الذى انتهى سريعاً وظللت أقاسى الوحدة والفراغ، اللهم إلا القراءة فى بعض ما يتيسر من الكتب وهو قليل وفترات من التأمل الطويل وأحياناً تأمل أسراب البق متعددة اللون والحجم فى طوابير تتقابل وتتوقف أحياناً على الجدران كأنها تحكى أو يحدث بعضها البعض وكان أكثر القراءة فى المصحف الشريف الذى كان الكتاب الوحيد الذى حملته معى يوم ١٦/ ٥ والحقيقة أن ظاهرة التدين دائماً تبدو واضحة فى السجن، وليس عيباً

طبعاً أن يرجع الناس إلى الله ساعة المحنة وأن يسأله الإنسان من خلال الطاعة والرجوع إليه المغفرة والإنقاذ من المحن ولكن كثيراً ما تكون ظاهرة طارئة وليست أصيلة إذ يندفع الإنسان إليها فى تطرف شديد يبالغ فيه.. ومن طريف ما شاهدت أحد العسكريين الكبار المحكوم عليهم والذى التقيت به فى أبى زعبل حين عودتى إليه كما سيرد بعد قليل حكى لىَ كيف أنه عند دخول السجن بدأ الصلاة وفكر أنه ينبغى أن يقف فى الصلاة وقفة «انتباه» وهذا أقل ما يجب فى تصوره فى حضرة الله سبحانه وتعالى، ولاحظ ذلك عليه أحد الوعاظ فقال له لا تقف هكذا فإن الله لا ينظر إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم.

وكنت أقضى أوقاتاً طويلة أقرأ على الجدران ما سطره نزلاء الزنزانة قبلى من مختلف الهويات والاتجاهات السياسية والجنسيات والأعمار أيضاً.. كل منهم حرص على أن يكتب اسمه وتاريخ دخوله وأحياناً تاريخ خروجه ثم عبارات الشجاعة واستنكار ما وقع عليه من ظلم والتنديد بسجن القلعة الذى وجد منذ عهد المماليك ثم جدده الإنجليز وأودعوا فيه المناضلين الوطنيين، واستمر بعد الثورة لم تشمله للأسف رياح التغيير الشامل وكان أحرى به أن يهدم لا سجن الأجانب الذى يعتبر من فنادق الدرجة الأولى بالنسبة لقبر القلعة (السجن) وسجن الأجانب كان فيضاً من الرفاهية حسبما أخبرنى بعض نزلائه وعارفيه.

ومن الغريب أن يحتفل السادات من بعد بهدم جزء من سجن طرة زعماً بأنه هدم لأحد معاقل القهر ويبقى سجن القلعة يستقبل السجناء ويدخل فى اختصاص المباحث العامة - أمن الدولة الآن -[1] علماً بأن سجن طرة لا يزال قائماً للآن وزِيدَتْ فيه أقسام أخرى وكان الاحتفال بهدمه إحدى التمثيليات.

ولكن تسنى لىَ بعد فترة فتح ثغرات فى هذا الحصار المميت فتوطدت العلاقة بينى وبين أحد المنوط بهم الحراسة، وكان إنساناً، لم يتردد فى أن يجيبنى عن أى سؤال أو استفسار وكان يقرأ الصحف يومياً ويلخصها لىَ فى الصباح، ولأول مرة عرفت منه بانقلاب السودان وبانقلاب المغرب وموقف مصر وليبيا منهما على وجه الخصوص.. وأعطيته رقم تليفون شقيقتى فطلبها وطمأنها علىَّ وكانت مفاجأة لها.. وهو فى الحقيقة عينة نادرة وسط أقرانه والذين يدربون عادة على معاداة أية قيمة إنسانية ويجردون من كل نوازع الخير والإنسانية وتقوى فيهم نوازع الشر والعداء.

---

[1] تحول سجن القلعة الآن إلى متحف حربى وهو على يمين مدخل مسجد محمد على بالقلعة.

ورغم شعارات سيادة القانون فإن سجن القلعة لا يتبع مصلحة السجون، وليس للشرطة العادية فيه دور إلا الحراسة الخارجية، أما الإشراف الفعلى والإدارة الفعلية فللمباحث العامة، ورغم ما ينص عليه القانون من عدم جواز اتصال أجهزة السلطة بأى من المحبوسين على ذمة القضايا التى يجرى تحقيقها إلا بإذن أو سلطة التحقيق على أن يثبت مأمور السجن ذلك كتابة، ورغم ذلك فإن المحتجزين بسجن القلعة فى أيدى سلطة المباحث العامة سلطة القهر وتوجيه التحقيقات أو اختلاق القضايا والأدلة والاتهامات تتصل بهم تهديداً وإرهاباً وتوجيهاً وقهراً.. وسمح لنا بتبادل الخطابات مع ذوينا ولكن رحلة الخطابات تأخذ ما لا يقل عن تسعة أيام ومثلها فى الإياب حتى أننى كتبت مرة لشقيقتى خطاباً قلت لها فيه أرجو أن تكتبى لى سطراً واحداً للاطمئنان ولا تزيدى حتى لا تثقلى على ذكاء رجال المباحث فيأخذ الخطاب فى أيديهم عشرة أيام فى محاولة لمعرفة ما وراء السطور مما يسرح به خيالهم العدوانى السمج..

وكتبت لممدوح سالم وزير الداخلية وقتها خطاباً قلت له فيه وصفاً كاملاً لسجن القلعة وما يجرى به، وختمته بأنه من العيب أن يظل هذا السجن العتيد موجوداً رغم تقدم الإنسانية وارتفاع قيمة الإنسان وكرامته وإعلان حقوقه، وأحرى به أن يتحول إلى متحف كسجن الباستيل وسجون القياصرة فى الاتحاد السوفيتى كما قلت له أنه إذا كنا قد نسيناه ونحن فى السلطة أو لم نعرف حقيقته فدارت الأيام بنا إليه، فها قد علمت والأيام تدور والفلك لم يتوقف والحذر مطلوب ومرغوب وطبعاً لم أتلق جواباً.

ولم يكن بالزنزانة سوى جردل للتبول وزجاجة مياه، وكان علىّ إذا ما رغبت فى استعمال دورة المياه أن أنادى للمخبر الذى يتحقق من خلو الدورة من غيرى وأن يغلق كل الأبواب التى سأمر عليها إلى أن أعود وهكذا مع كل واحد غيرى.

وانتهى التحقيق دون أن يوجه إلىّ أى اتهام وظللنا ننتظر والأيام تجرى فى تثاقل وملل وعرفت من أحاديثى مع بعض الضباط كثيراً من جوانب التحقيقات والاتهامات، ولكن كان هناك دائماً عنصر «مطمئن» ولو بخديعة النفس، وهو أنه لم يوجه إلىّ أى اتهام طوال تلك الشهور إلى أن استدعيت فى آخر يوم لنا بسجن القلعة وقبل إعلان قرار الاتهام بيوم واحد ليوجه إلىّ المدعى العام اتهاماً مضحكاً بالخيانة العظمى، وصفاً مجرداً دون وقائع فاعترضت بأن توجيه الاتهام يكون بالوقائع التى تكوِّن الوصف وكان اعتراضى ساخراً حيث قلت له: «هكذا تعلمنا» .

وإثر إعلان قرار الاتهام لنا بسجن القلعة وقع صخب شديد فى السجن واختل النظام الصارمْ والقيود الشديدة وأطل كل منا من زنزانته يحادث الآخر وكأننا نلتقى بعد سفر ولم نكن متجاورين خلال المدة من أوائل يونيو لآخر أغسطس.. وفى الفجر غص السجن بالضباط والجنود والمخبرين واقتيد كل واحد منا ومعه حاجياته ومعه ضابط مباحث ومخبران إلى سيارة خاصة فى طابور طويل من السيارات يحيط بها سيارات جيب مليئة بالجند المدجج بالسلاح ويتقدمها راكب دراجة بخارية وخلفه سيارة «نجدة» وخلف الموكب سيارات نقل كبيرة محملة بالجنود شاكى السلاح. ومررنا من القلعة إلى شارع صلاح سالم إلى مدينة نصر حيث السجن الحربى وطوال الطريق اصطف على الجانبين جنود مسلحون والناس فى الشوارع الذين صحوا مبكراً لأعمالهم مشدوهين بهذا الموكب الغريب، ووصلنا قرب طلوع الشمس إلى فناء السجن الحربى .

وبدأت رحلة جديدة ثالثة وأيضاً إلى المجهول فقد سألت الكثيرين عن السجن الحربى، وكنت قد سمعت عنه قصصاً كثيرة من قبل فلم أجد لدى أحد معلومات عنه اللهم إلا أحمد شهيب والذى كان قد قضى به أياماً وطمأننى بأنه أفضل من القلعة..

ونزلنا من سياراتنا وأخذ كل منا إلى زنزانته منفرداً وضم مبنى واحد كلا من السادة د. لبيب شقير.. محمد فايق.. على زين العابدين.. فريد حسانين... سعد زايد.. ثم شعراوى جمعة وعبد المحسن أبو النور وسامى شرف ولكنهم نقلوا إلى مكان آخر بعد أسبوع ثم أحضروا الأستاذ فريد عبد الكريم فى زنزانة مواجهة لىَ ثم السادة / حلمى السعيد.. ومحمد عروق.. وأمين هويدى.. وعلى السيد على .. منير حافظ.. د. مفيد شهاب.. محمد المكاوى وقد أودع كل فى حجرة منفرداً.

وكنت فى غاية الإرهاق وفى حاجة إلى النوم بعد السهر المتواصل ورغم صغر الزنزانة وتشابه محتوياتها إلا أنها أكثر نظافة ولها نافذة كبيرة أعلى من قامة الإنسان قليلاً بحيث كنت أقف على حافة السرير وأستطيع الإطلال منها على ما بخارجها كما كانت تسمح للضوء والهواء بالدخول وكنت فى قمة السعادة بها، ثم حضر إلينا كبار ضباط السجن فى أدب شديد على عكس تجهم وعدوانية رجال السجون المدنية ممن سبق لىَ التعامل معهم وخاصة رجال المباحث وقال لىَ أحدهم أنت فى ضيافة وحدة من وحدات القوات

المسلحة.. وكان هذا هو أسلوب التعامل المستمر من جميع المسئولين بالسجن الحربى على مختلف رتبهم، ولكنهم كانوا أحياناً وخاصة فى الفترة الأولى مقيدين بتعليمات عنيفة من المدعى العام، ورقابة من المباحث العامة، حتى أنى فى إحدى جلسات المحاكمة تسلمت بعض الأدوية وأثناء عودتى قال لىَ ضابط المباحث المرافق إنهم يمنعون إدخالها بالسجن الحربى، وطلب منى تسليمها له، فأردت أن أغيظه فقلت له «السجن الحربى» ممتاز ورجاله أكثر امتيازاً وليس لديهم أى تعنت ولا يوجد عندهم أى ممنوعات، وإذ به يتقدم بتقرير بمضمون الحديث معترضاً على تسامح السجن الحربى الذى حدثته عنه باعتباره فى نظره وفى تقدير العقل المباحثى العدوانى تفريطاً، وقابلنى مدير السجن منزعجاً فلما أخبرته ما جرى ووجهة نظرى قال: أرجوك لا تذكرنا بخير أمامهم ولا تذكر أسلوب معاملتنا حتى لا ندخل فى تعقيدات.. كانت الحجرات كلها مفتوحة طوال الوقت اللهم إلا عند الذهاب والعودة من دورة المياه حيث تكون الأبواب كلها مغلقة.. كما كانت الصحف أيضاً ممنوعة وكذلك الراديو.. ولكن سمح لنا بالورق والقلم بل كنا نشتريه من «كانتين» السجن، وكنا نحصل على ما نريد بواسطة جندى خاص للمشتريات فى أى وقت، كانت المعاملة إنسانية إلى حد كبير قياساً طبعاً كما قلت على معاملة الشرطة مما أزال التوتر والعصبية وأراحنا نفسياً.. كما تيسر لنا الحصول على كثير مما كان ممنوعاً كالساعة والقلم والورق وكنا نحصل على الصحف أيضا من العنبر المجاور والذى كان يحوى بعض المحكوم عليهم من العسكريين..

ثم فتحت الأبواب بعد فترة وجيزة مع حظر الاختلاط ولكن تقارب الزنازين يسر لنا التحدث والمناقشة وأصبح عرفاً متفقا عليه بيننا وبين المسئولين بالسجن أن نتحدث ونناقش ثم أيضاً نلتقى ولكن على أن يلزم كل منا حجرته عند المرور حفاظاً على مظهر النظام والتعليمات ولم نر بأساً من ذلك منعاً من حرج مسئولى السجن .

وكانت الزيارات تتم فى أماكن خاصة متجاورة فى مدخل السجن ولم يكن أحد يحضرها معنا من المسئولين بالسجن كما جرى ذلك فى السجون المدنية، والغريب أنه كان يتواجد فى أيام الزيارة وفى الفناء الخارجى أحد ضباط المباحث العامة لمراقبة الزيارات.. وكأنما لا ثقة فى جهاز سواهم حتى ولو كان جهازاً عسكرياً يتبع المخابرات الحربية..

ومن طُرَف هذه الفترة أن الزيارة كانت فرصة لتلاقينا وتلاقى أسرنا وتعارفها وأكثرها لم يلتق من قبل بل نحن أيضاً أكثرنا لم يلتق من قبل ولم يتعارف ومن هنا سجلت

آنذاك فى يومياتى بتاريخ ٩/ ١١/ ١٩٧١ «وتفتح الزيارة فرصة للقاء الكثيرين من الإخوة المحبوسين فى أماكن أخرى.. وبتاريخ ١٣/ ١١/ ١٩٧١ سجلت فى يومياتى «اليوم تتم الستة أشهر فى ظل الإجراءات الشاذة التى بدأت فى ١٣/ ٥ بتحديد الإقامة ثم الاعتقال اعتباراً من مساء ١٦/ ٥ وهى إجراءات منافية للقانون، ومع ذلك فإنها تتم فى ظل شعار سيادة القانون ودعواه المرددة على لسان «طبالى الزفة» والغريب أننا فى حكم السلطات وإلى الآن محبوسون حبساً انفرادياً وفى حكم الواقع نلتقى ونعيش أسرة واحدة مختلطة دائماً أكلا وصلاة وإقامة وسمرا.. ولكن من حين لآخر يركب الامباشى محمد الذعر ويقول تعليمات العقيد مدير السجن عدم الاختلاط ويثور البعض والكل يسمع ويصهين ولكنها مضايقات وضيق فى الأفق. فمثلاً كنت مريضاً وملازما الفراش وتعليمات الطبيب عدم الحركة وبالتالى أحتاج التمريض المستمر وإعداد الطعام والشراب والدواء ولم يفكر أحد فيمن يقوم بذلك وطبعاً قام به الزملاء..

وكان يقوم بتنظيف الحجرات وغسل الأوانى وأعمال النظافة مجموعات من المجندين المحكوم عليهم.. وكان الملفت لنا والمؤلم سوء معاملتهم والحرص على إذلالهم بالضرب والشتائم وكنا نسمع منهم الكثير من صنوف الإيذاء والإهانات التى يتعرضون لها، وكنا نناقش المسئولين عن السجن ضباطاً وجنوداً فلا نجد لديهم إلا التبرير لهذا الأسلوب بمقولة أنهم إذا لم يتبعوا معهم هذا الأسلوب صعب عليهم ترويضهم وتطويعهم وهو طبعاً منطق القهر .

ومن الغريب أيضاً أن نرى فى العنبر المجاور لنا ضباطاً من رتب مختلفة يقضون عقوبة أو ينتظرون المحاكمة أو الحكم ويقوم عليهم جنود وجاويشية، وكنا نتساءل كيف تكون حالة هؤلاء النفسية عند عودتهم إلى وحداتهم إزاء الجنود الذين تحت قيادتهم وكان زملاء لهم يتولون سجنهم وهى مفارقة غير لائقة..

وعلى مقربة منا كان هناك عدد من الأسرى الإسرائيليين يعيشون فى رفاهية لديهم كل سبل الراحة ووسائل الترفيه.. الراديو والتليفزيون والصحف ويدخلون السينما ويحصلون على كل رغباتهم وفى الجملة يحظون بمعاملة لا نتمتع نحن بنسبة ضئيلة منها.. وعاد الأسرى الإسرائيليون إلى بلادهم وأهليهم وأفرج عن الجواسيس على فترات قبل قضاء العقوبة وغيرهم ممن حوكموا لجرائم شائنة.. وبقينا نحن نتنقل بين السجون.

وقد كانت فرحتى بحصولى على القلم والورق عظيمة حيث حرمت منها طوال الفترة السابقة وبدأت الكتابة فكانت متعة وراحة نفسية كبيرة أن أسجل خواطرى وأفكارى ومشاهداتى وأن أفرغ فيها همومى وبدأت أستحث ذاكرتى لأسجل الفترات السابقة بالقلعة وأبى زعبل ولكن كثيراً من التفصيلات ضاع نتيجة الاضطراب النفسى والصحى الذى صاحبنى فترة طويلة..

لقد كانت فترة السجن الحربى مليئة بالتناقضات، فَتَحْتَ شعار سيادة القانون نوضع ونحن مدنيون فى السجن الحربى ورغم وجودنا بالسجن نقع تحت هيمنة وتوجيهات وتعليمات المدعى العام الذى لم يكن يضع حدودا لنفوذه ثم للمباحث العامة!!

وبطريقة ما كنا نحصل على الصحف يومياً كما كان لدينا أجهزة راديو رغم أنها ممنوعة ويواصل محامونا فى الخارج جهودهم لدى المدعى العام للسماح بها!! وهو مُصِرٌّ على الرفض ويمنع عنا الورق والقلم فى أبى زعبل والقلعة ويباح لنا بالسجن الحربى ونشتريه من «مقصف» السجن.. ونعيش معاً نلتقى ونتحادث ونناقش أحداث القضية اليومية والأخبار المختلفة فى حين أن تعليمات المدعى والمباحث أن يبقى كل منا بزنزانته منفرداً معزولاً عن الآخرين ورغم أننا نتوجه يومياً فى سيارة واحدة للمحكمة ونبقى طوال الجلسات معا، فحين نعود يأخذوننا واحداً بعد الآخر منفردا إلى زنزانته وهكذا مفارقات مضحكة ليس لها معنى يعقل..

ومرضت بعد صيام يوم واحد من أول رمضان قضيته بالسجن فقد داهمتنى حالة قيئ وإسهال شخصها أطباء السجن بأنها التهاب كبدى ورفضوا حضور الطبيب الذى يعالجنى من فترة ويعرف حالة كبدى.. ولكنهم على أى حال فى السجن الحربى بذلوا ما استطاعوا من عناية لعلاجى.. ولكن حالتى كانت تحتاج تمريضاً ورعاية خاصة حيث تقتضى ملازمة الفراش بلا حركة وتسجيل النبض والحرارة على فترات متقاربة فضلاً عن نظام غذائى مخصوص وكل ذلك يتنافى مع استمرارى فى الحبس الانفرادى بالسجن ويقتضى نقلى إلى مستشفى.. ولكن السلطات أصرت على بقائى رغم احتمال العدوى ولولا عناية الزملاء وتفرغهم لتمريضى ورعايتى لتعرضت لمخاطر كثيرة. ومازلت أذكر بالفضل ما قام به نحوى فى تلك المحنة الإخوة د. لبيب شقير وأمين هويدى ومحمد فايق. وبعد نقلى إلى أبى زعبل مرة ثانية زارنى الدكتور أبو شادى الروبى الذى طوقنى بفضل عيادتى وتمريضى فى طرة وأبى زعبل وأكمل علاجى.

ويوم الحكم أدخلنا واحداً واحداً لسماع الحكم على خلاف ما قدرنا وأخذ حافظ بدوى يقرأ الحكم فى تلعثم وبدوى حمودة يتخفى وراء نظارة كبيرة خجلاً فيما ظننت وحسن التهامى لا يخفى شماتته وتشفيه وهو يتخفى وراء مظاهر التدين، واندفعت بصوت جهورى «ياحافظ يا خائن قبضت الثمن، يا بدوى أيها العجوز هكذا تختم أيامك».. وجذبنى ضابط المباحث خارج القاعة.

وللحق فإن اختيار هؤلاء الثلاثة كان مقصوداً.. فحافظ بدوى اختاروه فى أعقاب إسقاط عضوية مجلس الأمة عن رئيسه فى ١٤/ ٥ سنة ٧١ رئيساً للمجلس وخطب مهاجمًا لنا وصوت مؤيداً اتهامنا وإسقاط العضوية عنا بل الأغرب أنه كان شاهداً ضدى ولكن سحبت وأخفيت أقواله من ملف الدعوى رغم أن المحقق وكان المستشار عبدالسلام حامد قد واجهنى بأقواله وأقوال فتحى فودة شريكه فى الواقعة التى أبلغا بها وهى حديث جرى بينى وبينهما، هاجمت فيه سياسة السادات أثناء حضورهما ذكرى أربعين والدى ببلدتى الروضة يوم كان السادات بليبيا لمباحثات الوحدة وقد قاما بتقديم تقرير بما دار بينهما وبينى من أحاديث.

وحين لوحت أثناء المحاكمة بأننى سأثير هذه الواقعة قابل حافظ بدوى الزميلين المرحوم على عبد المجيد المحامى والأستاذ محب القصبى المحامى ورجاهما فى تهدئتى وإسكاتى ومنعى من إثارة هذا الأمر ملمحاً لهما بالخديعة هو وبدوى حمودة بالاطمئنان لسلامة موقفى وقد ظل حافظ بدوى جاهزاً وبلا تردد لهذه المهام حتى نهاية عمره.. وأما بدوى حمودة فقد كان اختياره غريباً، وكان قبوله أغرب فقد كان رئيسا لمجلس الدولة ومستشاراً وقاضياً طوال حياته، ثم كان وزيراً للعدل وكان موفور الثراء، أى أن الله قد أرضاه من الناحية المادية ومن الناحية الأدبية، ولم يكن سائغاً قبوله عضوية تلك المحكمة الاستثنائية والتى كان يعرف سلفاً الظروف والملابسات التى تنعقد فيها وتصدر حكمها، كما أنه وقت اختياره كان رئيساً للمحكمة العليا التى تختص بنظر دستورية القوانين وما كان له أن يجمع بين رئاسة تلك المحكمة العليا وعضوية محكمة استثنائية تحت رياسة حافظ بدوى خريج كلية الحقوق فى الستينيات فى حين تخرج هو فى العشرينيات . وكانت لبدوى حمودة صلات وصداقات ومؤاكلة ومشاربة ومعايشة لعديد منا بما كان يحتم عليه حتى لو كان رئيساً أو عضواً بمحكمة عادية أن يستشعر الحرج من جلوسه للقضاء فى تلك المحاكمة لمجموعة اشتغل تحت رياسة وزمالة بعضها وصادق وعايش

البعض الآخر، وإذا صح لغير رجال القضاء ألا يحس هذا الحرج أو يقدره، فإنه لا يقبل من رجل جلس للقضاء أربعين عاماً تولى خلالها أعلى المناصب القضائية، وللأسف كنت أنوى إثارة كل هذه الأمور أمام المحكمة لولا أنى شاورت الصديقين المرحوم على عبد المجيد والأستاذ محب القصبى فنصحانى بإلحاح بعدم الكلام وترك الأمر لهما اقتناعاً بما لمح لهما حافظ بدوى وبدوى حمودة وطلبه إليهما ألا أثير هذه المسائل..

وأما حسن التهامى فقد جرى اختياره لتاريخه الطويل فى الخلاف مع أكثر الزملاء من المتهمين والعداء المستحكم بينهم وما يحمله فى نفسه إزاءهم من ضغن بسبب ثقة عبدالناصر فيهم وتوليته لهم المناصب الهامة، وقد قال هو فيما بعد فى أحاديث عديدة منشورة أنه قد أوغر صدر السادات من المجموعة ونقل إليه ما ادعاه من تآمرهم على السادات وسبق إلى الإدانة قبل أن يجلس إلى القضاء بقرار من السادات وهو غير مؤهل فنياً أو إنسانيا أو أخلاقيا لمثل هذه المهمة[1]..

وكان حسن التهامى معروفاً بأحاديثه وحكاياته الغريبة ونوادره التى يرددها كل من احتك به فى تندر وفكاهة، من ذلك ما رواه الأستاذ محمد إبراهيم كامل من أن حسن التهامى وقد كان يردد أن ديان هو المسيخ الكذاب الذى تنبأت التوراة بظهوره قال فى حضور السادات أنه قد واجه ديان بذلك فى المغرب فقاطعه السادات قائلاً «يا حسن مش عاوزين نجيب سيرة الموضوع ده الآن. وذلك لأن محمد إبراهيم كامل لم يكن يعلم عن الاجتماع السرى بين حسن التهامى وموشى ديان فى المغرب بترتيب من الملك الحسن الثانى.. كما رَوَى محمد إبراهيم كامل أن التهامى قال «انه قرأ التوراة والتلمود وتعمق فى دراستهما وتسنى له الاطلاع على وثائق ومخطوطات قديمة من بينها وثيقة سرية لا يعرف بأمرها أحد فيما عدا قلة معدودة من أحبار اليهود وتعتبر ذات سرية مطلقة وتتحدث هذه الوثيقة عن أن اليهود سيعيشون فى الشتات لأكثر من ألف سنة يعودون بعدها إلى القدس كى يُذْبَحُوا، وأن الله بعد أن غضب على اليهود حكم عليهم بالخروج من القدس والعيش فى المنفى مشردين فى أنحاء الأرض، وأنه بعد أن اطلع على هذه

(١) نشر حديثه بالأهرام كما نشر الأستاذ عبد الله إمام فى مؤلفه انقلاب ١٥ مايو ص ٨٧، ٨٨ «وقد ختم التهامى كلامه أنه قال للسادات ليلة وفاة عبد الناصر. ولن أقبل أن يقوم هؤلاء بالتآمر ولو كلفنى ذلك شخصى وأنا شخصيا كفيل بالتصدى لهم تحت أى ظروف وأرجوك ـ لأنور السادات ـ أن تقتنع بكلامى وقد نسب كلامه إلى ما سماه فراسة المؤمن.

الوثيقة قابل كبار الأحبار اليهود فى انجلترا فـأصيبوا بالذهول ثم الذعر وعرفوا فى النهاية أن اطلاعه ومجيئه إشارة من الله، فطلبوا منه أن يعود بعد ستة أشهر ثم عادوا فطلبوا مهلة خمس سنوات حتى يرتبوا أمورهم، وعقب محمد إبراهيم كامل بأن هذه القصة كانت السبب المستتر لبعض الاقتراحات التى ترددت فى فكر السادات بعد ذلك بشهرين أثناء مؤتمر القمة الثلاثى فى كامب ديفيد لحل مشكلة القدس.. وروى أيضاً محمد إبراهيم كامل أنه قال له عن ديان «إذا لاحظت عند مقابلته أنه يراوغ فى الحديث معك فما عليك إلا أن تقبض يدك اليمنى وأنت تنظر إليه ثم ترفعها أمام وجهه وتفرد أصابعك وأنت تصيح يا تهامى وستجد أنه سيعود إلى رشده على الفور.

وقال محمد إبراهيم كامل أيضاً إن التهامى كان الوحيد الذى ينزل فى استراحة بمفرده ووصف مجلس التهامى بأنه ما إن يعبر مدخل الاستراحة حتى يتلاشى فى لحظة جو الملل والتثاؤب ويحل جو من البهجة والمرح والدعابة، ويشد انتباه المجتمعين ويبدأ بآخر الأخبار فيقول مثلاً ـ والكلام لمحمد إبراهيم كامل ـ إن موشى ديان وافق منذ ساعة على عودة القدس إلى العرب ثم تكلم عن التصوف وعن تفسير الأحلام ويحكى كيف حل مشكلة المسلمين فى الفلبين وكيف استطاع أن يؤجل قيام الثورة فى الملايو لثلاث سنوات وكيف عالج نفسه من السم الزعاف بأن أغلق على نفسه الباب ثلاثة أيام لا يأكل ولا يشرب وراح يعالج نفسه بالسموم التى يحملها معه دائماً..

كان التهامى يعيش ويتحدث بهذه الأفكار الغريبة والادعاءات بالكرامات والخوارق حتى أنه دخل مرة على لجنة عليا كانت تسمى لجنة إعداد الدولة للحرب تضم مجموعة من كبار المسئولين وبادرهم بأن يوفروا جهودهم فإنه يرى الجيوش العربية تدخل القدس وترفع الأعلام الإسلامية.. كانت تلك شخصية أحد أعضاء المحكمة التى اختارها السادات للمساهمة فى مسرحية المحاكمة لنطق ما وضع من أحكام.

ولقد وقعت للأسف فى الخديعة وسكت طوال جلسات المحكمة ولذلك عندما قدمت لمحكمة الحراسة والتى انعقدت بدار القضاء العالى أصررت على أن أترافع عن نفسى بنفسى وبدأت الجلسة والقاعة معدة للتسجيل التليفزيونى لكلمة أبو زيد فهمى المدعى

العام فطلبت الكلام وحاول رئيس المحكمة منعى فأصررت وقلت: نحن والمدعى العام نمثل طرفين لابد من المساواة بيننا، فإذا سمحت المحكمة بأن يسجل ويذاع بيانه، فلابد من أن يسجل ويذاع كلامنا، وإلا فلا تسجيل له أو لنا وبعد تداول المحكمة قررت إخلاء القاعة من أجهزة التسجيل، وإذ أعاد المدعى الحديث عن تفاصيل المؤامرة المزعومة فتناولها بتفصيل وإسهاب، وبدأت أرد على كل كلمة قالها وموضوع أثاره، ورغم مقاطعة المحكمة لىَ أكثر من مرة بحجة الخروج على الموضوع حتى قلت إن كل كلمة سمحت بها المحكمة للمدعى يتعين أن يسمح لنا بالرد عليها وتناولها وفعلاً تضمنت مرافعتى :

أن السيد ممثل الادعاء قال فى تعميم مخل إنه كان يمكن لقانون الحراسة أن يتحرك سريعاً فى مجلس الأمة ويتغلب على كل ما وضع فى طريقه من عقبات وان كثيراً من الماثلين أمامكم كانوا من أشد الناس مقاومة لهذا القانون وأشدهم كراهية لما فيه من ضمانات..

وأقول أننى كنت رئيساً للجنة الحريات بمجلس الأمة سنة ١٩٦٨ وأننى الذى اقترحت على اللجنة ـ وذلك ثابت من محاضر أعمالها الرسمية بمجلس الأمة ـ التعديلات الجوهرية التى أجريت على القانون ١٦٢ ـ ٦٨ الخاص بالطوارئ والقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٦٤ الخاص بتدابير الأمن وذلك بتضييق نطاق الحراسة وأحوالها وفتح باب التظلم أمام محكمة أمن الدولة وتجدد هذا الحق كل ٦ أشهر وكذلك بالنسبة للمعتقلين، وبالمقارنة بين هذه التعديلات وبين القانون رقم ٣٤/ ٧١ الحالى نجد أنه نزل بهذه الضمانات وقلل منها الكثير فوسع فى حالات الحراسة وضوابطها ووضع ألفاظاً وتعبيرات عامة ومطاطة تتسع لكل شيء وجعل حق التظلم كل سنة وأناط بالمدعى الاشتراكى وضع التحفظ، وهو من حيث الواقع العملى كالحراسة سواء وكان حقاً لرئيس الجمهورية ونزل بحق الاعتقال من مستوى رئيس الجمهورية إلى مستوى المدعى الاشتراكى..

وإننى والدكتور لبيب شقير باعتبارنا من العناصر القانونية باللجنة التنفيذية العليا آنذاك قد كلفنا من الرئيس بوضع المذكرة الإيضاحية للقانون فى مراحله الأولى.. ومازالت المذكرة الإيضاحية تحمل الكثير من أفكارنا بألفاظها..

وحتى ١٣/ ٥/ ١٩٧١ ـ تاريخ تحديد إقـامتنا واستقالتنا ـ لم يكن الـقانون قد انتهت دراسته فى مجلس الوزراء ولم يكن قد أحيل لمجلس الأمة بل أحيل ـ كالثابت من تقرير اللجنة التشريعية ـ لمجلس الأمة فى ٢٥/ ٥/ ١٩٧١..

وتقول خطبة الافتتاح فإن كلاً منهم (أى المدعى عليهم) فى دولة مراكز القوى تجعل له خطورة خاصة يتعين أن نحمى منها المجتمع. ونحن نسأل ما معنى دولة مراكز القوى وأى دولة هذه ؟

لقد كانت الدولة التى كنا نتولى بعض مراكزها تـشمل بجانبنا السيد حسين الشافعى الذى كان لـصيق الصـلة بالرئـيس عبد النـاصر ويشغـل أعلى منـاصب الدولة مـن سنة ١٩٥٢ إلى الآن.. وبلا انقطاع.. والدكتور محمـود فوزى وكان وزير الخارجية ومستشار الرئيس عبد النـاصر ثم عضواً باللجنة التنـفيذية العليا ثم رئيساً لـلوزراء وهما الآن نائبا رئيس الجـمهورية.. وكان الـدكتور عزيز صـدقى رئيس الوزراء الحـالى وزيراً للصـناعة ونائباً لرئيس الوزراء ومـستشاراً للرئيس عبد الناصر أكثـر من ١٥ سنة.. وكان المهندس سيد مـرعى سكرتير أول الـلجنة المركزيـة حاليا وزيراً للـزراعة والإصلاح ونائباً لـرئيس الوزراء وكانوا جميـعاً أعضاء باللجنة المركـزية.. وكان الدكتور مصطفى أبـو زيد فهمى عضواً باللجنة المركزية.. أين كان هـؤلاء فى ظل دولة مراكز القوى وماذا كان دورهم وما هى مسئـولياتهم، ويكفى الـرجوع إلى محاضر اللجـنة التنفيذيـة العليا واللجنـة المركزية ومجلـس الوزراء لنرى ماذا أثاروا مـن مواضيع وآراء وانتقـادات.. هل كانوا يعلـمون بما يجرى أو لا يعلمون وكما يقول الشاعر:

إن كنت لا تدرى فتلك مصيبة.. أو كنت تدرى فالمصيبة أعظم

وأيضاً تـقول خطبـة الافتتاح فـلم نشأ أن نكـيل لهؤلاء بمـا كانوا يكـيلون للـناس به وتركنا حسابهم للشعب وللديان الأعظـم فى سماه.. ونحن نتحدى أن تكون لديه واقعة واحدة يحجم عن تقديمها بل نلح ـ كواجب وطنى فى تحقيق كل واقعة ـ أن تكون هناك شجاعة المـسئولية فى الإعلان عن المـسئولين وتحديدهم ومـساءلتهم فإخفاء الحـقائق عن الشعب جريمة فى حقه.. والإحجام هنا ليس حفاظاً على تقاليد إنسانية لأن ذلك يناقض الواقع الذى يشهد بما امتلأت به الصحف من أكـاذيب ومفتريات فترة وجودنا فى السجن فى مايو ويونـيو ويوليو وأغسطس سنـة ١٩٧١ محجوبين عن قراءة الـصحف أو سماع الإذاعة وممنوعين عن الرد أو الدفاع ولم يثبت صدق واقعة واحدة منها.. وكما قال بعض الزملاء أيـن ما يدعيـه الادعاءـ عما يسـمعه الآن وعمـن يسمع؟ـ مما سـمعناه مـن أنين

المقهورين والمنهوبين فى أرض الإقطاع ومصانع رأس المال المستغل.. وأين هذا الكلام مما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ٣٤/ ٧١ أن الحراسة كانت.. «ذات دور كبير فى إرساء النظام الاجتماعى والاقتصادى وقامت بمهام وطنية واجتماعية ودفع عجلة التحول إلى الاشتراكية وتعميق العلاقات الاجتماعية.. ».

وبالقطع لم تكن وسيلة انتقام أو قهر للخصوم السياسيين.. أو كتم أنفاس ذوى الرأى.

ويقول الادعاء (وأذن الله للجمهورية الثانية أن تقوم فى ١٥/ ٥ وقد تساءلنا ما هذه الجمهورية الثانية؟ ومن أعلنها؟ وأى من وثائق الدولة تعلنها أو تفصح عنها.. وإذا صحت فهل هى انقلاب أو ثورة على الجمهورية الأولى؟ فإذا صح ذلك فهل يمكن أن تنسب لنا تهمة التآمر ؟.. ومع ذلك فالوثائق السياسية حتى الآن تجحد هذا الكلام فيما نعلم فما زال الميثاق الذى وضعه جمال عبد الناصر وصدق عليه المؤتمر الوطنى هو الأساس النظرى لنظامنا ومازال بيان ٣٠ مارس كذلك.. وهنا أشير إلى أن المذكرة الإيضاحية لقانون الحراسة ٣٤/ ٧١ الذى نحن بصدد تطبيقه «تقول» وقد تابع الرئيس أنور السادات طريقة القائد الراحل واتخذ من بيان ٣٠ مارس عهدا وبرنامجا وأداء لهذه المهمة الرئيسية وهى ضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون..

فهل يملك المدعى العام الاشتراكى أن يغير النظام ويعلن قيام جمهوريات؟ ولقد راجعنا نصوص الدستور فيما يتعلق بالمدعى الاشتراكى فلم نجد أن من صلاحياته ذلك.. أو قد يكون هو يرى أن الميثاق وبيان ٣٠ مارس لم يعودا من وثائق الثورة وأسسها النظرية.. وإننا الآن نسير إلى نظام آخر..

ولا شك أن من باب التجاوز أن يقال أننا فى محكمة.. قد تكون مجلساً مخصوصاً أو ما شابه ذلك ولكنها فى حكم مفهوم القانون والأصول القضائية والضوابط المتعارف عليها للقضاء وضماناته فهى ليست محكمة، ولصالح تاريخ القضاء المصرى ألا تحسب عليه هذه المحاكمات الاستثنائية..

إن ما يخصنى فى ذلك المسمى حكماً.. مسطر فى ثلاث صفحات تقريباً سرداً للأدلة والدفوع والدفاع ورداً عليها.. ولو عرض حكم فى قضية «ضرب بسيط أقل من عشرين يوماً طبقاً للمادة ٢٤٢ عقوبات.. » بهذا الهزال والفساد فى الاستدلال.. على محكمة استئناف أو محكمة نقض لانتهى إلى اعتباره خلوا من الأسباب وأبطلته..

ولقد قلنا فى الدفوع التى قدمناها بشأن أنه لا يمكن الاعتماد على ذلك الحكم لانتفاء الولاية ولانعدامه.. انتفاء الولاية لعدم دستورية القانون ٤٨ لسنة ١٩٦٧ الذى أنشئت المحكمة بمقتضاه لصدوره استنادا إلى قانون غير دستورى أيضاً هو القانون ١٥ لسنة ١٩٦٧ لمخالفته للمادة ١٢٠ من الدستور وهو أمر يتعين الفصل فيه من المحكمة العليا والتى تستقل وحدها دون غيرها بالفصل فيه.. ومن ناحية أخرى فإن المشرع بالقانون ٤٨ سنة ١٩٦٧ بالقطع لم يقصد أن ينشئ جهة قضاء جديدة على سبيل الدوام وإلا لأفصح عن ذلك ولكان أمراً شاذاً أن يقوم مثل هذا القضاء الاستثنائى الشاذ ولكنه قصد مواجهة بذاتها تشكلت بشأنها محكمة أخرى وانتهت.

ثم أعقب ذلك صدور بيان ٣٠ مارس الذى أنهى الإجراءات الاستثنائية وأعاد بناء الحياة السياسية وقصد المشرع أصبح واضحاً، ومن ثم فإن الاستناد إلى ذلك القانون للعودة لتشكيل محكمة جديدة تحت اسم محكمة الثورة هو إجراء باطل ومن ثم تكون هذه الجهة غير ذات ولاية لنظر الدعوى وبالتالى يضحى قضاؤها معدوما ولا يحوز أية حجية..

وكذلك فهو منعدم لعدم صلاحية رئيس المحكمة لولاية القضاء فى الدعوى، إذ أنه كان شاهداً فيها، غير أنه سلخت أقواله لإعطاء المسوغ لجلوسه، ولاخفاء سبب عدم الصلاحية، انتهازاً لفرصة غيبتنا عن التحقيق وحجب حقائقه ومجرياته عنا، وتحرى عدم إجراء مواجهات مباشرة بين المتهمين والشهود.. وكتابة كل فقرة من التحقيق فى أوراق مستقلة بحيث يسهل سلخها عند اللزوم(١).. لقد طلبت ضم هذا الجزء من التحقيق أو استدعاء السادة المستشار حلمى العزاوى المحامى العام والأستاذ عبد السلام حامد محقق هذا الشق من القضية شهوداً فى الدعوى.

ومن جهة أخرى فقد اشترك حافظ بدوى بصفته عضواً فى مجلس الأمة فى توقيع عريضة بفصلى مع آخرين من المجلس لنفس الأسباب التى حوكمنا بها كما حرر أكثر من سبع مقالات فى الصحف اليومية تناول فيها بالرأى والإدانة ما وجه إلينا من اتهامات ومهاجما لنا فضلا عن الإذاعة والتليفزيون، وكلها أمور يتعين تحريها والتحقيق فيها لأنها جوهرية.. ومن جهة ثالثة فإنه قد منح من الدولة فضلاً عن الشقتين السابق منحهما له بعمارة سيف الدين بجاردن سيتى واللتين صرفت عليهما محافظة القاهرة آلافا من

(١) كانت تلك التحقيقات وأمثالها لا تعطى فيها الصفحات رقما مسلسلا وإنما كل جلسة تحقيق على حدة ثم يجرى نوع من المونتاج وإعادة ترتيب الأوراق وإسقاط بعضها حسب متطلبات الاتهام

الجنيهات.. منح فيللا بعمارة للدولة فى شارع النيل بجاردن سيتى أيضاً فى أثناء المحاكمة وذلك بالمخالفة للمادة ٩٥ من الدستور التى تمنع عضو مجلس الشعب من شراء أو استئجار شىء من أموال الدولة، فضلاً عما يلقيه هذا التصرف من ظلال على الحيدة والعدالة وذلك كله بالإضافة إلى فيللا للإصلاح الزراعى بكفر الشيخ بحديقتها كانت مخصصة لأحد موظفى الإصلاح الزراعى وانتزعت منه قهراً لتكون مقراً له فى كفر الشيخ.. يضاف إلى كل ذلك خمسة آلاف جنيه تقريباً من المصاريف السرية بحجة زواج ابنته.. ولا شك أن عدم الصلاحية تفقد الحكم كيانه وتعدمه بحيث لا يحوز أية حجية ولا يصح الاعتداد به. أو التعويل عليه.. ولو افترضنا ـ جدلاً والجدل خلاف الحقيقة ـ قيام الحكم فإن القاعدة القانونية المستقرة فقها وقضاء أنه لا يحوز منه حجية الشىء المقضى إلا ما يكون لازما وضروريا للفصل فى التهمة المعروضة على جهة الفصل فيها.. وعلى ذلك فإن لنا أن نناقش ما ورد فى الحكم تزيداً وهو ليس لازما ولا ضروريا للفصل. فيما كان موجهاً من تهم..

ونبادر إلى القول بداءة أن مواد العقاب كانت ٨٧، ٩٦، ٩٩ من قانون العقوبات فأما المادة ٨٧ الخاصة بقلب نظام الحكم فتستلزم :

أ ـ محاولة، أى حدا ما من الفعل المادى..

ب ـ عنصر القوة..

جـ ـ الهدف تغيير الدستور أو النظام الجمهورى أو شكل الحكومة.

والمادة ٩٦ الخاصة بالاتفاق الجنائى تستلزم :

أ ـ اتفاقاً أى تقابل إرادات بمعنى تعاقدى..

ب ـ الغرض منه ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى مواد منها المادة ٨٧ سالفة الذكر..

وبتطبيق المنطق القانونى فلا يستقيم فى صحيح العقل ولا القانون أن يجمع بين تطبيق المادتين لأنه إما أن المشروع الإجرامى وقف عند حد الاتفاق وإما أن تتم الجريمة المقصودة من الاتفاق فتكون هى موضع التأثيم..

وأما المادة ٩٩ الخاصة بمقاومة رئيس الدولة فتستلزم :

أ ـ عنفا أو تهديدا أو أية وسيلة غير مشروعة.

ب ـ الهدف حمل رئيس الجمهورية على أداء عمل من خصائصه قانوناً أو على الامتناع عنه..

ومن نافلة القول أن نشير إلى أن عدم مشروعية الوسائل يرجع فيها إلى القانون لأن الأصل هو الإباحة ولا يرد التحريم والتأثيم إلا بتشريع.. فماذا قال الحكم من الأسباب المؤكدة لتوافر هذه الأركان واقتراف هذه الأفعال وماذا قال مما ليس لازما للفصل فى ذلك؟

لم يرد فى الحكم فيما يخصنى كلمة واحدة تؤكد من قريب أو بعيد ارتكاب فعل أو قول أو تصرف يندرج تحت نص من هذه النصوص جميعها..؟

لم يتحدث الحكم بكلمة واحدة عن نسبة أى فعل أو محاولة بالقوة لىَ.. لم ينسب لىَ تصرف واحد غير مشروع به منع رئيس الجمهورية عن ممارسة اختصاصه.. لم يكتب الحكم حرفاً يشير فيه من قريب أو بعيد إلى تقابل إرادتى مع آخرين على ارتكاب جريمة مما نصت عليه المادة ٩٦.. لم يرد فى الحكم أى بيان إلى أننى هدفت بمحاولة أو اتفاق إلى تغيير الدستور أو النظام الجمهورى أو شكل الحكومة. وعلى العكس فإن الذى جرى بعد اعتقالنا هو تغيير الدستور وشكل الحكومة الأمر الذى لم نهدف إليه أو نحاوله..

فماذا قال الحكم متزيداً وفى غير لزوم؟

لقد أورد الحكم خمسة أفعال دلل عليها بأوهن الأدلة التى لا تتماسك وتفتقر إلى سلامة الإسناد إلى الثابت فى أوراق الدعوى على الوجه الآتى:

قال الحكم «قام بدور أساسى فى تحريض أعضاء اللجنة المركزية على رفض مشروع الاتحاد الثلاثى المزمع عرضه فى ٢٥/ ٤/ ١٩٧١ أو تأجيل نظره.

ولو سلمنا بصحة ذلك فماذا فى هذا الفعل، مكونًا لجريمة من الجرائم السالفة أو منتجًا لها؟ هل فيه عنصر قوة؟... هل فيه إجراء أو تصرف غير مشروع؟ أليس من حقى كمواطن قبل أن أكون عضواً فى اللجنة التنفيذية أن أبدى رأيى وأن أدعو الآخرين إليه؟.. هل المطلوب فى مفهوم الديمقراطية والقيادة الجماعية أن يكون شعار عضو اللجنة المركزية والتنفيذية قوله «آمين وموافقون».

ولقد نسب الحكم إلىَّ أننىْ عقدت اجتماعًا فى ١١/ ٥ فى دمياط فماذا فى هذا الشق لازم للحكم ومرتبط بالاتهامات الموجهة هل فيه اتفاق مع أحد؟.. هل فيه اقتراف لمحاولة؟ هل فيه تصرف غير مشروع؟ ولنفترض جدلاً، أنه احتوى نقدًا لرئيس الجمهورية هل فيه تحريض على فعل معين بالمعنى الذى يعرفه القانون وصدر به قضاء لمحكمة النقض؟ فماذا فى أننى قلت إن الرئيس أغفل دور المؤسسات أو أنه ينفرد بالحكم هل فى ذلك جريمة وهل فيه ما يرتبط لزومًا بالتهمة المنسوبة إلىَّ.. ومع ذلك فمن الغريب أن يخطئ الحكم فى تعمية وتعميم مقصودين فى الإسناد إلى الثابت فى الأوراق فنسب إلى بعض الشهود إجمالاً ما لم يقولوه... ويغفل التكذيب القاطع للشاهد الوحيد أحمد الحداد الذى منح بعد الشهادة درجة وكيل وزارة استثناء.. ومن الغريب الشاذ أن يقول الحكم إن ما قرره أيده الشهود منهم اللواء صلاح مجاهد وكمال الشاذلى وأحمد حبيب.. مع أنهم كذبوه فى كل مراحل التحقيق تكذيبًا قاطعًا جازمًا.. بل إن تقرير المباحث العامة عن ذلك الاجتماع يؤكد أيضًا كذبه.

ـ وأيًا كان الأمر فهو مجرد نقاش سياسى وتقييم سياسى للمواقف.. ومن البديهى أن نصوص قانون العقوبات القديمة قبل التعديل الذى جرى بالقانون ١٣ سنة ١٩٥٧ كانت تحمى ذات الملك وأسرته.. أما المادة ٨٧ فتحمى الدستور والنظام الجمهورى وشكل الحكومة وليست بداهة خاصة بحماية شخص رئيس الجمهورية فالدعوة لتغيير رئيس الجمهورية ليست جريمة.. بل اتهامه ليس جريمة.. إذ نص الدستور فى المادة ٨٥ على أنه يجوز اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل.

أى أنه فى فترة إعداد العريضة يتصور الدستور أن يتلاقى عدد من أعضاء المجلس يعدون عريضة ويجمعون عليها توقيعات زملائهم حتى يكتمل النصاب وبداهة فهم لا يرتكبون بذلك جريمة أيًا كان ما تتضمنه عريضتهم من اتهامات.. بل إن قانون العقوبات خصص المادة ١٧٩ المعدلة بالقانون ١١٢/ ٥٧ بمعاقبة كل من أهان رئيس الجمهورية بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع وهى طرق النشر والإعلان بالحبس مدة لاتزيد على سنتين.

وهذا يؤكد أن الحماية المنصوص عليها فى المواد ٩٩،٩٦،٨٧ تجاوز شخص رئيس الجمهورية ومنصبه إلى النظام والدستور.. وبالتالى فإن كل ما سجله الحكم تزيدا خاصا بشخص رئيس الجمهورية أو منصبه فهو غير لازم أو ضرورى بالنسبة للجرائم موضوع تلك المحاكمة وعلى ذلك فلا يحوز أية حجية ويتعين العودة لبحثها ومناقشتها والتحقق من صدقها.

كما نسب إلىّ الحكم أننى أذعت استقالتى من اللجنة التنفيذية العليا.. باتفاقى مع السادة عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير للإثارة وإجبار رئيس الجمهورية على العدول عن قراراته.. وفضلا عن أن هذا القول غير صحيح فى الواقع أو القانون حسبما يبين من الأوراق فماذا فيه مرتبط أو لازم للحكم فى الجرائم السالف ذكرها.

- ماذا فى أن يستقيل عضو اللجنة التنفيذية العليا منفردا أو فى مجموعة؟ وأى بدعة هذه التى تؤثم علىّ مثل تلك الاستقالة؟

إننى لست مجندا ولست فى عملى بالسياسة بأمر تكليف بل عضوية التنظيم السياسى اختيارية والبقاء فيه أيضا اختيارى وليس إجباريا ومن حقى بل من واجبى حين أستشعر عدم القدرة على الاستمرار فى أداء مسئوليتى أو الانسجام مع السياسة التى ينتهجها التنظيم أن أستقيل من عضويته.. وبداهة لا يجوز تأثيم فعل مالم يرد بذلك نص صريح أياً كان توصيف هذا الفعل وأسلوبه ولقد استمعنا إلى استقالة ١٣ وزيراً من الوزارة التركية دفعة واحدة ولم تهتز الدنيا.. ولم يقم عليهم ادعاء ولم تعقد لهم محكمة ثورة رغم ما ترتب على استقالتهم من مشاكل دستورية فى تركيا.. والأمثلة والنماذج فى العالم كله المتحضر وغير المتحضر على ذلك لا تحصى..

- ثم إننى لم أكن وزيرا واستقالتى من التنظيم السياسى موجهة للجنة المركزية وتعاملى ليس مع رئيس الجمهورية بل مع رئيس التنظيم وشتان بين الصفتين ولو تجمعا لشخص واحد.

ولكن أُعرض عن دفاعى الموضوعى الجوهرى الثابت فى الدعوى والذى أغفله الحكم تماما مع جوهريته وأهميته وبطبيعة الحال للمحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد وتطرح أقوال آخر أو آخرين.. ولكن ذلك مقيد بأن تورد لذلك أسبابا معقولة سائغة فى العقل والقانون وليست المسألة اختيارا تعسفيا غير مستند إلى أساس..

ونسأل بعد هذا: أين الأفعال التى من شأنها الإضرار بأمن البلاد من الداخل؟.. وأين الأفعال التى من شأنها تعريض الوحدة الوطنية للخطر؟

وإذا كانت الأسباب التى أوردها الادعاء فى قرار الإحالة وفى خطبته أن ذلك ناتج من ارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨٧ ، ٩٦ ، ٩٩ عقوبات.. فنعود إلى تساؤلنا الأول: هل أورد الحكم فى شأنها دليلا واحدا؟ وعلى أى من هذه الجرائم؟ وأى من هذه الأدلة تتوافر به أركان الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٨٧ ، ٩٦ ، ٩٩؟

أم أن هذه المواد ولافتة سيادة القانون تكفى لكى يقع تحتها كل ما يناقض القانون ويسبب له النزيف والأنين؟

ماذا فيما قاله الحكم من أننى عارضت رئيس الجمهورية فى حل الاتحاد الاشتراكى، ألم أكن عضوا للجنة التنفيذية العليا ومن واجبى وحين أرى أن قانون الاتحاد الاشتراكى لا يعطى لرئيس الاتحاد ولا للجنة التنفيذية حق حل الاتحاد، من واجبى أن أنبه إلى ذلك؟ هل فى ذلك جريمة، مع أن الأمر لم يكن محل مناقشة بيننا.. لقد وقف أعضاء فى مجلس الشعب ووصفوا بعض القرارات بقوانين التى أصدرها رئيس الجمهورية بأنها مخالفة للدستور والميثاق ومنها قانون المجالس الشعبية بل وصدرت قرارات برفض أحد هذه القرارات لعدم دستوريته.. هل يحاكم هؤلاء الأعضاء إذ قالوا بأن رئيس الجمهورية قد خالف الدستور بإصداره هذه التشريعات..؟

إن البحث كما قلت فى مرافعتى كان دائراً على قدم وساق فى مؤسسات الدولة لمعالجة القصور فى العمل السياسى ومحاولة نقل عضو الاتحاد من موقف المشاهد إلى المشارك.. ولا أدرى ما المفهوم بكلمة المشارك إذا لم يكن المشارك بالرأى والفكر والحركة والعمل تأييداً أو نقداً أو معارضة؟

وإنى أتساءل كيف لهؤلاء الأعضاء أو المواطنين أن يكونوا مشاركين وقد رأوا رأس الذئب الطائر.. ورأوا قياداتهم السابقة فى أبى زعبل وطرة لأنهم تجرأوا على إبداء رأيهم فيما يتعلق بالأمور المصيرية والأساسية لبلادهم.. المعركة واسترداد الأرض.. والعلاقات العربية وديمقراطية الحكم. حول هذه الأمور كان الخلاف فى الرأى بالأساليب الدستورية والسياسية وفى حدود المشروعية بل وفى حدود ما يفرضه أدنى درجات الواجب والمسئولية.

ولعله كان من غرائب الصدف أن يكون السيد رئيس هذه المحكمة هو نائب رئيس محكمة النقض التى تعرض عليها مئات الأحكام مطعونا عليها بالقصور فى التسبيب أو غير ذلك من عيوب التسبيب..

على أنه مما يثير عجبى أن يغفل الحكم جوهريات فى التحقيق والأوراق لا بالإثبات ولا بالرأى والمناقشة.. وأشير على وجه الخصوص لحديث مسجل بينى وبين الدكتور لبيب شقير فيه تحديد واضح لموقفى ونواياى ورغبتى القديمة والمتكررة فى الاستقالة إيثارا للعمل بالمحاماة. وكان فى قائمة الدلائل أمران:

١- إننى من بين المتآمرين على قلب نظام الحكم بالقوة بواسطة استخدام القوات المسلحة.. وهو قول مكذوب لا يقوم عليه سند.

٢- إننى اغتنمت موقعى فى قمة السلطة السياسية فى تجميع أعضاء التنظيم السياسى وتحريضهم على الوقوف ضد رئيس الجمهورية.. وقد بينت فساد هذا القول وافتقاره إلى الدليل كما بينت أنه على الفرض الجدلى لا تثريب علىّ فيه، لا تثريب ولا إثم فى أن يخالف عضو اللجنة التنفيذية رأى رئيس الاتحاد.. ومعنى تعدد أعضاء اللجنة التنفيذية أن تتعدد آراؤهم وأن يدور الحوار بينهم وأن تكون قراراتهم بالأغلبية.

لقد كان الصحابة يناقشون (الرسول ﷺ) فيما ليس وحيا.. وكان سيدنا عمر رضى الله عنه يقبل من امرأة أن تعارضه فى المسجد حين أراد تحديد المهور ولم يتردد فى أن يقول قولته الخالدة «أصابت امرأة وأخطأ عمر» وأن يتراجع عن رأيه.

وكان فى قرار الإحالة تعبير: «تعريض الوحدة الوطنية للخطر».. ألفاظ فضفاضة يراد إعمالها فى غير محلها.. ما معنى الوحدة الوطنية والفعل الذى من شأنه تعريض الوحدة الوطنية للخطر؟ هل النقد يعرض الوحدة الوطنية للخطر؟ وهل معارضة الحكومة يعرض الوحدة الوطنية للخطر؟ هل ممارسة الحقوق الدستورية والسياسية يعرض الوحدة الوطنية للخطر؟ هل استجواب الوزير وسحب الثقة من الوزارة يعرض الوحدة الوطنية للخطر؟ هل ممارسة التنظيم السياسى لمسئولياته فى المشاركة تأييدا أو معارضة يعرض الوحدة الوطنية للخطر؟

وإنه طبقا للميثاق والدستور السابق فى المادة ٣ فإن الوحدة الوطنية يؤكدها تحالف قوى الشعب العامل والمكون من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية.. وبهذا المعنى أيضا جاءت الفقرة قبل الأخيرة من مقدمة الدستور الدائم الحالى.

وتعريض الوحدة للخطر لا يتأتى إلا بأفعال تثير الصراعات والمتناقضات بين فئات قوى الشعب العاملة، أو تؤلب بعضها على بعض.. أما أن يتجادل الناس ويتناقشوا ويبدى كل رأيه فهو الأمر المطلوب والملح للحصول على المواطن والعضو المشارك..

وبداهة لم يقل الادعاء أن فعلا يناقض ذلك ثابت وعليه أدلة قبلى.

وعلى ضوء ما تقدم نلقى نظرة على المادة الثانية المطلوب تطبيقها.. لقد كانت فى أصلها تتكلم عن دلائل جدية على ارتكاب جريمة من الجرائم المضرة بأمن البلاد.. فعدلت فى مجلس الأمة إلى الصيغة الحالية وذلك بالاكتفاء بالتعبير «أتى أفعالا بدلا من جرائم».. ثم إضافة عبارة «إفساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر» ولم يرد فى مذكرة اللجنة التشريعية أو مناقشات المجلس ما يفصح عن مبررات هذا التعديل الذى أجرته اللجنة وعلى العكس من ذلك فإن إحدى عضوات المجلس تساءلت عن حكمة التعديل والمقصود من النص؟ فأجاب وزير العدل حينذاك إجابة وصفها البعض بأنها هروب من الرد وليست ردا.. كما وصف ما أدخله تعديل اللجنة على النص بأنها عبارات مطاطة تتسع للكثير من اللبس عند التفسير والتطبيق وتحدث عديدا من الثغرات الفقهية والإشكالات القانونية.

- ونحن نقول إنه رغم ما أدخل على النص من تعديل فإنه كان ينبغى استمرار التقيد بمعيار التفسير الضيق دون ترخص فى التوسع فى فرضها أخذا بقصد الشارع على الوجه السالف بيانه.

ويردد الادعاء فى البند الثانى من قراره تعبير النص الذى أدخلته اللجنة التشريعية ثم أردف قائلا: الأمر الثابت من تحقيقات القضية سالفة البيان.. ولكنه وإلى الآن لم يقدم تحديدا لماهية هذا الفساد السياسى وصورته المنسوبة لى وما هى الأفعال المقول بها؟

ولم يحدد لا هو ولا اللجنة التشريعية معنى متفقا عليه أو حتى تقريبيا لمعنى الإفساد

السياسى.. وفى تقديرى أن خنق الديمقراطية وعدم السماح بالحوار السياسى، وإخفاء الحقائق عن الجماهير، أو تزييفها عليها هى أبرز وسائل الإفساد السياسى فهل نسب إلينا شيء من ذلك أو هناك أدنى دليل أو شبهة دليل قبلنا؟ بالقطع لا، وأود الرجوع بالنسبة لىَ إلى أحاديثى فى الإذاعة والتليفزيون ومقالاتى فى صحيفة الجمهورية خلال الشهور السابقة لاعتقالى كى يتبين حقيقة آرائى واتجاهاتى وأفكارى السياسية ومبلغ حرصى على سلامة البناء السياسى واستمرار الثورة وتدعيم بنيانها.. وبالنسبة لإجراءات فرض الحراسة علىّ.. فهنا تكاد تكون الحراسة مطلوبة على غير محل إذ لا مال لىّ مما أتصور أنه قد دخل فى مقصود الشارع وهدفه، وبداهة الحراسة ليست مصيدة لما يحتمل أن يكون للمفروض عليه الحراسة من مال تحت يد الغير كما ردد الادعاء استنادا للمادة (٢١) فالحراسة على مال موجود معروف وليس على وهم وخيال خصوصا أن انتفاخ الملف الخاص بى وباقى المدعى عليهم.. كان نتيجة للتحريات غير الدقيقة التى اشتركت فيها جميع أجهزة المخابرات والمباحث والاستعلامات والشهر العقارى والسجل التجارى والبنوك والبريد والمشايخ والعمد.. الخ. ولا أتصور أن المشرع قد انحدر بالحراسة من أصحاب الملايين إلى أصحاب الملاليم.. من أصحاب العزب والتفاتيش والمصانع والقصور والأرصدة الضخمة إلى مثل حالتى التى بينتها فى مرافعتى..

كما لا أتصور أو يتصور أى عاقل أن هناك خطورة على أمن البلاد والنظام من حيازتى لمنقولات شقة أسكنها[1].

وبعد سماعنا الأحكام لم يهتم أحد بمدد العقوبة فهى فى النهاية تخضع لإرادة التحكم السياسى، وعدنا إلى السجن الحربى لنودع من حكم ببراءتهم أو بعقوبة مع وقف التنفيذ وبقينا ننتظر الخطوة التالية، ولم يطل الانتظار إذ بعد ما قيل عن احتمال بقائنا بالحربى نقلنا متفرقين إلى أماكن نجهلها، وكان نصيبى أنا والأستاذ فريد عبد الكريم وحدنا إلى أبى زعبل مرة ثانية ولكن هذه المرة فى زنزانة واحدة بالدور الثانى مع المحكوم عليهم الآخرين فى مختلف القضايا عسكرية وسياسية والسابق الإشارة إليهم.

وعدنا إلى أبى زعبل ولكن بأوضاع جديدة.. وخلعنا ملابسنا العادية وألبسونا «بدل» السجن الزرقاء وكان منظرنا مثيرا للضحك ونحن نرتدى البنطلون الواسع وغير المنتظم أو متشابه الرجلين بل ومن نوعين من القماش ولونين أحدهما أزرق فاتح والآخر أزرق

---

(١) لم يثبت أن لأى ممن قدموا معى لمحكمة الحراسة السادة على صبرى وشعراوى جمعة وأمين هويدى وعبد المحسن أبو النور ومحمد فايق وسامى شرف وفريد عبد الكريم، ممتلكات أو عقارات أو أموالا أكثر من ملكية بيت يسكنه ومنقولات هذا البيت

«غامق» وكذلك «الجاكت» السترة المغلقة من الأمام ذات الأكمام أحدهما طويل جدا والآخر قصير.. واقتادوني وزميلي الأستاذ فريد إلى زنزانتنا، وكان الجو شديد البرودة فى شهر ديسمبر ١٩٧١ مع رياح شديدة باردة حتى أنى لم أستطع تحمل البرودة، فقد كان ذلك بعد مرضى الطويل، ولم يسمح لنا بأى بلوفرات أو ملابس صوفية، وما أن وصلت الزنزانة حتى كانت الرعشة الخفيفة قد تملكتنى واندسست تحت بطانيتين خشنتين، وتلك كل مشتملات الحجرة وأغلق الباب، ومنع الآخرون من الاتصال بنا ومنعوا أيضا الكتب، وسمح فقط بالمصحف وسجادة الصلاة، وقبيل العصر فتح الباب ورفع حظر الاتصال بنا وكان لقاء زملائنا الجدد مخففا عنا كثيرا، مما انتابنا من مشاعر ووحشة.. فقد بادرنا بالزيارة اللواء عثمان نصار والسيد زغلول عبد الرحمن الذى قلق على صحتى وعدم احتمالى للبرد بالبدلة ذات القماش الذى يشابه الخيش فلا تحمى من البرد حيث يتسرب منها الهواء البارد للجسم خلال ثقوبها فأحضر لىَ سروالا قطنيا طويلا ما أن لبسته حتى أحسست بكثير من الدفء.. وتتابع كل الزملاء وأخذوا يشرحون لنا النظام البشع وأسلوب التعامل فى السجن، وما عانوه من رجال المباحث العامة ورجال السجون وكفاحهم من أجل كسر القيود التى فرضت عليهم.

كان ضابط المباحث العامة وهو رائد يملى إرادته ويتسلط على كل شىء، ويلغى تماما أى دور لرجال السجون حتى الذين كانوا أعلى منه رتبة، بل إن مخبريه الثمانية كان لهم نفوذهم حتى أنهم كانوا يفتشون ذاتيا العساكر والجاويشية والسجانين والممرضين وكانوا يوقعون على الصحف قبل تسليمها لنا يوميا ثم يستردونها منا فى نهاية اليوم. وبعد فترة رفضت هذا الأسلوب واحتجزت الصحف وكاد ضابط السجن والمأمور أن «يصهينوا» وهى معاملة معتادة فى كثير من الأحيان ولكن تدخل المباحث أربكهم وقيد قدرتهم على «الصهينة» فتعمدت أن أمزق الصحيفة تماما بعد قراءتها وأسلمها بهذا الشكل.

وسمح لنا بعد فترة «ببلوفر» كحلى، ولم يسمح لنا إلا بملاعق وأوانى بلاستيك، ومنعت الأكواب الزجاجية أو علب الأكل المحفوظة كما منع الورق والقلم وطبعا الراديو.. ورغم وجود جهاز تليفزيون فى إحدى الحجرات اعتبرت افتراضا أنها نادى رغم أنه لا يتردد عليه أحد لأن الزنازين كانت تغلق فى الرابعة مساء أى قبل بداية الإرسال فى ذلك الوقت، ومن الغريب أنه بعد أن أحضر السيد/ شعراوى جمعة للسجن بعد فترة من وصولنا عجب من ذلك وقال لمدير السجون «عندما اقترحت إدخال التليفزيون للسجن لم يشر أحد من مسئولى السجن أن السجن يغلق الساعة الرابعة بما يتعذر معه الاستفادة منه إلا يوم الجمعة فقط ولم أتصور أن أدخل التليفزيون ليتمتع به الضباط دون المسجونين، وفى الأيام الأولى لم نحس بمشاكل نفسية كنا نلتقى مع زملائنا

الذين لم نعرفهم من قبل ومنهم من سمعنا بظروفه داخل السجن فقط ولأول مرة كل منهم يحكى ظروفه ومحاكمته.. كانوا جميعا نتاج محاكم استثنائية، ومن ثم كانوا جميعا يطعنون على محاكماتهم وعلى ما واجهوا من عنت وإهدار لضمانات العدل.. وكنت أنا بمشاعرى وبحكم ثقافتى القانونية وتجاربى العملية أنفر نفورا شديدا من المحاكم الاستثنائية، ومن الذين يتولون القضاء فيها وهم غير مؤهلين أو مدربين ولا تتوافر لهم ضمانات الاستقلال والحيدة، ولا يستطيعون من ثم إقامة العدل، وتقدير قيمة الدفاع، ومن ثم كنت معهم بعواطفى بصرف النظر عن موضوع الاتهام أو جسامته. فجسامة الاتهام عندى لا تبرر اختلال العدل.

وواجهتنا مشكلة أن هؤلاء الزملاء يحملون فى نفوسهم مرارة، قبل عبد الناصر ومعاونيه، كان البعض منهم يتحفظ ويقبل المناقشة العامة البعيدة عن التأثر بالمصلحة الذاتية، والبعض الآخر مندفع ومبالغ ومسرف فى بعض تعبيراته أو هجومه.. وكنا نحن لا نقبل أية مهاجمة شخصية أو متجنية، ولكن لا نمانع فى المناقشة الهادئة وأصبح عرفا متفقا عليه بصفة عامة أن يمتنعوا عن أية مهاجمة تمس عبد الناصر، وأن نتحاشى نحن أى حديث عن المشير عامر الذى كانوا مشايعين له.. ولم نكن بطبيعة الحال نهاجمه حيث لم يكن هناك مدعاة لذلك، وإنما كنا أحيانا فى مجالات تقييم ونقد تجربة الثورة ومسيرتها وتعثراتها أو نجاحاتها نأتى على ذكره كغيره من الذين تولوا المسئولية خلال مسيرة الثورة.

وكما قلت من قبل كان الزملاء من قضايا ومجالات شتى، فكان هناك الفريق صدقى محمود قائد الطيران فى ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ والذى حوكم مرتين، وحكم عليه مرة بالأشغال الشاقة ١٥ سنة وفى إعادة المحاكمة بالمؤبد، وكان شديد النقمة على المحاكمة والمحكمة منكرا ارتكابه ما كان يستوجب ما جرى له، ويرى أن المحكمة قد أملى عليها الحكم وأنها كانت ستقضى ببراءته، وكان يرى أن الاتحاد الاشتراكى والسيد عبد المجيد فريد على وجه الخصوص هو الذى سير المظاهرات ضد أحكام قضية الطيران الأولى وعبثا نحاول إقناعه بالحقيقة وبأن الناس كانت شديدة الحساسية والغضب لما جرى فى يونيو سنة ١٩٦٧، وخاصة ما تعتقده من أن تقصير الطيران وعدم استعداده لضربة الطيران فى الصباح والتى كانت متوقعة كانت السبب الرئيسى وراء النكسة.. وكان الناس يعلمون كثيرا من محاولات تغيير قيادة الطيران بعد حرب ١٩٥٦ وتعثر تلك المحاولات، بل كادت أن تحطم العلاقات بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر وتثير فتنة داخل القوات المسلحة، وهكذا كان يجرى الحوار ولكن لم يكن مقبولا ولا متوقعا الوصول به إلى درجة الصدام أو المواجهة الصريحة فقد كان هناك أولوية وضرورة أن نتعاون جميعا ونتحد رغم ما يكون بيننا من تناقض فكرى وتباين فى

المواقف فى مواجهة التناقض الأساسى حينذاك مع القوة التى تسجننا ومع إدارة السجن والمباحث العامة المسيطرة.

ومهما يكن فقد قام بيننا ود واحترام.. وكان الفريق شديد الحفاظ على كرامته وعلى احترامه وبقدر ما كانت تلك ميزة كبيرة، بقدر ما كانت نقطة ضعف استغلتها إدارة السجن والمباحث لإثارته. من ذلك أن يكتبوا اسمه مجردا من رتبته العسكرية فيثور وكانت تلك من أساليب المباحث الاستفزازية مع الجميع حتى كنا ندبر لهم المتاعب من حين لآخر لنسبقهم إلى الهجوم وإثارة المشاكل حتى نفسد وسائلهم الاستفزازية وكان اللواء عثمان نصار رفيق السجن أيضا متفننا فى هذا المجال حيث كانت له معهم نوادر وقصص كانت محل تندرنا وتسليتنا.

كان اللواء عثمان نصار شخصية نادرة صريحا غاية الصراحة حتى على نفسه، معينه لا ينضب من الحكايات والنوادر التى كنا نجتمع عصر كل يوم قبل موعد إغلاق الزنازين فى الخامسة أو الرابعة لنستمع إليها ونستغرق فى الضحك.

وكان حديثه يتسم بالصراحة والظرف، فكان لا يتردد فى أن يحكى ظروف التحقيق معه والدور الذى قام به، وخاصة التحقيق الذى أجراه معه الفريق محمد صادق عندما كان قائدا للمخابرات الحربية وكيف سمح وهو زميله وصديقه بأن يضرب على قدميه ومن جنود وصولات وهو لواء وكانت الآثار مازالت باقية فى قدميه ومن أطرف ما حكاه نوادره بجلسات المحاكمة ومحاوراته مع السيد حسين الشافعى رئيس تلك المحكمة وتصيده له حتى حوله للطب الشرعى الذى أثبت إصابته وكيف أغفل السيد حسين الشافعى بعد ذلك تلك الواقعة ولم يتخذ بشأنها إجراء.

وكان معنا السيد زغلول عبد الرحمن والذى كان ملحقا عسكريا فى لبنان إبان الوحدة مع سوريا، كان يقضى أكثر وقته فى زنزانته قليل الحديث، هوايته الرئيسية سماع أم كلثوم، عزوف عن الاشتراك فى المناقشات، شديد الاعتداد بانتسابه لثورة ٢٣ يوليو باعتباره أحد الضباط الأحرار، وكان له دور هام ليلة الثورة حيث كان من الطليعة التى خرجت مبكرا واستولت على مركز قيادة الجيش وكان لايقبل أية مهاجمة للثورة ولا يذكر عبد الناصر إلا بالتقدير والاحترام، وكذلك المشير عامر وحتى أنه عندما رفع بعض المحكوم عليهم من الإخوان المسلمين وغيرهم قضايا ببطلان محاكماتهم وترتب عليها الإفراج عنهم أشرت عليه برفع دعوى مماثلة فرفض بشدة قائلا: إنه لا يقاضى ثورة ٢٣ يوليو مهما كان السبب ومهما كانت النتيجة، وكان لايحب الشكوى رغم إحساسه بالمرارة، وكان شجاعا ومنطقيا فكان يقول إنه قد يكون أخطأ وحاسبته الثورة ولكن ما

كان يجب أن يصل الأمر إلى هذا الحد الذى وصل إليه خاصة بعد أن سمح لأحمد أبو الفتح بالعودة وهو الذى قام بالدور الأساسى فى توريطه وجعله فى هذا الموقف، إذ كان على صلة بالسعودية وغيرها من الدوائر الأجنبية التى كانت تحارب عبد الناصر والثورة بهدف القضاء عليها إن استطاعوا، فكان أحمد أبو الفتح وهو قريبه هو الذى شجعه على الالتجاء إلى سوريا أيام أزمة الانفصال ثم من بعدها إلى سويسرا وأغراه ببعض الأحاديث والمؤتمرات الصحفية ولكنه بعد أن بقى مدة فى سويسرا وشاهد فيها ما قدره خطرا على سمعته وكرامته وسمعة وكرامة الثورة التى شارك فيها وخرج ليلة ٢٣ يوليو، وعندما شاهد نشاط المخابرات الإسرائيلية والأمريكية ولمس المخاطر التى ينزلق فيها البعض سارع بالعودة إلى مصر مختارا، رغم ما كان ينتظره فيها من خطر ومن متربصين وفعلا منذ وصل تلقفته المخابرات وكان يعتقد أن مبادرته بالعودة وماضيه مع الثورة ستكون عوامل مخففة إن لم تكن معفية من العقاب، كان يحكى لىَ كثيرا وأحيانا تدمع عيناه تأثرا مما جرى له.

ثم كان معنا أيضا مهندس زراعى محمد زين وهو شاب يصغرنا جميعا يعانى دائما من اكتئاب نفسى ويبدو دائما مهموما، آنس إلى وإلىَّ زميلى فريد عبد الكريم فكان يلقانا من حين لآخر يبث لنا همومه، وعرفنا قصته وهى مأساة، فهو مهندس زراعى كان يعمل بالنوبارية ثم استدعى للاحتياط كضابط احتياطى سابق، فى شهر يوليو ٦٧ بعد النكسة، وأرسل إلى منطقة رأس العش مع مجموعة من المتطوعين فى غرب القناة.. وإذ به يحاكم بعد ذلك بتهمة تركه مكانه أثناء المعركة، ومن وجهة نظره أن الاتصالات قطعت بينه وبين القيادة ولأمر هام اضطر إلى ترك موقعه وتوجه إلى قيادته ببورسعيد فاعتبر ذلك جناية هروب عسكرية وفى أثناء الحرب، وعقدت له محاكمة ولم يتخذ معه إجراء بعدها أو تحفظ بعد تمام المحاكمة لعدة شهور، وفجأة طلب لسماع الحكم مع آخرين وحكم عليه بالمؤبد.. ومن الغريب أن هؤلاء الآخرين جميعا أفرج عنهم بعد ذلك فيما عداه..وكان الأمر يجسم مفارقة شديدة فملازم احتياط أيا كان ما يقع منه يحكم عليه بالمؤبد ويبقى بالسجن ويخرج الذين حوكموا وحكم عليهم بسبب النكسة.

وكان ينهى كلامه بقوله أليس هذا أمرا محيرا وعجيبا.. وكنا نسرى عنه ونكتب له التماسات وتظلمات دون جدوى وكان يسألنا لماذا أنا وحدى الذى أبقى، هل أنا الملازم الاحتياط الذى أحمل مسئولية ما جرى سنة ١٩٦٧ وإذا كان التسامح قد شمل الكل

فلماذا يتجاوزونني... وطبعا لا يجد لدينا إلا المواساة.. كان يوجه أسئلته وكأنها اتهامات لأننا كنا في موقع المسئولية وقت الحكم عليه ودخوله السجن وكأنه يسألنا كيف جرى هذا وكيف رضيتم به رغم أن محاكمته كانت عسكرية في الميدان.

وكنا نحاول إقناعه بأنه ليس لزاما أن يعلم كبار المسئولين بكل تفاصيل ودقائق ما يقع، كما أن الظروف التي حوكم بها كانت حساسة وكانت تستلزم التشديد حتى لو تحمل البعض وحدهم مغبتها. ولكن ما كان يجب أن تستمر تلك الظروف خاصة بعد الإفراج عن كل الذين حوكموا وحكم عليهم بعد سنة ٦٧ وأثناء حرب الاستنزاف وحتى الذين حكم عليهم في قضية اختلاسات كانت تسمى باختلاسات سلاح المهندسين.

كنت أرى صغيريه ولهفته عليهما وكنت أرى الآخرين وما يعانونه بسبب حرمانهم من أولادهم وإشفاقهم على ظروفهم فأحمد الله أنه قد أعفاني من هذه المشقة ولكن أيضا من ناحية أخرى كان هناك الزوجة والأولاد بالنسبة لغيري بعواطفهم عوامل مخففة ومشجعة.

لقد كان السجن أشبه بدولة مستقلة لها أعرافها ونظمها ولها عملتها وتقاليدها. مجتمع غريب خلق لنفسه ظروفا تغاير الظروف في خارجه وتحايل على القسوة المفروضة عليه.. ولقد تكشف لنا الكثير وراعنا الكثير.. تكشفت لنا أبعاد مأساة إنسانية قاسيناها وعشنا السجن من داخله وشاهدنا وكابدنا ما يجرى من أمور أبعد من الخيال.. إنه مجتمع غريب، العملة السائدة فيه هي السجاير.. تشترى وتبيع وترشو وسائر المعاملات بالسجاير هي مفتاح كل صعب، بالسجاير وحدها يستطيع المسجون أن يحصل على طعام أو ملبس يغطي جسده ويقيه عوامل الجو أو يجد «برشا» ينام عليه أو بطانية، بعلبة سجاير يفتح له المخزن لينتقي ما يشاء أو يحصل على نصيب من اللحم يعد به وجبة، بالسجاير يحصل على الجاز والسبرتو لتشغيل «التَوْتَوْ» وهو موقد يصنع محليا داخل السجن واصطلح على تسميته هكذا ولم أهتد لسر تلك التسمية، والذين تتوافر لديهم السجاير هم مجتمع السادة والمرفهين بالسجن يعمل الكل سجانين ومساجين في خدمتهم وتحقيق رغباتهم وفي مقدمة هؤلاء كبار تجار المخدرات المحكوم عليهم.. هناك مجتمع طبقي حتى داخل السجن سادة وخدم.

ومن الأمثلة الشائعة بالسجن إذا أردت أن تكون «كُنت» فعليك بالبلْمُنْت..

وإذا أردت أن تنجز فعليك بالونجز «نوعان من السجاير المعروفة وقتها».

وهكذا السادة يملكون وفرة من السجاير، والخدم يبيعون جهدهم مقابل سجاير يسدون بها حاجاتهم.. لقد سمعت أن أحد السادة كان يستأجر اثنين من الخدم صيفا «بمراوح» من ورق تجلب له الهواء أثناء الحر الشديد.. ورغم أننا معزولون نسبيا عن جمع السجن العريض إلا أننا كنا نسمع القصص من المسجونين الذين كانوا يحضرونهم لنظافة الأماكن وكان معظمهم من مسجونى قضايا الثأر، أحدهم كان شابا صغيرا سألته مرة عن قضيته فقال لىَ لم أرتكب شيئا. فلما استزدته قال لقد اتهم أحد كبار أسرته فاختاروه لأنه كان أفقرهم ليفديه باعترافه بأنه هو القاتل وفعلا أخذ باعترافه وقضى عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة.. وقال إنه من المقرر أن تنتهى مدة عقوبته وهو لازال فى الثلاثينيات من عمره، وفى طريقى مرة لمستشفى السجن مررت بالسجن القديم فى أبى زعبل وهو مكون من عنابر من طابق واحد تفتح على شوارع ضيقة وهو أشبه بقرية صغيرة، أناس يبيعون بضائع يفترشون بها الطرقات والعملة السجاير دائما..

والمفروض أن للمسجونين وجبة غذائية من خبز وعدس أو فول وأحيانا لحم، ولكن نادرا ما يحصل كل المساجين على نصيبهم ما لم يقدموا السجائر وإلا فالجوع والهزال أما السجانون وغيرهم من مسئولى السجون فليس يعنيهم غذاء المسجونين أو كسوتهم أو غطاؤهم وكل همهم منع الهروب ولذلك يستعملون القسوة ويفتدى المسجون نفسه بالسجاير، والفول غالبا ما يقدم فى حالة لا يقوى على تقبلها الآدمى ثم يجمعه السجانون لأكل الماعز والدواجن مع بقايا الخبز ويسمى «الهالك».

ومملكة السجن مستقلة تماما لرجال السجون فالمزرعة وما فيها وما تنتجه وكذلك الورش لحسابهم حتى ملابس الضباط وعائلاتهم تغسل وتكوى داخل السجن..

لقد كان يطيب لى أحيانا أن أصعد على السلم فأشاهد ما يجرى بالخارج وكنت أشاهد منظرا أفزعنى، منظر المسجونين فى ملابس رثة مهلهلة يجرون أقدامهم جرا متجهين إلى الجبل للعمل وهم يسيرون كالقطعان فى صفوف متراصة ثم يشق ضابط بحصانه صفوفهم بأقصى سرعة فيصيبهم الهلع ويندفعون يمينا ويسارا حتى لا يصيبهم الحصان أو تصيبهم العصا الطويلة..

كان من الصعب علىّ حتى فى معاملة محكوم عليه أيا كانت جريمته أن أشاهد أو أسوغ إهدار آدميته أو إهانة إنسانيته، ويكفيه أن تسلب حريته أما ما يقع عليه من عدوان ومن إهانات وحرمان من حقوقه الإنسانية فهو إثم كبير لا مسوغ له، فقد كرم الله الإنسان ويجب أن نكرمه ونحترم إنسانيته وتلك قيمة كبرى.. فقد خلق الله الناس من أصل واحد ونبههم إلى ذلك وإلى حكمته فى أول سورة النساء ﴿ياأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء﴾ وفى الوقت الذى نفخر ونعتز بانتسابنا للإسلام ونردد قيم الإنسانية العالية فإننا نفتقد القدرة على الالتزام بقيم الإسلام الإنسانية وتطبيقها فيما بيننا مع أن شعوبا أخرى ليس لديها ذخيرة تراثنا الإسلامى سبقتنا إلى تكريم وصيانة قيم الإنسانية وإعلائها..

لقد كنا نحصل يوميا على الوجبات المقررة من العدس والفول والخبز لأنهم لم يكونوا قادرين على التهام حقوقنا كالآخرين، وكانوا غالبا ما يخصصون لنا أنصبة أوفر رغم مستواها الردىء وكنا أحيانا نعيد طبخها حتى تصلح للأكل.

وكان العاملون بالسجن يتنافسون للحصول على الفائض من الأكل وهو الكثير ولكنا كنا نؤثر المرض، لأنه كان شهما وخدوما فقد كان يحلو لضابط المباحث العامة أن يغير على زنازيننا من حين لآخر فى عمليات تفتيش، وكان المرض عونا ممتازا لإخفاء ما لدينا من ممنوعات وخاصة أقلام الكتابة أما الراديو الصغير فقد كنت أخبئه فى علبة بلاستيك مليئة بالمربى أو الجبنة.

وكنت أخلو كل ليلة بعد غلق الأبواب لأسجل كتابة ما يعن لىَ على أى ورق يتسنى الحصول عليه ولو هوامش ورق الصحف أو المجلات أو مما تُلف به الحاجيات، وكنت أكتب أحيانا يوميات.. وأحيانا مذكرات وفى كل زيارة أحزم ما تجمع عندى من أوراق وأرسلها للمنزل فى مكان خفى من علب الكرتون الكبيرة سواء بين جدرانها المزدوجة أو قاعها المزدوج وكانوا يرسلون لىَ أحيانا بعض الورق بنفس الأسلوب ولكن للأسف ذات مرة أرسلوا كمية ورق كبيرة لفتت نظر القائمين على التفتيش، وكان مخبرو المباحث العامة يتولون تفتيش كل شىء ـ حتى الشوربة والملوخية ـ فعثروا على الورق، ونبههم ذلك لتفتيش الكرتونة العائدة فكشفوا الورق المكتوب وكان مرقما بما يوحى بأنه قد سبقته أوراق مكتوبة، وكانت اليوميات تسرد وقائع جرت فى السجن وقتها بما يمس ضباط

السجن والعاملين به وضابط المباحث ومخبريه. ومن هنا أسقط فى أيديهم فلو أبلغوا وسلموا الأوراق أذاهم ما كتب فيها عنهم وقد يتسبب فى مسئوليتهم كما يدل على سابقة إخراج أوراق أخرى دون علمهم، وبعد أن تداولوا الأمر فضلوا أن يقصروا بلاغهم على الأوراق البيضاء غير المكتوبة، وأحرقوا الأوراق الأخرى، وقد علمت هذه الوقائع بعدها وعلى إثر ذلك قاموا فى اليوم التالى بعملية تفتيش استفزازية واستولى ضابط المباحث على بعض خطابات وقصاصات الورق كنت أحتفظ بها وطالبته بتركها فرفض. وطلبت المأمور وقلت له إننى سأكتب له بلاغا بسرقة أوراقى المرسلة منى لمنزلى وهى مذكرات ويوميات خاصة بى متهما ضابط المباحث، وأفهمته أننى لا يهمنى كتابة المذكرات أو محاولة إخراجها ولكن ضابط المباحث هو الذى سيضار من إخفائه هذه الأوراق خوفا مما كتب بها، وأعطيته مهلة للصباح ليرد إلىَ ما أخذه ضابط المباحث من حجرتى وإلا قدمت بلاغى، وفى الصباح الباكر وكنا سنرحل فى هذا اليوم إلى سجن طرة أحضر إلىَّ المأمور كل الأوراق وكفى الله المؤمنين القتال.

ويكاد لايكون لضباط السجن من عمل، فهم يحضرون فى الصباح يبحثون عن الدفء والشمس شتاء وعن المكان الظليل رطب الهواء صيفا، يلعبون الطاولة ولا اهتمام لهم بحياة السجين واحتياجاته ومعاملته، بقدر اهتمامهم وتقصيهم لما تنتجه مزارع السجن أو ورشه حتى يأتى وقت الانصراف فينصرفوا، ومن طريف ما قاله أحدهم إنهم يتقاضون بدل راحة فقد كان لحراسنا ميزة الحصول على بدل خمسة جنيهات.

وكان معظمهم فى فراغ ثقافى شديد حتى أننى طلبت مرة مجلة الطليعة فاعترض أحد الضباط لأن التعليمات تمنع دخول المجلات الأجنبية، وحين أخبرته أن الطليعة مجلة مصرية تصدرها دار الأهرام اعتذر بأنه يسمع ذلك لأول مرة والعجب أنهم كانوا يمنعون الصحف والمجلات الأجنبية والعربية حتى ما يباح تداوله فى السوق المحلية ولم يسمح لنا بتلك المجلات إلا بعد أربع سنوات وبعد أن قدمت شكوى حققتها النيابة.

ولكن لابد أن أشير إلى أن الضباط كانوا يتعاملون معنا باحترام وأدب، ولكنهم أمام ضابط المباحث ومخبريه، تزايلهم شجاعتهم ويصيرون أدوات فى يد المباحث لتنفيذ إساءاتهم، وكان ضابط المباحث لا يواجهنا بإساءاته وإنما كان يتستر خلف ضباط السجن يسخرهم ويدفعهم لمواجهتنا وتلقى غضبتنا، وكان زميلى فى الزنزانة الأستاذ فريد عبدالكريم قد داهمه مرض شديد سبب له آلاما مبرحة أرقته الليالى الطوال يتأوه ويتقلب

فى فراشه أو يدور فى الزنزانة، واستعنا بطبيب إخصائى بعد تدخل مدير السجن وكان شهما وشجاعا فقرر له الطبيب أنواعا من الحقن تعطى كل بضع ساعات وبعضها ليلا بعد إغلاق الأبواب ورفضوا فتح الأبواب بعد غلقها لإعطائه الحقن فى مواعيدها وكان الممرض يحضر ليلا لإعطائه الحقنة فى الظلام وخلال قضبان باب الزنزانة الحديدية، وكانت تقع أخطاء وأسمع فريد يتأوه وتتكرر المأساة إلى أن تمكن المدير من الحصول على الموافقة بفتح الأبواب رغم تعقيدات ضابط المباحث العامة وبذا تمكن الممرض من إعطاء الحقنة لفريد فى موعدها ودون مشاكل.

واستدعينا لحضور جلسة الحراسة فى دار القضاء العالى ولكنهم بعد أن تقرر ورحبنا بالتوجه بملابس السجن، فاجأونا باستحضار ملابس عادية من بيوتنا وطلبوا إلينا أن نتوجه بملابسنا العادية وذلك للإيهام بأننا لا نلبس ملابس السجن العادية، فرفضنا وأصررنا على الذهاب ببدلة السجن الزرقاء التى نلبسها منذ دخلنا السجن، وإزاء إصرارنا منعونا من حضور الجلسة أول يوم. وفى اليوم التالى فضلنا حضور الجلسة فى ملابسنا العادية حتى لايفوتنا إبداء دفاعنا. وكنا قد أصبحنا أربعة بعد إحضار السيد على صبرى من سجن طرة وإحضار السيد شعراوى جمعة من السجن الحربى. وكان لنا برنامج يومى نتجمع فى الصباح لشرب الشاى معا ثم نتجمع فى زنزانتى المشتركة مع فريد عبدالكريم لقراءة الصحف اليومية وأحيانا تدور بيننا مناقشات لفترة ثم ننزل لجولة تسمى «فسحة» خارج المبنى فى فناء خارجى حيث نعود إلى التجمع لاستئناف المناقشات.. مناقشات حول الماضى والحاضر وما مر بنا من ظروف وتوقعاتنا للمستقبل وكنت كثيرا ما أسجل الهام من تلك المناقشات ليلا.

وكنا قد اتفقنا على ألا تكون لنا مطالب خاصة، وألا تكون لنا علاقات بضباط السجن وأن نوثق علاقاتنا بكل الزملاء المسجونين معنا، وأن نتجنب أى مناقشات تؤثر على تلك العلاقات، ذلك أن السجن ووجودنا به هو المشكلة الرئيسية المشتركة التى تشكل رابطة قوية فيما بيننا جميعا فى مواجهة السلطة.

وكان اللواء عثمان نصار ينصحنا دائما بألا نتركهم فى هدوء بل نخلق لهم المشاكل دوريا ونختلقها، لأنهم حسب تجربته لا يرضيهم أن نبقى فترة فى هدوء وإذا لم نسبقهم نحن بالمضايقات سبقونا وكانت له فى هذا المجال نوادر..

لقد طالعت بعض تقارير السجون السنوية وبعض ما كتب عنها، ولكنى وجدت الواقع شيئا آخر مختلفا جدًا فالحد الأدنى لمعاملة المسجون والذى تضمنته اتفاقيات دولية وعربية غير مكفول والتقارير نظرية وأقرب إلى الخيال منها إلى الواقع.

ففى السجن ظروف تهدر آدمية الإنسان وتدفع للانحراف والشذوذ، وتعدم الحياء حيث يتكدس نحو مائة مسجون أو أكثر فى عنبر واحد يتقاسمون أرضه لكل منهم عرض بلاطتين ونصف ويتبولون ويتبرزون فى جرادل فى هذا الزحام، وتصل إليهم فى السجن بوسائل شتى كل الممنوعات مقابل السجاير، وقد وجدنا يوما حركة غير عادية فى السجن المجاور إيذانا بوصول مسئول كبير وعلمنا أنه كان يعقد اجتماعا كبيرا حضره كبار ضباط السجون وعدد من الوعاظ للتحدث مع المسجونين عن مضار تعاطى المخدرات وتحريمها شرعا، وكان ذلك بمناسبة ضبط أحد المسجونين يخبىء كمية من المخدرات ومبلغ ٣٠٠ جنيه حصيلة البيع، وكان البحث الأهم والأجدى هو كيف تسربت هذه الممنوعات إلى داخل السجن ومَنْ المشاركون فى ذلك وكيف قامت تجارة المخدرات وراجت؟!!

ولكن المواعظ والمحاضرات لم تمنع استمرار تداول وتعاطى المخدرات بالسجن وإن كان المؤتمر الذى عقدوه يكفى فى تقديرهم لتغطية مسئوليتهم فى تقرير منمق.

وخلال كل الشهور التى قضيناها فى أبى زعبل أو الحربى أو القلعة لم يزر السجن الذى كنا به أى من أعضاء النيابة العامة رغم أن المفروض أنهم يمرون دوريا على السجون التى تخضع لإشرافهم، وفى أواخر أيام أبى زعبل فوجئت بشاب يصحبه ضابط المباحث وجمع من ضباط السجن يقدم نفسه على أنه وكيل النائب العام وسأل عما إذا كانت هناك شكوى، ورغم حرصى على احترام النيابة والقضاء فلم أستطع أن أكتم ما فى نفسى وقلت له: حمدا لله على السلامة وحمدا لله أن تذكرتم أخيراً أن فى هذا المكان سجنا يخضع لإشرافكم، وعقبت بأن مواضيع الشكوى كثيرة ولكن لا داعى لتقديمها لأن الظروف أقوى منكم وليس فى وسعكم عمل شىء وانصرف، والحق أن منظره وسط هذا الموكب العسكرى قد استفزنى.

وكانت زيارات الأسر لنا مشكلة، فكلما وقعت مظاهرات بالجامعة أو أحداث على المستوى الشعبى منعت عنا الزيارات، مما كان يسبب لنا قلقا ومتاعب ولم ندر سر الربط بين المظاهرات وغيرها وبين الزيارات.

وكانت الزيارات تتم فى مكتب المأمور أو ضابط المباحث، وكان يحضرها غالبا ضابط المباحث حيث يجلس على مكتبه فى مواجهة الزائرين يتسمع لأقوالهم بل وهمساتهم ويدس أنفه بينهم ويسرق النظرات مما كان يسبب حرجا شديدا ويسبب للزائرين والزائرات على وجه الخصوص حرجا وتكلفا، فكم من مشاكل ومسائل شخصية وعائلية تستلزم السرية ويتعذر الخوض فيها أو مناقشتها فى وجود الضابط.

وقد كان بعض الضباط يشعرون بذلك فيترك المكان لبعض الوقت خاصة إذا كان ضابط المباحث غائبا وقد ناقشناهم عقلانيا فى هذا الأمر.. آراؤنا السياسية معروفة ومعلنة وكذلك مواقفنا السياسية واضحة وبالتالى ليست فى حاجة لهذا الأسلوب للتعرف عليها.

ولم يطل مقامنا فى أبى زعبل إذ ما لبث أن نقل أو أفرج عن المسجونين من القضايا الأخرى، وبقينا نحن الأربعة ومعنا السادة عثمان نصار وزغلول عبد الرحمن وكمال حبيب ومحمد زين العابدين، وفجأة وفى شهر رمضان تقرر نقلنا إلى ملحق مزرعة طرة وهذا هو الاسم الرسمى للسجن، وبقدر فرحتنا لجمعنا مع زملائنا الإخوة عبد المحسن أبو النور ومحمد فايق وسامى شرف بقدر قلقنا من المكان الجديد الذى كنا نجهله بعد أن كنا قد تأقلمنا مع أوضاعنا فى أبى زعبل وحملنا أمتعتنا مرة أخرى فى موكب جديد من الضباط والجنود والمخبرين.

ومنطقة سجن طرة تحتل مساحة شاسعة من المزارع والمبانى تمتد من النيل إلى عمق الصحراء ويضم مبنى الليمان والإدارة والمستشفى وتقع على النيل ثم مزرعة طرة وملحق سجن المزرعة وغيره، وكان يجرى إنشاء سجون أخرى فى المنطقة.

وسجن الملحق مبنى صغير يضم صفين من الزنازين من طابقين يقع قريبا من الجبل الذى تنهال منه الأتربة ومن مداخن مصانع الأسمنت فتفسد جوه وتجتاحه أفواج من الناموس والذباب تنافس أبى زعبل، والحجرة أو الزنزانة صغيرة تتسع بالكاد لسرير صغير ومنضدة ثم حائط داخلى بعده دورة مياه صغيرة بلا باب تكفى لينحشر فيها الإنسان وللزنزانة باب ذو قضبان حديدية وشبابيك حديدية صغيرة مرتفعة أيضا.

والتقينا مع زملائنا ونحن نردد «والله واتجمعنا تانى ياقمر» وكان لقاء حارا وحافلا وكان بسجن ملحق مزرعة طرة غير زملائنا اللواء اسماعيل لبيب من قضية الطيران والرائد أحمد عبد الله من قضية المشير عامر ثم أضيف إلينا المقدم جلال هريدى من قضية المشير أيضا.

وعلى عكس سجن أبى زعبل وجدنا أدوات الحلاقة والمرآة وسخانات كهرباء وسكاكين وملاعق معدنية وشاى وبن وكلها مباحة وكانت ممنوعة فى أبى زعبل وكانت ترد لنا الصحف مبكرا كل صباح وتبقى معنا ولا تسترد، وبجوار المبنى حديقتان صغيرتان مهملتان قمنا بزراعتهما وصممنا بهما مكانين للجلوس وكان بأحدهما حوض للمياه

يحدث خريرا خلال الصخور وتنساب مياهه فى قناة وكنا نسميه تفكهـا «بزحلة» تشبيها بأحد الأماكن المشهورة بلبنان وكنت بحكم النشأة الريفية لدى خبرة بالزراعة وشديد الميل إليها، ومن ثم كنت أقضى وقتا طويلا فى العمل فى الحديقتين.. كـما كان هناك ملعب صغير مجاور للحديقتين.

وكان ضابط مباحث طرة جافا وروتينيا ولكنه كان واضحا وصريحا ومهذبا، كانت فيه بعض طباع الريف ولكنه شديد الشك والقلق ركز كل نشاطه ومتاعبه فى أثناء زيارة الأهل والأقرباء بحركاته ونظراته وارتيابه المستمر والمستفز وبلا مبرر وعبثا نحاول إقناعه بعدم جدوى هذا السلوك وعدم لياقته.

وانقضت الأيام الأولى فى حكايات وقصص، تبادلنا فيها الأخبار وما مر بنا خلال السنة التى افترقنا فيها، وما واجهناه وكابدناه، وكان العقيد ناصف مختار مدير منطقة أبى زعبل وقتها هو النقطة المضيئة فى ظلام أوضاع السجون وغلظة رجالها.

وبدأنا نمارس النشاط اليومى الذى كان أكثر حيوية، وكان لنا أيضا نظام رتيب يبدأ كل صباح بالتجمع بزنزانة الصديق محمد فايق نقرأ الصحف وكنا هو وأنا أول من يصحو ننطلق خارج الزنازين فور فتحها كل صباح، ثم يتوالى حضور الباقين ثم نتوجه إلى الفناء الخارجى لممارسة أنواع من الرياضة ونستكمل أحيانا مناقشاتنا التى كان حماسى أحيانا وحدتى يفسدها، إذ يضيق به البعض رغم حرصى على توضيح أن ذلك طبع غير مقصود.. ولكن كان الحماس يزيد المناقشة حيوية ويطيل الحوار فلا ينتهى سريعا وكان الأخ محمد فايق يصف أسلوبى بالفلفل الذى يلهب المناقشة وأحيانا يُغضب عن غير قصد.. وقد اجتهدت فى السيطرة على أسلوبى وكنت أمزح وأقول اقبلونى على عيبى..

وفى طرة انتظمت الصحف والمجلات وحصلنا على مجموعات كبيرة من الكتب، كما مارسنا الرياضة يوميا تقريبا خاصة لعبتى الكرة الطائرة والراكت وكنت لأول مرة أمارس الرياضة منذ كنت طالبا بالثانوى، وقد أفادتنى كثيرا صحيا ونفسيا وكان من مميزات هذا التجمع انتظام صلاة الجماعة فيما عدا الفجر والعشاء حيث تكون الزنازين مغلقة علينا انفراديا.

وسمح لنا بطرة بصلاة الجمعة على عكس أبى زعبل حيث منعنا ضابط المباحث من صلاتها ومنع واعظ السجن من الصعود لنا حيث نتجمع ليؤمنا فى الصلاة ويخطب لنا الجمعة..

وتميزت منطقة سجون طرة بمزارع بها زيتون وتزرع بها كل أنواع الخضروات كما أن بها مزرعة لتربية مواشى لحليب اللبن، وكنا نعرف مواعيد الزراعة وإنتاج المزارع حين نرى طوابير الضباط والجنود تتجمع للحصول على ما يقدرون على حمله لهم ولرؤسائهم.. وكانت لنا مع الضباط كثير من المناقشات بعيدا عن أعين رجال المباحث الذين كان الضباط يخشونهم ويتحفظون أمامهم، فقد كانت إحدى مشاكلهم، ولاشك أنها مشكلة المجتمع كله، أن رجال المباحث يبعثون بتقارير يفاجأون بأخذهم بنتائجها دون أن يواجهوا بما فيها أو يجرى معهم تحقيق، وأحيانا تشكل تلك التقارير لعنة تطاردهم طوال خدمتهم وتقف عائقا فى طريق تقدمهم وتوليهم المواقع الممتازة أو الترقية أحيانا.. وكان أكثرهم كما سبق أن قلت يعانون فراغا فكريا يكاد يكون كاملا، وكثيرون منهم لا يقبلون على القراءة. وكانت تصوراتهم السياسية وتحليلهم لما يقرأون فى الصحف أو المجلات أو ما يسمعونه أو يرونه فى الإذاعة والتليفزيون قاصرًا.. وكنت أسائل نفسى كيف عاش هؤلاء فى ظل الثورة وكلهم شباب وسمعوا وشاهدوا الكثير ومع ذلك يبدون فى هذا الفراغ الفكرى الشديد وكيف يكون إذن حال باقى قطاعات المجتمع ممن لم يؤتوا حظا من التعليم كهؤلاء، درسوا الميثاق وعايشوا التطبيق ومع ذلك فلم يستوعبوه فلسفة أو تطبيقا وكانت تساؤلاتهم فيما كنا نظنه بديهيات لا تخفى على مجرد قارىء ومتابع للصحف، تثير انزعاجنا ولاشك أنها إحدى جوانب القصور إذ لم تعن الثورة بالقدر الواجب الكافى بالجانب الفكرى والثقافى واكتفت بجانب تلقينى مدرسى لم يترك آثاره فى الوجدان وفى أعماق النفس.

على أننا حرصنا على تفهيمهم والإجابة عن تساؤلاتهم وحثهم على القراءة وكانوا يحرصون على الاستماع إلى مناقشاتنا كثيرا..

لقد اكتشفنا أن العقلية الشرطية التقليدية المتوارثة ومفاهيمها التى تجاوزها الزمن مازالت هى السائدة رغم كل الجهود التى بذلت، وقد تذكرت بهذه المناسبة حديثا جرى بين السيد شعراوى جمعة حين كان وزيرا للداخلية ومجموعة من الموجهين السياسيين

فى أحد معسكرات التشقيف حين أثاروا قضية الشرطة ومفاهيمها وعلاقتها بالمجتمع وقضاياه، وتطورها مع تطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وكانوا يطالبون بحل ثورى وجذرى، وضربوا عدة أمثلة وقضايا من الواقع، فأخذ السيد شعراوى يشرح لهم جهوده فى هذا السبيل ويوضح جوانب القضية والصعوبات التى يواجهها لتغيير تراث نفسى واجتماعى ترسب وتراكم خلال أجيال، وقال إنه ينحت فى الصخر فى محاولاته «تسييس» الشرطة والتطبيق العملى لشعار الشرطة فى خدمة الشعب، وللأسف فإن بعض الضباط كانوا يرددون أن شعار الشرطة فى خدمة الشعب، قد قلل من هيبة الشرطة وأضعف موقفهم فى مواجهة الناس متصورين أن علاقتهم وهيبتهم لا تقوم إلا على القوة والقهر والبطش لا على الاحترام والتقدير. وكنا نقول لهم لابد أولا من أن يحترم الكل القانون ويقبل الخضوع له وأنتم فى المقدمة وتلتزمون به وتقدرون قيمة الإنسان وتحترمون إنسانيته وكل ذلك يستلزم أن تقوم العلاقة بالناس على أساس ذلك الشعار..

وقد ناقش الضباط السيد شعراوى جمعة فيما كان قد أصدره وهو وزير الداخلية من رفع حق مجازاة العساكر من الرؤساء المباشرين حتى لا تتأثر القرارات بدوافع شخصية وذاتية، فكانوا يقولون أن ذلك أضعف قدرتهم على القيادة وأضعف الضبط والربط وهى نظرة متأثرة بتصور قديم بأن الجند فى خدمة الضباط مع أنهم معا فى خدمة الشعب وسيادة القانون.

وكان يطول الحديث معهم حول طبيعة العلاقة التى ينبغى أن تربطهم بالناس والرؤساء بالجنود.

وقد ذكرتنى هذه المناقشات بأنى وفى بداية عملى بالمحاماة اصطدمت بأحد ضباط المباحث الذى انهال ضربا على أحد المتهمين «موكلى» والذى قصدنى فقط لحمايته من عدوان ذلك الضابط، وقد أبلغت النيابة فقرر وكيل النائب العام الانتقال إلى مركز الشرطة لضبط الواقعة. إلا أن الخبر وصل إلى مركز الشرطة فأقنعوا المتهم المضروب بألا يتهم ضابط الشرطة وإذ كان جميع الزملاء المحامين وغيرهم مستائين من ذلك الضابط فقد صحبونى وتوجهنا إلى مدير أمن دمياط اللواء محمود طلعت قبل أن يصير محافظا لها. وقد كان الرجل كريما وتأثر بما سمعه منا، وكانت لديه معلومات أخرى عن ذلك الضابط ووعد بنقله غير أنه رغب إلينا أن نقابل الحكمدار وشرح الأمر لأنه الذى يجرى

النقل. وتوجهنا إليه وبعد ما سمع منا الشكوى من تصرفات ضابط المباحث واعتداءاته على حريات المواطنين وإسرافه فى استعمال القسوة.. اعتدل فى جلسته وشد حزامه وقال موجها خطابه لنا: إنه منذ عين ضابطا بالشرطة اشتغل بأعمال المباحث وخرج بدرس هو أن ضابط المباحث الناجح لابدّ أن يستعمل العنف وساد الموجودين صمت لشدة صدمتهم فيما سمعوا ولم يتكلم أحد وكنت أنا أصغرهم فتقدمت للكلام وقلت له: وما فائدة أن يتخرج الضابط من كلية يتعلم فيها أساليب التحقيق الجنائى والبحث ويدرس القانون إذا كانت العصا هى الحل الأمثل واستعمال العنف هو طريق نجاح رجل الأمن، ولماذا إذن كلية الشرطة وما الفرق بين مخبر يستعمل العصا وضابط يمسكه؟.. وعاد الصمت مرة ثانية ثم انصرفنا ناقمين من منطق الحكمدار وسوء لقائه.

وكانت معركة ١٩٧٣ حدثا كبيرا هزنا من الأعماق وملأ قلوبنا فخرا واعتزازا واستبشارا وكان النبأ بالعبور أسعد ما سمعناه بالسجن، أنسانا كل المرارة وكل المعاناة، وسهرنا الليالى نتسمع الأخبار ونتابع المعارك وتحمس البعض فطلب تجنيده ليحارب ويستشهد فى معركة كانت أمل الجميع.. وفى اليوم الرابع للمعارك طرق باب زنزانتى فى الصباح إثر فتح الأبواب مباشرة واحد من زملاء السجن العسكريين وكان ممتقع الوجه يبين من عينيه أنه لم ينم ليلته وقال لى إنه يتابع المعارك بقلق لأن الأخبار العالمية التى استمع إليها طوال الليل تقول إن قواتنا العابرة توقفت وعلى حد تعبيره حفرت وخندقت على بعد عشرة كيلو مترات من ضفة القناة فى حين أنه كان يقدر اندفاع القوات برءوس الكبارى إلى العمق مسافة لاتقل عن ٣٠ ك مترا وهى التى تسمح بانتشار الجيشين العابرين وإمكانية حماية القوات ورؤوس الكبارى من الاختراق ورد الهجوم المضاد.

وأن توقف القوات على بعد عشرة كيلو مترات يعنى أن هناك اتفاقا على وقف إطلاق النار عند هذا المدى أو أن هناك خطأ عسكريا فادحًا وتنبأ بأن هذا الشريط الرقيق لقواتنا على بعد عشرة كيلو مترات وخلفه قناة السويس، لا يمكن الدفاع عنه ولا يصلح للمناورة ولا يمنع من اختراقه. وبلبلت هذه التحليلات التى وافقه عليها باقى العسكريين معنا من خواطرنا وبتنا فى قلق شديد حتى فوجئنا باختراق القوات الإسرائيلية كما توقع وعبورها إلى ما سمى من بعد بالثغرة.

ومنذ انتقال الرئيس عبد الناصر إلى جوار ربه كان رأينا جميعا بلا شبهة أو خلاف أن نبدأ مرحلة جديدة تمارس فيها المؤسسات دورها إيجابيا وفعالاً وأن يمارس الحكم فى ظل قيادة جماعية وأن تنتقل السلطة بالفعل إلى الشعب ممثلا فى مؤسساته وتنظيماته المنتخبة.

ولكن السادات نقض هذا العهد وتنكر لكل تلك الوعود، ولأنه أضمر إحداث تغيير جذرى فى أهداف النظام وتوجهاته ومواقفه اتجه إلى خلق مظاهر للصراع، وافتعل الخلاف، وعزل المؤسسات كلها من سياسية وتنفيذية عن مجريات الأحداث. واعتبر أنه وحده السلطة الشرعية الوحيدة وغيره من المؤسسات أو أعضائها إذا ما حرصوا على ممارسة مسئولياتهم والمحافظة على اختصاصاتهم والمشاركة بالرأى والدعوة إليه، اعتبر أنهم ينازعون السلطة الشرعية حقها وابتكر مجموعة من الشعارات ترسخ هذا المعنى خارج إطار الدستور والنظم السياسية القائمة.

فهو رب العائلة وهو المؤمن وهو المتمسك بأخلاق القرية(١) مع أن السلطة الشرعية نظام متكامل بأفراده ومؤسساته(٢) واختصاصاته التى حددها الدستور والقوانين.

---

(١) كتب الدكتور زكى نجيب محمود فى الأهرام يوم ١٩/ ٢/ ١٩٧٦ كلمة بعنوان «وكذلك أخلاق المدينة» ناقش فيها شعار أخلاق القرية الذى رفعه السادات قال أخلاق القرية هى الأخلاق التى أفرزتها الحضارة الزراعية الريفية . أبناء القرية فى تمسكهم بأخلاق الريف الزراعى يعدون أنفسهم أسرة واحدة أو كأسرة واحدة ومن هنا كان مصدر صلابتهم لكنه من هنا أيضا هو مصدر التخلف الحضارى فى بعض صوره لأن ذلك الشعور الأسرى هو فى الأساس مصدر المحسوبية فيكفى صاحب الحكم أن يعلم أن بينه وبين فلان تلك العلاقة الوثيقة ليجعله محسوبا عليه مما يلزمه إلزاما خلقيا أن يسانده ولو بغير حق وهى مساندة غالبا ما يجىء ثمنها وهو أن يدين المحسوب لولى نعمته بالولاء وهكذا يَنْسلُ المعنى الأول نتائجه الضارة إذا قيست عقاييس الحضارة القائمة العلاقة بين أفراد القرية قائمة على ما تقتضيه روابط الدم أعنى روابط القربى، فكثيرا ما يكون ذلك على حساب المصلحة القومية التى تجاوز القرية وأبناءها ولقد جاءت حضارة العصر بنوع جديد من التجمعات البشرية هو هذا الذى تراه عندما يجتمع ألوف العمال فى مصنع واحد بل ويسكنون عادة فى حى واحد مما أدى بالضرورة إلى علاقات اجتماعية من نوع جديد هى العلاقة التى تتمثل فى النقابات وسرعان ما يصبح الهدف المشترك لا خدمة أسرة بعينها بل خدمة حرفة صناعية معينة وخدمة القائمين بها وهنا تتغير معانى طائفة كبيرة من الألفاظ الخلقية كالعدل والكرامة والتعاون الخ ليس فى أخلاق القرية مكان لدقة الزمن باعتبارها فضيلة لأن حضارة الزراعة لم تكن تقتضيها فأدق ما تعرفه من ذلك أن يقال صبح وضحى وعصر ومغرب وليل الدعوة إلى أخلاق القرية فيها رومانسية تشبع الخيال لكننا ونحن ندعو لها فلنتدبر حدودها وتصورها بالنسبة إلى هذا الزمان وحضارته

(٢) ذهب أكثر المفسرين إلى أن تعبير أولى الأمر المطلوب طاعتهم فى القرآن الكريم هم أهل الحل والعقد فى جماعة المسلمين وليس الخليفة الفرد وحده «تفسير المنار للإمام السيد محمد رشيد رضا» جزء/ ٥ طبعة الهيئة المصرية للكتاب من ص ١٥٢ وما بعدها ويعرفهم بأنهم أصحاب الشأن فى الأمة الذين يرجع إليهم فى مصالحها وتطمئن هى باتباعهم. الخ

وقد كنا سلطة شرعية كل فى موقعه وخلال المؤسسة التى ننتمى إليها نمارس مسئوليات حددتها النظم والقوانين القائمة. كما حددت مسئوليات وحدود سلطات رئيس الجمهورية. ولكنه أراد أن يستأثر بالسلطة كلها وحده، وأنكر على باقى الأفراد والسلطات أن تكون لها من المسئوليات إلا ما يأذن به ويرضى، وخارج هذا الإطار يكون الوقوع فى مخاطر التصدى لرب العائلة، والتطاول على المؤمن خروجا على مقتضى الإيمان وطاعة ولى الأمر، ويكون الوقوع فى العيب ومخالفة أخلاق القرية[1].

كان الخلاف فى حقيقته خلافا سياسيا وليس صراعا على سلطة كما صوره هو أو صوره من ساعدوه وأيدوه وحبذوا توجهاته.

كان الخلاف حول ديمقراطية القرار ودور المؤسسات وكانت نقطة الصدام الرئيسية عند التصويت على اتفاقية الاتحاد الثلاثى حيث انقسمت اللجنة إلى أغلبية رافضة وأقلية ـ هو أحدها ـ مؤيدة، وكان مقتضى الديمقراطية القبول برأى الأغلبية والالتزام به، ولكنه رأى ومرة ثانية عرض الأمر على اللجنة المركزية فخذلته.

ولكنه بالأقلية عصف بالأغلبية وأطاح بكل المؤسسات، حل الاتحاد الاشتراكى، وحل النقابات المهنية، والعمالية، ثم حل مجلس الأمة نفسه. ولا يتصور أن تكون التشريعات

---

(١) لعل ما بدأ يلفت النظر لهذه النزعة الفردية الشديدة تلك التعبيرات التى ظهرت على لسانه «شعبى» و«أولادى» و«قرارى» و«فكرى» و«توجيهاتى» و«مستشارى» وهكذا وتأكد هذا أيضا بالمظاهر الخارجية فأصبح يجلس وحده فى الاجتماعات على المنصة وباقى المسئولين أيا كان موقعهم من السلطة أمامه كما أصبح مألوفا أن يشاهده الناس جالسا على مكتبه وأمامه يجلس كبار المسئولين فى تأدب

ومن طرائف ما أذكره أنه فى أوائل ١٩٧١ جرى التفكير فى ملء بعض المواقع القيادية فى دور الصحف ومنها رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم وكان من رأيى ورأى السيد محمد فايق وزير الإعلام ترشيح الأستاذ أحمد بهاء الدين رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم وعرض الأستاذ فايق الاقتراح على السادات ففوجئ به يريد تعيين الأستاذ أنور حبيب رئيسا لمجلس إدارة أخبار اليوم مكافأة له حسب قوله على موقف وطنى عندما كان وكيلا للنيابة أثناء إحدى محاكمات السادات. وعندما بلغنى ذلك راجعت السادات فى الأمر وأفضت له فى شرح مبررات ترشيح الأستاذ بهاء ومعارضة تعيين الأستاذ أنور حبيب من خارج صفوف الصحفيين وقلت له يمكن أن تكافئه بمنصب آخر، تظاهر بالاقتناع ولكنه ما لبث أن طلب الأستاذ فايق وأصر على تعيين أنور حبيب وطلب منه إعداد قرار بذلك ولأنى أعلم ما للأستاذين إحسان عبد القدوس وموسى صبرى من تأثير عليه طلبت موسى صبرى وأسررت له برغبة السادات فى تعيين أنور حبيب، فسارع موسى وإحسان إليه فى القناطر وحصلا منه على قرار بالعدول عن ترشيح أنور حبيب وبقاء الدار على ما هى عليه اكتفاء بالدكتور فرحات نائبا لرئيس مجلس الإدارة. وعندما قابلت السادات بعدها وكنت أعلم ما جرى عدت إلى حديث معارضتى لتعيين أنور حبيب فقال لى لقد حضر إلىّ موسى صبرى وإحسان فى حجرة نومى وبكيا بالدموع فأشفقت عليهما وعدلت عن تعيينه

والدستور قد شرعت أن تكون إرادة فرد واحد مهما يكن تعلو إرادات القواعد الانتخابية لكل تلك المؤسسات(١) وقد تم كل ذلك تحت شعارات الديمقراطية وضجيجها.

كان الخلاف حول الالتزام بجماعية القيادة التى ارتضينا بها ضد إصراره على ممارساته الفردية وعزل كافة المؤسسات والمسئولين(٢).

ثم أخذ يطلق الشعارات بدءا بوصفنا بأننا مراكز قوى وكان فى حقيقة الأمر يتخذ منه ستاراً يهاجم به عبد الناصر وسياسة عبد الناصر(٣) كما كشفت عن ذلك الأيام.

---

(١) قال الدكتور عصمت سيف الدولة فى كتاب هل كان عبد الناصر دكتاتوراً «فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ صفىَّ الذين أطلق عليهم اسم مراكز القوى باسم الديمقراطية وحلت بقرار من رئيس الجمهورية كافة المؤسسات الدستورية والشعبية حتى تلك التى قامت بدور أساسى فى تصفية مراكز القوى «مجلس الشعب» وأعيد تشكيلها من جديد ولكن التشكيل الجديد وقف بالنسبة إلى الاتحاد الاشتراكى العربى عند مستوى اللجنة المركزية ولم تشكل أبدا اللجنة التنفيذية العليا.

كما سجل موسى صبرى فى كتابه السادات الحقيقة والأسطورة ص ٦١٤ أن الدكتور عزيز صدقى شعر كرئيس وزارة أنه فقد ثقة أنور السادات لأنه لم يخطره باتصالاته مع أمريكا إلا بعد ستة أشهر من بدئها واستمرارها وأنه كان يجب أن يعلم من اللحظة الأولى وفى رأيى أنه كان ينبغى أن يغضب لا لأنه لم يعلم ولكن لأنه كرئيس وزارة ومجلس وزرائه لم يشتركوا فى صنع السياسة التى جرى تطبيقها ومنها الاتصالات مع أمريكا والتى انفرد السادات بها وأخفاها عن رئيس وزرائه وفى ص ٦٢٩: قال موسى صبرى إن الدكتور عبد العزيز حسين استقال عندما استقبل السادات وفدا يابانيا جاء إلى مصر لمفاوضة وزارة الزراعة فى بعض المشروعات ولم يَدْعُه السادات لذلك اللقاء الذى حضره المهندس عثمان أحمد عثمان دون الوزير المختص.

(٢) قال السيد/ على صبرى فى أقواله ص ٤٧ من تحقيقات قضية مايو «هدفى النهائى هو أن العمل السياسى فى البلاد كما ارتبط به رئيس الجمهورية فى خطاب ترشيحه سواء أمام اللجنة المركزية أو مجلس الأمة هو العمل من خلال المؤسسات الدستورية والسياسية كما ارتبط معنا ـ اجتماعات مُنَظَّمَة للجنة التنفيذية العليا ـ كل أسبوعين واللجنة المركزية كل شهر مرة وأن يعرض عليها كل ما يهم الدولة وسياساتها لمناقشتها وإقرارها وهذا لم يكن يتم، ولذلك اعتبرت أن جلسة اللجنة المركزية التى تولدت عن عدم المناقشة المتبعة للقرارات الهامة التى تمس الوطن وسياساته العليا أن نتيجة ذلك أن اللجنة المركزية ستكون خطوة أو على الأقل كان هذا أملى أو مرحلة تُصَلِّحُ من الأوضاع كما تصورتها

(٣) قال الدكتور على الرجال المحامى فى مرافعته فى قضيتنا بجلسة ٢٠ سبتمبر سنة١٩٧١. يجب أن أعود إلى معنى السلطة أو معنى الوظيفة أنا أحاسب عن عملى وداخل اختصاصى. فاستعمال الحقوق وجميع المباحات لا يمكن أن يؤثم . الخ. وقال المرحوم الأستاذ على عبد المجيد المحامى بجلسة ١٤ سبتمبر سنة ١٩٧١ لما نيجى نحاول فهم قصد المدعى العام يقول دا الناس دول عاوزين يعطلوا رئيس الجمهورية عن قضاء وظائفه الخاصة بمنعه من إبرام المعاهدات ـ إزاى ـ ولما ينقدوا فى اللجنة التنفيذية أو المركزية أو أحاول أكتسب أنصار يبقى هذه الحالة إكراه رئيس الجمهورية وأمنعه عن عمله.. والمادة ١٢٥ من الدستور تقول إن المعاهدة التى نحن بصددها لا تصبح نافذة إلا إذا سارت من خلال المؤسسات الدستورية وصدق عليها

وبطبيعة الحال فإن أى سلطة لابد فيها من مراكز قوة بل إن وجودها هو من طبائع الأشياء. فكل صاحب سلطة مركز قوة فى حدود ما يوكل إليه من مسئوليات.

غير أن التعبير صار اصطلاحا على ذوى المراكز الذين يتجاوزون سلطاتهم وينحرفون بمسئولياتهم ويغتصبون مزيدا من السلطة بغير حق ويخالفون القانون.

أما ممارسة المسئول فى موقعه وفى حدود اختصاصاته وما تخوله القوانين والقرارات والنظم من مسئوليات فلا يمكن وصفه بالتجاوز أو إطلاق وصف مراكز القوى بمعناه الاصطلاحى عليه، ورغم كثرة ما قاله السادات ووسائل دعايته فإنهم لم يقدموا واقعة واحدة تعزز هذا الادعاء الكاذب المجرد، وحتى ما صدر عما سمى بمحكمة الثورة فى شأننا، هو كلام إنشائى كوصفه ما ينسب إلينا بأنه «سلسلة موصولة الحلقات من الوسائل غير المشروعة التى بدأت منذ ائتمار المتهمين على مناهضة سياسة رئيس الجمهورية والعمل على تعطيل سلطته الدستورية عند عرض اتفاقية الاتحاد الثلاثى». فإنه كلام مردود ولا يستقيم عقلا أو قانونا بل ويخالف بديهيات الفهم الصحيح للأمور[1].

فكل ما نسب إلينا هو التمسك بحكم المؤسسات ورفض تسلط الفرد وتعطيله لممارسة المنظمات السياسية والدستورية التى تشكل جماعية القيادة لسلطاتها[2] حتى أن السادات تفاخر فى خطبه بأنه تجاهل المؤسسات وأخفى عنها اتصالاته وقراراته

---

(١) كما وصف المرحوم على عبد المجيد المحامى فى مرافعته بجلسة ١٤ ستمبر سنة ١٩٧١ قرار الاتهام بقوله: فخلاصة ما يمكن أن يصل إليه التأمل فى أمره أنه قرار فريد فى بابه لا يتصل بالقانون الجنائى بصلة ولا بأحكام المسئولية الجنائية بسبب فهو حصيلة من الإنشاء اللفظى يتسم بالإسراف ولا يصح أن يقوم فى مقام القانون ولا الحجة إلا بما يستوى مع اللغو. وكذلك الحال بالنسبة لقائمة الأدلة فهى بدورها حصيلة من الإسراف يصيد فيها كاتبها على غير الأصول القانونية فى تحضيرها لأنها يجب أن تؤخذ من أقوال الشهود ولكننا نجدها تغير فى المعنى واللفظ ولا تعدو أن تكون نتفا متصيدة من هنا وهناك من حديث مرسل بقوله هذا الشخص أو داك.. إن هذه القائمة كتبت على طريقة لا تقربوا الصلاة جعلت القضية أشبه بالقضية العنكبوتية يبتلع فيها كاتبها الوقائع ابتلاعا ويجتزئ الحقائق من الخيال فى إنشاء مرسل يتسم بالإبهام والغموض.

(٢) قال السيد على صبرى فى مكالمة تليفونية مسجلة أيضا مع السيد محمد فايق تعليقا على طلبه عقد اللجنة المركزية لعرض استقالته عليها.. باقولهم والله أنتم عاوزين تحكموا حكم فردى أنا ما أقدرش أقبل هذا ولذلك أنا ماشى من اللجنة المركزية ومن كل الوظائف. خلاص وأبقى عملت اللى علىّ أمام التاريخ ولما ييجى حد يحاسبنى بعد كده لأنه حا يتحاسب حساب عسير بعد كده ما أبقاش أنا مشارك معاه فى الجريمة لأن هذا الشخص يعنى بيعمل جريمة فى حق هذا البلد وبيهد كل ما بناه جمال عبد الناصر. بيهد كل ما بنته الثورة فى ٢٠ سنة.

وقال أيضا الرجل يريد أن يحكم هذا البلد حكم دكتاتورى فردى ولا ينازعه منازع ولا حد يقوله بتعمل إيه. هذا هو الموضوع.

التى حرص على أن تأتى دائما مفاجأة للجميع. كما سمى اللجنة التنفيذية بأنها مجلس الحكماء وأنكر عليها حق عرض السياسات عليها وحقها فى إصدار القرارات.

وبالتالى اعتبر ما سمى حكم محكمة الثورة معارضة سياسة رئيس الجمهورية جريمة وخيانة وكأنما سياسة رئيس الدولة وحى يوحى أو واجب دينى ملزم.

وإذا نظرنا إلى ما اعتبره ما سمى بالحكم «ائتمارا» نجد أنه ركز على مناهضة سياسة رئيس الجمهورية. والممارسة الديمقراطية تكون فى صورة التأييد وفى صورة المعارضة ولا يمكن اعتبار الاختلاف مع رئيس الجمهورية أو معارضة آرائه تآمرا أو جريمة، كما ركز على أن معارضة اتفاقية الاتحاد الثلاثى تعطيل لسلطة رئيس الجمهورية. وهو قول شديد السذاجة والفساد فقد نصت الاتفاقية نفسها فى بندها السادس عشر «يجرى التصديق على الأحكام الأساسية فى اتحاد الجمهوريات العربية قبل طرحها للاستفتاء الشعبى من قبل اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ومجلس الوزراء ومجلس الأمة فى الجمهورية العربية المتحدة. ويعنى ذلك طرح الاتفاقية للمناقشة فى هذه المستويات والمناقشة تعنى تعدد الآراء بين مؤيد ومعارض، وتعنى أن لكل عضو فى أى من هذه المؤسسات أن يبدى رأيه حرا مؤيدا أو معارضا دون أن يوصف موقفه هذا بأنه تعرض لرئيس الجمهورية يقتضى الحساب والعقاب.

وربط السادات بين دعوى مراكز القوة والديمقراطية وقد بينا فيما سلف أن ما جرى كان ضربة موجهة بالدرجة الأولى للديمقراطية فقد وقف رئيس الجمهورية وحده فى جانب والتنظيم السياسى وتشكيلاته فى جانب فوقعت هزيمته فى اللجنتين التنفيذية والمركزية.

وفى حين أغفل السادات تلك المؤسسات وأنكر عليها حقها فى المشاركة[1] أحاط

---

(١) من تحليل تاريخى لنا عليه تحفظات كثيرة بمجلة «أكتوبر المصرية» العدد ٤٠٧ فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٨٢ جاء به «وكان السادات منذ تولى رئاسة الجمهورية قد أسفر عن شخصية اختلفت فى جوهرها تماما عن كل ما كان يتوقعه الذين عاونوه فى الوصول إلى كرسى الحكم، والذين بنوا آمالهم على أوهام خدعوا بها أنفسهم وهى أن السادات سوف يقنع بأن يكون الواجهة التى يحكمون البلاد من خلالها فلقد برهن بعد فترة قصيرة من توليه الحكم أن شخصيته من القوة بحيث لا يقبل أن يشاركه أحد فى إدارة دفة السياسة والحكم، وأن استكانته القديمة طوال عهد عبد الناصر لم تكن إلا اقتناعا لإخفاء حقيقة شخصيته القوية وطموحه البعيد.. ورغم ما أعلنه السادات فى الاجتماع الأول للجنة التنفيذية العليا فى أوائل سنة ١٩٧٠ فى أعقاب توليه رئاسة الجمهورية من أنه لا يستطيع الحكم بمفرده وأنه سوف يتبع فى حكمه أسلوب القيادة الجماعية وأن اللجنة التنفيذية العليا=

نفسه بجماعة من خارج السلطة تشير وتحكم من وراء ستار داخل السلطة وترى فى وجود التنظيم السياسى بسلطاته السياسية والدستورية الفعالة خطراً على كيانها وقيدا على حركتها وتطلعاتها وتسلطها وانفرادها بل فيه إلغاء لدورها.

وأقدم السادات على حل الاتحاد الاشتراكى ومستوياته والنقابات بسلطة فردية لا تستند إلى قانون وأقر هو نفسه بذلك فى بيانه فى ١٤ مايو سنة ١٩٧١ حيث قال: «لكن اللجنة المركزية فاضل عليها من الأربع سنين بتوعها ثلاث سنوات واللجنة العليا المدة بتاعتها ست سنين، طب علشان أعمل هذا «إنى أحل الاتحاد الاشتراكى» قلت برضه مفيش حل إلا أنى أرجع للشعب لأنه مفيش داعى آجى أقول انتخابات من القاعدة إلى القمة فيجيلى واحد يقولى أنت راجل بتتصرف تصرف غير شرعى لأن مدة اللجنة المركزية أربع سنوات.. قلت نجهز نفسنا لاستفتاء» فهل هذه هى الديمقراطية؟

وقد كان من بين الادعاءات أننا عوقناه عن ممارسة حقه الدستورى فى الاستفتاء وادعى هو أنه سيلجأ للاستفتاء حتى لا يتهم بمخالفة القانون.

ومضت الأيام ولم يجر استفتاء وخالف القانون، والمهم عنده أن يجرى كل ذلك تحت مجرد رفع شعارات الديمقراطية وادعاءات سيادة القانون.

لم يكن إذن الخلاف يرتكز على أسباب شخصية أو صراع على السلطة كما قال هو فى تصويره وكما زعمه مؤيدوه من الكتاب قبل مصرعه.

كان الخلاف محدد المعالم وواضح القسمات كان يدور حول أسلوب الحكم ثم السياسات الداخلية والخارجية.لقد كانت هناك تخوفات،وكانت هناك تنبؤات،

=هى القيادة السياسية لمصر، ومن أجل ذلك سوف تدعى للاجتماع بانتظام مرة كل أسبوعين للنظر فى جميع الأمور التى تهم البلاد. فإن التجربة العملية أثبتت أن السادات لم يكن يعنى ما يقول وأن أسلوب القيادة الجماعية غير وارد مطلقا فى تفكيره أو مخططاته، فإن اللجنة التنفيذية العليا لم تنعقد منذ انعقادها الأول رغم مرور حوالى ستة أشهر وبات واضحا من تصرفات السادات أنه لا يطيق أى معارضة من أحد فى رأيه وأنه يتزلق تدريجيا إلى مخاطر الحكم الانفرادى المطلق الذى كان هو أول المنتقدين لعبد الناصر بعد وفاته ولم يكن هناك مفر من وقوع الصدام وحدوث الصراع المرير على السلطة ثم حدد التحليل مواضع الخلاف فى أمرين..

داخليا: حيث كان تفكير السادات متجها إلى حل الاتحاد الاشتراكى وإعادة انتخاب لجنتين تنفيذية ومركزية تستبعد منها العناصر غير المرغوب فيها

وخارجياً. كان السادات يرى أنه من الخطأ الاستمرار فى معاداة أمريكا والاكتفاء بالسير فى الفلك السوفيتى وأنه يرى أنه لابد من إجراء اتصالات بأمريكا التى تملك فى اعتقاده ٩٩٪ من أوراق اللعب والتى فى إمكانها الضغط على إسرائيل من أجل حل القضية سلميا.

وأخيرا عشنا والحمد لله لنرى أننا كنا على حق فتحققت كل تخوفاتنا وتنبؤاتنا كما سجل ذلك بأنفسهم من بعد الذين أيدوا السادات وقبلوا التعاون معه.

وكانت الشعارات التلقائية وما يصدر على ألسنة الناس كرد فعل سريع للأحداث يكون إلهاما صادقا. وفى أعقاب أحداث اليوم الثالث عشر من مايو سنة ١٩٧١ انطلقت ردود فعل سجلتها صفحات التحقيق، مظاهرات أمام مسجد الكخيا وأمام مسجد جركس تردد «افرح افرح يادايان فوزى خلاص ساب الميدان» ويعنون الفريق أول محمد فوزى.

وفى مسجد بالقبة قسم الوايلى كان الهتاف «ياسادات يا أمريكانى إسرائيل ح ترجع تانى» السادات عدو الشعب ـ يا روجرز يا سادات مفيش أى تنازلات. وفى مسجد آخر بالوايلى: اليهود فى أراضينا والسادات بيصفى فينا ـ شوفوا السادات باع القضية لأمريكا ـ رئيس الجمهورية باع البلد لأمريكا، ورفعت شعارات: الاتحاد الاشتراكى يقود النضال، المؤتمر القومى أعلى سلطة لتحالف قوى الشعب ـ الرجعية عميلة الاستعمار ـ الحرب طريقنا للتحرير مش عايزين كلام كتير، ما فى مبادرة بعد اليوم شعبنا مش هيعرف النوم ـ فكر زعيمنا جوه العين ده طريق واحد مش طريقين ـ يسقط الخط الانهزامى ـ يسقط حلفاء أمريكا، ووزعت منشورات جاء فيها: يا جماهير الشعب الحر لا يمكن أن نقبل السلام بمعنى الاستسلام. الآن يفرض علينا الاستسلام باسم السلام، باسم السلام الآن تباع مصر للأمريكان والصهاينة تحت شعار توفير الدم، الآن يعود الخائن عبد الله وجلوب من جديد.

وفى منشور موجه لنائب الشعب ـ أعضاء مجلس الأمة ـ جاء فيه: «مصر الجريحة بصوتها المبحوح تذكرك بالأمانة، روح عبد الناصر خرجت تحلق فوق رأسك حتى لا تضل الطريق، مدعو أنت فى اجتماع الهيئة البرلمانية لكى تشترك فى التنكب عن طريق عبد الناصر، مدعو لأن تشارك فى تدعيم حكم الفرد والتسلط، هل ستشارك فى دعوة الاستعمار الأمريكى لمصر وارتماء الشعب المصرى فى أحضان الامبريالية والمخابرات المركزية، أنت مدعو لتشارك فى ضرب النظام الذى جاء بك ممثلا للشعب، ماهو حكم الشعب الذى رفعه السادات فى خطابه، ألا يجب أن يكون إلا من خلال التنظيمات السياسية والدستورية؟

ومما جاء بتسجيلات المكالمات التليفونية وتضمنتها ملفات قضية مايو قال على صبرى: يعنى معناها هيعض الكل يعنى من له اتجاهات ناصرية يتخلص منه. فرد سامى شرف: حقيقى دا بيهد كل ما عمله جمال عبد الناصر حتى بيان ٣٠ مارس.

لقد كان السؤال التقليدى الذى يسأله كل محقق لكل واحد ممن اتهموا فى قضية مايو ينص على: «ما قولك فيما قرره المذكورون من أنك انتقدت سياسة الرئيس السادات الخارجية قائلا: بإنه باع البلد لأمريكا». ومن تحقيقات مغازى أبو زيد فلاح من الجيزة وواحد من المتهمين، كان سبب اتهامه بأنه كان يردد «هو السادات عاوز يودينا فى داهية وعاوز يبيع البلد كمان للأمريكان وأن تصرف الرئيس تصرف فردى ودكتاتورى» وقال ص ٤٦ من التحقيقات وصفا لسياسة السادات «أنها خروج على قرارات المؤتمر القومى وأن الرد على مقترحات يارنج بالسماح لإسرائيل بالمرور فى قناة السويس ده يبقى اعتراف بإسرائيل وده يخالف قرارات المؤتمر وأنا قمت وتصديت وقلت لايمكن لأية حكومة ولا حكومة السادات تعترف بإسرائيل».

وردا على سؤال لأحمد محمد مرزوق حسين باحث اقتصادى بوزارة الاقتصاد وأمين شباب قسم الدرب الأحمر ما هى المبادىء السياسية التى تؤمن بها؟

قال: مبادىء عبد الناصر وفكره الذى ورد بالميثاق الوطنى وبيان ٣٠ مارس وقضية الاشتراكية والوحدة، أنا مؤمن بهذه المبادىء ومستعدين نموت فى سبيلها.

وإذ سُئل: ما الذى تقصده من شعارات يسقط الخط الانهزامى، يسقط حلفاء أمريكا؟ قال:

أنا لا أومن بالاتصالات السياسية مع أمريكا والسير فى هذا الطريق حسبما ينادى اليمينيون بمواصلة الاتصالات مع أمريكا لحل المشكلة غير مثمر وغير مجد ويعتبر من وجهة نظرى الاشتراكية أن ما ينادى اليمينيون به من جدوى الاستمرار فى الاتصال بأمريكا وأنها هى الوحيدة القادرة على الحل فهو يمثل خطا انهزاميا».

وتلك نماذج فقط من أقوال متواترة ومفاهيم وردت على لسان كثيرين من مختلف المواقع والمستويات. كما احتوت تقارير ضباط المباحث العامة وبعض البلاغات اتهامات عن أقوال وشعارات ومواقف لقيادات فى مواقع مختلفة كلها تدور حول أسلوب الحكم أو التوجس من بروز قوى اليمين والتقارب مع أمريكا واحتمالات اتفاقية استسلام مع إسرائيل.

وقد قدم سعد محمد أحمد مقرر النقابات العمالية بالجيزة وقتها ووزير العمل فيما بعد فى عهد السادات(!!) تقريرا حول ما سمّاه تحركات أعضاء منظمة الشباب والاتحاد الاشتراكى مؤرخا فى ١٣/ ٥/ ١٩٧١ نسب إليهم أنهم يرددون أن السادات ينوى حل المؤسسات الدستورية والاستجابة لطلبات أمريكا!!

ذلك موجز لحقائق الخلاف مستمدة من واقع التحقيقات وتسجيلات المكالمات التليفونية ونماذج مما قيل وقتها.. وتلك كانت التخوفات والتوقعات فماذا كانت النتيجة؟ يقول الأستاذ محمد عبد السلام الزيات إنه التقى بالسادات باستراحة القناطر ليعرض عليه مشروع دستور سنة ١٩٧١ ومذكراته وعندما تلا المادة ١٨٣ والتى كانت تنص على أن يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفا على تنفيذها وكان ذلك فى حضور مصطفى أبو زيد فهمى(١) الذى اعترض موجها حديثه للسادات متسائلا «كيف تقبل وأنت مؤسس الجمهورية الثانية وأنت وأنت.. كيف تقبل أن يأتى زعيط ولا معيط ولا زربيح أو أى إنسان من الشارع فيقول لك أنا شريك فى وضع السياسة العامة للدولة، وطالب أبو زيد بقصر النص على أن ينفرد رئيس الجمهورية بوضع السياسة العامة للدولة ورد الزيات بأن النص منقول عن الدستور المعمول به وأن تعديله بالصورة التى يراها الدكتور أبو زيد قد يؤول فى غير صالح الرئيس، والدستور لا يفصل لإنسان بذاته وحسم السادات النقاش المحتدم بالانتقال لمناقشة أحكام أخرى ثم طلب أن تترك له الأوراق لمراجعتها ثم أعادها وإذ بها معدلة وفق ما اقترحه الدكتور أبو زيد، وتدخل الدكتور محمود فوزى حتى عاد النص لما كان عليه، وعلق الزيات بأنه أصيب بالإحباط لأن التعديل فى ذاته مؤشر خطير على نيات السادات الانفرادية، وقال أيضا «بعد أحداث مايو ١٩٧١ قابلنى السفير البريطانى فى ذلك الحين فى مكتبى وكنت وزيرا لشئون مجلس الأمة للاستفسار عن بعض الأمور ومن بين ما قاله إن خصوم السادات قد تعاملوا معه على خطأ فقد أسقطوا من حسابهم أنه إرهابى. ونقلت الحديث للسادات وعجبت من إعجابه بهذا الوصف(٢) وقال وأستطيع أن أؤكد وقد عايشت السادات فى بداية ولايته للحكم أنه كان مفتوناً بشاه إيران بذاته وسلطاته ونفوذه وأسلوب حكمه، بخضوع وزرائه ومستشاريه وانحناءاتهم التى تصل إلى حد الركوع أمامه.. بل كان مفتونا بالدور الذى يقوم به الشاه فى خدمة المصالح الامبريالية والذى كان يمتد من فيتنام إلى الخليج العربى. هذا الدور الذى أهله لأن يكون هو نفسه جزءا من الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة.

وقال الزيات عن كيفية إخفاء السادات وجهه الحقيقى رغم علاقاته الوثيقة واللصيقة به «كان هذا وجه السادات الذى عرفته قبل أن يرأس الجمهورية وحسبت أنه وجهه الحقيقى وكانت هذه المعرفة المزيفة والموهومة التى جعلتنى أسانده وأؤيده فى انقلاب مايو وكانت هى التى جعلتنى أكذب كل ما قيل حول الانقلاب وهى التى حالت بينى وبين

(١) والدكتور مصطفى أبو زيد أستاذ قانون دستورى.

(٢) مذكرات الزيات بصحيفة الاتحاد الحلقة الثالثة عشرة ٢٧ أبريل سنة ١٩٨٣.

الاستيعاب الكامل لبعض تصرفاته.. كان من المستحيل علىّ أن أتصور أن إنسانا ما عاش سنوات طويلة أكذوبة متصلة، وأنه واجه حتى أخص خصوصياته بوجه مزيف.. وأود أن أؤكد أن السادات استطاع بمهارة فائقة أن يحجب عنى حقيقته مكتملة أثناء فترة تعاونى معه ولم أكسن بالأعمى وبدأت بعض الحقائق تتكشف أمامى بعد أن وصل إلى رئاسة الجمهورية غير أن الخيوط لم تتقابل والصورة لم تكتمل إلا بمضى السنين واندراج التفصيلات الصغيرة فى مجمل الشخصية وفى مجمل التحولات الجذرية التى أدخلتها هذه الشخصية على سياسة بلدنا الخارجية والداخلية[1].

وقال الزيات عن مبادرة ٤ فبراير التى تحدثنا عن ملابساتها من قبل «كانت هذه المبادرة قرارا مفاجئا وانفراديا اتخذه السادات بمعزل عن الدبلوماسية المصرية ووزير الخارجية ووزرائه وبمعزل عن التنظيم السياسى.. وبمعزل عن الوزراء وعن القيادات العسكرية أيضا.

وعلق الزيات على اتفاق الوحدة «وهكذا كانت دفة السادات قد اتجهت إلى أمريكا ويظهر أن الأوضاع تتيح له فعلا أن يتحدث إلى أمريكا باسم ثلاث دول[2].

وقال الزيات أيضا: «لم يكن أسلوب التسجيل والتنصت غريبا على السادات فقد كان يعلم به.. وإذا كان قد تظاهر بإحراق الأشرطة بعد ١٥ مايو فقد فرضها بعد أيام على محمود رياض وزير خارجيته لأنه رفض تصديق قصة اشتراك الفريق محمد فوزى فى مؤامرة مايو، بل إن أجهزة التسجيل والتنصت فى عهد رئاسته للجمهورية أخذت بأحدث ما فى العلم والتكنولوجيا الغربية، ولعل هذا الجانب هو الذى حظى بالاهتمام الأكبر فى نقل أحدث ما أنجزته تكنولوجيا العصر.

وقال أيضا: وحتى زيارة القدس سنة ١٩٧٧ كان السادات قد أنجز:

١ـ إعادة صياغة هيكل الاقتصاد المصرى بما يسمح بدمجه فى السوق الرأسمالية العالمية.

٢ـ نبذ الحل الاشتراكى وتفكيك القطاع العام.

٣ـ ما سمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى.

٤ـ الإجهاز على الاتحاد الاشتراكى وتحويل مركزه الرئيسى إلى مقار لبنوك الانفتاح.

---

(١) الحلقة الأولى من مذكرات الزيات بجريدة الاتحاد الأسبوعى

(٢) الحلقة الخامسة من مذكرات الزيات بجريدة الاتحاد

٥ـ تشجيع الحملات الصحفية ضد نظام عبد الناصر وضد عبد الناصر ذاته[1].

ومن كتاب الأستاذ محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية الأسبق: «ونعود إلى الورقة التى أعدها المهندس سيد مرعى والمستر بريجنسكى مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى والتى أسماها استراتيجية للأسابيع القادمة.

إن نظرة فاحصة لمضمون هذه الورقة توضح بجلاء أنها ترسم الطريق إلى الحل المنفرد بين مصر وإسرائيل تحت ستار واه من العبارات والشعارات، ولا يستطيع أحد الادعاء بأن أيا من المهندس سيد مرعى أو المستر بريجنسكى يتميز بالسذاجة فليس من شك فى أن هذا الهدف كان محور تفاهمهما صراحة أو ضمناً». ويسترسل قائلا:«أما الناحية الثانية التى أفزعتنى فكانت ما يرمز إليه موقف المهندس سيد مرعى فى لقائه مع بريجنسكى. كان ذلك مصيبة لانملك حيالها دفاعا ولا أستطيع لها علاجا حيث إن الخطر يترعرع داخلنا. كانت بذوره كامنة فينا»[2].

وقال: «خرجت للمشى مع أحمد ماهر «سفير» ورويت له تفصيلا الحديث الذى دار بينى وبين السادات أمس وأنهيت حديثى قائلا: أنا لا أستطيع أن أفهم هذا الرجل هل هو ساذج أحمق أم هو خائن لنفسه قبل أن يخون قضية؟ وقال ماهر هذا سؤال محير؟! وقال: «أثناء زيارته للقدس فى ١٦ يناير سنة ١٩٧٨ لإجراء مباحثات سمع من راديو إسرائيل أن مناحم بيجن رئيس الوزراء قد أبلغ وفدا من اليهود الهولنديين يزور إسرائيل عند اجتماعه بهم أن الرئيس السادات قد أخبره بأن زعماء منظمة التحرير الفلسطينية هم عملاء للاتحاد السوفيتى وقد شعرت بالغضب من إذاعة هذا الكلام وربطه بوصول الوفد العربى للتفاوض مع إسرائيل؟

وقال ومع ذلك اقتسم مناحم بيجن جائزة نوبل للسلام مع أنور السادات ويالها من سخرية وياله من نفاق وياله من عار[3].

ونقل عن مذكرات وايزمان: ولكن وراء الاستعداد للتخلى عن سيناء كان يقف مناحم بيجن الحقيقى يقظا ونشيطا فلابد أنه قرر التوصل إلى حل وسط مع المصريين فى الجنوب كوسيلة لاستمرارية الحكم الإسرائيلى وبشكل ما على «جوديا وسماريا» وبينما كان المصريون يرون أن اتفاقية سيناء هى نموذج لاتفاقات متكاملة تعقد مع الأردن وسوريا

---

(١) الحلقة التاسعة

(٢) ص١٥١ ، ص ١٥٢ من السلام الضائع مذكرات محمد إبراهيم كامل، ص ٦٠٢ من المذكرات.

(٣) ص ٩٢ من مذكرات محمد إبراهيم كامل.

بشأن الضفة الغربية وهضبة الجولان، كان بيجن يرى عكس ذلك تماما وفيما يعتقد كان الانسحاب من سيناء يمثل نهاية القضية.

ويقول إسماعيل فهمي وزير الخارجية المستقيل في كتابه التفاوض من أجل السلام: عن انفراد السادات بالقرارات وتجاهله وزراءه ومستشاريه: «فأعضاء الوفد المصرى كانوا فى غاية الضيق إزاء موقف السادات واستعداده لتقديم تنازلات هائلة للإسرائيليين ولكن السادات تجاهل ببساطة آراء زملائه واتخذ قرارات بمفرده»[1].

ويقول عن أسلوب السادات الذى انتهى برحلته المشئومة إلى القدس: «وحين تحدث فى ذلك إلى مجلس الأمن القومى إثر عودته من بوخارست تبع البيان سكوت تام والظاهر أن أحدا لم يأخذه مأخذ الجد، ولم يسترسل السادات فى فكرة الذهاب إلى القدس، ولعل ذلك يعود إلى عدم اتخاذه القرار النهائى أو لأنه ـ كالعادة! ـ لا يريد منحنا فرصة للتعليق أو المناقشة لما يقول وتبدد هذا السكوت بالفريق الجمسى الذى رفع يده فجأة وصرخ قائلا: الكنيست كلا الكنيست كلا هذا غير ضرورى، والجمسى عادة رجل نظام فهو لا يتدخل فى الحديث دون استئذان السادات ولكنه هذه المرة كان مضطربًا خوفا من أن يعنى السادات ما يقول.. ومرة أخرى عاد السكون شديدا فى الاجتماع ولم ينطق أحد بكلمة واستمر السادات يناقش مسائل أخرى كأنه لم يسمع الجمسى على الإطلاق[2]». وقال إسماعيل فهمى أيضا بعد مناقشة جرت بينه وبين السادات حول قراره بزيارة القدس وسأله ما هو التطور الجديد غير العادى الذى حدث ليدفعه إلى التفكير مرة ثانية فى الذهاب إلى القدس بالرغم من عدم وجود شيء ملموس يبرر أساسا قيامنا بالرحلة ولم يكن عند السادات أى رد، ثم يقول إنه أراد أن يقوم بحيلة مختلفة فسأله أهذه دكتاتورية أم ديمقراطية فأجاب لاشك أنها ديمقراطية فاقترح عليه إسماعيل فهمى أن يعقد اجتماعا صغيرا مع كبار المسئولين ويحدثهم عن خطته سعيا لمعرفة رد الفعل عندهم. فقال السادات: مَنْ مِنَ الناس تريدنى أن أستشير فأجاب إسماعيل فهمى: الرؤوس فقط أعضاء مجلس الأمن القومى. ويقول إسماعيل فهمى: «فكاد يفقد وعيه وصرخ قائلا: لن أتناقش مع أى فرد لأننى لا أهتم برأى أى شخص لن أفعل هذا»[3].

---

(١) ص ٦١ من المذكرات، ص ٤٤٤ من كتاب الأستاذ إسماعيل فهمى

(٢) المرجع السابق ص ٣٩٨ لإسماعيل فهمى.

(٣) المرجع السابق ص ٤٠٧.

وقال عن سياسة السادات ذات الوجهين. وبحلول أوائل عام ١٩٧٨ بدأ السادات ينتهج سياسة ذات وجهين فعلى حين ظل يتحدث علانية مؤيدا الحقوق الفلسطينية فإنه كان قد بدأ سراً فى إرسال رسائل مختلفة عن ذلك تماما إلى الإسرائيليين.

وأورد محادثة بين السادات ووايزمان:

وايزمان: من وجهة نظرك من سيتولى «ياهودا والسامرة» الضفة الغربية وغزة من سيحكم هناك؟

السادات: إذا اشترك الأردن فى المفاوضات، الأردن وممثلو السكان المحليين وأنتم.

وايزمان: من هذا أفهم أنه لن تكون هناك دولة فلسطينية؟

السادات: تماماً ولكننى إذا قلت هذا لبيجن فإنه سيعلنه فى اليوم التالى ولكن يمكننى أن أقول لك لادولة وعدد صغير من النقاط العسكرية القوية لإسرائيل[1] وتحدث إسماعيل فهمى عن وسائل وأساليب السادات لتضليل الشعب وإخفاء نواياه.

قال: وبالضرب على وتر مزايا السلام وحساب التضحيات التى بذلتها مصر من أجل العالم العربى وأنانية الدول المنتجة للنفط استطاع السادات أن يؤثر على تفكير المصريين لبضع سنوات ويسِّر من الأمر أن الرئيس كان حريصاً للغاية على أن يخفى عن شعب مصر حقيقة السلام الذى يدور بذهنه..

ووصف نهاية السادات وسياسته بأنه لم يكن باعثا على الدهشة أن تتم تصفية السادات فى النهاية على يد مجموعة طائفية. وبينما كان معظم المصريين ليسوا على استعداد للذهاب إلى هذا الحد فإن غالبيتهم كانت تشارك القتلة تحررهم من وهم السادات وليس هناك دليل أفضل من اللامبالاة الشديدة التى استقبل بها الشعب حادث مصرع السادات بل إنها كانت أكثر من لامبالاة، إنها كانت فى الواقع محاولة متعمدة لتناسى أن السادات كان موجودا من قبل.

ثم تساءل إسماعيل فهمى: ماذا حقق السادات فى نهاية المطاف؟ وأجاب: كما أن السادات لم يحصل على شىء من أجل الفلسطينيين مقابل الاعتراف بإسرائيل وصنع السلام معها فإنه لم يحصل على شىء من أجل مصر على الرغم مما قد يبدو أن السادات قد استعاد كل الأراضى التى ضاعت فى حرب ١٩٦٧ وأزال عن بلاده التهديد الدائم بتجدد الحرب فواقع الأمر أن أياً من هذين الأمرين ليس صحيحاً فالسادات لم يستعد

(١) المرجع السابق ص ٤٢٩ لإسماعيل فهمى

سيادة مصر كاملة على سيناء لأن بنود معاهدة السلام وضعت بشكل يمنع مصر من ممارسة سيادتها الكاملة على شبه الجزيرة ولا جدال فى أنه منذ أبريل سنة ١٩٨٢ أصبحت المنطقة داخل حدود مصر الدولية ولكن ظلت هناك قيود هامة على كيفية استطاعة مصر الاستفادة من ذلك الإقليم وبدلا من إعادة سيناء إلى مصر وبدون قيود فإن السادات وقع وثيقة وضعت شروطاً قاسية على مدى تحرك الجيش المصرى وقواته فى سيناء: فالمعاهدة ليست إلا صفقة منفردة بين مصر وإسرائيل ولكنها أيضاً غير متوازنة فهى تعطى كل المزايا إلى إسرائيل بينما تدفع مصر الثمن كله.. ولم تكن المعاهدة التى وضعها السادات والإسرائيليون فى مارس سنة ١٩٧٩ سوى نسخة غير معدلة تقريباً من المشروع الذى عرضه بيجين على كارتر والتعديلات اللاحقة على هذا النص تناولت الشكل لا الجوهر[(١)].

ويعود أخيرا إسماعيل فهمى ليصف مواقف السادات ذات الوجهين فيقول إن الإسرائيليين يدركون جيداً أن تشدد السادات لم يكن سوى غطاء حتى أن ديان نفسه ذكر ذلك فى كتابه الانفراج ص ١٦٣ حين قال إن السادات سارع لنشر موقفه المتشدد فى الصحافة المصرية كى تعلم الدول العربية بأنه لم يقدم أدنى تنازل والتزم بالخط العربى وقد ذكر ديان أن السادات أخبره بأنه سوف يبرر ذلك التناقض بين ماأعلنه وما تم فى حجرات المفاوضات فى كامب ديفيد بقوله: إننى لم أتنازل عن شىء للإسرائيليين ولاحتى بوصة واحدة غير أننى استجبت لنداء الرئيس كارتر صديقنا وحليفنا وهو حليف يحتاج كلانا لمعونته ويتلقاها.

وعقب إسماعيل فهمى: لم يفاجأ الإسرائيليون بحيل السادات وكانوا يعلمون أنه فى النهاية لن يكون أمامه من خيار إلا الاستسلام لمطالبهم.. وفى الحقيقة فإن الإسرائيليين كانوا يفهمون السادات جيداً ودون شك أفضل مما كان هو يفهمهم.

ومن كتابات للأستاذ محمد حسنين هيكل: نقلا عن جمال عبد الناصر أنه رد على السادات مرة حين قال له إنه بإنجازاته العملاقة جعل مهمة من سيأتى بعده صعبة قال عبد الناصر له: «من يدرى أنهم لا يقومون ـ الأمريكان ـ الآن بإعداد رجل مثل سوهارتو فى مكان ما فى صفوف الجيش[(٢)].

---

(١) المرجع السابق ص٤٣٣، لإسماعيل فهمى

(٢) خريف الغضب للأستاذ هيكل ص ١٥٨.

وقال عن السادات: كانت الظروف التى أثرت فى شخصية السادات لا تتيح له الوقت قطعاً لكى يفكر فى أصول المسائل التى كان عليه أن يواجهها الآن ولم تكن لديه فكرة عميقة عن تاريخ مصر والعوامل الفاعلة فى هذا التاريخ. فبعد صبا تعيس فى البيت المزدحم فى كوبرى القبة، هرب بالخيال إلى هواية التمثيل. ثم هرب من الواقع بالمغامرات مع جواسيس المخابرات الألمانية، والعمليات الدموية للحرس الحديدى، وقضى جزءا أساسياً من سنوات شبابه فى فراغ السجون. وأصعب من ذلك فإنه اكتسب عادات تآمرية كان من الصعب عليه أن يتخلص منها، ولقد تمتع بمزايا السلطة العليا وأدواتها دون تقدير كاف للمسئوليات التى ترتبط بها(١).

ولم يكن يفهم الطبيعة الحقيقية لمصر، ولقد سطحها فيما كان يقوله عن أخلاق القرية.

وتحدث عن تبديد السادات لنتائج حرب أكتوبر(٢) وعدم استغلاله النصر أو إدراك

---

(١) خريف الغضب للأستاذ هيكل ص ١٥٨، ص١٥٩

(٢) تجدر المقارنة بين ما أقدم عليه السادات وما كان يردده فى الفترة التى لم يكن قد كشف عن وجهه الحقيقى فيها قال فى خطاب له فى مجلس الشعب فى ١٤ مايو سنة ١٩٧٢ مدافعا عن الإجراءات التى اتخذتها الثورة لاسترداد الشعب لثرواته المنهوبة فى يد النصف فى المائة «لم يكن ممكنا أن تسترد جماهير الشعب العربى ثرواتها المنهوبة فى يد أقلية النصف فى المائة بالحوار والإقناع، وإنما كان لابد من إجراءات تبدو فى ظاهرها متناقضة مع الحرية ولكنها فى جوهرها الحقيقى صميم الصميم من ممارسة الحرية وعندما يكون الأمر متعلقا بمصالح طبقية عاشت على الاستغلال وتعودته واستمرأته وتمادت فيه فإن وضع نهاية لهذه الامتيازات المنهوبة لا يصبح قضية رأى ورأى آخر فى مواجهته»

وقال فى مجال السياسة الخارجية «للأسف الحملة الأمريكية فى بعض البلاد العربية لقيت صدى وابتدى بعض الانهزاميين يقولوا مادام مش قادرين نحارب إسرائيل ليه مانتكلمش أو نتفاوض معاهم ابتدى تشكيك زى ما أرادته أمريكا وإسرائيل تماما ثم تساءل هل نرضخ لطلبات أمريكا وإسرائيل ! وأجاب: آخر موقف أمريكى طالبت فيه إن إحنا نتفاوض تفاوض مباشر مع إسرائيل والتانى إنها تفرحنا بأنها تفتح لنا قناة السويس وإسرائيل على الضفة الشرقية».

يؤكد تناقضات السادات وتقلباته حديث له فى أهرام ٣ أبريل سنة ١٩٧٣ أدلى به لصحيفة النيوزويك الأمريكية قال عما تريده أمريكا إن النظرية التى تدور فى ذهن واشنطن عن تنازلات علنية كانت مثيرة للدهشة إلى درجة أننى أعتقد لو أن حافظ إسماعيل كان قد أجرى هذه المحادثات مع ماثير فإن نتائجها كان يمكن أن تكون أقل سخرية فقد طلبوا منى إعلانا عن شرعية إسرائيل كما طلبوا التزامات من جانب واحد لصالح إسرائيل لنزع سلاح سيناء وقال فى موضوع آخر من الحديث ولكن واشنطن تتحدث عن سيادة اسمية لمصر على سيناء

جوهر طبيعته فالتفت بسرعة ليستغل ماهو سطحى من مظاهره، كان ملهوفا على الاستعراضات وعلى الميكروفونات وعلى عدسات التليفزيون وتجاهل كل الصداقات والتحالفات متصورا أنه يستطع أن يصنع كل شيء وحده مع صديقه الجديد هنرى كيسنجر، والغريب أنه حتى كيسنجر نفسه بنظراته العلمية والعملية كان عاجزا عن فهم قصور السادات فى استغلال جوهر النصر الذى حققه العرب ونقل عن كيسنجر قوله: «الحقيقة إننى مندهش من سلوك السادات لأن الرئيس المصرى لا يظهر أنه حتى الآن على استعداد لاستعمال كل قوى الضغط السياسى التى خلقها الموقف العالمى الجديد فى مفاوضاته لفك الارتباط».

وقال: وقد أظهر لنا سياق الحوادث حتى الآن كيف أن السادات بعد أن أصبح رئيساً بدأ يتلقى الإشارات والنصائح من السعوديين بأن الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة التى تستطيع أن تمارس ضغطاً على إسرائيل وأن الولايات المتحدة لن تمارس هذا الضغط طالما أن الاتحاد السوفيتى موجود فى مصر بخبرائه وبسلاحه[1].

وقال هيكل أيضاً: لقد ساعدته غريزة المتآمر فيه على حفظ أسراره، وربما كانت من ناحية أخرى ترضى فيه رغبة نسبة كل شيء إليه وحده. بل وربما ساعدت أيضاً لقراراته قوة المفاجأة، وكان هذا هو ما آثر تسميته فيما بعد بوصف سياسة الصدمات العصبية[2] وقال أيضاً: إن أنور السادات قال له يوما إننى وجمال آخر الفراعنة العظام فى تاريخ مصر وقالها السادات أيضاً لكارتر: «إن الناس ينظرون إلىّ على أننى خليفة جمال عبدالناصر وذلك ليس صحيحاً فأنا لاأحكم مصر طبقاً لأسلوبه ولكنى أحكمها طبقاً لأسلوب رمسيس الثانى ذلك مايفهمه الشعب المصرى بطبيعته وما يريده». وعلق هيكل: «وعلى أى حال فإن السادات راح يتخذ لنفسه سمة الحاكم المطلق الفرعونى الإله وبرغم أنه أصبح الآن حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية وتصور أنه لابد أن يتحدث عن الديمقراطية فقد كان فهمه للديمقراطية مختلفاً... ولقد راح السادات وبطريقة واعية ومنظمة يتخذ لنفسه صورة فرعونية، راح يفضل أن يقف أمام عدسات التصوير بالبروفيل (الوضع الجانبى) ممسكاً فى يده بعصا المارشالية كأنها مفتاح الحياة الذى كان يحمله الفرعون».

(١) خريف الغضب ص ١٦١ تابع الهامش السابق من ص ١٦٣.

(٢) المرجع السابق ص ١٦٥.

كما كتب هيكل: منذ أيام الخديوى إسماعيل لم تتعرض مصر قط لعملية نهب منظم وعلى نطاق واسع - كتلك التى تعرضت لها فى السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السادات. لقد عم الفساد على الهرم الاجتماعى فى مصر من القاعدة إلى القمة. وفى السنة الأولى من رئاسته وحينما بدا أن الأمور قد استتبت له فإن الرئيس السادات دعا معظم أفراد عائلته أخواته وإخوانه وكثيرين من الأقارب والأصهار، ليقول لهم إنه لا اعتراض على اشتغال أى منهم بالأعمال التجارية، لكن ما سوف يعترض عليه هو «أن تفوح لأحد منكم رائحة»..

وأخيرا أورد هيكل مفارقة وصفها بأنها تدعو للتأمل فى قضية الاعتقالات فى عهد جمال عبد الناصر وفى عهد السادات، تقول الإحصائية التى أوردها هيكل: فى عهد جمال عبد الناصر - مدة حكم طولها ١٨ عاماً- شهدت تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى وتعرضت فيها مصر لمؤامرات دولية واسعة النطاق بلغ عدد أوامر الاعتقال الصادرة من كل جهات السلطة صاحبة الاختصاص حوالى ١٤ ألف معتقل وذلك وفق بيان أدلى به فى مجلس الشعب السيد النبوى إسماعيل وزير داخلية السادات. وفى عهد أنور السادات - فترة حكم ١١ عاماً- بلغ عدد أوامر الاعتقال أكثر من ١٩ ألف معتقل بينهم ٢١٠٠ أثناء مظاهرات طلبة الجامعات ٧١ - ٧٢ وكان بينهم ١٨٠٠ أثناء وبعد مظاهرات الطعام سنة ٧٧ و٩٣٠٠ خلال أحداث ١٩٨١.

وبعد هذا العرض لثلاثة مصادر تعرضت لكل جوانب شخصية السادات وسياساته واتجاهاته وأسلوبه هل نحتاج لدليل يؤكد: من تآمر على من؟ من كانت طبيعته تآمرية واتبع سياسات ذات وجهين، وتملكته المشاعر النرجسية والنزعة الفردية الدكتاتورية والاتجاه إلى التبعية والاستسلام حتى انتهى الأمر لأن يوكل مسئولية أمنه إلى الأمريكان؟

أليس فيما قدمت الدليل الدامغ المستمد مما قدمه بعض من تعاونوا معه بعد ١٣ مايو سنة ١٩٧١ ولفترات مختلفة، على أن الأمور كانت واضحة والمؤامرة كانت ظاهرة ومؤكدة، والطريق الذى اختاره السادات كان واضح المعالم يوم أن اختلفنا معه. وأن هذا الخلاف كانت له أسبابه الموضوعية والجوهرية؟؟

ولقد سبق أن قلنا أن السادات حرص على إخفاء حقائق توجهاته فسارع إلى توثيق صلاته بالماركسيين وعين منهم وزيرين هما الدكتوران فؤاد مرسى وإسماعيل

صبري. ومن هنا وجدت مناسبا أن أورد بعض آرائهما وهما عالمان كبيران وأصحاب عقيدة:

قال الدكتور فؤاد مرسي: بالنسبة لمصر فقد كانت مستقلة سياسيا وتقوم على استقلال اقتصادى أى تنمية اقتصادية واسعة، وإضافة لهذه التنمية الاجتماعية فكانت دون مبالغة البلد النامى الأول الذى يتمتع باستقلال حقيقى إزاء الرأسمالية العالمية فى العالم الثالث.. فبعد أن انفرد السادات بالسلطة بعد عام ١٩٧١ قرر أن يصحح هذا الوضع كله لأنه ضده منذ عام ١٩٥٦ وبالتالى فإن ما فعله منذ مايو ١٩٧١ كان انقلابا على ثورة يوليو فى تطورها الكبير والطويل.

وقال: لقد فهمنا منذ الوهلة الأولى لانفراد أنور السادات بالسلطة أن الثورة المضادة استولت على الحكم، ولذلك قررنا العمل على تعويق التورة المضادة فى كافة مجالاتها وكان اشتراكنا فى الحكم «هو والدكتور إسماعيل صبرى» بناء على قرار الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى.. الخ[1].

وقال أيضا: أن السادات استطاع أن يضلل قطاعات معينة من الناس فى مصر بشعار أو بآخر وبالذات شعار الديمقراطية.. فشعار الديمقراطية كانت له جاذبية خاصة فى مصر.

وقال: لو أن السادات جاء يوم ١٥ مايو ٧١ وقال: إننى سأعمل صلحا مع إسرائيل أو أعمل سياسة الانفتاح.. الخ. كانت البلد كلها قامت ضده، لكنه لم يفعل هذا ولا تستطيع فى السياسة أن تحاسب أحدا بالنوايا خاصة أن السادات كان يقف على المنابر ويقول: أنا مع ثورة يوليو ومَع الطبقة العاملة.. نحن ندينه اليوم بناء على ما قام به فعلا أما فى سنة ١٩٧١ لم يكن هناك وهم حول حقيقة السادات لكننا قررنا دخول المعركة معه أمام الجماهير لأننا نتعامل بالسياسة ونخوض معركة جماهيرية[2].

ويقول الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله عن الخلافات بينهم وبين السادات: «الخلافات لم تكن ذاتية إطلاقا، الرئيس السادات لم يكن مقتنعا بالاشتراكية كما أنه إنصافاً للحقيقة فقد كانت هناك أمور من السادات اكتشفناها فى وقت متأخر.. لكن كان

(١) مجلة كل شيء التى تصدر فى باريس العدد١٥٣ بتاريخ ٣١ يوليو سنة ١٩٨٥ ص ٢٨ وما بعدها

(٢) مجلة الشراع حوار أجراه حسن صبرا رئيس التحرير معه

ينبغي على من كانوا في قمة السلطة ويعايشون السادات، كان ينبغي عليهم أن يكونوا أكثر وعيا وإدراكا منا لأنه كانت لديهم معلومات نحن لم نعرفها إلا في وقت متأخر.. فنحن كنا نتصور أن السادات في يمين الناصرية لكننا لم نتصور أنه خارج الإطار الناصري وضد الاشتراكية وأنه كان ـ كما صرح هو من بعد ذلك ـ قادما بنية الصلح مع إسرائيل ونية فصم العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وبنية الارتباط بأمريكا.

وقال: السادات بذكاء أو بتخطيط ظل من ٧١ ـ ٧٣ في هذا الإطار.. لم يلجأ رسميا إلى الرجعية التقليدية في مصر أو أشياء من هذا النوع ثم إنه لم يكن قد تأله.

وقال: كلنا كنا متفقين بشيء من التبسيط على أن كفة اليمين الناصري قد رجحت لكن فكرة ثورة مضادة ضد الناصرية من أصولها لم تكن واردة في ذهننا وإلا لم يرد على بالنا الاشتراك في الوزارة أصلا.. ولم تكن هناك إجراءات قمعية ولم يكن هناك هجوم على عبد الناصر وهذا هو الذي قررنا الاشتراك على أساسه . فإنه حتى بعد ٧٤ أعتقد أنني شخصيا على الأقل لم يكن يرد بخلدي إطلاقا فرضية أن يصل السادات في يوم من الأيام إلى درجة الصلح مع إسرائيل والتبعية الأمريكية.

وفي المقولات السابقة جوانب كثيرة تحتاج لمناقشة لا تتسع لها هذه المذكرات وأكتفي منها بدلالتها على رؤية يسارية لحقائق الخلاف بيننا وبين السادات وصدق تنبؤاتنا لما انتهى إليه.

وأخيرا كتب الدكتور يوسف إدريس: «أهي محض مصادفة أن يلي قيادة مصر شخص كالسادات، مصر التي كانت تقود الكفاح العربي في ذلك الوقت بمعنى أن يكون قائد المعسكر العربي كله أفصح ما يقوله تعليقا على أي شيء «صح»، رجل خارج قدرته على الغدر، لا يوجد لديه بارقة ذكاء أو لماحية واحدة، رجل بدأ تاريخه «الوطني» بالتجسس لحساب الألمان وانضم لمجموعة إرهابية خرج من قضيته معهم كالشعرة من العجين».

وقال: ففي أقل من أربع سنوات كان اتجاه مصر الثوري قد صفي تماما لمصلحة أمريكا، ومن معاداة الاستعمار إلى التسليم الكامل بالتبعية له وعَجَّلَت الحرب بعملية التحويل. وما كادت تنتهي حتى كانت البقية الباقية من آثار الثورة قد التهمها الانفتاح وأتت عليها

القروض ونهبها اللصوص. وحتى كانت إسرائيل قد تحولت من ألدّ الأعداء إلى الشريكة فى المفاوضات والسلام المتهافت المستسلم.

والأشقاء والحلفاء العرب قد أصبحوا ألدّ الأعداء والقطاع العام ابن الثورة البكر أصبح ابن الحرام المنبوذ والطهارة الثورية وقد توارت خجلا من زحف الدنس والرشوة والدعارة.

وأفقنا جميعاً لنجد مصر قد دحرجها السادات وعصابته إلى مستنقع مجارى لا مكان لرجل نظيف أو عمل نظيف أو تصرف سوى فيه.

إن الذى كَتبَ عنه كل هؤلاء فى الثمانينيات كان محل توقع وتوجس قبل وأثناء أحداث مايو سنة ١٩٧١ جرت حوله مناقشات ورفعت به شعارات ووزعت منشورات وامتلأت به الصفحات فى تحقيقات قضية مايو وأعتقد بعد ذلك أنى لست فى حاجة إلى تعليق وأعتقد أيضا أن الجواب واضح على سؤالى: مَنْ تآمر على مَنْ؟

وكانت لجنة الثقافة والفكر والإعلام والتى كنت أمينها قد أصدرت عدة نشرات كان أبرزها نشرة بعنوان «جمال عبد الناصر الثورة المستمرة» فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٠ مما جاء فيها: «إن الجماهير وهى تودع قائدها وزعيمها قد عاهدته فى شعاراتها التورية التى أطلقتها بإصرار عنيد على ضرورة استكمال مسيرته النضالية وهذا الوعى الجماهيرى بحتمية استمرار الثورة، ليس مسألة عاطفية فقد علمنا الرائد والمعلم، أن الثورة ليست فورانا عاطفيا وإنما الثورة فى أصالتها هى علم تغيير المجتمع ولا يتغير المجتمع بالغضب على ما كان فيه وعدم الرضا بالأوضاع التى سادته وإنما يتغير بتحليل علاقات القوى الاقتصادية والاجتماعية وإعادة تشكيلها على أسس جديدة لصالح أوسع الجماهير».

كما تضمنت نشرة لمنظمة الشباب فى نوفمبر سنة ١٩٧٠ تحليلاً للموقف من بينها..
ما هى القوى الداخلية التى ستسير صادقة على طريق جمال عبد الناصر، وما هى القوى التى ستحاول أن تنقض على ما أنجزه؟ ما هى القوى العربية التى يتضمنها ركب جمال عبد الناصر؟؟ وما هى القوى التى تتخلف عن هذا الركب؟؟ ثم ما هى القوى التى لا ينتظر منها سوى وضع الألغام على الطريق؟؟ ما هى القوى العالمية التى تقف معنا؟؟ والتى تقف ضدنا ومن هو الصديق بوضوح؟؟ ومن هو العدو بوضوح؟؟

إذا لم نسأل أنفسنا هذه الأسئلة أو إذا لم نجب عليها بوضوح وتحديد، عرَّضنا ما تركه لنا عبد الناصر للخطر وعرضنا حاضرنا ومستقبلنا للخطر كذلك.

وفى موقفنا اليوم يجب أن يكون كل شيء واضحًا وقاطعًا فالأمر لا يحتمل التردد ولنتذكر معًا: تحت شعار الوحدة الوطنية سوف تتحرك فلول القوى التى ضُربت وعزلها الشعب عن مسيرته تحاول أن تتسلل إلى الصفوف من جديد.. مستترة بالشعار.. تشيع روح الهزيمة.. وتتخفى وراء دعوى النصيحة.. وتتوسل من خلال التظاهر بتمجيد الثورة.. وهى كاذبة.. إلى قتلها وهى عامدة، فلتتنبه.. ونذكر أنفسنا.. أن الوحدة الوطنية هى وحدة قوى الشعب العاملة وقوى الشعب العامل فحسب.. وتحت شعار (وحدة الصف) سوف تتحرك قوى رجعية عربية تحاول تصفية مكاسب قومية وتقدمية تمت هنا أو هناك.. فى هذا البلد العربى أو ذاك.. وسوف تحاول قوى رجعية عربية عزل مصر كما سبق أن حاولت من قبل. فلتتنبه.. ونذكر أنفسنا.. ما هى حدود الحركة والعمل فى ظل هذا الشعار.. ومتى يحقق هدفًا ومتى يصبح منبرًا ثم متى يعتبر التمسك به نكسة وتراجعًا؟

وتحت شعار (عدم التدخل) سوف تتحرك قوى الإمبريالية العالمية بحثًا عن منافذ لإفساد علاقتنا مع أصدقائنا.. الذين وقفوا منا مواقف شرف وصدق، يدعمون نضالنا.. ويساندون جهدنا فى دحر العدوان واسترداد ما أخذ.. ويقف إلى جانبنا فى مواجهة الصهيونية والاستعمار فلنتنبه.. ونذكر أنفسنا دائمًا من هو عدونا الحقيقى؟؟ ومن هو صديقنا الحقيقى؟؟

إن اليقظة الثورية.. ووضوح الرؤية ينيران لنا الطريق ويهمنا أن نعرف أين نسير، ولنكن أكثر وضوحًا وتحديدًا.. لقد علمنا جمال عبد الناصر أن نستخلص الحقيقة من وسط الضباب.. وكيف نستخلص الضوء من وسط الظلام.. وكيف نستطيع باليقظة والحذر أن نكشف حيل العدو ونحبط مخططاته.

وقالت النشرة أيضًا إن البديل الموضوعى عن شعبية جمال عبد الناصر أن تجسد الناصرية حقيقة واقعة لتصبح امتدادًا طبيعيًا لجمال عبد الناصر.. إننا لسنا بحاجة إلى زعامة بديلة... وإنما نحن فى حاجة إلى قيادة لها ولاؤها لجمال عبد الناصر والتزامها بطريق جمال عبد الناصر ومهمة هذه القيادة أن تجمع الناصريين وتركز ولاءها حول جمال عبد الناصر الرمز وسوف يمتد هذا الولاء إلى من زكاهم جمال عبد الناصر ممن

استبقاهم معه رفقاء نضال ورفقة طريق حتى آخر عهده بالحياة.. وحين نقول نجسد الناصرية حقيقة واقعة لا يكفينا أن نرفعها مجرد شعار.. وإنما نريد الناصرية هنا لواء يلتف من حوله الناصريون حيثما وجد إيمان بجمال عبد الناصر واقتناع بمبادئه وفكره والتزام بطريقه. نريدها سلاحًا يواجه به الناصريون تحديات نضالهم ومشكلات واقعهم.. وصراعات التيارات المختلفة من حولهم.

نريد الناصرية فكرًا وحركة منهجًا وسلوكًا.. فى كلمة، نريدها نظرية وتنظيمًا.. نظرية واضحة محددة كما أرساها بفكره ومواقفه، وتنظيمًا ملتزمًا وقادرًا على حملها سلاحًا، وتحريكها بالنضال تطبيقًا وإنجازًا(١).

ولقد كانت الخشية من انقضاض السادات على الاشتراكية وقد كان(٢)، وكانت

---

(١) فى مارس سنة ١٩٧٦ صدر التقرير الختامى للجنة العمل السياسى للمؤتمر الحادى عشر لاتحاد طلاب الجمهورية ومن بين ما تضمنه ضرورة الانتباه للاتجاه الرجعى فى مجلس الشعب والذى يريد أن يصوغ القرارات لصالحه دون اعتبار لمصالح العمال والفلاحين وضد كافة الإنجازات الثورية التى حصلوا عليها وتعليقًا على سياسة الانفتاح الاقتصادى قال إننا نرى نفس الفئة الطفيلية تسعى لجذب سياسة الانفتاح الاقتصادى لخدمة أهدافها مستغلة فى ذلك كثيرًا من الوسائل متمثلة فى (العمولات والرشوة.. الخ) وحذر من بيع الأرض لغير المصريين ومن البنوك الأجنبية ودعا لحماية الصناعات الوطنية من منافسة السلع والصناعات الأجنبية

ومن تقرير لجنة الإعلام والنشر بذات المؤتمر فالصحف وأغلبها أضحى فى سلة الرجعية والمتآمرين ومن أدانتهم الثورة ويتحالفون اليوم ضدها ويتاح لهم نشر كل ما هو ضد الثورة وسب عبد الناصر ولا حرية للرأى الشعبى الوفى المخلص للثورة وعبد الناصر

ومن بيان يوم الطلاب وأيضًا عن المؤتمر « فهناك مؤامرات خطيرة تحاك ضد الطلاب وهى جزء من مؤامرة كبرى على مستوى الوطن تريد أن تقلب كل إنجازات ثورة يوليو المجيدة لصالح القوى الرجعية وأن اليمين الرجعى والعميل قد حقق بالفعل قدرًا كبيرًا من هذه المؤامرة وهو لن يهدأ إلا بعد أن يسحق من أمامه كل القوى الوطنية والتقدمية أما أجهزة الإعلام فإن قوى اليمين تكاد تحتكرها بالكامل وحولتها إلى أبواب مأجورة للافتراء على ثورة يوليو مضخمة فى ذلك حجم السلبيات ومحولة الإيجابيات والمنجزات الرائعة إلى سلبيات وتمارس هذه القوى انقضاضها اليومى على الثورة بشن حملات تشويه قذرة ودنيئة على الزعيم الخالد جمال عبد الناصر

(٢) قال الدكتور سعد الدين إبراهيم فى كتابه مصر تراجع نفسها ص ٢٤٥ عما سماه التوجه الساداتى فى التنمية ونتائجه وفى دراسة لمنظمة العمل الدولى استخلصت من فحص تركيب الاقتصاد العربى ومعدلات التنمية فى خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ ما يأتى

الخشية من تسلط الفرد وطغيان السادات وجعله للمؤسسات مجرد «ديكور» للإيهام بالديمقراطية التى تصبح مجرد شعار بلا مضمون ولا تطبيق وقد كان.

وكانت الخشية من أن يحول السادات الأصدقاء إلى أعداء والأعداء إلى أصدقاء وقد كان، فقد ألقى بمصائر مصر ومقدراتها فى أحضان أمريكا لتسير فى فلكها وتصبح أداة من أدواتها، وكانت الخشية من تقاعسه عن المعركة أو قبوله التفريط فى السيادة الكاملة على أرض مصر والصلح المنفرد مع إسرائيل وقد كان، فقد أقدم على الحرب لغير هدفها واتخذها ستاراً للإقدام على ما كان يعتبره هو فى خطبه وأحاديثه خيانة وتفريطًا،

=(أ) إن نصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى قد تناقص خلال السنوات الخمس رغم أن الفترة ككل هى فترة نمو سريع فقد كان نصيبها أوائل السبعينات ٢٠,٤ / وانخفض فى ١٩٧٥ إلى ١٨ /

(ب) إن نصيب الزراعة فى الناتج الإجمالى قد تناقص بدوره من ٤٢٪ فى منتصف الستينات إلى ٣١٪ فى منتصف السبعينات إلى ٢٤٪ فى نهاية السبعينات

(جـ) رغم النمو الهائل فى عملية التشييد ككل إلا أن نصيب قطاع الإسكان فى الناتج الإجمالى قد تناقص بدوره من ٥,٧ / فى منتصف الستينات إلى ٢,٧٪ فى منتصف السبعينات إلى ٢,٤ / فى أواخر السبعينات

إن تناقص نصيب الزراعة والإسكان بوجه خاص فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الحقبة الساداتية يعنى عجز الاقتصاد القومى عن مواكبة وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب العربى عمومًا ولطبقاته الدنيا خصوصًا

واستخلص من إحصائية لأحد تقارير البنك الدولى أن توزيع الثروة فى مصر قد زاد اختلالاً لصالح الأقلية الميسورة على حساب الأغلبية المعسورة وقال ويبدو أن الإنفاق الترفى فى الحقبة الساداتية لم يقتصر على أفراد الطبقة الطفيلية الجديدة ومن يقلدها من الطبقات الأخرى وإنما انطبق على الإنفاق الحكومى أيضًا فقد زادت بنود الإنفاق فى السبعينات إلى حوالى ١١ / بعدما كانت نسبتها لا تتجاوز ٥٪ فى منتصف الستينات

وقال لقد اعتمدت تجربة التنمية فى الحقبة الساداتية شأنها شأن تجربة الخديوى إسماعيل على الانفتاح على الغرب والاعتماد عليه والاستدانة منه وعلى الإنفاق الاستهلاكى والاستهلاك الكمالى وقد رافق تجربة السادات التنموية انفتاح ديمقراطى محكوم، تعرض للمد والجزر فى سنواته الأربع الأخيرة كما رافقت التجربة نمواً متعثراً لرأسمالية وطنية منتجة ونمواً سرطانياً سريعًا لرأسمالية طفيلية لم يتراجع السادات فى تجربته عن تجربة المكاسب والإنجازات التى تحققت فى مضمار التنمية فى الحقبة الناصرية ـ وأهمها القطاع العام غير أن هذا الأخير تعرض لنوع من الإهمال والمحاصرة المقصودة أو غير المقصودة وغيرت إلى حد ما وظيفته الاجتماعية والاقتصادية، فمن ناحية حرم دوره فى قيادة الاقتصاد الوطنى ومن كثير من الامتيازات التى سحبت للقطاع الخاص ومن ناحية أخرى أصبح مشجبًا تعلق عليه كل الخطايا وأصبح كبش الفداء يلتقى على اللوم و... شحنات الغضب والإحباط من جانب الفئات الشعبية لدى حدوث اختناقات أو أزمات تموينية

أما الميسورون والأغنياء فقد وفر لهم قطاعهم الخاص ما يحتاجونه من سلع وخدمات واجتمعت هناك ثنائية صارخة فى الاقتصاد المصرى كل شطر منها يتعامل بأسعار مختلفة مع استقطاب ثنائية الاقتصاد مما أحدث ما هو أخطر وهو استقطاب ثنائية المجتمع

ووقع اتفاقيات كامب ديفيد والسلام والتي وصفتها دورين كايز نجمة نشرات الأخبار بالتليفزيون الأمريكي في كتابها ضفادع وعقارب طبعة كتاب البيان ص ١٠٨ بقولها: «والذى لا نزاع فيه أن اتفاق كامب ديفيد كان صفقة هائلة بالنسبة للإسرائيليين بقدر ما كان مدخلاً للكارثة. وليس طريقًا للسلام». ونقلت عن عضو مجلس الشيوخ الأمريكى جيمس أبو رزق «.... إننا مطالبون بأن نؤيد الصلح المنفرد النهائى بين إسرائيل ومصر، وهو صلح يحمل فى ثناياه الدمار لأعداد لا حد لها من أهل الشرق الأوسط والآلام لملايين وملايين من الناس».

وقالت دورين كايز أيضًا تصف لحظات توقيع الاتفاق ص ١٠٤.. «كان عرضًا مأساويًا موجعًا للنفس والمشاعر ونهاية موغلة فى السخرية للرجل، ولكل ما كان يؤمن به أو على الأقل يردده طوال العشرة شهور الماضية»، ولم يكن سهلاً بالنسبة لنا نحن الذين أهلْنا كل صفات الشجاعة على هذا الزعيم العربى أن نراه بأعيننا وقد فقد شجاعته وأهال عليها التراب فى دوج وود (غابة الكلاب) بكامب ديفيد ووجدت نفسى أتمزق بين البكاء إشفاقًا عليه أو غضبًا منه.

كما كانت الخشية من أن يترجم السادات عداءه للعروبة والعرب وعدم إيمانه بالوحدة والقومية العربية إلى مواقف وسياسات تمزق الصف العربى وتعزل مصر عن محيطها

= ويقول بحث الدكتور أحمد حمد الله السمان بعنوان «المستفيدون والمتضررون من سياسة الانفتاح» بمجلة الأهرام الاقتصادى العدد ٨٧١ فى ٢٣/ ٩/ ١٩٨٥ حدثت إعادة توريع جذرية للدخل فى صالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة والمتوسطة فقد حدث تدهور فى النصيب النسبى لأفقر ٥٠٪ من الأسر الحضرية حيث هبط هذا النصيب من أكثر من ٢٤٪ من إجمالى الدخل العائلى المتاح فى قطاع الحضر عام ٧٤/ ٧٥ إلى حوالى ٢٣٪ فى عام ٨١/ ١٩٨٢ وهبط النصيب النسبى لثلاثين فى المائة لذوى الدخول المتوسطة من حوالى ٢٩٪ عام ٧٤/ ٧٥ إلى حوالى ٢٦,٦٪ عام ١٩٨١/ ٨٢ بينما حدث تركز فى توزيع الدخل فى صالح الأسر المتربعة على القمة، وحيث ارتفع النصيب النسبى لأعنى ٥/ من الأسر من حوالى ٢١,٧٪ عام ٧٤/ ٧٥ إلى أكثر من ٢٨,٧٪ وهذه النتائج توضح مدى التدهور الذى تعرض له توزيع الدخل فى قطاع الحضر وخلال فترة الانفتاح.

وختم البحث بقوله وليس هناك من شك فى أن هذه الأسر الغنية هى التى استفادت أكثر من غيرها من الظروف والسياسات المطبقة خلال هذه الفترة ونقصد بها سياسة الانفتاح الاقتصادى وما أدت إليه من ظروف تضخمية وارتفاعات هائلة فى أسعار الأراضى سواء كانت أراضى بناء أو أراضى زراعية وكذلك الهجرة إلى الدول النفطية، كما تضم هذه الشريحة الأسر التى حصلت على دخول طفيلية متهربة من الضرائب لأنها متولدة من أنشطة مخالفة للقانون كالإتجار فى العملة والسوق السوداء أو تهريب المخدرات.. الخ.

العربى وتعزل العرب بعيداً عن مصر وقد كان، فقد هاجم السادات كل العرب[1] وتنكر لكل المساعدات التى قدموها وحاول تعميق الكراهية والحقد فى نفوس المصريين للعرب بإيهامهم بأن العرب أثروا ومصر افتقرت وأن العرب لم يضحوا ومصر ضحت بسعادة

---

(1) يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم فى المرجع السابق ص ٢٥٢ وما بعدها لم يكن السادات يحارب من أجل هوية مصر العربية ولا من أجل القومية العربية إلا بقدر ما كان ذلك يخدم مصلحة مصرية بحتة وهى اللحظة التى يلوح له فيها أن هوية مصر العربية أو القومية لا تخدم هذه المصلحة فقد كان يبدو مستعداً ليس فقط لإدارة ظهره لها بل أيضاً الاستخفاف بها وربما محاربتها

هذا يفسر المسيرة المتعرجة لسياسة الرئيس السادات نحو العرب والعروبة ففى الفترة الأولى من حكمه ٧٠ ـ ٧٣ كان الرجل حريصاً أشد الحرص على التضامن العربى ومهادنة كل الأنظمة العربية على مختلف مشاريعها الأيديولوجية ولم يسمح بأى حملات دعائية ضد أى منهم، لقد كانت تلك هى فترة الاعداد لمعركة أكتوبر ومن أجل ذلك تعاون مع سوريا البعثية والسعودية الملكية ومع ليبيا الثورية ومع السودان النميرية ومع الأردن الهاشمية تعاون مع هؤلاء جميعاً من منطلق براجماتى بحت ولأن الرئيس السادات لم يكن يتعاون مع هذه الأنظمة وغيرها من منطلق الهوية العربية أو القومية فإن علاقته بكل منها بعد حرب أكتوبر قد خضعت لحسابات المصالح الجديدة لمصر كما تصورها هو وقد تصورها بعد أكتوبر فى

١ ـ الصداقة مع الغرب

٢ ـ جذب الاستثمارات المالية من الدول العربية النفطية

٣ ـ مهادنة إسرائيل

وفى المدة من ٧٤ إلى ١٩٧٧ نجده بالتالى يتبرم بكل من سوريا وليبيا اللتين كانت تربطه بهما اتفاقية اتحاد ويقترب أكثر إلى السعودية ودول الخليج وكان يعتقد أن علاقته بالسعودية خصوصاً، وسيلة ليس فقط فى اجتذاب الاستثمارات منها لإعادة تعمير مصر وإنما أيضاً خدمة وتدعيم سعيه الدائب إلى مصادقة أمريكا ومع نهاية تلك الفترة أوائل ١٩٧٧ كان الرئيس قد خلص إلى أن علاقته بالولايات المتحدة أصبحت قوية ومباشرة ولا تحتاج إلى الوسيط السعودى . ومن هنا يدخل نظام السادات مرحلته الثالثة والأخيرة فى موقفه من العرب والعروبة وهى المرحلة التى بدأت فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ بزيارته لإسرائيل وفيها يقامر بمسنة شبه كاملة مع العرب تقدميين ومحافظين جمهوريين وملكيين ويقول ص ٢٥٤ ففى المرحلة الأولى ٧٠ ـ ٧٣ كان التركيز على مفاهيم الأخوة العربية والتضامن العربى والأسرة الواحدة وبعكس عبد الناصر نادراً ما نجد السادات يوجه خطاباً مباشراً لجماهير الأمة وقد اعتبر بعض المراقبين ذلك فى البداية حرصاً منه على ألا يثير شكوك الحكام العرب الذين كان يضايقهم وصول عبد الناصر مباشرة إلى رعاياهم ولكن التعبير الأدق لأسلوب السادات فى هذه المسألة هو أن قناعته الذاتية بأمة عربية واحدة وبمصير عربى واحد لم تكن بنفس العمق أو اليقين الذى كان لدى عبد الناصر فقصى ما كان يؤمن به فى هذه الناحية هو أن الشعوب العربية والإسلامية هى أمم متآخية تربطها وشائج اللغة أو الدين ولكن هذه الوشائج فى حد ذاتها لا يترتب عليها حقوق أو التزامات أو واجبات

وأخيراً قال الدكتور سعد الدين ابراهيم إن الخطاب الساداتى فى مواجهة الأنظمة العربية تنقل فى لهجته من الشكر والامتنان فى المرحلة الأولى إلى الاستنكار والاستهتار فى المرحلة الثالثة، بل إننا نلاحظ فى المرحلة الأخيرة أن هناك استنفاراً لهوية مصرية حانقة ومتعالية وتقترب من العصبية القطرية فى مواجهة العرب الآخرين وأصبحت لهجة الخطاب الساداتى تمعن فى احتقار العرب الآخرين

بنيها وأرواحهم وأن ارتباط مصر بالعرب مجلبة لشقائها وبعدها عنهم وعن الاشتغال بقضاياهم سوف يعود بالخير والرخاء عليهم. ولأول مرة فى تاريخ مصر تنقل منها الجامعة العربية وتقطع علاقات مصر بمعظم الدول العربية. ولأول مرة يشتد النكير على الفلسطينيين وعلى منظمة التحرير، ولأول مرة تقف مصر سلبية إزاء القضايا والمشاكل العربية حين أسقط السادات معانى ومفاهيم الأمة العربية الواحدة ووحدة حركات التحرر العربى والعالمى وتصور إمكانية أن تسير مصر بعيداً عن العرب مكتفية بدفء الأحضان الأمريكية. كما عمق روح الإقليمية والنعرات القبلية.. ومن هنا تفجرت الصراعات العربية وكان قمتها ما جرى وما زال يجرى فى لبنان.

وكانت الخشية أخيراً من عودة القوى المعادية للشعب وللثورة لتستولى على الثروة وعلى الثورة ويسود عصر السماسرة والمهربين والمتكسبين من استغلال قوى الثورة من العمال والفلاحين والمثقفين، وقد كان ما رأيناه وما عايشناه من قصور وبذخ وأُسَر تتقاسم المغانم والفرص وليالى خوليو وديموس روسوس واليزابيث تيلور. لقد وصفت دورين كايز السادات بقولها: «فعلى مدى أربع سنوات كان بطل القصة الذى قدمه التليفزيون الأمريكى لجمهوره هو أنور السادات الرئيس المصرى الشهم والزعيم الذى فعل ما لم يجرؤ عليه أى عربى آخر[1] والبطل الشجاع الساحر الجذاب الأنيق الذى حصل على جائزة نوبل للسلام ويحظى بحب والتفات معظم العالم المعاصر، والداعية الفذ الذى محا بجهوده وحده صورة العربى القبيح من أذهان الأمريكيين، والذى نجح فى كسر الحاجز النفسى بين العرب واليهود». وأخيراً فإن هذا الرجل الذى وصفه كيسنجر بقوله: «إنه أعظم رجل دولة على الأرض منذ بسمارك لقى حتفه على يد جماعة من الشباب المتهوسين دينيًا فبكته الملايين[2]...». واستطردت «ولكن كانت هناك صورة أخرى لم تظهر أبداً على شاشات التليفزيون الأمريكية صورة بطلها أيضًا هو أنور السادات.. الرئيس المستبد الذى حكم مصر لمدة ١١ عامًا بالحديد والنار، والانتهازى الذى وقع معاهدة صلح مع إسرائيل فى مقابل سيناء «منقوصة السيادة» الخائن الذى فشل فى إنهاء النزاع العربى الإسرائيلى ولم يحقق سلامًا فى الشرق الأوسط. والمختل المصاب بجنون العظمة الذى لم يتورع من أجل إشباع رغبته فى أخذ مكان فى التاريخ عن إسكات معارضيه وقمعهم بالقوة فى الداخل، وحرم البلاد من أفضل مثقفيها. وعزل نفسه عن أشقائه العرب، وأهدر الوضع الاقتصادى والاجتماعى لشعبه المطحون تحت مطرقة الفقر.

---

(١) تمامًا كالذى يتعرى من كل ملابسه ليقف فى وضح النهار فى ميدان التحرير ويكون ذلك صاحب مبادرة غير مسبوقة

(٢) كان هذا ما نقلته دورين كايز عن تصوير التليفزيون الأمريكى للسادات طبعًا

وفرعون آخر الزمان الذى جاء فى ثياب رمسيس الثانى ولكنه أخذ يلتمس السلام بأى ثمن ثم مات برصاص مجموعة من الشباب المتحمسين من جنود جيشه فلم يبكه سوى عدد قليل من المصريين.. وعدد أقل من العرب وكان واضحًا أنه لم يحظ بين أبناء شعبه بشىء من الحب الذى أسبغه عليه العالم الغربى.

وقالت نفس المؤلفة فى ختام كتابها: ففى خلال الثلاثين شهراً الأخيرة من حكم السادات تحول الرئيس المصرى إلى دكتاتور مستبد وطاغية متطرف، وذلك فى معظمه بفضل رعاية الغرب وأمريكا بنوع خاص له ولمبادرته، وتلهف الإعلام الغربى على التعبد فى محرابه ويبدو أنه تصور ذلك بمثابة جواز سفر إلى الخلود وإلى الانطلاق كعلامة بارزة فى رحاب التاريخ وهنا تكمن مأساة السادات الحقيقية كرجل حملته أوهام البطولة إلى خارج حدود بلده، فكانت النتيجة أن كسب الغرب ولكنه خسر وطنه[١]

وكان السادات فى البداية يقول إنه لا توجد إلا ثورة واحدة وأن ما قام به فى مايو سنة ١٩٧١ هو حركة تصحيح وكانت «مودة» الحركات التصحيحية قد بدأت، ولعلها كانت من أسماء الأضداد كما يقولون، فلم تكن فى الواقع حركات تصحيح بقدر ما هى انقلابات وخيانات. ثم تدرج السادات وكتابه إلى أن قالوا إنها ثورة.

وأنا فعلا معهم فى أنها ثورة، ولكنها ثورة مضادة، ثورة فى الاتجاه المضاد لثورة ٢٣ يوليو بكل مبادئها فى الحرية والاشتراكية والوحدة. وأذكر أن بعضًا من أعضاء مجلس الثورة السابقين[٢] أرسلوا مذكرة فى أعقاب كامب ديفيد أفاضوا فيها فى وصف ما أدت وما تؤدى إليه سياسة السادات والاتفاقيات التى فرضها على مصر والأمة العربية وختموها بقولهم «هذا ما نشعر به من خطورة بعد تحليلنا للاتفاقات». ولابد أن يكون هذا نفسه هو الذى حدا بالدول العربية جميعًا أن ترفض الوقوف بجانبها أو ترضى عنها كما حدا بوزير الخارجية المصرى أن يستقيل احتجاجًا عليها.

وخلاصة هذا الاتفاق فى نظرنا هى:

١ ـ تمزق عربى يحرم الأمة العربية من أهم أسلحتها.

٢ ـ عزل مصر عن الأمة العربية لإضعاف مصر والأمة العربية معًا لتقع كلها بين براثن الاستعمار الإسرائيلى للمنطقة وأسيرة للسياسات الأمريكية.

(١) ص ١٨٦ من كتاب الضفادع والعقارب

(٢) وقعها السادة زكريا محيى الدين وعبد اللطيف بغدادى وكمال الدين حسين وحسين الشافعى وأرسلت بتاريخ ١٩٧٨/١٠/١

٣ - إضفاء صفة الشرعية على كل الأوضاع غير الشرعية لإسرائيل ولمخططاتها فى المنطقة وخاصة بعد عزل القضية العربية عن المؤسسات الدولية والرأى العام العالمى

٤ - بقاء مصر وباقى الأمة العربية فاقدة الأمان ناقصة السيادة أمام قوة إسرائيل العسكرية المتزايدة بمساعدة الولايات المتحدة.

٥ - تصفية القضية الفلسطينية والشعب العربى الفلسطينى لصالح إسرائيل.

كل ذلك بجانب ما يدور الآن من توجيه للرأى العام المصرى ليكفر بعروبته وليؤمن بأن صلاته العربية هى سبب بلائه ولينتظر السراب الخادع للتقدم والانتعاش بعد إتمام هذا الاتفاق وبعد ما يصور له من أنه سيفيق من عبء الإنفاق العسكرى بعد معاهدة السلام.

وهى ثورة مضادة لأنها أحدثت تغييراً جذريًا فى كل المبادئ والتوجهات السياسية والقيم التى أرستها ثورة ٢٣ يوليو فى مراحل تطورها، فغيرت الاستقلال إلى تبعية لعجلة السياسة الأمريكية والغرب، وغيرت التطور الاشتراكى إلى اقتصاد رأسمالى تابع ومتخلف، وغيرت قيم الشرف والأمانة والإيثار إلى قيم النهب والسمسرة والاتجار فى العملة وأقوات الشعب والتهريب، وأغرقت البلاد بالمنتجات الأجنبية على حساب الإنتاج الوطنى، وأعادت البنوك الأجنبية لتخريب الاقتصاد ونزح مدخرات الشعب إلى الخارج. وقضت على المد العربى والتضامن العربى بل حاولت خلق تناقض عدائى بين شعب مصر والعرب وغيرت الوحدة الوطنية إلى فتن طائفية وضرب طوائف وفئات الشعب بعضها ببعض. وأجرت الحكم لصالح الطبقات والفئات المرفهة والطفيلية.

وكان اتفاق الاتحاد الثلاثى بين مصر وسوريا وليبيا هو المناسبة التى اتخذها السادات توقيتًا للانقضاض وإتمام مؤامرته أو ثورته على ٢٣ يوليو ورجالها.

ويقول كاتبه وصفيه وشاهد من أهله[1] على لسان السادات: «واجتمعوا هم وأخذوا يفسرون قرار استدعائى لممدوح سالم واستبعدوا تمامًا أننى سأقيل شعراوى لأنهم كانوا مخدرين من تصرفاتى. كنت أحول إلى شعراوى أى شكوى أتلقاها ضده أو ضدهم وأطلب منه التحقيق وإفادتى.

---

(١) الكاتب هو موسى صبرى فى كتابه السادات الحقيقة والأسطورة

وقال نقلاً عن حديث للسادات معه أيضًا: «كنت قبل ذلك قد استدعيت الليثى قائد الحرس الجمهورى وقلت له ياليثى جهز نفسك المعركة النهاردة وانتظر الأمر اليوم للتنفيذ.. قال لى الليثى إنه جاهز تمامًا وكانت تفصيلات الخطة عنده ومعدة قبل ذلك بشهرين والواجبات موزعة دون أن يشعر أحد».

أى أن السادات كان قد رتب مع الحرس الجمهورى قبل شهرين من أحداث مايو سنة ١٩٧١ خطة انقضاضه علينا وانقلابه على ثورة ٢٣ يوليو. ولم يكن إذن الأمر مؤامرة واستعانة بالجيش وغير ذلك مما أسرف فيه خيالهم المتآمر من بعد.

ويزداد هذا الأمر تأكيداً من قول السادات من حديثه السابق: «وفى الاجتماع طلبوا من الفريق فوزى أن يتدخل، وسعد زايد قال شوية دبابات تنهى الموضوع». ولكن فوزى قال لهم.. « إنه لا يحكم على دبابة واحدة فى الجيش.. إننى قائد عام ولكننى لو طلبت من أى أحد أن يتحرك مثل هذه الحركة التى تريدونها فإنه سيضرب فىَّ أنا. رجال الجيش يريدون إنهاء معركتهم.. معركة التحرير.. ولا يريدون معركة داخل البلد وأنا فقط مستعد أن أقدم استقالتى معكم وهذه هى استقالتى. كان هذا هو موقف الفريق محمد فوزى وفقًا لتصوير السادات وبصرف النظر عن أننا تعودنا أن نسمع من السادات وكتابه الحديث الواحد بأكثر من رواية تكذب أو تناقض كل واحدة منها الأخرى فإن المستفاد من ذلك أن ذلك كان موقف الفريق محمد فوزى وزير الحربية وقائد الجيش الذى قدم للمحاكمة وحكم عليه بالمؤبد وقيل فى شأنه وشأن الباقين إنهم كانوا سينفذون انقلابهم بتدخله وقواته.

كان السادات ومنذ توليه حسبما أثبتت الأحداث قد أضمر أو قد أعدَّ للانقلاب على ثورة يوليو والتخلص من رجالها ومنجزاتها ومبادئها. ومن ثم كان ذلك شغله الشاغل وتفكيره الدءوب وسعيه وإعداده، وتغطية نواياه بالخداع والتمويه، وكنا نحن تشغلنا المعركة والإعداد لها عسكريًا وسياسيًا وشعبيًا ونحرص على مناخها ونتحمل فى سبيل ذلك أساليبه وممارساته.

ولعل السادات وقد كان يسعده أن يوصف بأنه متآمر وكان يتفاخر بسياسة المفاجأة والصدمات والمخادعة. قد لقى نهايته بنفس أسلحته، مفاجأة، وصدمة عنيفة ومخادعة. وجاءت الرصاصات القاتلة تعبيراً صادقًا عن موقف شعب وجيش وكانت إفاقته بعد فوات الأوان فكانت آخر كلماته: «مش معقول» ومرة أخيرة ينكر المعقول.

ضياء الدين داود







ضياء الدين داود



أمام ملحق كلية الحقوق . . مارس ١٩٤٩ . . سنة التخرج



اعضاء اللجنة التنفيذية العليا أثناء اجتماع اللجنة المركزية





مع السادة عبد المحسن أبو النور ودكتور لبيب شقير فى المعهد الاشتراكى



وزير الشئون الاجتماعية



فى دمياط . . مع أعضاء المكتب السياسى فى الاتحاد الاشتراكى



السادة عبد المحسن أبو النور ، علي صبري ، كمال الحناوى فى دمياط
لافتتاح بعض الطرق التى تمت بالجهود الذاتيه



ضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية العليا وعبد المجيد فريد أمين القاهرة
فى افتتاح مؤتمر قيادات شباب القاهرة



مع الدكتورة حكمت أبو زيد فى مؤتمر لرجال الفكر والأدب



مع اللواء صلاح مجاهد محافظ دمياط فى مؤتمر جماهيرى



فى مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية فى الأمم المتحدة بنويورك ٦٨



فى أنقرة سنة ١٩٧٠ مع وزير الخارجية التركى



الرئيس أنور السادات يرأس اجتماع اللجنة المركزية وإلى جانبه
نائبا رئيس الجمهورية وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا



فى القصر العينى . . عنبر المسجونين مع فريد عبد الكريم ومعهما مخبر من المباحث





فى مجلس الشعب



مع خالد محيى الدين

عربية للطباعة والنشر
٧ ، ١٠ شارع السـلام ـ أرض اللواء المهندسين
تليفون : ٣٠٣١٠٤٣ ـ ٣٠٣٦٠٩٨

مــــــــــــــــــذكـــــــــــــــــــــرات
ضـــــــيـــــــــاء الـــــــديـــــــــن داود

سنوات عبدالناصر
أيام الســـادات

بدأت فى تسجيل مذكراتى منذ كنت فى السجن الحربى فى أواخر عام ١٩٧١ وظللت أكتبها معتمدا على ذاكرتى ومراجعتى بعض رفقاء السجن فى بعض الوقائع والأحداث المتناثرة ومطابقتها على ما لدى من وثائق.

وقد حرصت على أن أوثق الوقائع التى أذكرها وأن أركز على ما شاهدته بنفسى أو شاركت فيه وأن أضع الحقائق مجردة كما هى وأعتقد أن الفترة التى تناولها الجزء الثانى من أخطر الفترات سلبيا فى تاريخنا الحديث بعد فترة غاصة بالإيجابيات والحركة الواعية نحو مستقبل كانت بشائره تبعث على التفاؤل والأمل.

كما أن هذه الفترة وما بعدها كانت من أكثر الفترات الحافلة بالأكاذيب والتضليل والتشويه حتى ضاعت الحقائق وشوهت، وتعرض الإنسان العربى والعقل العربى لحملة ضارية مضللة ومكثفة اهتزت فيها كل الحقائق وكل القيم. وتطورت الأمور إلى علَم إسرائيلى يلوث سماء القاهرة وتبادل تجارى وسياسى رغم استمرار احتلال الأرض العربية وإنكار حق العرب وغطرسة إسرائيلية مدعومة بالولايات المتحدة الأمريكية، وفترة شهدت من هرول بعد ذلك ومن وقع الاتفاقيات الاستسلامية. ثم نمو أحلام الشرق أوسطية والتغلغل الصهيونى الثقافى والسياسى.

كان من الضرورى على كل الذين عاشوا الحقائق وعرفوها وكل الذين حافظوا على الوثائق وحفظوها أن يدلوا بأقوالهم ويعلنوا الحقائق والوثائق ويتيحوا مطالعتها ومعرفتها للناس حتى يدمغوا الباطل.

وصدق الله العظيم ﴿كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض﴾.

ضياء الدين داود

دار الخيال ـ القاهرة ـ لندن